وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية- شعبة التاريخ

عنوان الأطروحة

القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870-1914 م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:

-عمر لمقدم

إشراف الأستاذ:

أ.د. رضوان شافو

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د محمد السعيد عقيب	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د رضوان شافو	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا و مقررا
د. معاذ عمراني	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
د. رشيد قسيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
د. مبارك جعفري	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
د. ليلى تيتة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1440/1439هـ - 2019/2018

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روحي والدي الكريمين

رحمهما الله رحمة واسعة

إلى شهداء الوطن ومخلصيه

إلى أفراد أسرتي الكريمة

إلى كل الأصدقاء

شكر

أشكر الله تعالى على فضله وكرمه،

ثم والدي الكريمين على سعيهما،

الأساتذة والأصدقاء على مساعدتهم، والأستاذ الدكتور

رضوان شافو على إشرافه وتوجيهه

عمال مصلحة الأرشيف لولاية سطيف

عمال مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة

عمال متحف المجاهد بالوادي

كل من ساعدني لانجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

المختصرات الواردة في البحث:

باللغة العربية	
د.ت	دون تاريخ
ج	الجزء
تر	ترجمة
ط	الطبعة
ص	الصفحة

باللغة الأجنبية	
B.O.G.G.A	Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie
C.S.G	Conseil supérieur du gouvernement
D.A.C.C	Direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation
G.G.A	Gouvernement général de l'Algérie
G.G.C.A	Gouvernement général civil de l'Algérie
Ibid	Ibidem
Op.Cit	Opus citatum
M.A.C.	Ministère de l'agriculture et du Commerce
M.A.C.T.P	Ministère de l'agriculture du commerce et des travaux publics
M.C.	Ministère du Commerce
M.C.I.	Ministère du Commerce de l'Industrie
M.C.I.C.	Ministère du Commerce de l'Industrie et des colonies
M.C.I.P.T.	Ministère du Commerce, de l'Industrie des Postes et des télégraphes
M.T.P.S.	Ministère de travail et de la prévoyance sociales,
N°	Numéro
p	Page
S.D.	Sans date

T.	Tome
V.	Volume

المقـدمـة

المقدمـة

كان المجتمع جزائري ريفيا منذ العصور القديمة، إذ كانت ممارسة الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يؤمن معيشته بالدرجة الأولى، ويعد كذلك منطلقا ومكملا لباقي المجالات الاقتصادية، وكذلك الأمر خلال العهد العثماني القريب، إذ ساد النشاط الزراعي على اقتصاد إيالة الجزائر، وتوزعت أنواع المحاصيل عبر مناطقها، إلا أن القمح كان أهم المنتوجات بها، وكانت ملكية الأراضي الزراعية تتسم بالصفة الجماعية، كما لم يكن للزراعة الغرض التجاري بل كانت معاشية بالدرجة الأولى.

خلال العهد الاستعماري، مثل الجانب الزراعي أهمية كبيرة لفرنسا، وكان الاستيطان الزراعي ركيزة أساسية، فمنذ أن دخلت فرنسا إلى الجزائر وهي تسعى إلى ترسيخ وجودها العسكري ودعمه بتكوين مجتمع أوروبي دخيل، وذلك بالاعتماد على الهجرة الأوروبية التي كانت ضعيفة في العقود الأولى للاحتلال، وقد تكون للمقاومة الشعبية دورا كبيرا في ذلك، فالسياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية لكسب ثقة المستوطنين قامت على أساس إدماج الجزائر بفرنسا واعتبارها من الممتلكات الفرنسية، وإخضاعها إلى النظام الإداري وتقسيمها إلى مقاطعات وكان تسيير شؤونها يخضع إلى نظام عسكري في مرحلة ما قبل 1870م، وهي المرحلة التي شهدت بالأساس محاولة الاستحواذ على الأرض كخطوة أولى من مشروع استحداث مستوطنة أوروبية جنوب المتوسط قريبة جغرافيا من فرنسا.

بادرت الإدارة الفرنسية إلى الاستحواذ على الأرض باستعمال شتى الوسائل، وتحطيم الملكية الجماعية للأراضي، وسنت لأجل ذلك ترسانة قانونية يمثل السيناتوس كونسيلت 1863م أهمها ومنطلقها، حيث نص على ضرورة تفكيك الملكية العرشية للأراضي.

إن جلب الأوروبيين إلى الجزائر ومنحهم أفضل الأراضي الزراعية هو أساس نشأة قطاع زراعي أوروبي على حساب القطاع الزراعي الجزائري، وهو الأمر الذي بدت معالمه بعد سنة 1870م، واتضحت بشكل كبير بوادر الهجمة الرأسمالية الفرنسية، وأضحى واقع القطاع الزراعي في الجزائر سواء الأوروبي أو الجزائري خاضعا للنمط الاقتصادي الفرنسي الجديد.

إن هذا العمل هو محاولة للوقوف على النشاط الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1870-1914م، وهي مرحلة هامة بل تعد تأسيسية لواقعه الجديد، من خلال الإطلاع على جوانب من السياسة الاستعمارية تجاه قطاع الزراعة وكذلك تداعياتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

دواعي اختيار الموضوع:

-ميولي الخاصة إلى تناول المواضيع التاريخية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

-محاولة تناول وجه آخر للاستعمار الفرنسي في الجزائر يتعلق أساسا بالجانب الاقتصادي.

-رغم وجود دراسات سابقة في التاريخ الاقتصادي للجزائر، فإنها لم تكن بالعدد الكبير، لذلك أردت أن أجعل من هذا العمل إضافة إلى ما سبق من دراسات في هذا المجال خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية على الخصوص.

أهداف البحث:

-إظهار الإمكانات الاقتصادية والبشرية والطبيعية للجزائر التي تؤمن بناء اقتصاد قوي ومتماسك بإنتاجية عالية ومتنوعة.

-إظهار أهمية الزراعة لكونها النشاط الاقتصادي الأساسي للمجتمع الجزائري باعتباره مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى.

-إبراز الجانب الاقتصادي ولاسيما الزراعة باعتباره أحد دوافع الإدارة الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الجزائر والتمسك بها.

-تبيان أهمية الزراعة لرجال السياسة والرأسماليين الفرنسيين لاسيما مسألة الأراضي الزراعية باعتبارها أحد أهم مجالات الصراع الحاد بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية والمجتمع الجزائري الأصلي.

-التعرف على التحولات الهامة التي حدثت بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية فيما يخص تطور الملكية العقارية والمنجزات على مستوى البنى التحتية والمؤسسات ذات الأهمية الاقتصادية.

-التعرف على تأثيرات السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الزراعي وانعكاسات ذلك على الجزائريين والأوروبيين اقتصاديا واجتماعيا.

الإشكالية:

إن موضوع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية خصوصا بعد سنة 1870م على قدر من الأهمية، وذلك لارتباطها بالظاهرة الاستعمارية وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع في الجزائر. ومحاولة منا لمعالجة هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

بماذا تميز واقع القطاع الزراعي في الجزائر وما أبرز معالم السياسة الفرنسية وتأثيراتها تجاهه ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كان تعامل الإدارة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي في الجزائر؟ وما أهمية منجزاتها من بنى تحتية وكيف انعكست على المجتمع الجزائري؟

- ما هي أهم منتجات القطاع الزراعي وما هي مميزاته وأبرز تطوراته لدى الجزائريين والأوروبيين ؟

-ما هي أبرز التحولات المرتبطة بالقطاع الزراعي في الجزائر وما هي تداعياتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ؟

حدود البحث:

إن المجال الزمني للبحث هو الفترة 1870-1914م، وهي فترة حساسة جدا بالنسبة للجزائر وفرنسا، حيث أن سنة 1870م تعتبر منعطفا تاريخيا هاما لهما، فقد كانت سنة تحولات كبرى في فرنسا لاسيما على الصعيد السياسي وقد امتد تأثيرها إلى الجزائر، حيث شهدت هذه السنة هزيمة فرنسا على يد البروسيين وانعكاساتها ومن جملتها قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة التي كانت على ولاء تام للمستوطنين في الجزائر، مما جعل فترة ما بعد 1870م مرحلة سيطرة وتمكين لأوروبيي الجزائر على مختلف مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية، في مقابل معاناة وتهجير الجزائريين.

تنتهي فترة البحث بسنة 1914م التي شهدت حدثا كبيرا يتمثل في الحرب العالمية الأولى، التي سخرت فيها فرنسا مقدرات الجزائر البشرية والطبيعية لصالحها، وهو ما كان له تداعيات على جميع الأصعدة، وعليه تعد هذه السنة بداية الحرب ونقطة تحول فاصل وتغير للأوضاع في الجزائر لاسيما في المجال السياسي من خلال ظهور الحركة الوطنية.

مناهج البحث:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على عدة مناهج فرضت طبيعة الموضوع استخدامها، وكذلك الرغبة في الوصول ما أمكن إلى الإجابة على الإشكال الرئيس وما تفرع عنه من تساؤلات تم طرحها آنفا، والخروج ببعض النتائج حول وضعية القطاع الزراعي خلال الحقبة الاستعمارية، وتتمثل هذه المناهج في ما يلي:

-المنهج التاريخي: واعتمدنا عليه في استرجاع الأحداث والوقائع التاريخية الماضية ودراستها وتفسيرها وتحليلها قصد الحصول على معطيات تفيد في فهم القطاع الزراعي والتاريخ الاقتصادي للجزائر.

-المنهج الوصفي: من خلاله تم وصف مختلف الأحداث والوقائع التاريخية وصفا موضوعيا دقيقا ومنتظما.

-المنهج الإحصائي: تم توظيفه طيلة البحث، واستخدامه كان في تناول معطيات إحصائية مختلفة، انجاز جداول، أشكال بيانية، ومقارنتها وتفسير وتحليل توضح إحصاءات متعلقة بالقطاع الزراعي. وقد كان هذا ضروريا بالنظر لطبيعة الموضوع المدروس وهو قطاع الزراعة وهو جزء من الاقتصاد الذي يعتمد لغة الأرقام والإحصاءات.

-منهج تحليل المضمون: تم استخدامه في تحليل محتوى الدراسة بطريقة موضوعية للمعطيات والأحداث وعلاقاتها فيما بينها.

-المنهج المقارن: تم توظيفه لإحداث المقارنة بين الظواهر والوقائع والإحصاءات.

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع ومن أهمها:

-منشورات الدولة الفرنسية: أهمها سلسلة الحوليات الإحصائية لفرنسا وعنوانها بالغة الأجنبية Annuaires statistiques de la France والتي كانت تتضمن قسما هاما يخص الإحصاءات المتعلقة بالمستعمرات ودول الحماية لعدة سنوات من 1878م إلى 1913م.

-المنشورات الرسمية للحكومة العامة في الجزائر وأهمها:

-عروض الحكام العامون للجزائر Exposé de la situation générale de l'Algérie للسنوات من 1878م إلى 1914م.

-الوضعية الحالية للجزائر Etat actuel de l'Algérie لبعض سنوات من 1862م إلى 1881م.

-الإحصاء العام للجزائر Statistique Générale de l'Algérie لبعض السنوات من 1867م إلى 1884م.

قد أفادتني هذه المصادر في الحصول على إحصاءات وبعض التشريعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي للجزائر لاسيما القطاع الزراعي.

- النشرة الرسمية للحكومة العامة في الجزائر Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie لسنوات من 1871م إلى 1914م، وقد استفدت منها في الحصول على العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية للنشاط الزراعي في الجزائر.

ونشير إلى أنه قد تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة الهامة في هذا المجال، أما ما كان منها باللغة الأجنبية فقد تمت الاستفادة من دراسات قيمة لعدد من المؤلفين الأجانب وحتى الجزائريين الذين أصدروا دراسات باللغة الفرنسية، وعلى رأسها الدراسة القيمة للمؤلفين المتخصصين في مجال الزراعة Louis Trabut وRoger Marès في دراستهما العلمية القيمة التي تحمل عنوان L'Algérie Agricole en 1906، التي أفادتني كثيرا بمعلومات حول النشاط الزراعي في الجزائر، من حيث الأصناف المزروعة وإحصاءات الإنتاج الزراعي، أما المؤلف القيم الذي يحمل عنوان la France en Algérie، للكاتب الفرنسي Louis Vignon، فقد تعرفت من خلاله على بعض جوانب السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وكذلك بعض التشريعات، هذا بالإضافة إلى دراسات لبعض المؤلفين مثل:

- René Arrus في دراسته المتخصصة في المياه بالجزائر: l'eau en Algérie ، والذي يعد مرجعا مهما للتعرف على السياسة المائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وقد حصلت منه على معطيات تتعلق بإنجاز السدود في الجزائر.

- Emile Macquart في دراسته التي تحمل عنوان les réalités algérienne ، الذي أفاد في التعرف على تأثيرات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائر في المجال الاجتماعي الاقتصادي.

- H. Lecq ببحثه المعنون بـAlgérie: l'agriculture algérienne ses productions ، الذي تضمن إحصاءات لأهم المنتوجات الزراعية لدى الجزائريين والأوروبيين.

أما عن الكتابات العربية أو المترجمة إلى العربية فقد تمت الاستعانة بكتابات، من أهمها الكتابين القيمين لشارل روبير أجرون، أولهما تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، وكتاب المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919م بجزئيه، حيث استفدت منه كثيرا في كافة فصول البحث، فيما يخص معلومات وإحصاءات متعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وكذلك إثراء البحث بتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كما استعنت بمؤلف الأستاذ عدة بن داهة الموسوم بـ: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، في جزئه الأول على الخصوص، حيث أفادتني هذه الدراسة القيمة فيما يتعلق بالاستيطان وتطور الملكية العقارية، وكذلك كتاب كمال كاتب الذي يحمل عنوان: أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1862م تمثيل وحقائق السكان، الذي يعتبر من الدراسات الهامة التي تفيد في مجال الإحصاءات السكانية وتفسير الظواهر المرتبطة بالتطور الاجتماعي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مذكرات ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، الذي يعتبر مصدرا هاما تناول البدايات الأولى للاستيطان الأوروبي في الجزائر، كما تم الاعتماد على مؤلف عبد اللطيف بن أشنهو، الموسوم بـ: تكون التخلف في الجزائر، الذي تناول بإسهاب دخول وتطور الرأسمالية في الجزائر وعلاقتها ببعض ظواهر اقتصادية خصوصا فيما تعلق بالزراعة، بالإضافة عدة دراسات هامة كدراسة عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م، الذي استفدت منه في فهم انعكاسات السياسة الزراعية الاستعمارية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لدى الجزائريين، وكتاب محمد بلقاسم حسن بهلول، المعنون بالغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الذي تناول العديد من المنتوجات الزراعية وتوزعها لدلى الجزائريين والأوروبيين وكذلك تغلغل الرأسمالية الزراعية في الجزائر ومظاهرها، وجيلالي صاري في مؤلفه المترجم: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962م، الذي يعاب عليه ترجمته العربية التي كانت ركيكة في بعض المواطن، فقد أفاد كثيرا في التعرف على طرق انتزاع أملاك الجزائريين، إحصاءاتها ونتائجها مع الاستشهاد بأمثلة في بعض مناطق الجزائر.

أما الدويات فقد تم توظيف بعضها على غرار L'Afrique du Nord illustrée، كما تمت الاستعانة ببعض **الرسائل والأطروحات الجامعية**، كالدراسة الهامة جدا باللغة الفرنسية

الصادرة في سنة 1935م Calvelli Marcel-André-Émile التي تحمل عنوان: Etat de la propriété rurale en Algérie، وهي أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، تناولت الملكية العقارية الريفية في الجزائر أفادتني كثيرا فيما يتعلق بانتقال الملكيات بين الجزائريين والأوروبيين، كما توجد بعض الرسائل والأطروحات في الجزائر التي سبقت في تناول مواضيع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الجزائر خلال فترة الاستعمارية، ومنها أطروحة الدكتوراه الموسومةب: التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939م)، لخديجة بختاوي، التي أعطتني فكرة عن كيفية تناول مواضيع السياسة الاستعمارية في الجزائر في شقها الاقتصادي، حيث ساعدتني هذه الدراسات السابقة في تكوين تصور خاص بالموضوع.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تم اعتماد خطة بحث تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، كما يضاف إليها الملاحق التي تخدم الموضوع. الفصل الأول حمل عنوان: دعائم سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي 1870-1914م، وفيه تم التطرق إلى مواضيع مختلفة تجتمع على فكرة كون القطاع الزراعي بشطريه الأوروبي والجزائري تحت السيطرة الإدارية للدولة الفرنسية المحتلة، فتم التطرق إلى إجراءاتها ومنجزاتها التي تخص القطاع الزراعي، باعتباره النشاط الاقتصادي الأساسي في الجزائر لدى الجزائريين أو المستوطنين، وتمت الإشارة إلى طبيعة البنية الاقتصادية للجزائر القائمة منذ القدم على ممارسة الزراعة كأهم نشاط للجزائريين، والتعرض إلى الأراضي الزراعية والتحولات الطارئة عليها من تغيير وانتقال ملكياتها إلى الأوروبيين الوافدين.

كان المبحث الأول مجالا لبحث الاستيطان الأوروبي الزراعي وكذلك قضية الملكية العقارية، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى الأشغال العامة التي تم إنجازها بهدف دعم تنشيط النشاط الزراعي في الجزائر أو ما يمكن أن نسميه بعبارة أخرى البنية التحتية للقطاع الزراعي والمقصود هنا مشاريع المواصلات من إنجاز الطرق والسكك الحديدية وكذلك النقل البحري وكذلك المشاريع الداخلة ضمن السياسة المائية، والتي تقوم أساسا على إنجاز السدود المائية وحفر الآبار، ومن خلال المبحث الثالث تعرضنا إلى الجوانب المالية المتعلقة بالقطاع الزراعي في الجزائر والتي تتضمن الضرائب التي لها صلة بهذا القطاع وكذلك قضية الاستقلال المالي للجزائر، كما تضمن هذا المبحث تناول هيئات متخصصة ومتعددة الأدوار، على غرار المؤسسات المالية كالبنوك، وكذلك الهيئات ذات

الطابع التعاوني كالتعاونيات والهيئات ذات الطابع العلمي والبحثي الذي يهدف إلى تشجيع التعليم والأبحاث الزراعية ومؤسساتها.

أما الفصل الثاني فحمل عنوان: إنتاج القطاع الزراعي في الجزائر 1870-1914م، وتناولنا فيه الإنتاج الزراعي كما ونوعا، ونشير إلى أنه قد تم التركيز في هذا البحث على المنتجات الزراعية التي يمكن أن نصفها بالإستراتيجية على غرار الحبوب والمحاصيل الصناعية لاسيما الكروم، وهي المنتجات التي كانت محل اهتمام وحضور غالبا في المصادر الإحصائية الرسمية. وضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول إنتاج الحبوب التي تم تصنيفها إلى نوعين رئيسيه وثانوية، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أهم الزراعات الصناعية والتي تمثل الكروم أهمها لاسيما للقطاع الزراعي الأوروبي أما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الإنتاج الحيواني وتمت الإشارة إلى التعداد الحيواني الأكثر اهتماما ومقارنة ما يوجد منها عند الأوروبيين والجزائريين وكذلك المنتجات ذات الأصل الحيواني كالجلود، الصوف، العسل والقز، بالإضافة إلى الصيد البحري.

أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان: أهمية القطاع الزراعي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، وكان مخصصا لتناول الأهمية التي أصبح يكتسيها قطاع الزراعة ومنتجاته خصوصا في مجال التجارة الخارجية، والتحولات المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي حدثت على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال المبحث الأول تناولنا التحولات التي مست نظم الاستغلال الزراعي وكذلك الوسائل الزراعية والطرق المستعملة، وتنظيم استغلال الأراضي، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تحولات حاصلة على المستوى الاقتصادي، والتي لها علاقة بقطاع الزراعة ومن ذلك دخول الجزائر إلى الاقتصاد النقدي وتوغل الرأسمالية الزراعية في الجزائر، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الزراعي في التجارة الخارجية، ارتباط الاقتصاد الجزائري باقتصاد فرنسا الذي كرسه تطور النظام الجمركي، أما المبحث الثالث والذي تناول التحولات على المستوى الاجتماعي، وتمت الإشارة إلى أبرز مظاهر هذه التحولات التي شملت تغيير بنية المجتمع وعوامله، إفقار المجتمع الجزائري ومظاهره، وكذلك ظاهرة الهجرة التي كانت رد فعل اجتماعي تجاه السياسة الاستعمارية ولاسيما المتعلقة بالإفقار الممنهج، واختتمت هذا البحث بخاتمة حوصلت أهم الملاحظات والنتائج التي حاولنا التوصل إليها خلال مراحل هذا البحث.

كأي باحث اعترضتنا بعض الصعوبات كغياب بعض الإحصاءات المتعلقة بفترات معينة أو تضاربها عند مقارنتها بمصادر أخرى، مما يفرض اللجوء إلى الاستعانة بمصادر أخرى للإحصاءات لتحديد الخيار الأصوب، حيث قد نصادف أرقام مختلفة أو قريبة من بعضها لنفس الأشياء وردت في مصادر أو مراجع متعددة، وكذلك تفسير بعض الظواهر والمصطلحات الاقتصادية، أو ترجمتها إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى قلة المراجع العربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور رضوان شافو على صبره وتوجيهاته لإنجاز هذا العمل.

الفصل الأول:

دعائم سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي 1870–1914م

خلال السنوات الأولى للوجود الفرنسي بدأت نوايا الفرنسيين تتضح للبقاء في الجزائر، وهو الأمر الذي يتطلب الاستحواذ على الأرض باعتبارها أولى خطوات توطين الأوروبيين، وهو ما يعني أنه توجب على الإدارة الاستعمارية اتباع سياسة متعددة الأبعاد تقوم بالأساس على الاستيطان، مشاريع البنية التحتية والغزو الرأسمالي، وذلك لربط المستوطنين الأوروبيين بالأرض، وبالتالي تكوين قطاع زراعي أوروبي على حساب قطاع الجزائريين.

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية

المطلب الأول: لمحة عن الاستيطان خلال فترة 1830–1870م.

1–الاستحواذ على الأراضي: مثل الحصول على الأراضي عنصرا أساسيا للعملية الاستيطانية ولاسيما للأغراض الزراعية، ففي مرحلة 1830–1848م سعت الإدارة الاستعمارية مبكرا إلى الحصول على الأراضي، ومن أولى التشريعات الصادرة لأجل ذلك قرار كلوزيل Clauzel[1] في 8 سبتمبر 1830م الذي قضى بمصادرة أملاك البايلك بما فيها أراضي الأتراك المهاجرين[2]، وضمها إلى قطاع أملاك الدولة (الدومين Domaine) المؤسس حديثا من طرف الإدارة الاستعمارية في إطار تنفيذ العملية الاستيطانية[3]، وسعت إدارة الاستعمار إلى الاستحواذ على الأملاك الوقفية الدينية وأراضي الحبوس، غير أنها اصطدمت بعدم قدرتها على بيع هذه الأراضي، لأن الأرض الوقف تبقى ملكيتها عند الواهب والورثة، ولتجاوز هذا الإشكال لجأت الإدارة إلى الحيلة وقامت بتأجير الأوقاف بعقود تمتد إلى 99 سنة حيث تم التنازل عن الإيجار كل عام أو عامين[4]، كما تدعم التوجه الاستيطاني بقرار 22 جويلية 1834م الذي نص على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية وذلك وفق ما خلصت إليه اللجنة الإفريقية سنة 1833م.

---

[1] المارشال برتران كلوزيل Bertrand Clauzel (1772–1842م) الحاكم العسكري للجزائر بين 12 أوت 1830 و21 فيفري 1831، ثم حاكم عام للجزائر بين 8 جويلية 1835 و12 فيفري 1837.

[2] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830– 1962م، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 15.

[3] ابراهيم مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، العدد 5، الجزائر، صيف 2001، ص 114.

[4] المرجع نفسه، ص 115.

يعد كلوزيل Clauzel داعما قويا للحركة الاستيطانية في الجزائر، حيث عمل على تشجيع مصادرة الأراضي وإقامة المزارع بعد أن صار الحاكم العام للجزائر سنة 1835م[1]، أما الماريشال بيجو Bugeaud[2] فقد أكد بدوره النوايا الاستيطانية للإدارة الاستعمارية، حيث صرح في غرفة النواب بتاريخ 14 ماي 1840م قائلا:" يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيها المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها"[3]، وهو ذاته من أصدر قرارا بتاريخ 18 أفريل 1841م حول شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية وسبل إنشاء المراكز الاستيطانية[4]، وفي نفس التاريخ صرح أيضا قائلا: "الملكيات الخاصة ونقابة الحرفيين التي تم الاعتراف بها على أنها ضرورية للاحتلال سوف تنزع ملكيتها بصفة عاجلة من أجل المصلحة العامة"[5]، ونحا المارشال بيجو نحوا جديدا، حيث اتجه إلى الاستيطان المدني متخليا عن الاستيطان العسكري، وذلك يتجلى في قراره الصادر بتاريخ 12 أفريل 1841م الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 15000 فرنك مؤهل لأن يتحصل على أرض تتراوح مساحتها بين 4 إلى 12 هكتار بالإضافة إلى مسكن[6].

صدر مرسوم 1 أكتوبر 1844م الذي يفرض على الأهالي الجزائريين توفر سند الملكية واستغلال الأرض الزراعية فعليا لتفادي ضمها لأملاك الدولة ثم التنازل عنها لصالح المستوطنين لاحقا. إن تفطن الإدارة الاستعمارية لكون الملكية العقارية لها طابع جماعي أو أراضي عرشية تفتقر إلى الوثائق الرسمية، فقد حدا هذا بها إلى إصدار مرسوم 21 جويلية 1846م الذي ينص على إحصاء أراضي الأهالي الخاصة وأراضي العرش، آخذا بعين الاعتبار توفرها أو عدم توفرها

---

[1] حياة قنون، "الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 24، سداسي 2، 2011، ص 15.

[2] توماس روبير بيجو Thomas Robert Bugeaud (1784-1849): الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1841 1847.

3 صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص 15.

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962**، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 46-47.

[5] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص 19.

[6] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا** ...، المرجع نفسه، ص 15.

على ملكية، ومنح الأهالي 3 أشهر كمهلة لتقديم الملكية اعتبارا من صدور هذا المرسوم، وفي حالة عدم التمكن من تقديم وثائق ملكية الأرض فإنها تضم إلى قطاع أملاك الدولة[1].

يشير صاري إلى أن هذين المرسومين السابقين لم يهدفا إلى إثبات الملكيات غير الشرعية فقط، بل كانا يرميان إلى مصادرة الأراضي بالأساس[2].

في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852م) ولغرض إعطاء دفعة للاستيطان الريفي، صدر قرار بتاريخ 16 أفريل 1851م ينص على كيفية منح أراضي الدولة، كما تمت المصادقة على قانون 1851م من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية الذي يمنح الإدارة حق الحصول على الأراضي العرشية وأراضي القبائل المشتركة بداعي المنفعة العمومية أو لصالح الاستيطان[3].

أما عهد الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث Napoléon III [4] فقد تميز بالاستيطان الحر ومحاولة توغل رأس المال الفرنسي، إذ تلازم الاستحواذ على الأراضي مع عملية توزيعها على أصحاب رؤوس الأموال والشركات، وقصد حصول هؤلاء الرأسماليين على الأراضي عمد الحاكم العام رندون Randon[5] إلى الاعتماد على سياسة حصر القبائل (Cantonnement) في في أراضي ضيقة حيث استغل قانون 16 جوان 1851م لتحقيق ذلك، وكان أن تم الاستحواذ على 249 ألف هكتار من أراضي الجزائريين خلال العقد الأول فقط من حكم الإمبراطور نابليون الثالث[6].

دخلت الشركات الرأسمالية على الخط، خصوصا في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870م)، الذي بدأ بانقلاب 02 ديسمبر 1851م وعرف إطلاق يد رجال المال

---

[1] عبد العزيز محمودي، **آليات تطهير وتسويه سندات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري**، منشورات بغدادي، الجزائر، ط 2، 2010، ص ص 15-16.

[2] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص 19.

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا** ...، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[4] شارل لويس نابليون بونابارت Charles Louis Napoléon III (1808-1873): رئيس فرنسا من سنة 1848 إلى 1852، ثم إمبراطور فرنسا من سنة 1852 إلى 1870.

[5] جاك لويس رندون Jacques Louis Randon (1795-1871): الحاكم العام للجزائر في الفترة 1851-1858.

[6] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا** ...، المرجع نفسه، ص 22.

الفرنسيين والشركات في الجزائر، ففي أفريل 1853م صدر مرسوم عن حكومة فرنسا يقضي بمنح شركة جنيف 20 ألف هكتار في ضواحي سطيف، مقابل التزام هذه الشركة بإنشاء 10 قرى استيطانية مساحة كل منها 1200 هكتار[1]، وإسكانها بمستوطنين سويسريين غير أنها بنت 5 قرى فقط، وهي: عين أرنات، بوحيرة، عين مسعود، موان، الأوراسيا[2].

انتزعت إدارة الاحتلال 2652 هكتار من الأرض الزراعية قصد تكوين مستوطنات زراعية في منطقة جنوب متيحة، وفي منطقة الشلف تم اقتطاع 12 ألف هكتار من أراضى إحدى القبائل المقدرة بـ 39 ألف هكتار[3].

كان القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م[4]، قد أعطى إمكانية حصول الجزائريين على الملكية الفردية وهو إجراء كان له هدف تسهيل انتقال الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين وذلك بعد تحديد أراضي القبائل و تقسيمها وتوزيعها بين الدواوير من طرف لجان إدارية أنشئت لهذا الغرض[5].

صار بيع الأراضي بديلا للمنح المجاني اعتبارا من سنة 1864م[6] وذلك تجسيدا لأفكار نابليون نابليون الثالث والحرية الاقتصادية التي نادى بها منذ سنة 1860م[7]، وهو ما مكن الرأسماليين من الحصول على ممتلكات شاسعة من الأراضي حيث استفادت الشركات من تنازل الدولة الفرنسية وإمكانية تعمير الأراضي الزراعية في الجزائر، ومن ذلك حصول شركة الهبرة والمقطع على 25000 هكتار، كما حصلت الشركة العامة الجزائرية على 100 ألف هكتار شرق قسنطينة[8].

---

[1] Henri de Peyerimhoff , **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895** (Rapport à M. Jonnart, gouverneur général de l'Algérie), T. 1, Imprimerie de Torrent, Alger, 1906, p 33.

[2] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا**...، مرجع سابق، ص23.

[3] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص ص 115–116.

[4] قرار أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، هدف إلى إنشاء الملكية الفردية للأراضي في الجزائر بهدف تحطيم الملكية العرشية وتسهيل الاستحواذ عليها لاحقا.

[5] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص ص 117–118.

[6] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا**...، المرجع نفسه، ص 25.

[7] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 118.

[8] المرجع نفسه، ص 119.

لقد جرد الفلاحون الجزائريون خلال عهد الإمبراطورية الثانية بين سنتي 1852م و1870م نحو 365 ألف هكتار من الأراضي، منها 249 ألف فقط خلال السنوات العشر الأولى لهذا العهد[1].

2– الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وبناء مراكز الاستيطان: يقول ألكسي دو طوكفيل (Alexis de Tocqueville) في مذكراته[2] متحدثا عن الضمانات التي ينبغي إعطاؤها للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر:"ليس شيئا سهلا اقتراح الرغبة في مغادره الوطن على الأوروبيين الذين هم فيه سعداء عموما ويتمتعون ببعض الحقوق وبعض الممتلكات، أكثر من ذلك صعب جذبهم نحو بلد تصادف فيه منذ البداية مناخا حارقا وخيما وعدوا يحوم حولك بلا توقف قصد تجريدك من ممتلكاتك أو من حياتك، لكي تجعل سكان يأتون إلى بلد كهذا ينبغي أن تعطيهم بداية حظوظا كبيرة لتكوين ثروة هناك"[3].

إن أولى عمليات الهجرة للمستوطنين المدعومة من طرف الإدارة الاستعمارية كانت سنة 1832م أين وصل إلى ميناء الجزائر حوالي 400 مهاجر ألماني وسويسري، كانوا في الأصل متجهين إلى القارة الأمريكية (العالم الجديد)، وذلك بعد أن تخلى عنهم الوكيل المتعاقد معهم في ميناء لوهافر الفرنسي، فقامت الإدارة الفرنسية بتهجيرهم إلى الجزائر في مجموعتين تضم الأولى 50 عائلة حيث منحت 227 هكتار أقامت في دالي إبراهيم، أما المجموعة الثانية تتكون من 23 عائلة وجهت للإقامة في منطقة القبة ومنحت 93 هكتارا، ورغم كل ذلك فقد كانت هذه المحاولة فاشلة[4].

لقد كان 70 % من الأوروبيين يقيمون في الجزائر العاصمة وحدها من مجموعهم الذي كان يقدر بـ 8000 عند مجيء اللجنة الإفريقية التي أصدرت تقريرا يعتبر الجزائر من الأملاك الفرنسية، مما شجع التواجد الأوروبي خارج الجزائر العاصمة، وقامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء المستوطنة

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا...**، مرجع سابق، ص 22.

[2] ألكسي دو طوكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859م): مؤرخ و سياسي فرنسي من الطبقة الارستقراطية، كتب العديد من المقالات عن الجزائر خلال زياراته المتكررة إليها بين سنتي 1841م و1846م.

[3] ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 83.

[4] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا...**، المرجع نفسه، ص ص 12-13.

الأولى في بوفاريك سنة 1836م، واستفاد من قدموا إليها من 563 قطعة ارض مساحتها ثلث هكتار، وفي الأحواش المجاورة لبوفاريك تم توزيع 173 قطعة أرضية ذات مساحة 4 هكتارات للواحدة، لقد كان الاستيطان الريفي في المراحل الأولى بطيئا أين كان توجه الأوروبيين نحو الاستقرار بالمدن، ففي سنة 1839م كان تعداد الأوروبيين المدنيين في الجزائر يقدر بـ 25000، منهم 10% فقط ريفيون، أما البقية فقد استقرت في المدن[1].

شهدت الفترة 1830م حتى 1840م منح امتيازات أراضي تقدر مساحتها من 4 إلى 12 هكتار لصالح 316 عائلة[2]، وتمكن بيجو Bugeaud من استحداث وتوسعة 126 مدينه وقرية كما منح 101675 هكتار من الأراضي، أما مجموع المجتمع الأوروبي بالجزائر الذي بلغ 27204 نسمة في نهاية 1840م، فقد ارتفع سنة 1851م الى 131283 نسمة، منهم حوالي 40 في المئة يزاولون النشاط الزراعي[3].

تدعم الاستيطان بتشريعات تهدف إلى توسيعه كقرار الحاكم العام للجزائر بيجو Bugeaud المؤرخ في 18 أفريل 1841م الذي يتكون من خمسة عشر مادة، وفيه يشرح طريقة الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر وكيفية إنشاء المراكز الاستيطانية[4].

على سبيل المثال، تم إنشاء المستوطنة الزراعية الخصبة سلامندر بمستغانم سنة 1848م ليتم فيها غرس ما مقداره 45 هكتار من الأشجار الغابية، كما تم بمستغانم في ذات السنة إنشاء مراكز استيطانية زراعية أخرى كعين تادلس وحاسي ماماش وسوق الميتو[5].

في عهد الجمهورية الثانية سعت حكومة فرنسا إلى حل معضلة العمال الثائرين سنة 1848م الذين بلغ عددهم في باريس وحدها نحو 100 ألف، ولم تجد الحكومة بدا من إرسالهم إلى الجزائر، فوافق مجلس النواب على تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك كتكاليف للعملية، وتم إرسال 20 ألفا منهم تم توزيعهم على 42 مستوطنة، وفي عام 1851م وصل عدد المستوطنات إلى 136 موزعة كما يلي: 58 مستوطنة في عمالة الوسط، 30 في عمالة قسنطينة و48 في

---

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا**...، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

[2] L. de Lachapelle, **De la colonisation en Algérie**, Giralt Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889, p 5.

[3] Ibid, p 6

[4] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 110.

[5] المرجع نفسه، ص 114.

عمالة وهران[1]، وقد تم إنشاء الشركة العامة الجزائرية التي كانت محل آمال الإمبراطورية الثانية في دفع العملية الاستيطانية، فبموجب اتفاقية 1863م تلتزم الشركة بالقيام بأعمال بإمكانياتها الخاصة وتلتزم بدفع 100 مليون فرنك للدولة، في مقابل تحصل من الإدارة على 100 ألف هكتار بمبلغ 1 فرنك للهكتار لمدة 50 سنة[2].

المطلب الثاني: الحركة الاستيطانية 1870–1914م:

شهدت سنة 1870م وما بعدها أحداث كبرى كان لها انعكاسات على أوضاع الجزائر وفرنسا، حيث هزمت فرنسا علي يد البروسيين الألمان في الحرب السبعينية لاسيما في معركتي سيدان ومتز، واستسلم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث مع 100 ألف من جنوده، ونتج عن ذلك اضمحلال نظام الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة في سبتمبر 1870م.

قوبلت الجمهورية الثالثة بترحيب المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وأخذت على عاتقها تطبيق سياسة الاستيطان الرسمي ومنح التنازلات المجانية مع ضرورة التركيز على العناصر الفرنسية في الاستيطان الريفي، ولأهمية الاستيطان فقد نشأت لجنة استشارية دائمة للاستيطان لدي الحاكم العام المدني للجزائر دوقيدون de Gueydon[3] بموجب مرسوم أصدره في 29 جويلية 1871م[4].

1–الحصول على الأراضي 1870–1914م: رغم تعاقب واختلاف أنظمة الحكم في فرنسا، إلا أنها واصلت مسيرتها الاستيطانية في الجزائر، باشرت الجمهورية الثالثة حملة الاستحواذ على أراضي الجزائريين في بدايات حكمها، فبعد ضياع مقاطعتي الألزاس واللورين من فرنسا لصالح الألمان، لم تجد فرنسا من حل أمثل لاحتواء سكان المقاطعتين سوى ترحيلهم إلى الجزائر، وتم منحهم 100 ألف هكتار من الأراضي بموجب قانون 21 جوان 1871م[5]، وقد كانت هذه

---

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا**...، مرجع سابق، ص ص 17–18.

[2] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص ص 32–33.

[3] دوقيدون Louis Henri de Gueydon (1809–1886م): الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1871 و1873.

[4] G.G.A., **B.O.G.G.A 1871**, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872, p 395.

[5] Ibid, p 250.

المساحات غير كافية لذا عمدت الإدارة الاستعمارية قيام الإدارة الاستعمارية بمصادرات[1] واسعة، وقدر ما انتقل إلى قطاع أملاك الدولة بـ 446000 هكتارا من الأراضي، شملت بشكل كبير أراضي القبائل المشاركة في ثورة المقراني التي شهدتها الجزائر سنة 1871، وأهم التشريعات المتعلقة بالعقار نذكر ما يلي:

أ–قانون وراني Warnier [2] 26 جويلية 1873م: رغم ما تعرضت له الأرض الجزائرية من مساس بفعل مرسومي 1844م و1846م وتطبيق رندون Randon لسياسته حصر القبائل، ومخلفات القرار المشيخي 1863، إلا أن الأرض حافظت على خاصية الملكية الجماعية، إلى أن جاء قانون وارني 1873م ويسمى أيضا قانون المستوطنين، الذي يمثل حلقة في سلسلة التشريعات التي هدفت إلى استكمال انتزاع الأراضي من الجزائريين، فقد نص وأكد هذا القانون على ضرورة تأسيس الملكية الفردية داخل القبائل التي ميزتها الملكية الجماعية للأرض، فكان هذا القانون تحطيما للملكية الجماعية وإضعاف التماسك بين أفراد القبيلة الواحدة، ولتحقيق هذا الهدف عمد قانون وارني إلى إخضاع العقود أو الحقوق حول الملكية العقارية إلى القانون الفرنسي، بحيث أنه إذا تم تنظيم أي عقار وفقه لا يمكنه الخضوع بعد ذلك إلى الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون قانون وارني قد فرنس الأراضي الجزائرية، لقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للملكيات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي[3].

أشار المؤرخ أجرون Ageron إلى أن هذا القانون قد فرض تطبيق القوانين الفرنسية على كل المعاملات العقارية المبرمة بين أفراد ينتسبون إلى تشريعات مختلفة أو حتى التي تتم بين المسلمين، وكان من أهداف قانون وارني Warnier القضاء علي وضعية اللاعدالة في توزيع الأراضي بين

---

[1] تمت المصادرات ضد القبائل الثائرة منذ عهد المارشال بيجو تنفيذا لمرسوم 31 أكتوبر 1845م الذي سمح بمصادرة ممتلكات الجزائريين الذين يقومون بأعمال عدائية ضد الإدارة الاستعمارية أو حلفائها من الجزائريين.

[2] وراني Warnier: هو أوغست هوبير وارني Auguste Hubert Warnier ، ولد في 8 جانفي 1810 بروكروا وتوفي في 15 مارس 1875م بفرساي، كان طبيبا ورجل سياسة فرنسي من أتباع الفكر السانسيموني، شغل محافظا ونائبا عن الجزائر.

[3] عبد العزيز محمودي، مرجع سابق، ص 20.

الجزائريين والمستوطنين الوافدين بمعنى توفير أراضي لصندوق أملاك الدولة المخصصة للاستيطان[1]، بموجب هذا القانون أصبح كل عضو في القبيلة خاضعا للشيوع يملك الحق في بيع نصيبه من الأرض[2].

لقد أصبحت أراضي العرش أراضي خاصة يمكن بيعها وشراؤها وحجزها، وهو ما فتح الباب للمستوطنين وصار بإمكانهم الحصول عن طريق الشراء على الكثير من الملكيات العرشية بعد تقسيمها، وهو ما نتج عنه تحقيق أهداف الاستيطان الزراعي وأصبح الملاك أوروبيين بدل الجزائريين[3].

أشار صالح عباد أنه حتى ولو تم تقسيم الأرض فإن ذلك يؤدي إلى خلافات بين أفراد القبيلة وحتى المستوطنين، ولأجل حل هذه الإشكاليات ترفع إلى المحاكم وقد تكون تكاليف القضاء باهظة بحيث تكون أكثر حتى من قيمة الأرض نفسها، التي يكون مصيرها البيع في المزاد العلني بأسعار بخسة لدى المضاربين والمستوطنين، وتكون خسارة الأرض من نصيب الجزائريين[4]، وكان الأوروبيون هم المستفيدون من قانون وارني Warnier، فقد تحصلوا في فترة 1877-1890م على 377877 هكتار من الأراضي بثمن قدره 37413300 فرنك[5].

في مارس 1883م تم في كل عمالة تنظيم مصلحة إدارية للملكية الخاصة التي حلت محل فرق الأعوان المسح العام رغم وجود مصالح لسجلات المساحة والطوبوغرافيا بالعمالات[6].

ب–قانون 28 أفريل 1887م: رغم كون قانون وارني 1873م قد قدم خدمات هامة للعملية الاستيطانية والاستحواذ على الأرض، إلا أن الإدارة الاستعمارية لاحظت وجود بعض النقائص

---

[1] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871–1919**،ج 1، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 185-186.

[2] محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص 132.

[3] محمودي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 21.

[4] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا...**، مرجع سابق، ص 115.

[5] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا...**، ج 1، المرجع نفسه، ص ص 185-186.

[6] المرجع نفسه، ص 181.

والغموض خلال تطبيقه، كعدم تحديد العقود المسلمة لطبيعة الملكية ومساحتها واسم الدوار، لذلك سنت الإدارة الاستعمارية قانون 28 أفريل 1887م، ويوصف بأنه السيناتوس كونسيلت الصغير، الذي قرنه الجيلالي صاري بالتفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية، ذلك أنه هدف إلى الوصول إلى المزيد من أراضي العرش التي لم تخضع لتطبيقات سيناتوس كونسيلت 23 أفريل 1863م، لاعتبار أنها أراضي قابلة للاستفادة منها في إطار المنفعة العامة وإدخالها ضمن المعاملات القانونية الفرنسية، كما هدف القانون إلى وضع العراقيل أمام الجزائريين الموجودة أصلا، لاسيما وأنهم يجهلون الإجراءات القضائية المتعلقة بالعقار، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى رفع تكاليف التقاضي أمام المحاكم بهذا الخصوص، وهو ما جعل الجزائريين يعجزون عن سداد هذه التكاليف الباهظة ويضطرون في كثير من الحالات إلى التنازل عن أراضيهم وبيعها غالبا بأثمان زهيدة وذلك وفق القانون الفرنسي[1].

ج-قانون 16 فيفري 1897م: ثبت هذا القانون مبدأ فرنسة العقار بإخضاعه للتشريع الفرنسي، وفتح الباب لرؤوس الأموال لاقتحام سوق العقار، كما أكد رقابة الإدارة الاستعمارية على العقار قصد إخضاعه للضرائب، استمر العمل بهذا القانون حتى القرن العشرين، ولتطبيقه صدرت مراسيم مرتبطة به بالإضافة إلى قرارات أصدرها الحاكم العام للجزائر، وأهمها مرسوم 24 جويلية 1906م الذي فرض على أصحاب الملكيات إجبارية تسجيل الملكية العقارية[2].

د-قوانين الغابات: امتد الاستحواذ على الأراضي ليشمل الأراضي الغابية، حيث سنت الإدارة الاستعمارية قوانين بهذا الشأن، لتخلص في النهاية إلى الهدف الأساسي وهو مصادرة أراضي الغابات، فكان قانون 17 جويلية 1874م الذي نص مثلا على منع الرعي في الغابات المحروقة لمدة ستة سنوات وذلك ردعا للحرائق التي تحدث بسبب الرعي، بالإضافة إلى قانون 9 ديسمبر 1885م الذي منع حتى اقتلاع الأعشاب[3]، وقانون 21 فيفري 1903م والتي هدفت في مجملها إلى تمكين المستوطنين الأوروبيين من شراء الغابات المحترقة بأثمان بخسة تتراوح بين 100 و300

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص 140-142.

[2] المرجع نفسه، ص ص 148-152.

[3] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص ص 114-115.

فرنك للهكتار، منع استغلال الجزائريين للغابات لأغراض المعيشة اليومة، معاقبة الجزائريين وفرض غرامات عليهم خاصة في حالة حدوث حرائق،[1]، بل تم توسيع صلاحيات مديرية المياه والغابات لقمع ما يعتبر مخالفات ترتكب من طرف الجزائريين، كحرث التربة، المبالغة في استخدام الأخشاب، عدم المساهمة في إطفاء الحرائق و الرعي في الغابات المحروقة[2].

2-انتقال الأراضي بين الجزائريين والأوروبيين[3]:

كانت نتائج تطبيق التشريعات العقارية المتوالية تهدف إلى غاية واحدة هي الاستحواذ على الأرض، ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون، وتتضح النتائج بشكل أكبر عند مقارنة الإحصائيات المتعلقة انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين، إن سنوات 1863-1871م ورغم اشتمالها على فترة أزمات لم يبع الجزائريون سوى 52005 هكتار من الأراضي في مقابل شرائهم لـ 11320 هكتار، أما سنوات ما بعد سنة 1870م في ظل حكم الجمهورية الثالثة المتحالفة مع المستوطنين، تظهر تزايد الاستحواذ على الأرض وتنامي الحركة الاستيطانية، حيث يشير آجرون إلى أن مبيعات العقارات الريفية من طرف الجزائريين إلى الأوروبيين في منطقة التل تقدر بما مجموعه 388886 هكتار في الفترة 1880-1898م فقط، في حين أن مبيعات الأوروبيين إلى الجزائريين في ذات الفترة بلغت 91654 هكتار[4].

خلال الفترة 1877-1888م اشترى الأوروبيون ما متوسطه 28721 هكتار من أراضي الجزائريين بثمن 2772101 فرنك بقيمة 96,5 فرنك للهكتار الواحد، في حين أنهم باعوا للجزائريين 3373 هكتار بثمن 749573 فرنك بقيمة 222,2 فرنك للهكتار الواحد.

يمكن القول أن هذه الوضعية شبه دائمة، حيث أن مقدار الأراضي المشتراة بأسعار منخفضة من طرف الأوروبيين يفوق ما يشتريه الجزائريون بأسعار مرتفعة، إلا أنه قد حدث في مطلع القرن العشرين مبيعات كبيرة من طرف الأوروبيين فاقت مبيعات الجزائريين للأوروبيين خلال سنتي

---

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص ص 310-311.

[2] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**،ج 2، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 274.

[3] للمزيد ينظر الملحق رقم 6 ص 197.

[4] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...، ج 2، المرجع نفسه، ص ص 250-251.

1902 و1903م، فخلال سنة 1902م مثلا اشترى الجزائريون 15292 هكتار وباعوا 11865 هكتار، وقد ربط بن أشنهو ذلك ببروز برجوازية جزائرية تمكنت من الحصول على الأراضي، وفي السنوات اللاحقة عادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، واستمر نزيف الأراضي لصالح المستوطنين خاصة في فترة ما بعد سنة 1909م التي عرفت تكالب الأوروبيين لشراء الأراضي وهو ما مكنهم من الحصول على 380000 هكتار خلال ستة سنوات فقط بثمن متوسط يقدر ب150 فرنك.

إن بيع الأرض من طرف الجزائريين يكون عادة تحت ضغوط الوضع المزري التي يكون عليه الجزائريون وخاصة من الناحية المالية بفعل الأضرار التي تخلفها السياسة الضريبية، وكذلك المعاملات الربوية التي تمارس ضد الجزائريين ودورها في تجريد ملكية الفلاحين الجزائريين[1]، وبالتالي فصاحب الأرض يضطر مكرها لبيع أرضه، غير أن ما هو وارد في المصادر والمراجع الفرنسية هو وصف البيع بأنه بالتراضي في تناولها للتوسع الاستيطاني والحصول على الأراضي الزراعية خصوصا، هذا إلى جانب عمليات البيع بالمزاد العلني العمومي، كما تعد طريقة فرض الحراسة القضائية من وسائل التي تهدف إلى مصادرة أراضي الجزائريين، بل وصفها صاري بأنه التجريد الأكثر فظاعة، وذكر من نتيجته أن تكاثر مراكز الاستيطان كان متركزا في الأراضي الواقعة تحت الحراسة القضائية[2].

تعد المصادرات التي تلت ثورة المقراني ردة فعل عنيفة جدا من المستعمر الفرنسي تجاه الفلاحين الجزائريين لاسيما في المناطق التي كانت بها الثورة، فخلال أربع سنوات فقط بعد الثورة تم نزع أكثر من ربع مليون هكتار من الأراضي فضلا عن 100 مليون فرنك كغرامة[3].

---

[1] للمزيد ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962**، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 72–75.

[2] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص ص 58–59.

[3] أحميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 53.

جدول 1: المصادرات التي تلت ثورة المقراني خلال سنوات 1872–1875م (بالهكتار)[1].

السنوات	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة	المجموع
1872	23539	5221	52813	81673
1873	21060	10763	28153	59976
1874	6038	16695	39531	62264
1875	15867	12031	22655	50553
المجموع	66504	44710	143710	254366

إن وسائل الاستحواذ على الأراضي الجزائرية، تتم بطرق أخرى غير البيع والمصادرات، وقد أشار دوبيريمهوف De Peyerimhoff أن الاستيطان الرسمي تمكن من الاستحواذ على 643546 هكتار من الأراضي، كما أشار إلى الطرق التي تتبعها عادة الإدارة الاستعمارية للحصول على الأرض.

جدول 2: الطرق المتبعة وتوزع الأرض والمقدار المتحصل عليه في الفترة 1871–1895م (بالهكتار)[2].

العمالات	أراضي الدومين			أراضي مكتسبة عن طريق				ملكيات خاصة محصورة	المساحة الإجمالية
	أملاك البايلك	غابات غير مصنفة	المصادرة	التنازل المجاني	البيع بالتراضي	نزع الملكية	التبادل		
الجزائر	14000	774	83096	581	6157	31076	13618	2082	151384
وهران	34156	4053	135	15043	35953	27473	19907	7035	143755
قسنطينة	128010	6354	151144	11765	1833	26742	17558	5001	348407
المجموع	176166	11181	234375	27389	43943	85291	51083	14118	643546

3–هجرة المستوطنين وبناء المراكز الاستيطانية 1870–1914:

مثل توطين الإنسان الأوروبي في الأراضي الجزائرية جزء هاما من عملية الاستيطان وخاصة في مناطق الأراضي الأكثر جودة، الريفي، فقد استمرت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، الذي استهل بالسعي لتهجير سكان مقاطعتي الألزاس واللورين إليها، فقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون 21 جوان 1871م المشار إليه سابقا، الذي نص

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، المرجع نفسه، ص 61.

[2] Henri de Peyerimhoff, Op.Cit, p 73.(بتصرف)

في مادته الأولى على توطين مهجري الألزاس واللورين في الجزائر، ونص في مادته الثانية على تشكيل لجنة خاصة من 15 عضوا لدراسة وتنفيذ هذا الإجراء[1]، بل تم منحهم الأولوية في الاستفادة من قطع أراضي صالحة للزراعة تتراوح مساحتها بين 40 و60 هكتار[2].

تتجلى أهمية الهجرة الأوروبية إلى الجزائر من خلال بعض المواقف، فقد قال أحد المستوطنين ويدعي روبيو دولاتريوني Robiou de la Tréhonnais في منشور عنوانه "الجزائر سنة 1871" ما يلي: "يجب على العربي أن يرزح تحت وطأة المحتل وعليه أن يختار بين اثنين، فإما أن يندمج في حضارتنا أو يزول"، كما صرح أيضا دومينيرفيل de Ménerville وهو أول رئيس لمجلس قضاء مدينة الجزائر عندما أدلى بشهادته أمام لجنة التشريع يوم 14 ديسمبر 1871 حيث قال: "ما الهدف الذي نصبو إليه؟ إنه امتصاص شعب الأهالي، عندما يحل شعب من الشمال في بلد ما فإنه يأتي للبقاء فيه، يمكن للعرب أن يثوروا ولكن سيتم امتصاصهم"[3].

إذا كانت الإمبراطورية الثانية قد اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي ومحاباة أصحاب رؤوس الأموال، فإن الجمهورية الثالثة قد توافقت مع المستوطنين بتوطين ما أمكن من الأوروبيين وذلك قصد التفوق على الجزائريين بشريا، ولذا عملت على توطين العناصر الأوروبية ومساعدتهم علي القيام بنشاطات اقتصادية لمعاشهم وذلك بمنحهم ملكيات وبناء المراكز الاستيطانية[4]، وقد كان النشاط الاقتصادي لأوروبيي الجزائر يغلب عليه الطابع الزراعي، حتى أصبحت مصطلح مستوطن أوروبي أو معمر مرادفا لمصطلح مزارع.

نظرا لأهمية الهجرة الأوروبية، فقد كانت العامل الأساسي للتواجد الأوربي في الجزائر، ففي سنة 1878م كان عدد السكان الأوروبيين يقدر بـ 245117 نسمة، وفي إحصاء 1901م بلغ عددهم 633850 نسمة، إن الفترة من سنة 1872 إلى 1881م مثلا، تعتبر مرحلة تسارع

---

[1] G.G.A, **B.O.G.G.A 1871**, Op.Cit, p 250.

[2] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 120.

[3] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا** ...، ج 1، مرجع سابق، ص ص 101-102.

[4] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا** ...، مرجع سابق، ص 104.

حركة الهجرة بسبب التداعيات التي نجمت عن هزيمة الحرب السبعينية[1]، لاسيما هجرة سكان الألزاس واللورين، الذين لم تجد الإدارة الاستعمارية بدا من تهجيرهم إلى للجزائر، حيث بلغ عدد عائلاتهم 958 عائلة سنة 1875م[2]، وقد كان هؤلاء من ممتهني الزراعة باقتدار.

استمر تطور تعداد السكان الأوروبيين بفعل عامل الهجرة حتى بداية القرن العشرين، غير أنه في أواخر القرن التاسع عشر وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين، تراجعت مساهمة عامل الهجرة في الزيادة العددية للمستوطنين، وأصبحت هذه الأخيرة تعود بدرجة أكبر إلى الزيادة الطبيعية عن طريق الولادة، فبعد أن كانت الهجرة تساهم بـ 57% من النمو السكاني للمستوطنين بين سنتي 1896 و1901، أصبحت تمثل 40% بين سنتي 1901 و1906م وصارت 48,2% بين سنتي 1906 و1911م[3]، لقد أصبح النمو الطبيعي هو العامل الرئيسي لزيادة عدد المستوطنين، وفي سنة 1911م كان هناك 746000 أوروبي يعيشون في الجزائر منهم 480000 كانوا قد ولدوا في الجزائر و113000 في فرنسا و154000 في دول أوربية[4].

لعب العامل الطبيعي دورا في تحريك عجلة الهجرة الأوروبية وخصوصا الفرنسية نحو الجزائر، حيث تسببت **آفة الفيلوكسيرا**[5] في الإضرار بمحاصيل الكروم بوسط وجنوب فرنسا وأدت إلى إفلاس مزارعيها، وهي تقريبا نفس المناطق التي كانت مصدر المهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر، والذين كانوا في معظمهم يمتهنون الزراعة ويسعون بهجرتهم لتعويض ما فقدوه في الجزائر[6].

---

[1] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830–1862 تمثيل وحقائق السكان**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص ص 241-243.

[2] M.A.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1878**, Imprimerie nationale, Paris, 1878, p 549.

[3] كمال كاتب، المرجع نفسه، ص 243.

[4] المرجع نفسه، ص 243.

[5] الفيلوكسيرا Phylloxéra: حشرة ضارة جدا بأشجار الكروم، تسببت في القضاء على معظم كروم فرنسا خلال ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر.

[6] أنظر الملحق 7 ص 198.

جدول 3: نتائج الاستيطان الرسمي في الفترة 1841–1920م[1].

الفترة	القرى المنشأة أو الموسعة	عدد الهكتارات الممنوحة للزراعة الأوروبية	الحركة الأوروبية المتزايدة (نسمة)
1850-1841	126	115000	65497
1860-1851	85	250000	103322
1870-1861	21	116000	129898
1880-1871	264	401099	195418
1890-1881	107	176000	267672
1900-1891	103	120097	364257
1920-1901	199	200000	633149
المجموع	905	1378196	

يلاحظ من الجدول وخاصة في الفترة 1871-1880، حيث بلغ عدد القرى الاستيطانية الموسعة أو المستحدثة 264 قرية، وهو يمثل أكثر من 12 ضعف ما تم استحداثه في العشرية 1861-1870، كما تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات مساحة الأراضي الممنوحة لصالح الزراعة الأوروبية، حيث كان عدد الهكتارات الممنوحة يقدر بـ 401099 هكتار في الفترة 1871-1880م، في حين أنه لم يمنح سوى 116000 هكتار في العشرية 1861-1870م،إن تطور حركة الاستيطان الريفي التي اشتدت بعد سنة 1870م، تفسر بميل حكومة الجمهورية الثالثة إلى دعم الاستيطان الريفي على الخصوص، وهي التي وصفت بأنها جمهورية المستوطنين وقد عرفت سبعينات القرن التاسع عشر وما بعدها موجات هجرة أوروبية كبيرة، بعكس حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي كانت تدعم أصحاب رؤوس الأموال، وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد فئة المزارعين وكذلك المساحات الزراعية لدى الأوروبيين.

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين** ...، مرجع سابق، ص 95.

جدول 4: تطور تعداد الزراعيين الأوروبيين والجزائريين بين 1872 و1894م[1].

السنة	عدد الأوربيين الزراعيين	عدد الجزائريين الزراعيين
1872	–	2125052
1876	118852	2462936
1881	146657	2850866
1886	187033	3262849
1891	198975	3554067
1896	199145	3756908

عرفت عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر بروز ظاهرة هامة تمثلت في التناقص تعداد الأوروبيين ذوي الجنسية غير الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر وهي الظاهرة التي استمرت خلال القرن العشرين، يبدو أنه مع مرور الزمن بدأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تعمل على التركيز على العنصر الفرنسي الأصلي أو حتى المجنسين ضمن سياستها الاستيطانية في الجزائر.

شكل1: تطور أعداد المستوطنين الفرنسيين وغير الفرنسيين في الجزائر 1833–1926م[2].

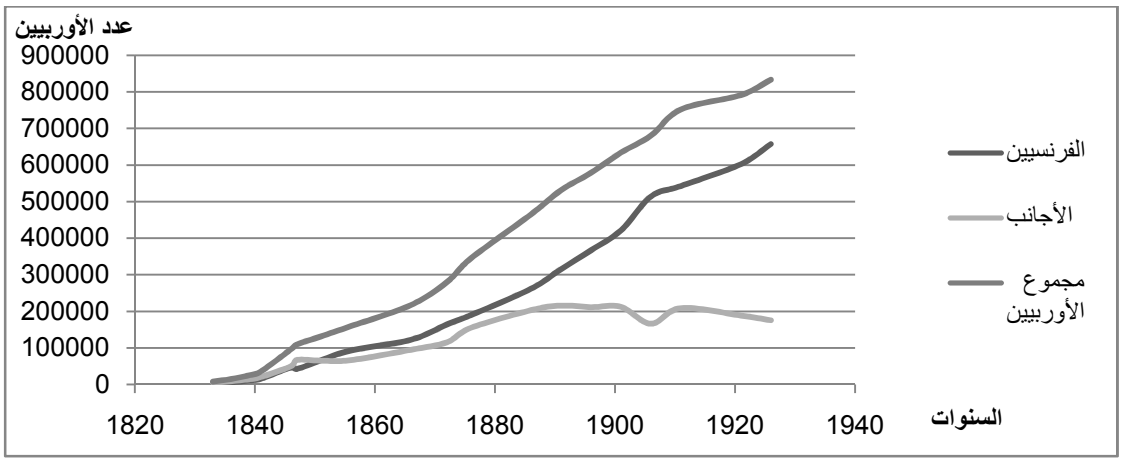

[1] Albert Glorieux, **La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens : étude présentée à la Société des agriculteurs d'Algérie**, Imprimerie de P. Fontana, Alger, 1900, p 18.

[2] شكل منجز من معطيات: كمال كاتب، مرجع سابق، ص 263.

يلاحظ أن نسبة غير الفرنسيين كانت مرتفعة في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، ففي سنة 1836م كانت نسبة الأوروبيين من غير الفرنسيين تقدر بـ 62.3 %، لتنخفض إلى41.3 % سنة 1872م، ثم تصبح 24.4 % سنة 1906م[1]، وذلك يمكن أن يفسر بتداعيات التنافس الاستعماري الذي احتدم بين الدول الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى التقليص من العناصر الغير فرنسية، بسبب تخوفها من تنامي أعداد المستوطنين الأوروبيين من غير الفرنسيين لاسيما الإسبان وهيمنتم على الجزائر، وهو ما لمح إليه السيد بيكار Picard رئيس المجلس العام لوهران بتاريخ 2 أكتوبر 1876م، حيث صرح بما يلي:"إن كلمة الاستقلال الذاتي قد أصبحت موضة وأن الذين يتزعمون هذه الفكرة هم من غير الفرنسيين[2]".

المبحث الثاني: سياسة الأشغال العامة

المطلب الأول: المواصلات:

يعد قطاع المواصلات الدعامة الأساسية للاقتصاد بشكل عام وفي الجزائر المستعمرة ارتبط هذا القطاع مباشره بتقدم الاستيطان الفرنسي وكذلك القطاع الزراعي الذي يمثل الجزء الأكبر من اقتصاد الجزائر المستعمرة ولذا كان من الضروري لدى الإدارة الاستعمارية إنشاء شبكه المواصلات لإحكام القبضة على الأراضي الجزائرية وربط أجزاء المستعمرة ومناطق الاستيطان ببعضها وأيضا ربط مناطق الإنتاج بالأسواق وموانئ التصدير.

بالنظر إلى رغبة من الإدارة الاستعمارية في إنجاح الاستيطان ومشروع شبكة المواصلات فقد عمدت إلى تأسيس المصالح الطبوغرافية التي تعمل على مسح الأراضي ورسم الخرائط الطبوغرافية وهو ما يسهل تقسيم الأراضي وتحديدها وبالتالي مصادرتها وحتى المتاجرة فيها وهو ما يسمح في النهاية بنقلها للمستوطنين، وبلغ عدد أعوان المصالح الطبوغرافية 286 سنة 1893م سواء المفتشين، المهندسين أو الإداريين، يشكل 103 منهم الفرق المستقرة أما الـ183 المتبقون فيشكلون فرقا متنقلة[3].

---

[1] كمال كاتب، مرجع سابق، ص 263.

[2] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 99.

[3] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص160-161.

1–السكك الحديدية:

بدأت فكرة السكك الحديدية في الجزائر مع تقدم الحركة الاستعمارية فيها، أين صار تأمين المواصلات ضروريا للإدارة الاستعمارية وذلك لتسهيل نهب واستنزاف الثروات المتنوعة للمستعمرة، وأيضا نقل البضائع ومنتجات الصناعة الفرنسية إلى دواخل الجزائر، كما أن الجانب العسكري سيستفيد من ذلك لاسيما في نقل الجنود والعتاد والأسلحة.

تعود الفكرة الأولى لإنشاء شبكة السكك الحديدية في الجزائر إلى السيد **دوريدون** M. de Redon الذي كان يريد بناء خط حديدي يربط بين الجزائر والبليدة منذ سنة 1844، وهو المشروع الذي تم تعديله من طرف السيد كيرفيغن M. Kervéguen ، وارتفعت تكاليف إلى 16 مليون فرنك لإنجاز خط على مسافة 61 كلم مع جزء مزدوج طوله 16 كلم[1].

تقدم السيدان فريديريك MM Fréderic ولاكروا Eugène Lacroix بمشروع خط حديدي يمتد من سطورة (قرب سكيكدة) وسكيكدة إلى قسنطينة، أما السيد غابري M. Gabré فقد اقترح بدوره خطا من وهران إلى إيلل Hillil (قرب غليزان حاليا) مع تفريعة إلى مستغانم.

وفي سنة 1854 طلب بعض الرأسماليين على غرار كل من وارني MM Warnier وران Ranc وماك كارتي Mac Carthy وسربولي Serpolet إمتيازات لانجاز شبكة كاملة تشمل خطوط الجزائر–وهران، عمورة–قسنطينة وقسنطينة–سكيكدة–عنابة[2].

وكان القائد الأعلى لسلاح الهندسة بالجيش الفرنسي بالجزائر الجنرال دوشابو لاتور De Chabaud La Tour قد أظهر ميلا لمشروع وارني Warnier الذي أبدى إمكانية جلب مستوطنين إلى الجزائر، غير أنه رأى ضرورة القيام بدراسات قبل إنجاز الخط الحديدي المخطط لانجازه من الجزائر إلى البليدة[3].

يبدو أن وزير الحرب الفرنسي قد وافق الحاكم العام للجزائر الماريشال رندون Randon في عدم الاعتماد على العسكريين في انجاز السكك الحديدية، لكن الإمبراطور نابليون الثالث رأى أنه رغم التكاليف التي ستنجر عن استغلال العسكريين إلا أن الانجاز سيكون سريعا. وفي يوم 8 أفريل 1857م، تقدم الماريشال فيان Vaillant إلى الإمبراطور نابليون الثالث بتقرير يشرح فيه

[1] Alphonse-Marie-Pierre Tuillier, **régime des chemins de fer algériens**: thèse pour le doctorat, université de Paris, librairie nouvelle de droit et de jurisprudence Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1900, p7.
[2] Alphonse-Marie-Pierre Tuillier, Op.Cit, p 8.
[3] Ibid.

كل الخطط والاقتراحات لانجاز شبكة سكك حديدية في الجزائر، و أكد فيه على عوامل إنجاز هذه الشبكة و مركزا على المصالح الزراعية التي أشار إليها باعتبارها تمثل أهم قطاعات الجزائر المستعمرة[1]، بناء على هذا التقرير الذي لقي استحسانا لدى الإمبراطور، أصدر هذا الأخير في ذات اليوم 8 أفريل 1857م مرسوما يقضي ببناء شبكة للسكك الحديدية في الجزائر، وقد أشار المرسوم إلى أنه ينشأ في الجزائر، حيث يكون هناك خطان حديديان كما يلي:

–الأول مواز للساحل، يمتد من الجزائر باتجاه الشرق نحو قسنطينة عبر سطيف، ويمتد من الجزائر غربا نحو وهران مرورا بالبليدة والشلف.

–خطوط حديدية تصل الموانئ بالخط الحديدي السابق الموازي للساحل، وتصل إلى المناطق الداخلية، وتكون في الشرق من سكيكدة إلى قسنطينة، من بجاية إلى سطيف، من عنابة إلى قسنطينة مرورا بقالمة، أما في الغرب فمن تنس إلى الشلف، من أرزيو ومستغانم نحو غليزان، ومن وهران إلى تلمسان مرورا بواد تليلات وسيدي بلعباس[2].

أ–شركات الامتياز وتطور شبكة السكك الحديدية[3]:

من أجل تجسيد شبكة السكك الحديدية، منحت الحكومة العامة للجزائر حق استغلال هذه الخطوط لشركة مالية تدعى "روستان وشركائه" بموجب اتفاقية مؤرخة في 7 جويلية 1860م، والتي قامت بدورها بإنشاء شركة سكك حديد الجزائر التي لم تتمكن من إنجاز سوى الخط الحديدي الرابط بين الجزائر والبليدة (51 كلم) الذي فتح للاستغلال سنة 1862م، وذلك بسبب المتاعب المالية التي عرفتها، مما اضطرها لعقد اتفاقية (بتاريخ 31 مارس 1863م) مع شركة سكة الحديد باريس–ليون–المتوسط P.L.M، حيث تنازلت لها بموجبها عن امتيازاتها وأقرها الماريشال رندون Randon وزير الحرب في 1 ماي 1863م[4].

–شركة سكة الحديد باريس–ليون–المتوسط .P.L.M: تأسست هذه الشركة في 3 جويلية 1857م، برأسمال يقدر بـ400 مليون فرنك[5]، وإضافة إلى الامتيازات التي تحصلت عليها سابقا،

[1] Alphonse-Marie-Pierre Tuillier, Op.Cit, pp 11-17.
[2] Ibid, pp 18-19.
[3] أنظر الملحق رقم 22 ص207.
[4] M. Forestier, **notice sur les chemins de fer algériens**, Alger-Mustapha Giralt, imprimeur-photograveur, Alger, 1900, p 6.
[5] Maurice Antoine Bernard, **les chemins de fer algériens**, thèse pour le doctorat, Université de Paris, Adolphe Jourdan éditeur, Alger, 1913, p 29.

فقد وسعت هذه الشركة من انجازاتها ضمن شبكة السكك الحديدية بموجب اتفاقية أقرها قانون 11 جوان 1863م، حيث شملت هذه التوسعة إنجاز خط حديدي من الساحل إلى قسنطينة وآخر من الجزائر إلى وهران، وتم إكمال الجزء الرابط بين وهران و غليزان سنة 1868م، ليكتمل بشكل نهائي إلى الجزائر 1 ماي 1870م، وفي ذات السنة تم تسليم خط سكيكدة–قسنطينة (1 سبتمبر 1870) وطوله 87 كلم[1].

–الشركة الفرنكوجزائرية: تأسست هذه الشركة في 13 فيفري 1873م، برأسمال يقدر بـ8 ملايين فرنك[2]، وبعد فترة فراغ لم يتم فيها منح أي امتياز لأي شركة امتدت إلى غاية سنة 1874م، أين صدر مرسوم بتاريخ 29 أفريل 1874م أقر إتفاقيات بين الجنرال شانزي Chanzy الحاكم العام للجزائر والشركة الفرنكوجزائرية (تأسست في 13 فيفري 1873م) لانجاز خط حديدي يربط بين أرزيو وسعيدة على مسافة 171 كلم، مع إمكانية تمديده إلى البيض Géryville مقابل امتياز خاص لاستغلال الحلفاء في مساحة تقدر بـ 300 ألف هكتار في الهضاب العليا، وقد تم فتح الخط أرزيو–سعيدة سنة 1879م[3].

–شركة بونة–قالمة: تأسست هذه الشركة في 2 أفريل 1875م، برأسمال يقدر بـ12 مليون فرنك[4]، حيث حلت محل شركة باتينيول Batignolles التي سبق لها إنجاز واستغلال خط بونة–قالمة الممتد على مسافة 88 كلم وتم فتحه سنة 1877م، وأبرمت اتفاقية مع الجنرال شانزي Chanzy الحاكم العام للجزائر بتاريخ 11 جانفي 1877م قصد إنجاز خطين حديديين، الأول يربط بين بوشقوف Duvivier وسوق أهراس وقد افتتح سنة 1881م، مع تمديد حتى منطقة سيدي الحميسي، والثاني يربط قالمة بسطيف عن طريق قسنطينة (قرب الخروب تحديدا)، وقد تم افتتاح الجزء الرابط بين قالمة والخروب في سنة 1879م[5].

–**شركة الغرب الجزائري:** تأسست في 10 نوفمبر 1881م، برأسمال يقدر بـ8 ملايين فرنك[6]، وبموجب اتفاقية مؤرخة في 7 ماي 1874م، قامت بإنجاز خط حديدي من واد تليلات

[1] M. Forestier, Op.Cit, pp 6-7.
[2] Ibid, p 35.
[3] Ibid, p 7.
[4] Maurice Antoine Bernard, Op.Cit, p 32.
[5] M. Forestier, Op.Cit, pp 7-8
[6] Maurice Antoine Bernard, Op.Cit, p 30.

(Saint Barbe du Tlélat) قرب وهران إلى سيدي بلعباس، على مسافة 51 كلم وافتتح في 3 ماي 1877م[1].

–شركة الشرق الجزائري: تأسست في 26 جانفي 1876م، برأسمال يقدر بـ10 ملايين فرنك[2]، وحازت على امتياز انجاز خط حديدي من قسنطينة إلى سطيف على مسافة 155 كلم، بموجب اتفاقية مؤرخة في 26 جويلية 1875م، كما قامت بإنجاز خط حديدي يربط الحراش Maison carrée وبودواو Alma والثنية Ménerville، على مسافة 51 كلم بموجب اتفاقية مؤرخة في 31 أوت 1877م[3].

ب–أهمية شبكة السكك الحديدية في نقل المنتجات الزراعية: من خلال الجدول التالي يمكننا استطلاع الدور الهام الذي أنشئت من أجله السكك الحديدية في الجزائر، كما يتضح بجلاء مساهمتها في نقل المنتجات القطاع الزراعي.

جدول 5: مساهمة شركات السكك الحديدية في نقل المنتوجات الزراعية في الجزائر سنة 1899[4].

الشبكة	الحبوب والطحين (طن)	خمور، خل وكحول (طن)	مواد غذائية فرنسية (طن)	أسمدة زراعية (طن)
باريس–ليون–المتوسط P.L.M.	223575	168505	45957	4906
الشرق الجزائري E.A	136233	31751	32433	69560
الغرب الجزائري O.A	73316	73554	12679	1583
بونة–قالمة B.G.	49661	22652	6294	259047
الفرنكوجزائرية F.A	45764	19527	18192	223
مقطع الحديد	155	2226	376	10
المجموع	528704	318215	115931	335329

قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء سكة حديدية سنة 1863م تربط تلمسان، سيدي بلعباس، وهران والجزائر، وأخرى سنة 1864م تربط بين مستغانم، المحمدية، وهران فالجزائر.

[1] M. Forestier, Op.Cit, p 8
[2] Maurice Antoine Bernard, Op.Cit, p 34.
[3] M. Forestier, Op.Cit, p 8.
[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1901, p 200.

أما سنه 1871م فقد شهدت دخول السكة الحديدية الرابطة بين الجزائر ووهران مرورا بغليزان حيز الخدمة، والجدير بالذكر أنه بعد الهزيمة الفرنسية في الحرب السبعينية شهدت المواصلات عموما اهتماما أكبر، فقد منحت المجالس العامة في الجزائر امتيازات خاصة للمقاولين، تمثلت أساسا في استغلال الحلفاء مقابل تكفلها بإنجاز خط حديدي لربط مناطق الهضاب العليا بموانئ التصدير.
وتمكنت الشركة الفرنكوجزائرية المتواجدة في وادي المقطع من الاستفادة من عقد بتاريخ 20 ديسمبر 1873م، بمنحها حق استغلال الحلفاء في مجال جغرافي يقدر بـ 300 ألف هكتار بمنطقة معسكر، على أن تقوم الشركة بانجاز سكة حديدية بطول 200 كيلومتر، في أجل أقصاه ست سنوات، وللشركة الحق في استغلال الغابات التي يجتازها الخط الحديدي ويهدف الخط أساسا إلى تسهيل استغلال الحلفاء.

رأت الادارة الاستعمارية أهمية مد السكة الحديدية إلى أعماق الصحراء، حيث بادر السيد فريسينيه Freyssinet الذي كان يشغل منصب وزير الأشغال العمومية بحكومة فرنسا سنة 1879م إلى إنشاء لجنة السكة الحديدية الصحراوية، وقد كان هذا الوزير على علاقة بأصحاب رؤوس الأموال في مرسيليا، وقام أيضا بتخصيص مبلغ مليون فرنك لفائدة ثلاث بعثات لغرض مد الخطوط الحديدية إلى أعماق الصحراء، فكانت البعثة الأول مكلفة برسم السكة الحديدية من وهران إلى إقليم توات و ترأسها بويان Poyanne، غير أنها توقفت في جبال القصور، أما مهمة البعثة الثانية فكانت تحت قيادة شوازي Choisy، وأنجزت دراسة جيولوجية لمنطقة وادي ريغ بفضل المهندس جورج رولان George Rolland خلصت إلى ضرورة انجاز خط حديدي يربط بين بسكرة وورقلة نظرا لأهميته التجارية، أما البعثة الثالثة فقادها الكولونيل فلاتير Flatters وكان مجال عملها في المناطق التي تتجاوز المجال الذي بلغه الاحتلال الفرنسي، وهي المهمة التي تم القضاء عليها من طرف الطوارق في جانفي 1881م[1]، وكان قد تقرر إنشاء سكة حديدية تمتد من بسكرة حتى توقرت ورخص لبدء أشغالها بموجب قانون 4 أفريل 1910م[2].

[1] أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 390-391.

[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1912**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1913, p 154.

2–الطرقات: يبدو إن الإدارة الاستعمارية قد أدركت مبكرا أهمية المواصلات إذ أنه في أواخر أفريل من سنة 1832م أنشأت الإدارة الاستعمارية مصلحة للجسور والطرقات في وهران، كما قرر الماريشال بيجو سنة 1842م ربط سبعة مدن ساحلية هي: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة، وعنابة بسبعة مدن داخلية هي: تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، سطيف، قسنطينة، وقالمة[1].

كما هو الحال في فرنسا، فقد وجد في الجزائر ما يسمى بالطرق الوطنية[2]، لقد كان المرسوم المؤرخ في 18 جويلية 1864م قد صنف خمسة طرق بصفة طرق وطنية إلى غاية سنة 1879م حيث صدر قانون 29 مارس 1879م الذي صنف خمسة طرق أخرى، لتصبح عشرة طرق وطنية[3] وهي:

1–الطريق الذي يصل بين الجزائر والأغواط عبر المدية على مسافة 449.5 كلم.

2– الطريق الواصل بين المرسى الكبير وتلمسان على مسافة 147.5 كلم.

3– الطريق الواصل بين سطورة وبسكرة عبر قسنطينة على مسافة 327.9 كلم.

4– الطريق الرابط بين الجزائر ووهران مرورا بوادي الشلف على مسافة 412.3 كلم.

5– الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا بسطيف على مسافة 432.8 كلم.

6–الطريق الذي يصل بين وهران والبيض عبر معسكر على مسافة 335 كلم.

7– الطريق الواصل بين غليزان و المغرب عبر معسكر على مسافة 288.4 كلم.

8– الطريق الواصل بين الجزائر و بوسعادة على مسافة 238 كلم.

9– الطريق الرابط بين بجاية وسطيف عبر شعبة الآخرة على مسافة 111.2 كلم.

10– الطريق الرابط بين قسنطينة وتبسة عبر عين البيضاء على مسافة 174.4 كلم.

[1] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص161.

[2] Louis Vignon, **La France en Algérie**, librairie Hachette et C^ie^, Paris, 1893, p 239.

[3] G.G.A, **Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage des côtes, le fonctionnement des services maritimes, l'hydraulique agricole, les associations syndicales, le développement de l'industrie minérale en Algérie**, Imprimerie algérienne, Alger, 1906, p 8.

في سنة 1893م بلغ مجموع طول شبكة الطرق الوطنية 2922.9 كلم، يمكن أن نضيف اليها 583 كلم من الطرق التي توصف بأنها غير مصنفة رغم أن لها خواص الطريق الوطني منها 340 كلم طرق مرصوفة[1].

جدول 6: تطور شبكة الطرق الوطنية في الجزائر بين سنتي 1838 و1904م[2].

السنة	1838	1848	1859	1869	1879	1881	1889	1899	1904
الطول (كلم)	96.6	1162.3	1650.3	1763	1765.2	2924	2930.2	2923.3	2941.1

يشير لوروا بوليو Leroy-Beaulieu أن إنجاز الطرق كان بطيئا في البداية إلا أنه تسارع في الفترة 1871-1883م، فالأميرال دوقيدن De Gueydon الحاكم العام للجزائر ذكر في تقرير له سنة 1872م أن الطريق الكبير الرابط بين الجزائر و قسنطينة لن يفتح إلا في السنة الموالية (1873م) وهو ما يعني أنه لم يتم ربط عاصمتي عمالتين لهما أهمية كبرى إلا بعد 43 سنة من التواجد الفرنسي في الجزائر[3]. كما أن الطرق الوطنية المرصوفة قد عرفت تطورا، فهي لم تكن تتجاوز 2298,7 كلم من مجموع 2928.3 كلم سنة 1888 لتصبح 2598.8 كلم من مجموع 32943.3 كلم سنة 1907م (بزيادة تقدر بـ300.1 كلم)[4].

جدول 7: توزع الطرق الوطنية عبر العمالات في سنتي 1881 و 1910م[5].

العمالات	طول الطرق الوطنية (كلم)	
	سنة 1881	سنة 1910
الجزائر	1559	1691.5
وهران	819	1412.4
قسنطينة	605	1412.4
المجموع	2983	4516.3

[1] Paul Leroy-Beaulieu, **L'Algérie et la Tunisie**, Librairie Guillaumin et Cie, Paris, 1887, pp 139-140.
[2] G.G.A, **Notice sur les routes et chemins**…, Op.Cit, p 10.
[3] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 140.
[4] M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1907**, imprimerie nationale, paris, 1908, p 341.

[5] الجدول منجز من معطيات:

- M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, imprimerie nationale, Paris, 1912, p 179., M.C., **Annuaire Atatistique de la France 1885**, imprimerie nationale, Paris, 1885, p 631.

ما يلاحظ هو زيادة في طول شبكة الطرق الوطنية الرئيسية في الجزائر، وكثافتها تتركز أساسا في غرب الجزائر وبالضبط بالجهة الغربية لعمالة الجزائر والتي يقدر طول الشبكة فيها بـ 1067.3 كلم من مجموع 1691.5 كلم، وكذلك بعمالة وهران التي يوجد بها 1412.4 كلم رغم صغرها مقارنة بباقي العمالات، وهو ما يعني أن الجهة الغربية للجزائر تضم ما مجموعه 2479.7 كلم وهي تمثل نسبة 54.9 % من طول شبكة الطرق الوطنية في الجزائر، وارتفاع هذه النسبة يعود إلى كون هذه المنطقة بها كثافة استيطانية كبيرة وأن هذه الطرق المنجزة تهدف إلى خدمة المستوطنين وربط مراكز الاستيطان والمناطق الزراعية بشكل أساسي، وبلغت كمية السلع المنقولة عبر هذه الطرق الوطنية سنة 1888م ما مقدراه 146 مليون طن كيلومتري[1].

بخصوص الطرق الولائية فقد تم في 20 أفريل 1872م استحداث مصلحة الطرقات الولائية بهدف القيام بأعمال توسعة وترميم هذه الطرق على مستوى عمالة وهران الرابطة بين كل من معسكر–مستغانم، وهران–معسكر، وهران–سيدي بلعباس، والبالغ طولها إجمالا 190.5 كلم، وأيضا الطرق الثانوية الثمانية الرابطة بين كل من: غليزان– تيارت، معسكر–تيارت، معسكر–سعيدة، تلمسان–معسكر، تلمسان–الغزوات، أرزيو–سيق، سيق–المحمدية، مستغانم–الأصنام[2]، وفي سنة 1879م كانت عمالة قسنطينة تضم ستة طرق ولائية تقدر بـ526,6 كلم، خصصت لها إدارة العمالة مبلغ 500 ألف فرنك سنويا لأشغال صيانتها وترميمها، بمعدل 950 فرنك للكيلومتر الواحد[3]، وفضلا عن الطرق الولائية فقد كان للإدارة الاستعمارية اهتمام بالممرات في الأرياف (les chemins vicinaux) والتي تسمى أيضا الطرق القروية، وذلك لتسهيل نقل المنتوجات الزراعية في دواخل الأرياف.

جدول 8: الطرق الولائية والممرات داخل الأرياف في الجزائر حتى 31 ديسمبر 1881م[4].

العمالة	الطرق الولائية (كلم)	الممرات داخل الأرياف (كلم)
الجزائر	**748**	**1908**
وهران	**58**	**1272**
قسنطينة	**510**	**3101**
المجموع	**1316**	**6281**

[1] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, p 238.

[2] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 164.

[3] G.G.A, **Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage**…, Op.Cit, pp 19-20.

[4] M.C., **Annuaire Statistiques de la France 1885**, Op.Cit, p 631. (**بتصرف**)

أما النفقات على الطرق فلأهميتها جعلها تستهلك أموالا ضخمة من أجل إنجازها وصيانتها، فالنفقات على الأشغال العامة الجديدة من غير السكك الحديدية على المستوى الولائي والبلدي خلال العشر سنوات الممتدة بين سنتي 1884 و1893 قدرت بـ67745000 فرنك منها 15647000 فرنك لإنجاز الطرق والجسور[1]، كما كان يخصص سنويا لصيانة الطرق الوطنية مبلغ 2,8 مليون فرنك بمعدل 1180 فرنك للكيلومتر الواحد[2] وقد كان رأسمالها يقدر بـ80 مليون فرنك[3].

ساهم المستوطنون بدورهم في أعمال الطرقات وتعبيدها، حيث منحوا أموالا كمساعدة لمصلحة الطرقات في صيغة قروض، وهو ما أقر من طرف مجلس عمالة وهران وصودق عليه لانجاز شبكة طرق، لربط مراكز استيطانية في دائرة معسكر مثلا، أما في عمالة الشرق، وحسب قانون 29 مارس 1879م فقد تم الترخيص لعمالة قسنطينة لاقتراض مبلغ 6 ملايين فرنك تسترجع على 40 قسطا قصد انجاز ممرات داخل الأرياف[4]، أما قانون 10 أفريل 1879م فقد تم بموجبه إقرار إعانة مالية تقدر بـ300 مليون فرنك لصندوق الطرق الريفية منها 40 مليون فرنك موجهة إلى العمالات والبلديات لإنهاء أشغال المسالك الريفية[5].

3–الموانئ: إن شبكة الطرق والسكك الحديدية التي أنجزت من طرف الإدارة الاستعمارية، كان ولابد أن تتصل بالموانئ على امتداد الساحل، والتي تعتبر نقطة التواصل الرئيسية لنقل المنتجات من وإلى الجزائر، ولذلك أولت الإدارة الاستعمارية اهتماما بالموانئ، باعتبارها عنصرا هاما للنقل، وهو ما تدل عليه المبالغ الضخمة التي خصصت لإنجاز المشاريع البحرية والمتمثلة أساسا في الموانئ، فمثلا في نهاية سنة 1899م تم إنفاق ما يفوق 135 مليون فرنك من أجل الأشغال البحرية، ويبدو أن ضخامة هذا الإنفاق مبرر بالنظر للتنامي الكبير في حركة التصدير والاستيراد عبر الموانئ، فكمية الصادرات والواردات كانت تقدر بـ 3550000 طن سنة 1898م، وهي التي لم تتجاوز 1750000 طن قبل عشر سنوات فقط (زيادة بنسبة 100% تقريبا)[6].

---

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 142.
[2] G.G.A, **Notice sur les routes et ports de l'Algérie**, Giralt imprimeur-photograveur, Alger, 1900, p 11.
[3] Ibid, p 6.
[4] G.G.C.A, **Etat actuel de l'Algérie: Au 31 décembre 1879, au 1er octobre 1880**, Imprimerie administrative Gojosso et Cie galerie de l'exposition, Alger, 1880, p 52.
[5] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 141.
[6] G.G.A, **notice sur les routes** ..., Op.Cit, p 26.

لقد قدرت النفقات المتوقعة لتنفيذ مشاريع جديدة وإصلاحات عبر الموانئ الجزائرية موزعة عبر العمالات كما يلي:

وهران: 7300000 فرنك، الجزائر: 8400000 فرنك، قسنطينة: 5000000 فرنك، بمجموع يقدر بـ22000000 فرنك، بعد أن يضاف إليه مبلغ 1300000 فرنك مخصصة لتهيئة الموانئ الصغيرة وبناء أرصفة مينائية في عدة نقاط ساحلية[1].

يمثل ميناء الجزائر الأكبر أهمية ونشاطا، ففي سنة 1900م كانت حمولة البضائع التي مرت عبر هذا الميناء تمثل نسبة 33,1% من مجموع حمولة التي نقلت عبر كافة موانئ الجزائر، فيما كان تعداد السفن يمثل 28,78% من مجموع السفن التي دخلت و خرجت من الموانئ الجزائرية[2]، فرغم أن نشاطه تنامى ببطء منذ 1830م حتى سنة 1880م، غير أنه توسع أكثر إلى غاية سنة 1913م، فبين سنتي 1880م و1900م ازدادت حركية نقل البضائع عبر الميناء بمعدل 50000 طن سنويا، أما بين سنتي 1900م و1913م فقد كان المعدل 170000 طن سنويا[3].

جدول 9: تطور حركية النقل عبر ميناء الجزائر بين سنتي 1880 و1913م[4].

السنوات	1880	1890	1900	1910	1913
عدد السفن الداخلة والخارجة	2900	5100	8000	12000	13000
السلع المشحونة والمفرغة (طن)	300000	600000	1300000	3100000	3500000

المطلب الثاني: السياسة المائية

قال الجنرال كلوزيل Clauzel: "اجعلوا لي أفضل ري زراعي وسأصنع لكم أفضل استيطان"[5]، تعد هذه المقولة إشارة واضحة إلى أهمية تأمين مصادر المياه وضرورتها سواء للاستيطان للاستيطان عموما أو للقطاع الزراعي بشكل خاص، حيث تمثل المياه عاملا حيويا فيه، لهذا فقد أدركت الإدارة الاستعمارية ذلك وسعت إلى تأمين هذا المصدر الهام للقطاع الزراعي منذ البدايات

[1] G.G.A, **Délégations financières algériennes, session de novembre 1899**, Imprimerie et papeterie Galmiche, Alger, 1899, p 15.
[2] Maurice Wahl, **l'Algérie**, Félix Alcan éditeur, Paris, 1903, p 19.
[3] Louis Billiard et al (Jean Vergnieaud, Édouard Balensi), **les ports et la navigation de l'Algérie**, librairie Larose, Paris, 1930, p 142.
[4] Ibid, p 143.
[5] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 171.

الأولى للاحتلال، فالقمح مثلا صار بعد 20 سنة من الاحتلال الفرنسي المنتوج الزراعي الأكثر أهمية في الجزائر، وهو ما حتم الاهتمام بالري وتأمين مصادر المياه، مما يسمح بتنويع المنتوجات وتكثيفها.

إن المجاري المائية في المناطق التلية هي في الغالب عبارة عن سيول تستمر لفترة قصيرة، سرعان ما تصبح جافة، وفي مناطق الهضاب العليا والصحراء تكون المجاري المائية والمنابع والآبار قليلة، أما في المنطقة التلية لاسيما بعمالتي الجزائر وقسنطينة فقد تصل التساقطات إلى ما معدله 600 ملم، وترتفع إلى 1000 ملم في منطقة القبائل الكبرى، وتنخفض كمية التساقطات سريعا عند تجاوز منطقة التل والهضاب العليا لتبلغ 400 ملم ويمكن أن تنخفض إلى 300 ملم في الحدود الجنوبية للهضاب العليا، ويتواصل الانخفاض أكثر حيث تكون في حدود 200 ملم في مناطق بسكره مثلا أو الأغواط، لتصبح ضعيفة جدا في باقي المناطق الصحراوية[1].

قال أحد الذين كتبوا جيدا عن الجزائر وهو السيد جول دوفال Jules Duval [2] أنه من الضروري اتباع سياسة مائية في الجزائر[3]، وما يدل على أهمية ذلك قيام الإدارة الاستعمارية بإصدار قانون 16 جوان 1851م الذي صنف كل المياه في الجزائر ضمن الأملاك العامة[4]، وعمدت إدارة الاستعمار إلى إتباع ما يلي:

- نزع الأراضي المسقية التي هي بحوزة الجزائريين.
- بناء السدود لتخزين مياه السيول و توزيعها عن طريق قنوات خاصة في المناطق التلية.
- الاعتماد على الآبار في المناطق الصحراوية الجنوبية[5].

يشير بن أشنهو إلى أن المستوطنين بدأوا منذ سنة 1854م يطالبون الإدارة الاستعمارية بمشروعات مائية، كما يذكر أن جريدة الأخبار كانت تناولت الفوائد التي تعود على الزراعة من خلال إقامة السدود المخزنة لمياه الأمطار الفصلية[1].

---

[1] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, pp 234-235

[2] جول دوفال Jules Duval: (1813–1870)، خبير اقتصادي و محامي وصحفي فرنسي متخصص في شؤون الجزائر، له آراء مساندة للاستيطان في الجزائر.

[3] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, p 234.

[4] Meyer Meyer, **Le régime des eaux dans la métropole et en Algérie**, 2ème édition, imprimerie A. Mauguin, Blida, 1953, p 44.

[5] أحميدة عميراوي، مرجع سابق، ص 97.

ازداد ضغط المستوطنين بعد الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال سنتي 1866 و1867م، وهو ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى الاستعانة بالشركات بالنظر للعوائق المالية التي اعترضتها، وذلك قصد انجاز المشاريع المائية، كما أن خوف المستوطنين من الكوارث التي يمكن أن تصيب محاصيلهم حفزهم علي إنشاء ما يسمى نقابات الري (Les syndicats d'irrigation)[2].

إن نقابات الري كانت تختلف من حيث الاختصاص على حسب مصدر الماء الذي تستغله عليه وتسيره أو من حيث المزروعات التي يتم سقيها، فقد كان أغلبها منظما من طرف الأوروبيين، وقليلة عند الجزائريين، ويحدث أحيانا أن يتم تشكيل نقابة للري مشتركة بين الجزائريين والأوروبيين،كما هو الحال في النقابة التي تشرف على استغلال عين العابد بحوض الشلف والتي كانت تتكون من أوربيين اثنين وعدد من الجزائريين[3].

بخصوص النقابات، فقد أكد أريس Arrus أنه في سنة 1900م كان يوجد 576 نقابة للري، تمثل ما مساحته 201195 هكتار من الأراضي، موزعة على ثلاثة أصناف حسب المساحة:

-أكثر من 1000 هكتار: 26 نقابة ولها 160241 هكتار.

-من 50 إلى 1000 هكتار: 134 نقابة ولها 37263 هكتار.

-أقل من 50 هكتار: 416 نقابة ولها 3691 هكتار.

وكانت الـ 26 نقابة المذكورة أعلاه تهتم بشكل أساسي بري الحبوب[4].

ما يؤكد اهتمام الحكومة العامة في الجزائر بمسألة الري أن الحاكم العام تيرمان Tirman[5] قد أرسل سنة 1882م منشورا إلى كل أقسام الري بالجزائر يطلب منها حصيلة إحصائية للمساحات المروية[6].

---

[1] بن أشنهو، مرجع سابق، ص 107.

[1] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص ص 175-179.

[3] M. Alfred Flamant, **Tableau des entreprises d'irrigations fonctionnant en Algérie (annexe à la notice)**, Giralt imprimeur- Photograveur, Algérie, 1900, pp (62, 72, 126, 132). (أنظر الملحق 23 ص 208)

[4] René Arrus, **l'eau en Algérie: de l'impérialisme au développement 1830-1962**, Office des publications universitaires et Presses universitaires de Grenoble, Algérie, 1985, p 53.

[5] لويس تيرمان Louis Tirman (1837-1899): الحاكم العام الفرنسي للجزائر بين سنة 1881 و1891.

[6] أنظر الملحق 25 ص 209.

كانت رسوم استغلال المياه لسقي الهكتار الواحد التي يدفعها مستعملو المياه تختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى، فمثلا في الأراضي ذات الزراعات الكبرى بعمالة وهران تتراوح بين 4,5 و10 فرنكات، وفي سهل متيجة تتراوح الرسوم بين 25 و53 فرنك، أما لمستعملي القنوات في منطقة قسنطينة فقد تصل الرسوم إلى 62 فرنك[1].

1-السدود المائية:

لكون الفترة الجافة في الجزائر تمتد عادة من شهر ماي إلى شهر أكتوبر بالإضافة إلى التذبذب في الأمطار بالمنطقة التلية فقد فرض على الإدارة الاستعمارية حل هذه الإشكالية من خلال أشغال الري الكبرى، وكان انجاز السدود أحد الوسائل التي تم اللجوء إليها لتأمين مصادر المياه، وفترة الدراسة تتناول فقط الجيل الأول من السدود الذي يمتد من 1850 إلى 1894م[2]، وهي مرحلة ركزت فيها الإدارة الاستعمارية على إنجاز السدود المخزنة (barrages-réservoirs) كأساس لسياستها المائية في الشمال الجزائري على الخصوص[3]، وهو من جهة أخرى كان عاملا محفزا للإدارة الاستعمارية لاستكمال تفتيت الملكية الجماعية وتحويلها إلى ملكية فردية، ليتسنى لها الحصول على المزيد من الأراضي وبناء السدود، وهو ما كان من دوافع إصدار سيناتوس كونسيلت 1863م وقانون وارني Warnier 1873م[4].

إن من دوافع بناء السدود المخزنة على الخصوص تأثير ارتفاع كثافة المجتمع الأوروبي الريفي على الخصوص، بالإضافة إلى كون المحاصيل الصيفية التي تتطلب السقي أصبحت أكثر إدرار للأرباح، وأيضا دعم وتحسين زراعة وإنتاج القطن[5].

يرجع تركز انجاز السدود في المناطق الشمالية إلى كون الإدارة الاستعمارية كانت تريد جعل هذه المناطق التلية مصدرا للمنتجات الصناعية على اعتبار أن الميتروبول كانت يستوردها من الخارج على غرار التبغ، القطن والحرير، هذا بالإضافة إلى العامل الطبيعي الذي يميز الشمال الجزائري وذلك من خلال توفره على أودية تصل إلى السهول الساحلية مثل متيجة، عنابة واد

[1] Ch. Rivière et H. Lecq, **Manuel pratique de l'agriculteur algérien**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1900, p 641.
[2] René Arrus, Op.Cit, p 48.
[3] أحميدة عميراوي، مرجع سابق، ص 97.
[4] المرجع نفسه، ص 98.
[5] Ch. Rivière et H. Lecq, Op.Cit, pp 618-619.

الصفصاف، وأيضا االسهول الوهرانية ومنطقة وادي الشلف[1]، غير أن هذه المجاري المائية ليست من النوع الدائم[2].

يبدو أنه من الصعب أن تتكفل الإدارة الاستعمارية بمفردها بإنجاز المشاريع المائية في الجزائر من سدود وأعمال السقي وحجز المياه وتجفيف البرك والمستنقعات، رغم أنها في العادة تتحمل جزء من التكاليف الباهظة والتي قدرها السيد إيتيان Etienne وهو أحد نواب عمالة وهران بمئة مليون فرنك في تقريره حول ميزانية سنة 1887م حيث تقوم الادارة باللجوء إلى طرق للتمويل بدفع نقابات مزارعين أو شركات إلى المساهمة[3]، كأن تطلب مثلا من مزارعي منطقة السد الذين يرغبون في الاستفادة من المياه أن ينتظموا في نقابة وأن يتكفلوا بحصة من تكاليف انجاز السد وأعمال صيانته، كما هو الحال لدى سكان منطقة أرزيو الذين شكلوا نقابة مرخصة سنة 1879م لبناء أحد السدود المخزنة على بعد ثلاث كيلومترات من أرزيو للاستفادة من مياه وادي ماقوم، وذلك لسقي مساحة تقدر بـ245 هكتار[4]، وكانت السدود المخزنة (barrages-réservoirs) على الخصوص مقتبسة من النظام الروماني القديم[5].

من السدود التي تم انجازها سد واد الحميز الذي أنجز سنة 1894م ويسع 14 مليون م^3، سدود الشرفة الكبرى التي انتهت أشغالها سنة 1892م وتسع 18 مليون م^3، وسد الهبرة المنجز سنة 1882م ويسع 30 مليون م^3، وهي السدود الأكثر شهرة وكلفة، وكل سد يتبع بمنجزات الري، حيث يتم إنجاز العديد من القنوات التي توزع المياه عبر كافة المنطقة المجاورة للسد، وقد تصل المساحة التي تستفيد من مياه السد إلى 30 ألف هكتار وذلك حسب طاقته الاستيعابية وشبكة القنوات المتصلة به[6]، وهناك أيضا ما يعرف بسدود التحويل (barrages de dérivation)، وتم انجاز العديد منها على مستوى العمالات الثلاث حتى تاريخ 1914م[7].

---

[1] أحميدة عميراوي، مرجع سابق، ص 98.

[2] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 172.

[3] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 140.

[4] République française, **Les travaux publics en Algérie**, Giralt imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889, p 87.

[5] G.G.A., **Délégations financières algériennes (session de novembre 1899)**, Op.Cit, p 279.

[6] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, p 236.

[7] René Arrus, Op.Cit, p 50.

قد تتعرض السدود لأضرار تتطلب أعمال الصيانة وذلك نتيجة الشقوق التي تقع بسبب وزن الماء، كحالة تشقق سد الهبرة سنة 1881م وسد الشرفة سنة 1885م، أو بسبب امتلائها بالأوحال، التي يصعب تنظيفها من السد بالإضافة إلى كونها مكلفة ماليا[1].

بانتهاء فترة الجيل الأول للسدود في سنة 1894م، تم إنشاء سبعة سدود مخزنة و تعتبر الأهم والأكبر، منها خمسة في بعمالة وهران وإثنان في عمالة الجزائر.

نلاحظ أن تركز السدود المخزنة المنجزة في هذه المرحلة كان في الجهة الغربية للشمال الجزائري، وهو ما جعل عمالة وهران تتوفر على النصيب الأكبر من المساحة المسقية، ففي سنة 1889م مثلا قدر بـ 78925 هكتارا من مجموع المساحة الكلية المسقية والتي تبلغ 133893 هكتارا، في حين كانت المساحة المسقية في عمالة الجزائر تقدر بـ33214 هكتارا وفي عمالة قسنطينة 21754 هكتارا فقط[2].

2–الآبـار:

مع التوغل الاستعماري في الدواخل الجزائرية كالهضاب العليا ولاسيما المنطقة الصحراوية، كانت الحاجة ملحة لتأمين مصادر المياه، وتنفيذ سياسة مائية بما يتلاءم مع خصائص المنطقة ومميزاتها الجغرافية والمناخية، ولهذا فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى حفر الآبار الارتوازية[3] على الخصوص وتكوين الواحات في المناطق الصحراوية، وهو ما يعطي دفعة قوية للاستيطان الزراعي والتواجد الأوروبي في المناطق الصحراوية الجزائرية، لاسيما منطقة وادي ريغ التي وصفها جورج رولان Georges Rolland بقوله أنها عبارة عن مصر صغيرة بنيل جوفي[4].

ذكر لوروا بوليو Leroy-Beaulieu أن صحفيا روسيا يدعى تشيهاتشيف Tchihatchef أجرى دراسة عن الجزائر وتناول بثناء ما حققته الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مشيرا إلى وجود ما لا يقل عن 40 بئرا ارتوازية بين شط ملغيغ وتوقرت بمعدل بئر واحد لكل ثلاث كيلومتر، كما ذكر أن

---

[1] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, p 238.
[2] Ch. Rivière et H. Lecq, Op.Cit, p 641.
[3] الآبار الارتوازية: هي الآبار التي تتدفق منها المياه الجوفية إلى السطح تلقائيا بفعل الضغط الطبيعي المائي.
[4] Georges Rolland, **La colonisation française au Sahara: l'oued Rir-Le chemin de fer Biskra- Touggourt- Ouargla**, Rapport présenté à l'association française pour l'avancement des sciences, séance du 3 mars 1888, Imprimerie centrale des chemins de fer-imprimerie chaix, Paris, 1888, p 5.

أشغال إنجاز الآبار ستتواصل عبر هذا الخط الارتوازي الذي يمتد من توقرت حتى ورقلة على مسافة 150 كلم، والذي لا يتواجد فيه سواء 5 آبار ارتوازية فقط، لقد قدر الصحفي الروسي أنه قد وجد أكثر من 155 بئر ارتوازي على مستوى ناحية باتنة التي تضم الصحراء في عمالة قسنطينة بين سنتي 1856 و1878م، وتم إجراء 149 تنقيبا عن المياه المتدفقة و242 تنقيبا عن المياه الصاعدة، أين تم حفر ما مجموعه 18 كلم و626 متر، وقوة التدفق المائي لدى كل من الطبقات المتدفقة والصاعدة تقدر بـ765742969 م^3 في السنة، أي ما مقداره 182119 م^3 كمعدل يومي[1].

رغم كون المنطقة ذات طبيعة صحراوية وجافة إلا أنها عرفت اهتماما بأشغال حفر الآبار من طرف الخواص، سواء المستوطنون الأوروبيون بالجزائر أو الرأسماليون الفرنسيون وحتى الشركات[2]، فالشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري (La société agricole et industrielle du sud algérien) تعد إحدى أهم الشركات التي سعت إلى الاستيطان في المناطق الممتدة من بسكرة إلى توقرت من خلال إنشاء الواحات مستعينة في ذلك بخبرة المهندس الشهير جو Jus، وفي الفترة الممتدة من سنة 1882 إلى 1887م، قامت الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة بحفر سبعة آبار ارتوازية تقدر طاقتها بـ 21 (م^3/د)^3، كما قامت أيضا بإنشاء العديد من الواحات[4].

في المناطق الصحراوية الجنوبية مثلت الآبار وخصوصا الارتوازية ركيزة أساسية لإنجاح الاستيطان الزراعي، وبالتالي الدفع بالنشاط الزراعي، حيث ساهمت في تسهيل هجرة المستوطنين إلى المناطق الجنوبية كما استفاد منها الجزائريون كذلك، وفي سنة 1889م كان يوجد بمنطقة وادي ريغ نحو 43 واحة تضم حوالي 520 ألف نخلة و 140 ألف نخلة بعمر سنة إلى سبع سنوات بالإضافة إلى 100 ألف شجرة مثمرة[5].

---

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 146.

[2] واجهت الشركات في البداية صعوبة في إنجازاتها، بسبب تعنت الإدارة العسكرية بالمنطقة وعدم رغبتها في الترخيص لها بشراء قطاعات فارغة قصد استغلالها رغم أن القوانين تسمح للأوربيين بذلك، للتوسع أنظر: Ibid, p 148.

[3] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص ص 183–184.

[4] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 147.

[5] Georges Rolland, Op.Cit, p 6.(أنظر الملحق 16 ص 204)

إلى غاية 1893م كان قد تم انجاز 427 تنقيبا عن المياه في صحراء الجزائر، أفضت إلى اكتشاف 519 طبقة مائية صاعدة و529 طبقة مائية متدفقة، بطاقة تقدر بـ 316954 لتر/دقيقة[1].

جدول 10: توزع أعمال الحفر الآبار وتكاليفها عبر العمالات في الجزائر سنة 1876م[2].

العمالات	عدد عمليات الحفر	مجموع العمق المحفور (م)	التكلفة (فرنك)	سعر التكلفة لحفر المتر الواحد
قسنطينة	404	16195.78	1296692.68	80.05
الجزائر	194	8318.74	667648.08	80.20
وهران	15	1837.57	533450.16	290.30
المجموع	613	26352.09	2497790.92	94.79

يبدو من خلال الجدول أن عمليات حفر الآبار الارتوازية بشكل خاص كانت في عمالة قسنطينة التي استحوذت على 65.9 % من مجموع عمليات الحفر التي تتركز غالبا في الصحراء الجنوبية للعمالة، وهذا ما ذهب إليه ويفسره كل من لوك Lecq[3] و ريفيار Rivière[4]، حيث أكدا أن المناطق الجبلية، الهضاب العليا، مناطق السهوب وحتى المرتفعات الصحراوية ليس بها طبقات مائية على أعماق قريبة يمكن أن تستغل، لكن النظام المائي الموجود في الصحراء المنخفضة بالشرق الجزائري وخصوصا في منطقة وادي ريغ يؤمن صعود المياه بشكل كبير في كل عملية حفر، ولكن يخشى من خطر ضعف تدفق الماء في هذه المنطقة في حالة التضاعف الكبير في عدد الآبار المحفورة[5].

لم يتوانى الفرنسيون في استغلال المياه الجوفية، فحتى تاريخ 31 ديسمبر 1884م كان عدد الآبار الارتوازية المنجزة عبر العمالات الثلاث يقدر بـ257 للمياه المتدفقة و419 للمياه

[1] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 185.

[2] L. Ville, **Notices sur les puits artésiens des provinces d'Alger d'Oran et de Constan**tine, Imprimerie de l'association ouvrière V. Aillaud, Alger, 1876, p 94.

[3] إيبوليت لوك Hippolyte Lecq (1856–1922): مفتش الزراعة في الجزائر.

[4] شارل ريفيار Charles. Rivière: فرنسي مختص في علم النبات، رئيس سابق لشركة الزراعة في الجزائر العاصمة ومدير حديقة التجارب الحامة.

[5] Ch. Rivière et H. Lecq, Op.Cit, pp 636-637.

الصاعدة، حيث تم حفر ما مجموعه 27 كلم و897 متر، أما قدرة التدفق فبلغت 235300 لتر/الدقيقة، تحوز عمالة قسنطينة النصيب الأكبر منها، حيث تبلغ قدرة التدفق بها 231700 لتر/الدقيقة، أما بعمالة الجزائر 3510 لتر/الدقيقة، في حين تعد عمالة وهران الأضعف بقدرة التدفق 90 لتر/الدقيقة فقط[1].

منذ سنة 1856م تم انجاز أشغال الحفر تحت إشراف المهندس جو Jus[2]، حتى 1 أكتوبر 1885م كان يوجد في واد ريغ فقط 114 بئر متدفق فرنسي مبطن بأنابيب حديدية وأيضا 492 بئر لدى الجزائريين، وكانت هذه الآبار بالإضافة إلى بعض المنابع تنتج مجتمعة 253698 لتر/الدقيقة أي 4 م^3/الثانية[3].

لقد بادر المستوطنون الأوربيون بأنفسهم إلى عمليات التنقيب عن المياه وحفر الآبار الارتوازية في المناطق الجنوبية لاسيما في مناطق الصحراء الشرقية كوادي ريغ والزيبان، وهو ما انعكس في ارتفاع كميه المياه المتحصل عليها، إذ أنه في سنة 1856م كانت طاقة التدفق المائي تقدر بـ53000 لتر/دقيقة فقط، لترتفع سنة 1890م إلى 200000 لتر/دقيقة[4]، وهذا نتيجة منطقية لارتفاع عدد الآبار التي تضاعفت ثلاث مرات، وهو ما مثل استنزافا للمياه الجوفية المتواجدة على عمق أقل من 150متر[5].

يبدو أن السياسة المائية المتبعة بالمناطق الصحراوية التي أساسها حفر الآبار قد لعبت دورا مهما في تمدد الاستيطان الزراعي حتى بالمناطق الصحراوية وهو ما يتجلى بشكل كبير في تطور واحات منطقة وادي ريغ التي تقع ضمن صحراء عمالة قسنطينة كمثال واضح.

---

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 147.

[2] المهندس جو هنري Jus Henri : شخصية فرنسية تم تحت إشرافه انجازات هامة في مجال حفر الآبار بصحراء قسنطينة على الخصوص خلال القرن التاسع عشر.

[3] Georges Rolland, Op.Cit, p 5.

[4] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 186.

[5] أندري نوشي، مرجع سابق، ص ص 400-401

جدول 11: تطور واحات وادي ريغ بين سنتي 1856 و1879م[1].

التعيين	سنة 1856	سنة 1879	الفرق
عدد السكان	6672	12827	6055
عدد الواحات و الملحقات	31	37	6
عدد أشجار النخيل	359300	517563	158263
عدد الأشجار المثمرة	40000	90000	50000
عدد الآبار الارتوازية لدى الجزائريين	282	434	152
عدد الآبار الارتوازية الفرنسية	/	59	59
عدد اللترات في الدقيقة	52767	164078	111311

3–أشغال التجفيف ونظام الفقارة:

لم تقتصر منجزات الإدارة الاستعمارية في المجال السياسة المائية على السدود والآبار، بل شملت أيضا أشغالا أخرى أشغال تجفيف المستنقعات والبرك والبحيرات، وذلك قصد استغلالها للأغراض الزراعية، كأشغال تجفيف بحيرة تيلامين قرب وهران والتي بلغت نفقاتها 80 ألف فرنك في سنة 1910م، وتجفيف بحيرة طونقا (قرب القالة) بتكلفة 70 ألف فرنك وبحيرة فتزارة (قرب عنابة) بتكلفة 129 ألف فرنك[2]، وكذلك تجفيف سبخة منطقة الشريعة ببلدية تبسة المختلطة والتي يقدر مبلغ مشروعها بـ58 ألف فرنك[3].

على غرار نقابات السدود وقنوات الري والآبار فقد وجدت نقابات تعنى بتسيير أعمال التجفيف، بل تم تخصيص إعانات مالية لهذه النقابات من طرف الإدارة الاستعمارية، فمثلا تم

[1] Jus Henri, **Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 et 1879, suivies du Résumé des travaux de sondages exécutés dans le département de Constantine de 1878 à 1879**, Imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879, p 16.

[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 235.

[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Victor Heintz imprimerie du gouvernement général, Alger, 1903, p 133.

تقديم إعانة مالية تقدر بـ50 ألف فرنك لنقابتين بمنطقتي إنارو وعين سيدي الشريف قصد تجفيف مستنقعات بمنطقة مستغانم[1].

عرفت مناطق الجنوب ما يسمى نظام الفقارة[2]، نظرا لكونه وسيلة مثالية لتوزيع المياه واستغلالها بشكل عقلاني، فتم توظيف هذا النظام التقليدي الصحراوي وزيادة المساحة المروية، وقد أشارت إليه المصادر الفرنسية، فمثلا ورد وصفها في دراسة أنجزت تحت إشراف الحكومة العامة للجزائر أن الفقارة التي تتطلب عمل طويلا لانجازها، لكن السقي بها لاحقا يتم دون جهد كبير، ما عدا أعمال الصيانة التي تتم دوريا لتفادي الانسداد أو الامتلاء بالرمل، ويتم استغلال هذا النمط التقليدي في تسيير الموارد المائية في إقليم توات بشكل كبير جدا ينافس باقي طرق السقي، وعلى ذلك تعدادها كبير، فقد ذكر الكومندان كولونيو Colonieu أنه في رحلته من بلغازي (BelR'azi) وهي دلدول حاليا إلى تيبرغامين (Tiberr'amine) وتسمى أوقروت حاليا، على مسافة 40 كلم قد مر بحوالي 30 فقارة لها من 70 إلى 100 بئر[3].

المبحث الثالث: السياسة المالية والضريبية والهيئات المتخصصة.

المطلب الأول: السياسة المالية والضريبية:

كان للجوانب المالية والضريبية على الخصوص ارتباط وتأثير كبيرين على الحياة الاقتصادية ولاسيما النشاط الزراعي في الجزائر، خاصة بعد بدء مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م، غير اهتمام الفرنسيين بالجوانب المالية كان منذ دخولهم إلى الجزائر، فقد بادروا مثلا إلى

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, p 505.

[2] الفقارة: عبارة عن آبار ترتبط بأنفاق لتمر المياه فيما بينها والبعد بين الآبار يتراوح مابين 15م –18م على عمق يتراوح مابين08م–15م، تبدأ هذه الآبار من نقطة مرتفعة حيث تتدفق المياه منحدرة لتتجمع في حوض كبير، الذي تخرج منه قنوات تنقل الماء إلى الأراضي الزراعية المراد سقيها.

[3] Henri Poisson de La Martinière et Napoléon Lacroix, **Les oasis de l'extrême-sud algérien, étude historique politique et économique, Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest africain**, T. 3, réunis et rédigés par l'ordre du Jules Campon le gouverneur général de l'Algérie, Éditeur: Gouvernement général de l'Algérie, service des affaires indigènes, Alger, 1897, p 314.

نشر العملة الفرنسية بموجب قرار قائد القوات الفرنسية في الجزائر بتاريخ 7 ديسمبر 1831م الذي نص على أن النقد الفرنسي عملة رسمية في الجزائر[1].

1–السياسة الضريبية:

تمثل الضريبة احد وسائل السياسة المالية الفرنسية التي مورست ضد الجزائريين، لاسيما الفلاحين منهم، الذين عانوا مما يمكن وصفه بالاضطهاد الضريبي، وللإشارة فإن الإدارة الاستعمارية قد أبقت على جانب كبير من الضرائب التي كانت سائدة خلال الفترة العثمانية وكانت تتصف في أغلبها بالصفة الدينية، وقد أشار لويس فينيون Louis Vignon[2] أنه يوجد في الجزائر المستعمرة نوعان من الضرائب هما: الضرائب العربية (les impôts arabes)، والضرائب الأوروبية (les impôts européens)[3]، أما الضرائب العربية فهي مستمدة من التشريع الإسلامي، وقد قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار مرسوم 17 جانفي 1845م لتنظم هذا النوع من الضرائب[4]، وتتجلى أهميتها من خلال ما جاء مثلا في تقرير السيد غارو[5] Garau الذي أكد ما يلي:"إن مسألة الضرائب العربية لها أهمية من الدرجة الأولى، لأن هذه الضرائب تمثل أحد أهم مواردنا المالية"[6]، وهي على أربعة أنواع:

أ– العشور: هي ضريبة تعنى بالمزروعات وتحدد قيمتها على أساس عدد الجابدات أو الزويجات، وهو مقياس معروف لدى العرب وقيمته الحسابية هي المساحة التي يمكن حرثها من طرف ثورين

---

[1] عبد الرحمن رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية: صادرات الجزائر بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 21.

[2] لويس فينيون: (1859–1932)، شخصية فرنسية شغل منصب ديوان وزير التجارة والمالية بفرنسا، وكان أستاذا بالمدرسة الكولونيالية، مدير المدرسة الكولونيالية، عضو المجلس الأعلى المستعمرات.

[3] Louis Vignon, **La France en Algérie**…, Op.Cit, p 289.

[4] Arthur Bochard, **Les impôts arabe en Algérie**, Librairie Guillaumin, Paris, 1893, p 09.

[5] السيد غارو M. Garau: مندوب مالي بعمالة وهران له اهتمام كبير بالضرائب العربية على الخصوص.

[6] G.G.A., **Délégations financières algériennes, session de Novembre 1899**, Op.Cit, p 186.

خلال موسم الحرث، وتقدر في المتوسط بـ10 هكتارات[1]، لكن في عمالة قسنطينة فإن العشور يحدد على حسب مجموع المنتوج سواء كان جيدا أو متوسطا أو ضعيفا، حيث يدفع عن كل محراث 25 فرنكا، أما في عمالتي الجزائر ووهران فتحسب من مجموع المنتوج حيث يؤخذ عشر المحصول[2].

ب-الحكور: وهي ضريبة امتازت بها عمالة قسنطينة[3] منذ العهد العثماني وتمثل قيمة الكراء السنوي لأراضي العزل وأراضي العرش، وقد أبقت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وقد قدرت قيتمها بـ 30 فرنكا للمحراث الواحد سنة 1858م وانخفضت إلى 20 فرنكا في حدود سنة 1893م، للإشارة يوجد صنفان من المحاريث، أحدهما يقدر بـ20 فرنك والآخر يقدر بـ10 فرنكات فقط، وذلك حسب جودة الأرض ومردودها، وفي سنة 1889م قدر عدد المحاريث المزروعة بـ52168 محراثا، وكان مردودها الضريبي يقدر بـ943735 فرنك[4].

جـ-الزكاة: كانت هذه الضريبة مفروضة على كل الثروة الحيوانية (الغنم والماعز والبقر والإبل)، وذلك على مستوى عمالة الجزائر وهران فقط في البداية، إلا أنه في سنة 1858م وبموجب مرسوم الحاكم العام في الجزائر تم تعميم الزكاة لتشمل عمالة قسنطينة وأرض العرش والملك أيضا، وأيضا تم خفض قيمة الحكور والعشور، وتطبق الزكاة علي القطعان المحصية، ويقوم الحاكم العام للجزائر بتحديد قيمتها سنويا، وفيما يلي قيمتها موزعة على الأصناف الحيوانية:

جدول 12: قيمة الزكاة المطبقة علي قطعان الحيوانات المحددة الحاكم العام للجزائر[5].

الصنف الحيواني	الإبل	البقر	الضأن	الماعز
قيمة الزكاة	4 فرنك	3 فرنكات	0.2 فرنك	0.25 فرنك

[1] يمكن أن تقدر كل جابدة بحسب جودة الأرض وطبيعتها، فتقدر الجابدة بـ 12-14 هكتار في الأرض الخصبة و8-10 هكتار في المناطق الوعرة.

[2] Louis Vignon, **La France dans l'Afrique du nord: Algérie et Tunisie**, librairie Guillaumin et C^ie, Paris, 1893, p 289.

[3] يعود اختصاص عمالة قسنطينة بضريبة الحكور إلى انتشار أراضي العزل بكثرة حول قسنطينة، في حين أن أراضي العزل موجودة بشكل مشتت بين أراضي القبائل في باقي مناطق الجزائر.

[4] Arthur Bochard, Op.Cit, pp 15-16.

[5] Jus Henri, Op.Cit, p 16.

لقد عرف تعداد القطعان الحيوانية الخاضعة للزكاة تمايزا في توزعها عبر العمالات في الجزائر، حيث أظهرت عمالة قسنطينة تفوقا في ذلك.

جدول 13: توزع زكاة الحيوانات عبر العمالات سنة 1888م[1].

العمالة	التعداد (الرأس)				مجموع الحيوانات
	الإبل	البقر	الضأن	الماعز	
الجزائر	115772	277434	3394670	1539059	5326935
وهران	91429	248722	3393751	1325275	5059177
قسنطينة	74346	600881	4073512	1804917	6553656
المجموع	281547	1127037	10861933	4669251	16939768

د–اللزمة: أشار بوشار Bochard أنه لضريبة اللزمة تسمية واحدة ولكنها على عدة صور، فلزمة الرؤوس تتواجد خصوصا في منطقة القبائل الكبرى وفرضت على الأشخاص القادرين على حمل السلاح، أما اللزمة المتغيرة فتخص منطقة القبائل الموجودة بإقليم عمالة قسنطينة، كما يوجد صنف اللزمة الثابتة التي يتم جبايتها في المناطق الصحراوية البعيدة كمنطقة ورقلة ومزاب، أما اللزمة على النخيل فتوجد في عمالتي الجزائر وقسنطينة، فكل ساق شجرة له ضريبة، وتختلف قيمتها حسب المناطق فقد تكون 0.25 فرنك، 0.287، 0.30، 0.35، 0.40 وصولا إلى 0.50فرنك، وكان عدد النخيل الخاضع للضريبة في هاتين العمالتين سنة 1889م يقدر بـ1590406 نخلة، وفي هذه السنة قدرت القيمة المالية لضريبة اللزمة بـ230000 فرنك بعمالة الجزائر و388457 فرنك بعمالة قسنطينة[2].

[1] C.S.G., **Procès-verbaux des Délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, session de Novembre-décembre 1890**, Imprimerie administrative, Gojosso, Alger, 1890, p 260.
[2] Arthur Bochard, Op.Cit, pp 16-17.

جدول 14: توزع النخيل الخاضع لضريبة اللزمة عبر العمالات (الجزائر وقسنطينة) سنة 1894م[1].

العمالة	تعداد النخيل الخاضع للضريبة						مجموع النخيل
	0.25 فرنك	0.287 فرنك	0.30 فرنك	0.35 فرنك	0.40 فرنك	0.50 فرنك	
الجزائر	"	"	9958	"	"	"	9958
قسنطينة	45447	681357	65711	220468	37577	560110	1610670
المجموع	45447	681357	75669	220468	37577	560110	1620628

يظهر من الجدول أن عمالة قسنطينة تساهم بالنصيب الأكبر من النخيل الخاضع لضريبة اللزمة وذلك يعود إلى الانتشار الكثيف لواحات النخيل في صحراء عمالة قسنطينة ولاسيما بمنطقة وادي ريغ، وادي سوف ومنطقة بسكرة.

في سنة 1908م كانت 2500000 هكتار زرعها الجزائريون قد قدمت ضرائب تقدر بـ17 مليون فرنك لخزينة الإدارة الاستعمارية، في حين أن 994000 هكتار مزروعة من طرف الأوروبيين لم تقدم ولو فرنك واحد للخزينة[2].

حسب الإحصاءات الرسمية في سنة 1895م كانت عمالة قسنطينة تدفع 6734066.82 فرنك كضرائب عربية، وهي تمثل نسبة 47.84% من مجموع الضرائب العربية، وبذلك تحتل قسنطينة المرتبة الأولى في دفع الضرائب العربية (قاربت النصف) وهذا يمكن أن يفسر شساعة المساحة المزروعة وكثرة سكانها من الجزائريين، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة المحصلة من ضريبتي الزكاة والعشور على الخصوص حيث تم على مستوى عمالة قسنطينة تحصيل نسبة 50.24% من مجموع هاتين الضريبتين في الجزائر، وما يزيد العبء الضريبي عليها كونها تختص بدفع ضريبة الحكور دون غيرها من العمالات[3].

[1] C.S.G., **Procès-verbaux Des délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, session de janvier 1897**, Mustapha Giralt Imprimeur du gouvernement général, 1897, p 85.

[2] Ahmed Henni, **La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**, ENAG, Algérie, 2009, p 99.

[3] أنظر الملحق 27 ص 210.

قررت الإدارة الاستعمارية سنة 1873م فرض ما عرف بالسنتيمات الإضافية على الضرائب العربية لتمويل مصلحة شؤون الملكية الأهلية، حيث حدد مرسوم 13 جويلية 1874م قيمتها بـ 2 سنتيم لكل فرنك واحد من مختلف الضرائب العربية الأصلية، و10 سنتيم للزمة القبائل، وتم مضاعفة قيمة هذه السنتيمات الإضافية في العام الموالي بموجب مرسوم 27 جويلية 1875م[1].

إن الملاحظ هو انخفاض نسبة الضرائب العربية من مجموع الضرائب التي يؤديها الجزائريون وهي غالبا من نتاج نشاطهم الزراعي، فمن 17272583,83 فرنك سنة 1887م[2] انخفضت إلى 15594724 فرنك سنة 1904م[3] لتنخفض إلى 14466413 فرنك سنة 1914م[4]، في مقابل ذلك كانت مجموع الضرائب التي يدفعها الجزائريون ترتفع دوما، حيث أكد أجرون أن الضرائب كانت مرتفعة جدا، وهو ما يعني الضرائب غير العربية كانت كبيرة وفي تزايد مستمر، وتراجع الضرائب العربية يمكن أن يفسر بآثار سياسة الإفقار المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية والتي نجم عنها تراجع ممتلكات الجزائريين، سواء من حيث تقلص المساحة الزراعية لديهم أو تناقص مجموع التعداد الحيواني، فمثلا أشار أجرون إلى أن قيمة ضريبة الزكاة بما فيها السنتيمات الإضافية التي تراجعت من 7906698 فرنك سنة 1890م إلى 6252179 فرنك سنة 1900م قد قابلها في نفس الفترة تراجع أعداد الضأن من 8547000 رأس، إلى 6351000 رأس، كما انخفض تعداد البقر من 1102771 رأس إلى 846711 رأس، وكان تراجع مساحة الأرض المزروعة لدى الجزائريين سببا في تراجع ضريبتي العشور والحكور اللتان كانتا بمعدل 7097143 فرنك في فترة 1884-1887م وأصبحت بمعدل 5769458 فرنك للفترة 1894-1897م[5]، وأيضا كان عامل انخفاض أسعار المنتجات الزراعية سببا في تقلص

---

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج1، مرجع سابق، ص 475. للتوسع في ضريبة السنتيمات الإضافية أنظر أيضا: توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792–1865م) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، السنة الجامعية 2008/2007، ص 362.

[2] C.S.G., **Procès-verbaux Des délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, session de Novembre 1888**, Imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1888, p 261.

[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1904**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1904, p 166.

[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915, p 75.

[5] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج2، مرجع سابق، ص 180.

الموارد المالية للجزائريين، فمثلا تراجع السعر المرجعي لضريبة العشور من القمح مثلا 22 فرنك للقنطار الواحد سنة 1874م إلى 16.5 فرنك للقنطار سنة 1895م[1].

بالإضافة إلى الضرائب العربية كان الجزائريون ملزمين بدفع ضرائب تخص كذلك منتوجات زراعية أخرى على غرار التبغ الذي أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية بشأنه مرسوما يبين كيفيات استخلاص الضرائب على التبغ في الجزائر[2]، كما توجد ضرائب أخرى غير مباشرة ومن جملتها ضريبة السخرة، التي تفرض على كل من تراوحت عمارهم بين 18 و55 سنة، حيث يلزم شخصيا بأداء أعمال في شوارع البلد لمدة ثلاثة أيام من كل سنة مع إلزامه باستغلال ما يملك من عتاد أو حيوانات، مع إمكانية إعفاءه مقابل دفع تعويض مقداره فرنكين لليوم، وثلاثة فرنكات عن الحصان، فرنك واحد عن الثور وفرنكين عن العربة مثلا، كما كان ما يسمى بمكس الأسواق الذي كانت تفرضه الإدارة الاستعمارية على كل من يقوم ببيع محاصيله في السوق، أما حقوق التسجيل فهي أيضا نوع من الإلزام المالي الذي يقدم لإدارة التسجيل نظير تحرير أحكام قضائية ووثائق وعقود لمعاملات كالبيع أو الكراء أو الهبة، ويتم تقييد كل ذلك ضمن سجلات إدارة التسجيل[3].

لقد كان الجزائريون ملزمين بدفع ضرائب ذات أصل فرنسي، وتشمل ضريبة المهن (patentes) ورسم البحر (octroi de mer) والذي عرف أيضا بمكس البحر، فضريبة المهن التي طبقت منذ ديسمبر 1830 يخضع لها كل من يمارس المهنة صناعية كانت أو تجارية، لكن يعفى منها الفلاحون وصيادو السمك، أما رسم البحر فيتم استخلاصه عن طريق مصلحة الجمارك عن كل بضاعة تدخل ميناء الجزائر ويتم توجيه عوائد هذا الرسم عادة لإعانة البلديات[4].

2– الاستقلال المالي للجزائر 1900م: كان من نتائج ضغوط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر أن تم إصدار تشريعات استعمارية دعمت سيطرتهم على الاقتصاد الجزائري عموما، فكان

---

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج2، مرجع سابق، ص 182.

[2] G.G.A**., B.O.G.G.A 1906**, Imprimerie orientale Pierre Fontana, Alger, 1907, pp 1098-1124.

[3] توفيق دحماني، مرجع سابق، ص ص 364-365. (أنظر الملحق 1 ص 170)

[4] المرجع نفسه، ص ص 367-370.

إنشاء المندوبيات المالية الثلاث بموجب مراسيم 23 أوت 1898م[1]، والتي تعد مجلسا ماليا استشاريا منتخبا يضم الأوروبيين والجزائريين حيث يتوزعون كما يلي:

-24 مقعدا للمستوطنين الأوربيين المالكين للأراضي (المعمرين).

-24 مقعدا للمستوطنين الأوربيين غير المالكين للأراضي.

-21 مقعدا للجزائريين (منها 15 مقعدا للجزائريين المتكلمين باللغة العربية، و6 مقاعد للجزائريين المتكلمين بالقبائلية)[2].

عرف هذا المجلس سيطرة المستوطنين الأوربيين الذين لم يكتفوا بذلك بل طالبوا بوضع ميزانية خاصة بالجزائر عن طريق نوابهم بالبرلمان الفرنسي وذلك حتى لا يتدخل الفرنسيون بفرنسا في شؤون الجزائر الداخلية[3]، وبذلك تصبح ميزانية الجزائر منفصلة عن ميزانية فرنسا وهو ما عرف بالاستقلال المالي للجزائر، والذي تحقق بموجب قانون 19 ديسمبر 1900م الذي أصدرته الحكومة الفرنسية، حيث أصبحت ميزانية الجزائر تخضع للتصويت من طرف المجالس الجزائرية التي تتكون من المندوبيات المالية ومجلس أعلى، وأصبح للمستوطنين صلاحيات كاملة تخول لهم الإشراف على المداخيل والمصاريف المرتبطة بميزانية الجزائر، كما تمكنوا من الإشراف على مشاريع المواصلات والزراعة وجباية الضرائب[4]، وقد أشار عباد إلى أن الهيمنة في بلد زراعي عادة ما تكون لأصحاب المزارع، فحتى الأعضاء الجزائريون في هذا المجلس كانوا من أصحاب الأملاك الكبرى، ولم يكن هناك فارق كبير بينهم وبين الأعضاء الأوروبيين، بمعنى أنهم لا يحملون صفة التمثيل الحقيقي للجزائريين بالمجلس باعتبارهم مقربين من الإدارة الاستعمارية عادة، والأدل على ذلك أنهم في سنة 1912م كانوا صامتين ولم يتدخلوا لما كان الأعضاء الأوروبيون في المجلس يطرحون ويناقشون القضايا المتعلقة بالضرائب العربية المفروضة على الجزائريين، كما برزت مظاهر التوحش الرأسمالي لدى الأعضاء الأوروبيون بموقفهم الرافض حتى لمحاولة اعتماد عطلة أسبوعية للمشتغلين في المجال الزراعي بالجزائر سنة 1907م[5].

---

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص 320.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر..**، مرجع سابق، ص 182

[3] المرجع نفسه، ص 181.

[4] محمد بليل، المرجع نفسه، ص ص 320-321.

[5] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا...**، مرجع سابق، ص ص 157-158.

المطلب الثاني: الهيئات المتخصصة المرتبطة بالزراعة.

1-الهيئات المالية: تمثل سنة 1870م منعطفا كبيرا في تطور وانتشار المؤسسات المالية في الجزائر، وقد ساهمت هذه المؤسسات المالية في دفع حركية الزراعة في الجزائر من خلال دور أساسي يتمثل في منح قروض لتمويل الأنشطة الزراعية، استفاد منها المزارعون الأوروبيون على الخصوص، وبعد بنك الجزائر ظهرت مجموعة من المؤسسات المالية التي نشطت في مجال منح القروض لصالح المزارعين، وفيما يلي أهم المؤسسات المالية التي تواجدت في الجزائر:

أ-بنك الجزائر: يعد بنك الجزائر المؤسسة الرسمية المالية الأكثر أهمية لكونه يملك سلطة مالية لها صلاحيات إصدار العملة، وقد نشأ هذا البنك بموجب قانون 04 أوت 1851م، وافتتح فرعا بوهران بعد سنتين من إنشائه، وفي سنة 1856م أفتتح فرعا آخر بقسنطينة، كما تم افتتاح فرعين آخرين بكل من تلمسان وسكيكدة سنة 1875م، وكان رأسمال بنك الجزائر سنة 1861م يقدر بـ 3 ملايين فرنك[1]، وأصبح 20 مليون فرنك سنة 1880م، وتطور نشاط البنك لاسيما في مجال القروض حيث تقدر المبالغ المخصومة في فترة 1886-1887م بـ466 مليون فرنك، وهي التي لم تتجاوز 68 مليون في فترة 1861-1862م و8,5 مليون فرنك فقط في بداية نشاطه في فترة 1851- 1852م[2]، وقد قام بنك الجزائر بانجاز عمليات خصم ما قيمته 200 مليون فرنك سنة 1880م، و526 مليون فرنك سنة 1885م[3].

ب-القرض المالي والزراعي للجزائر: نشأ بتاريخ 30 اكتوبر 1880م، وكان رأسماله موجه بشكل أساسي للنشاطات الزراعية والتجارية لدى الأوروبيين فقط[4].

جـ-الشركة العامة الجزائرية (Société Générale Algérienne): نشأت هذه الشركة المالية بعد اتفاق وزير الحرب الفرنسي مع شخصيتين رأسماليتين هما السيد لويس فريمي Louis Frémy مدير القرض العقاري والسيد بولان طالابو Paulin Talabot مدير شركة السكك الحديدية باريس-المتوسط P-L-M، وتم إقرار اتفاقية إنشاء هذه الشركة بموجب

[2] V. Loizillon, **l'Algérie pratique**, Imprimerie Deyme, Alger, 1876, pp 58-59.
[2] E. Levasseur, **La France et ses colonies: géographie et statistique**, T.3, Librairie CH. Delagrave, Paris, p 104.
[3] Ahmed Henni, Op.Cit, p 140.
[4] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 245.

قانون 12 جويلية 1865م، برأسمال 100 مليون فرنك، وقد أوكل إلى هذه الشركة مهام منح القروض في المجال الاقتصادي لاسيما الزراعي، بالإضافة إلى القيام بأشغال عامة تتعلق بالأراضي والغابات وانجاز السدود وقنوات الري[1].

د–القرض العقاري: أنشئت هذه المؤسسة المالية بموجب مرسوم الإمبراطور نابليون الثالث الصادر بتاريخ 11 جانفي 1860م الذي نص من خلال المادة الأولى على توسيع امتيازات القرض العقاري الفرنسي لتشمل الجزائر[2]، وقد كان للقرض العقاري في الجزائر ثلاث وكالات بكل من الجزائر، وهران وقسنطينة[3].

هـ–القرض الليوني (Crédit Lyonnais): في سنة 1878م افتتحت هذه المؤسسة المالية فرعين لها بكل من الجزائر ووهران، وفيما ما بين سنتي 1879 و1886م استحدث القرض الليوني 20 مصرفا للخصم بالإضافة إلى صندوق زراعي بمعسكر[4]، وتقدر قيمة المبالغ المخصومة سنة 1890م بـ137603000 فرنك[5]، لترتفع سنة 1897م إلى 156800390 فرنك[6].

كان لهذه المؤسسات المالية عادة شبكة من الفروع تابعة لها متوزعة عبر العمالات، غير أن الملاحظ هو تركز نشاط هذه المؤسسات المالية بشكل اكبر في في عمالتي وهران الجزائر في حين أنه كان بدرجه أقل بعمالة قسنطينة، فمثلا كان عدد مصارف الخصم (comptoirs d'éscompte) في سنة 1886م يقدر بثمانية عشر، منها ثمانية في عمالة وهران وسبعة في عمالة الجزائر وثلاثة فقط بعمالة قسنطينة، ليرتفع العدد إلى أربعة وعشرين سنة 1894م[7].

كانت قيمة الأموال الموجودة على مستوى المؤسسات المالية متفاوتة، ويمكن أن يستدل على ذلك بمقدار الأموال المخصومة على مستوى هذه المصارف المتوزعة عبر العمالات، في سنه 1893م مثلا، كانت قيمتها 185000 فرنك في ميلة، فرنك 950000 فرنك في تيزي وزو،

---

[1] V. Loizillon, Op.Cit, pp 62-63.
[2] M. Bourgade, **Le Crédit foncier de France, le crédit agricole et les emprunteurs**, Imprimerie administrative De Paul Dupont, Paris, 1861, pp 146-148.
[3] V. Loizillon, Op.Cit, p 66.
[4] E. Levasseur, Op.Cit, p 101.
[5] Louis Vignon, **la France en Algérie**…, Op.Cit, p 264.
[6] Émile Lacanaud, **l'Algérie au point de vue de l'économie sociale**, Girat Imprimeur-photograveur, Alger, 1900, p 46.
[7] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 230.

في حين كانت تقدر بـ 3800000 فرنك في معسكر، وتقدر بـ14939000 فرنك بسيدي بلعباس و 18772000 فرنك ببوفاريك[1].

قد برز أثر تدخل البنوك و دورها الفعال في توسع الزراعة الاستعمارية لاسيما زراعة الكروم التي حظيت باهتمام كبير من طرف مؤسسة بنك الجزائر مثلا والذي كان يشجعها[2]، وهو ما أدى إلى اتساع المساحة المزروعة بالكروم لدى الأوروبيين من 7000 هكتار في الفترة 1871-1880م إلى 80000 هكتار في الفترة 1880-1888م[3].

2-الهيئات ذات الطابع التعاوني:

أ-الشركات الأهلية للاحتياط 1893م: أفضت السياسة الاستعمارية تجاه المزارعين الجزائريين إلى تردي أوضاع النشاط الزراعي لديهم، لذا فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إتباع سياسة وصفها بهلول بسياسة الاستيعاب والإدماج الزراعي[4]، من خلال إنشاء ما يعرف بالشركات الأهلية للاحتياط تحت حجة دمج القطاع الزراعي وإعادة تهيئته وحماية للفلاحين الجزائريين من الممارسات الربوية والمضاربة.

لقد نشأت الشركات الأهلية للاحتياط بموجب قانون 14 أبريل 1893م مما أضفى عليها صفة قانونية، كهيئة للاحتياط ومنح المساعدات والسلفيات التعاضدية للفلاحين الجزائريين[5]، وأتبع هذا القانون بمرسوم 7 ديسمبر 1894م لتنظيم سيرها[6]، يكون على رأس كل شركة مجلس إدارة يثبت لمدة ثلاث سنوات من طرف حاكم العمالة، ويرأسه رئيس البلدية الذي يكون غالبا من المستوطنين الأوروبيين، تحت رقابة حاكم العمالة، ويضم مجلس الإدارة كل من رئيس البلدية، القابض البلدي، أمين الخزينة، بعض الأعضاء الجزائريين[7]، ولقد أشار المؤرخ بهلول إلى أن هذه

---

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 230.
[2] Ibid, p 225.
[3] Ahmed Henni, Op.Cit, p 140.
[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر(تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 240.
[5] Joseph Lecoq, **Les sociétés indigènes de prévoyance des Secours et des prêts mutuels**, A. Pedone Éditeurs Librairie de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1903, p 52.
[6] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 411.
[7] Joseph Lecoq, Op.Cit, pp 52.

الشركات تعد بمثابة مصالح متخصصة تابعة للمكاتب العربية[1] تهدف إلى السيطرة والتعرف على الموارد المالية للفلاحين الجزائريين، وبالتالي فرض ضرائب إضافية حتى يصبحوا في النهاية عاجزين عن التسديد، وعليه تتم مصادرة أملاكهم الزراعية بصفة قانونية لصالح القطاع الأوروبي[2]، كما اعتبرها المؤرخ أجرون أيضا من أدوات السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد الجزائري وأنها ليست لمنح القروض[3].

تقوم هذه الشركات الموجودة عبر كل بلديات الجزائر تقريبا بمهام متنوعة كتوزيع الحبوب على المشتركين ومنح قروض مالية في فترات الأزمات أو في حالات الجوائح، تقديم مساعدات للعمال الزراعيين أو المزارعين الفقراء أو المصابين بأمراض أو حوادث، تقديم سلفيات سنوية عينية أو نقدية للفلاحين الجزائريين تشمل حتى الخماسين لتوسيع زراعاتهم وتحسين عتادهم وقطعانهم[4].

حسب بن داهة فشركات الاحتياط هذه الموجودة على مستوى البلديات المختلطة لم يكن لها أموال كافية ولم تستفد من المساعدات البنكية كما هو الحال لدى التعاضديات والهيئات الزراعية المتخصصة لدى القطاع الأوروبي، وكانت مواردها المالية تأتي من الاشتراكات المدفوعة من طرف الفلاحين المشتركين فيها[5]، الذين كانوا يعانون كثيرا من ابتزاز القياد المحليين الذين تستعين بهم الإدارة الاستعمارية في الإشراف والموافقة على تحديد قوائم الفلاحين المستفيدين من توزيع السلفيات، حيث كانت موافقة هؤلاء القياد مقابل مبلغ مالي يدفعه الفلاحون لهم يحدد حسب مبلغ السلفية، بالإضافة إلى مفارقة أن يساهم الفلاحون الفقراء في دفع رسوم الانتساب للشركة لكنهم يستبعدون من فوائدها[6].

ب– القرض الزراعي التعاضدي (Crédit agricole mutuel):

ذكر كل من Trabut وMarès أن التعاضد لدي المزارعين في الجزائر موجود منذ مدة طويلة خصوصا لدى الأوروبيين، وهو ما يمكنهم من أن يقوموا جماعيا بشراء البذور والأسمدة والوسائل

[1] المكاتب العربية: أنشئت من طرف الماريشال بيجو Bugeaud سنة 1844م وهي جهاز إداري محلي للسيطرة على السكان والمجتمع الريفي على الخصوص.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**...، مرجع سابق، ص 240.

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 411.

[4] Joseph Lecoq, Op.Cit, pp 51-52.

[5] عدة بن داهة، مرجع سابق، 273.

[6] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 234.

الزراعية وكذلك عند بيع الخمور والبواكر[1]، لقد أنشأ قانون 8 جويلية 1901م في الجزائر ما يسمى بالصناديق الجهوية للقرض الزراعي التعاضدي بسلفة مالية من بنك الجزائر تقدر بـ3 ملايين فرنك[2]، وتنضوي تحت الصناديق الجهوية ما يسمى بالصناديق المحلية، والملاحظ أنه قد يقوم شخص بإنشائها كما فعل السيد أفار Havard الذي أنشأ صندوقا بتلمسان في 22 ديسمبر 1901م، وفي السنة الموالية (1902م) لم ينشأ أكثر من ثلاث صناديق جهوية جديدة بكل من جيجل، القليعة والدويرة[3].

جدول 15: توزع الصناديق الجهوية والمحلية للقرض الزراعي التعاضدي حتى 31 ديسمبر 1912[4].

العمالة	عدد الصناديق الجهوية المنشأة منذ 1902م	قيمة رأس المال	الصناديق المحلية المنتمية للصناديق الجهوية	
			العدد	عدد المنخرطين
الجزائر	18	617702	118	5406
قسنطينة	13	431025	60	4829
وهران	10	650150	81	5048
المجموع	41	1698877	259	15283

نلاحظ من الجدول أنه رغم كون عمالة وهران تضم عددا أقل من الصناديق الجهوية والمقدر بـ10 فقط إلا أنها تستأثر بالقيمة الأكبر لرأس المال الصناديق الجهوية عبر كل العمالات، وهذا يرجع إلى كثافة التواجد الأوروبي بهذه العمالة وكثافة نشاطهم الزراعي لاسيما في مجال الزراعات الصناعية وخصوصا الكروم.

ج–النقابات: إن صدور قانون 21 مارس 1884م حول النقابات المهنية، أكد من خلال المادة العاشرة منه إمكانية تطبيقه في الجزائر كما هو مطبق في فرنسا، وهو ما سمح بظهور تكتلات مهنية وتزايد أعدادها في الجزائر، وأضاف لاكانو Lacanaud أن ظهور نشاط النقابات الزراعية

[1] Louis Trabut et Roger Marès, **l'Algérie agricole en 1906**, imprimerie algérienne, Alger, 1906, p 469.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, p 205.
[3] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 469.
[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1912**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1913, p 377.

كان متأخرا مقارنة بباقي النقابات المهنية، وأنه حتى تاريخ 31 ديسمبر 1897م كان يوجد بالجزائر 75 نقابة مهنية منها 13 نقابة زراعية، أما تعداد المنضمين إلى النقابة فكان يتراوح بين 15 و600 فرد[1].

في سنة 1901م كان عدد النقابات في الجزائر يقدر بـ101 نقابة، منها 49 نقابة بعمالة الجزائر، 30 نقابة بعمالة وهران و 22 نقابة بعمالة قسنطينة، أما في سنة 1911م فقد ارتفع عدد النقابات إلى 241 نقابة منها 126 نقابة بعمالة الجزائر، 61 نقابة بعمالة وهران، 54 نقابة بعمالة قسنطينة، وكانت هذه النقابات تنتظم تكتلات تنضوي في الغالب ضمن تنظيمات أكبر موجودة في فرنسا، وتجدر الإشارة إلى أن قانون 1884م كان يهدف في الجزائر كما هو الحال في فرنسا إلى استحداث نقابات زراعية كان تعدادها يتزايد سنويا، ويتمثل عمل النقابات الزراعية أساسا في دعم أعضائها لاستغلال الأراضي عن طريق الشراء الجماعي للمواد الأولية الضرورية للزراعة والعتاد الزراعي[2].

لقد كانت النقابات الزراعية على الخصوص تختص في مجال محدد عادة، فمثلا كانت هناك نقابات تعنى بالمكافحة ضد آفة الفيلوكسيرا التي نظمها قانون 28 جويلية 1886م[3]، وكذلك نقابات المياه والري مثل نقابة مستعملي قنوات الري بمنطقة عين الحجر التي تأسست بتاريخ 04 أوت 1886م بموجب مرسوم حاكم عمالة وهران[4]، ونقابة المياه بمنطقة جديوية التي أسست أيضا بمرسوم حاكم عمالة وهران المؤرخ في 06 فيفري 1882م، التي تعنى بسد جديوية وأشغال صيانته وأيضا القنوات المائية وتوزيع المياه[5].

د–التعاونيات:

مثلت التعاونيات أحد نماذج الهيئات ذات الطابع التعاوني التي وجدت في القطاع الزراعي على الخصوص، وكانت الإدارة الاستعمارية تعمل على إنشائها حتى لدى الجزائريين، ذلك أن التعاونية تمكن الفلاحين من الحصول على متطلبات قد لا يتمكن من تحقيقها بمفرده لأنها تتجاوز قدراته

[1] E. Lacanaud, Op.Cit, pp 69-70.
[2] G.G.A., D.A.C.C., **Les lois ouvrières et les institutions sociales en Algérie**, imprimerie orientale Fontana frère, Alger, 1922, pp 13-14.
[3] Ch. Rivière et H. Lecq, Op.Cit, p 1049.
[4] Préfecture de Oran, **Recueil officiel des actes administratifs, Année 1886**, N° 8, pp 8-10.
[5] Préfecture de Oran, **Recueil officiel des actes administratifs, Année 1882**, N° 4, pp 2-3.

المالية، وقد كان قانون 26 فيفري 1909م سمح أن يطبق في الجزائر قانون 26 ديسمبر 1906م المتعلق بالإعانات المالية التي يمكن تقديمها للتعاونيات الزراعية[1].

تنوعت هذه التعاونيات بتنوع الأنشطة الزراعية، فمن الجانب الحيواني، كانت الإدارة الاستعمارية تحفز مربي الحيوانات على الانضواء في تعاونيات بما يسهل استفادتهم من القروض الزراعية، وبمنطقة الأغواط مثلا كانت هناك تعاونية الصوف التي تجمع أهم مربي قبيلة الأرباع[2]، تعاونيات القطن مثل تعاونية القطن بسكيكدة التي تأسست برأسمال 4300 فرنك، منها 2000 فرنك مقدمة من طرف الحكومة العامة بالجزائر، وكذلك تعاونية القطن بالشلف المؤسسة برأسمال 60000 فرنك[3]، أما بخصوص إنتاج الخمور فهناك تعاونيات قباء التخمير، التي استفادت سبع منها سنة 1910م من مخصصات مالية تقدر بـ 292000 فرنك[4].

3–الهيئات المتخصصة ذات الطابع العلمي:

بالإضافة إلى المؤسسات المتخصصة المشار إليها آنفا، فقد أصبح من الضروري لدى الإدارة الاستعمارية في الجزائر استحداث هيئات متخصصة ذات طابع علمي لغرض القيام بمهام البحث العلمي والتعليمي في المجال الزراعي، فإلى غاية صدور قانون 16 جوان 1879م المؤسس للتعليم الزراعي المقاطعي في فرنسا، لم يكن هناك في الجزائر المستعمرة أي هيئة زراعية نظامية ماعدا حديقة التجارب بالحامة التي تأسست سنة 1832م، حيث تكفلت بنشر العلوم الزراعية لدى الشباب الأوروبي في الجزائر وكذلك بعض الجزائريين، وتعليمهم الطرق الحديثة للزراعة[5]، ونظرا لأهمية هذا الجانب فقد عملت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على أن تؤسس في الجزائر مدارس زراعية وكذلك ما يسمى بالمزرعة–المدرسية، مشاتل، حدائق تجارب وحظائر، وقد تم التأكيد على مبدأ وجود مدرسة زراعية تطبيقية على الأقل في كل عمالة[6]، وذكر السيد ماران M. Marin

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 344.
[2] G.G.A., **les Territoires du Sud de l'Algérie**: 2eme partie, l''œuvre accomplie 1er janvier 1903-31 décembre 1929, imprimerie algérienne, Alger, 1929, p 216.
[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 345.
[4] Ibid, p 344.
[5] G.G.A, **Délégations financières algériennes**, session ordinaire de Mai-Juin 1934 Nº 2, délégation des colons, imprimerie Solal, Alger, 1934, pp 677-678.
[6] C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1881**, imprimerie F. Casablanca, Alger, 1881, p 17.

وهو مدير المدرسة العربية الفرنسية بمجاجة قرب الشلف ضرورة أن يستفيد الجزائريون أيضا من تعليم زراعي تطبيقي[1].

3–1–المدارس الزراعية والتعليم الزراعي:

لقد ورد في تقرير ليون دابا Léon Dabat المدير لدى وزارة الزراعة الفرنسية سنة 1904م، أن التعليم الزراعي المتخصص كان يتم في مدرستين أساسيتين، وهما المدرسة التطبيقية للزراعة وزراعة الكروم بالرويبة والمدرسة التطبيقية للزراعة وزراعة الكروم بسكيكدة[2].

أ–المدرسة التطبيقية للزراعة وزراعة الكروم بالرويبة: تأسست هذه المدرسة منذ 1882م وتميزت بتطبيقاتها الزراعية، تضم مساحة 225 هكتار من أراضي الدومين، وبها 30 هكتار صالحة للزراعة و2 هكتار مخصصة للكروم، و2 هكتار كحديقة المدرسة، كانت مستغلة من طرف تلاميذ المدرسة وعمال يوميين تحت إشراف مسيري الأعمال التطبيقية، أما بناءات المدرسة فهي مرتبة ومنظمة وبها مخبر الكيمياء والفيزياء ومجهزة بمحطة صغيرة للأرصاد الجوية، بالإضافة إلى قبو تخمير يسع 6000 هكتولتر من الخمور، محرف(ورشة) لأعمال الحدادة وورشة لنجارة العربات والنجارة العامة[3].

كانت المدرسة تحت توجيهات مالك العقار الذي أقيمت عليه المدرسة وهو السيد ديكايي M. Decaillet وأبنائه، فقد أوجدوا حقلا للتجارب لدراسة النباتات الجديدة، القيام بتجارب على الأسمدة، وكانت مدة الدراسة تقدر بثلاث سنوات، وكان العديد من التلاميذ الذين تخرجوا من هذه المدرسة قد تابعوا دراساتهم في المدارس الوطنية للزراعة بفرنسا قبل أن يصبحوا لاحقا على رأس مستثمرات في الجزائر[4].

يشترط للانضمام إلى المدرسة أن يكون سن المترشح بين 14 و18 سنة، وتتم مسابقات الانضمام في نهاية شهر أوت من كل سنة وتجرى في قاعات عمالة كل من قسنطينة الجزائر وهران[5].

---

[1] M.A.C.T.P., **enquête agricole: Algérie (Alger-Oran-Constantine)**, Imprimerie Impériale, Paris, 1870, p 49.
[2] Léon Dabat, **Enseignement spécial agricole**: rapport présenté à la ministère du commerce de l'industrie des postes et des télégraphes, T. 1, imprimerie nationale, Paris, 1904, p 617.
[3] Léon Dabat, Op.Cit, p 617.
[4] Ibid, p 618.
[5] Camille Piques, Op.Cit, p 73.

في نهاية الدراسة يمنح الطلبة شهادات تعليمية يصدرها وزير الزراعة، والمتخرجون من المدارس الزراعية التطبيقية يبقون في الغالب في الميدان الزراعي، فالبعض منهم يتابع دراسته في مدارس وطنية أو معاهد زراعية، لكن في غالبيتهم يعودون إلى المزرعة لتطبيق ما تعلموه سواء في مزارعهم الخاصة أو في مزارع يعملون فيها، وقد كانت النتائج الناجمة عن الاعتماد على المدرسة التطبيقية هي نتائج مشجعة[1].

ب–المدرسة الزراعية بسكيكدة: نشأت المدرسة الزراعية بسكيكدة بموجب مرسوم صدر في 5 أفريل 1900م الذي تضمن كل ما يتعلق بتسييرها وتنظيمها[2]، وتم إنشاء هذه المدرسة على ملكيات عقارية تعود إلى أرملة جيانو Jeannot والسيد بيولنك Piollenc، وتقدر مساحتها بحوالي 173 هكتار، وقد هدف إنشاء المدرسة إلى تكوين المزارعين وتقديم الإرشادات والتعليم المهني لأبناء المزارعين وملاك المزارع وكل الشباب المتوجهين إلى قطاع الزراعة عموما[3].

برنامج الدراسة في هذه المدرسة هدف إلى التكيف مع خصوصيات منطقة سكيكدة، وهدف أيضا إلى إعادة بعث زراعة الكروم من خلال الاعتماد على شتلات الكروم الأمريكية وتنمية زراعة البقول، تدوم الدراسة ثلاث سنوات، ويتضمن الجانب النظري دروس الزراعة، الفيزياء، الكيمياء، العلوم الطبيعية، الفرنسية والرياضيات وكذلك تمارين عسكرية، أما الدراسة التطبيقية فتتضمن كل أعمال المستثمرات الزراعية، الحدائق، الملبنات، قطف العنب وملحقاته الصناعية، بالإضافة إلى خرجات علمية وزيارة الأسواق وأفضل المستثمرات الزراعية في البلاد[4].

للإنتساب إلى المدرسة ترسل ملفات القبول قبل الاختبار بـ15 يوما، ويشترط أن يكون سن المنتسب إلى المدرسة بين 13 سنة و18 سنة على الأكثر في سنة الانضمام، حيث يتم قبول التلاميذ بعد إجراء اختبار لتحديد المستوى العلمي، وتبدأ الدروس بعد ذلك[5]، وقد كان المترشحون على ثلاثة أصناف وهم: الداخليون ويستفيدون من منحة سنوية تقدر بـ400 فرنك، ونصف الداخليين ويستفيدون من منحة سنوية تقدر بـ250 فرنك، والخارجيون ويستفيدون من

[1] Camille Piques, Op.Cit, p 73.
[2] G.G.A, **B.O.G.G.A 1900**, imprimerie administrative et commerciale Victor Heintz, Alger, 1901, p 432.
[3] Léon Dabat, Op.Cit, p 618.
[4] Ibid.
[5] Camille Piques, **les carrières administratives dans les colonies françaises et les pays de protectorat**, édition Crété, imprimerie typographique, Corbeil, 1904, pp 77-78.

منحة سنوية تقدر بـ50 فرنك[1]، يجرى اختبار الانضمام أمام لجنة، ويشترط الإلمام باللغة الفرنسية والحساب وتاريخ وجغرافية فرنسا، وتنشر قائمة التلاميذ الناجحين المنضمين للمدرسة في مجموعة العقود الإدارية للعمالة، ومدة الدراسة ثلاث سنوات وتشمل الجانب النظري والتطبيقي[2].

كانت إقامة الأساتذة في ضواحي المدرسة الزراعية، كما يستفيد الطلبة من بعض المنح التي تصرف كل ثلاثة أشهر، وكان المدير ملزما بإرسال تقرير عن سير المدرسة إلى الحاكم العام للجزائر قبل الفاتح من أفريل، كما يعقد المدير مجلسا فصليا يضم الأساتذة والمشرفين على التطبيقات لدراسة القضايا المتعلقة بسير المدرسة لاسيما الجانب التعليمي منها[3].

جـ–مدرسة الزراعة الجزائرية بالحراش: جاءت هذه المدرسة خلفا لمدرسة الزراعة تطبيقية بالرويبة، ابتداء من افتتاحها في شهر أكتوبر سنة 1905[4]، تقع قرب العديد من المنشات الصناعية والمساحات الزراعية التي تمكن طلبه المدرسة من إجراء تطبيقاتهم الزراعية، وطاقم التدريس علي مستوي عالي من الكفاءة ويضم مدرسين وتقنيين ذوي خبره واسعة يمكنهم من خلالها تحسين المستوى التعليمي الزراعي بالمدرسة، ويستفيد من هذا التعليم الزراعي أبناء المستوطنين بالدرجة الأولى وكذلك الشباب الأوروبي الذين اختاروا التوجه نحو المجال الزراعي[5].

الانتماء إلى المدرسة يتطلب بلوغ 17 سنة في شهر جانفي من سنة وإجراء المسابقة وهي عبارة عن امتحان في المواد التالية: لغة فرنسية رياضيات وفيزياء، ويوجد في المدرسة قسم تحضيري ملحق والدخول إليه يشترط بلوغ 16 سنة في جانفي من سنة امتحان المسابقة، تجرى المسابقة بمقر العمالة التي ينتمي إليها المترشح، ويمضي طلبة القسم التحضيري فترات بملحقة أولاد حملة الكائنة بعمالة قسنطينة، وفي نهاية السنة التحضيرية يجري طلبة قسم التحضيري امتحانا القبول في السنة الأولى بالمدرسة الزراعية بالحراش[6]، إن عدد الطلاب المنضمين للمزرعة–المدرسية في موسم

[1] Léon Dabat, Op.Cit, p 619.
[2] Camille Piques, Op.Cit, p 79.
[3] Anonyme, l'école d'agriculture de Maison-carrée, Op.Cit, p 82.
[4] G.G.A, **Délégations financières algériennes**, session ordinaire de Mai-Juin 1934 Nº 2, Op.Cit, 679.
[5] Anonyme, "l'école d'agriculture de Maison-carrée", **L'Afrique du Nord illustrée**, N° 136, 5eme année, 19 fèvrier 1910, p 3. (أنظر الملحق 17 ص 204)
[6] Anonyme, l'école d'agriculture de Maison-carrée, Op.Cit, p 4.

1905- 1906م هو 10 طلبة، وبالنظر إلى وفرة المترشحين فقد رفعت الإدارة العدد حتى تراوح بين 30 و40 طالبا[1].

التعليم في هذه المدرسة بنوعيه النظري والتطبيقي يهدف أساسا إلى التمهين أي احتراف الزراعة كنشاط مهني للمنتسبين للمزرعة، والمواد التي يتم تدريسها في المدرسة لها علاقة في العادة بمجال الزراعة، وتتوفر المدرسة على مكتبة هامة تضم كتبا ومجلات زراعية فرنسية وأجنبية في متناول كل الطلبة، الأعمال اليدوية تتطلب مشاركة الطلبة في الأشغال الزراعية نصف يوم وذلك طيلة أيام الدراسة[2]، ويتضمن البرنامج الدراسي المواد التالية: الرياضيات، الميكانيك، الفيزياء، الأرصاد الجوية، الكيمياء العامة والتحليلية، الجيولوجيا، علم الحشرات، علم النبات، أمراض النبات، الزراعة العامة والخاصة، زراعة الكروم، البستنة، زراعة الأشجار المثمرة، النباذة (صناعة الخمور)، الهندسة الريفية، الصناعات الزراعية المختلفة واللغة العربية[3].

مدة الدراسة بهذه المدرسة سنتان، لكل منهما سداسيان أحدهما في الشتاء والآخر في الصيف، فسداسي الشتاء من السنة الأولى ارتكز على تدريس الرياضيات والعلوم النظرية، أما السداسي الثاني في الصيف فتجرى خلاله تطبيقات بالإضافة إلى دراسة علم النبات وغراسة الأشجار والنباذة (صناعة الخمور)، أما السنة الثانية فهي أكثر عملية، حيث يقوم الطلبة بتطبيقات ميدانية وخرجات علمية ضمن المجال الزراعي وحتى زيارة المنشآت الصناعية بالمنطقة، كما يتابعون دراساتهم أيضا في علم النبات، علم الزراعة، زراعة الكروم، النباذة، أمراض النبات، علم البكتيريا النظافة الصحية، التشريع الريفي، المحاسبة واللغة العربية[4]، والجدير بالذكر أن تدريس هذه الأخيرة لم ينقطع طيلة فترة الدراسة، وحسب ما يبدو فإن ذلك بهدف تسهيل التواصل مع القطاع الزراعي التقليدي الجزائري.

تتربع المدرسة الزراعية بالحراش على مساحة تقدر ب56 هكتار، منها 12 هكتار مخصصة للتجارب الزراعية والدراسات المتعلقة بعلم النبات[5]، توجد للمدرسة الزراعية بالحراش ملحقة في

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Victor Heintz imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906, p 263.
[2] Anonyme, l'école d'agriculture de Maison-carrée, Op.Cit, p 3.
[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Op.Cit, p 262.
[4] Ibid, p 263.
[5] Ibid.

أولاد حملة بعمالة قسنطينة، تتربع على مساحة 400 هكتار، وهي مخصصة للتطبيقات الزراعية حول الزراعات الكبرى خصوصا الحبوب وتربية الحيوانات[1].

بجوار هذه المدرسة يوجد ما يعرف بالمزرعة–المدرسية، التي تهدف إلى تكوين أخصائيين خبراء يمكن الاستفادة منهم مباشرة بعد تخرجهم، والمتربصون في المزرعة–المدرسية لا يدفعون أي التزام مالي وذلك في مقابل التزامهم بالقيام بأعمال المزرعة في أغلب أوقاتهم[2]، ويأتي إلى هذه المزرعة–المدرسية شباب من فرنسا خصيصا قصد الاطلاع على الحياة الزراعية الريفية في الجزائر وتعميق معارفهم وتجاربهم الزراعية[3].

إن الطلبة الذين يتخرجون من المدرسة يمكنهم الاستفادة من امتياز الحصول على ارض بشرط أن يكون متزوجين وقد أنهوا خدمتهم العسكرية، كما أن الأربعة الأوائل الدفعة يمكنهم أن يمضوا سنة دراسية ثالثة سواء بالمدرسة الزراعية بالحراش أو يوظفوا بصفة مساعدين في الأعمال التطبيقية بذات المدرسة، أو يوجهون إلى المدرسة المهنية بدلس، أين يتم تلقينهم فنون الصناعات المرتبطة بالزراعة، وهم معفيون من أي التزامات مالية تجاه الإدارة[4].

يستفيد الطلبة من منح مالية ويستغلون أوقات عطلهم في إجراء تطبيقات عملية مرتبطة بالزراعة، كما هو الحال عند أولئك الذين استخدموا في القباء لصنع الخمور بشرشال تحت إشراف أساتذتهم، وكان للمدرسة إسهامات في مجالات أخرى كإلقاء محاضرات لصالح المستوطنين، تتناول قضايا هامة، كصناعة الخمور، دروس عامة حول التطعيم، كما كانت تقوم بإجراء تحاليل للتربة والأسمدة، وإعطاء المعلومات المطلوبة من طرف المزارعين، بالإضافة إلى إقامة معارض و تجارب حول الآلات الزراعية[5].

التعليم الزراعي

كان التعليم الزراعي يتم حتى بالمستويات التعليمية الدنيا، فمثلا كانت مدرسة سيدي بلعباس الابتدائية تضم قسما زراعيا به 30 تلميذا[6]، بل شملت قضية التعليم الزراعي حتى المناطق الجنوبية،

[1] Anonyme, l'école d'agriculture de Maison-carrée, Op.Cit, p 4.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Op.Cit, p 263.
[3] Anonyme, **L'Algérie française**, photogravures de l'imprimerie algérienne, Alger, p 24.
[4] Anonyme, l'école d'agriculture de Maison-carrée, Op.Cit, p 4.
[5] Ibid.
[6] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Victor Heintz imprimerie du gouvernement général, Alger, 1902, p 230.

الجنوبية، حيث كان يتم تقديم دروس تعليمي زراعية في الحدائق المدرسية وكانت ذلك محل اهتمام الإدارة الاستعمارية[1]، فقد قام مفتش التعليم الزراعي بزيارات إلى هذه المناطق مثل البيض وعين الصفراء، حيث يتم تعليم التلاميذ طرق التعامل مع الأشجار والعناية بها، بالإضافة إلى قيامهم بتطبيقات على مستوى المشتلة التي تم استحداثها بمنطقة البيض[2].

3–2–المشاتل وحدائق التجارب:

أ–حديقة التجارب بالحامة: نشير إلى هذه الحديقة كمثال، حيث أنه في يوم 30 ديسمبر 1832م قام الجنرال أنطوان أفيزار Antoine Avisard الحاكم العام بالنيابة بإصدار مرسوم يتضمن إنشاء حديقة تجارب على مساحة أرضية تقدر بـ5 هكتارات بمكان يسمى الحامة يقع شرق الجزائر العاصمة، وقد أوكلت إلى هذه الحديقة مهمتان أساسيتان هما: الإشراف على الزراعات العمومية والخاصة وكذلك إجراء تجارب زراعة النباتات والأشجار الملائمة لتربة ومناخ البلدان التي تم احتلالها حديثا[3].

جاء مرسوم 27 سبتمبر 1836م الذي ألزم مالكي المزارع والبلديات وسلاح الهندسة العسكرية وكذلك دوائر الطرق والجسور التابعة لوزارة الأشغال بغرس 50 شجيرة مثمرة أو غابية في الهكتار الواحد، فقد قامت حديقة التجارب بالحامة بتوفير 25000 غرسة سنة 1834م و40000 أخرى سنة 1835 و87000 غرسة سنة 1837[4]، ونتيجة أعمال البناء والتهيئة توسعت الحديقة من 5 هكتارات إلى 18 هكتار، وأصبحت مظلة وطنية جامعة للخمسة عشر مشتلة التي كانت متواجدة منذ 1851م، وقد حملت حديقة التجارب بالحامة اسم المشتلة المركزية للحكومة، وأصبح السيد لويس أوغيست هاردي Louis-August Hardy مديرا لحديقة التجارب بالحامة بعد تنصيبه من طرف وزير الحرب الماريشال سولت Soult، وباشر مهامه ابتداء من 2 أفريل 1842م، وأجرى تجارب لمعرفة إمكانية زراعة بعض المنتوجات كالقطن، الشاي، قصب السكر والفانيليا، وقد عمل المسؤولون الفرنسيون سواء الإمبراطور أو وزير الحرب أو الحاكم

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1911**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1912, p 110.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1912**, Op.Cit, p 128.
[3] Ghanem Laribi et Sofiane Hadjadj, **Le Jardin d'éssai du Hamma**: Histoire d'un jardin colonial, in Abderrahmane Bouchèche et al., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, la découverte "Poche/Essai", 2013, p 120. .(أنظر الملحق 18 ص 205)
[4] Ibid, pp 120-121.

العام للجزائر على دعم حديقة التجارب بالحامة، من خلال الحث على تزويدها بكل الأصناف النباتية على اختلاف أشكالها (بذور أو فسائل) وتنوع مواطنها، حتى أنه جيء بأنواع من أفريقيا الاستوائية، آسيا، قارة أمريكا وحتى استراليا[1].

في سنة 1867م كان يوجد في حديقة التجارب 8124 نوع، نصفها تقريبا من أصول استوائية[2]، واتسعت الحديقة من حيث المساحة لتصل إلى 57 هكتار، وقد حدث في ذات السنة زلزال وانتشار لوباء الكوليرا، مما ألحق أضرارا كبيرة بمنطقة الحامة، وفي سنة 1868م ألحقت الحديقة بالشركة العامة الجزائرية في إطار امتياز مدته 49 سنة[3]، غير أنها عادت تحت إدارة الحكومة العامة للجزائر في أول جانفي 1913م[4].

ترأسها السيد أوغست ريفيير Auguste Rivière الذي كان رئيس البستانيين في حديقة اللكسمبورغ بباريس، لقد تمكنت الحديقة من أن تنقل إلى الجزائر العديد من الأنواع كالمندرين الذي كان يمثل نوع من الازدهار لدى فئة المستوطنين، وفي سنة 1914م أصبحت حديقة التجارب بالحامة حديقة عمومية للتنزه[5].

ب–المشاتل: تمثل المشاتل أهمية كبيرة في زيادة النشاط الزراعي وتنوعه، فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بتأسيس مشاتل وجعلها في متناول الأوروبيين والجزائريين، وتعد حديقة التجارب بالحامة مشتلة رئيسية حيث كانت تسمى "المشتلة المركزية للحكومة"[6]، سنة 1878م قد تم تخصيص إعانات مالية تصل إلى 60 ألف فرنك تمت الموافقة عليها لمنحها للبلديات بالعمالات الثلاث لإنشاء مشاتل وتشجير الشوارع والحدائق[7]، حيث يتم انتقاء وتكاثر الأصناف الأكثر ملاءمة وجودة، خاصة الأشجار المثمرة والغابية، وكان يتم توزيعها وجعلها متاحة بأثمان منخفضة

---

[1] Ghanem Laribi et Sofiane Hadjadj, Op.Cit, p121.
[2] Ibid.
[3] للتوسع أنظر:
Auguste Rivière, **Le jardin du Hamma et la Société Générale algérienne**, imprimerie horticole de E. Donnaud, Paris, 1872.
[4] Paul Carra et Maurice Gueit, **Le Jardin d'essai du Hamma**, Fiche technique présenté au G.G.A., 1952, p 28.
[5] Ghanem Laribi et Sofiane Hadjadj, Op.Cit, p 122.
[6] Ibid, p121.
[7] C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1878**, Imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et C^{ie}, Alger, 1878, p 72.

جدا أو حتى بالمجان للأوروبيين وحتى الجزائريين[1]، فمثلا هكتار واحد من المشتلة يخصص للكروم يمكنه أن يعطي 120 ألف شتلة كروم سنويا، مما يسمح بإعادة غرس 30 هكتارا من الكروم[2]، وقد تواجدت المشاتل حتى بالمناطق الجنوبية حيث كانت تقريبا مصدر كل الأشجار التي يتم توزيعها وغرسها بهذه المناطق، وقد تم تخصيص مبلغ 22789 فرنك لصيانة هذه المشاتل في سنة 1905م[3].

3–3–الحظائر الحيوانية (الحظيرة الحيوانية بمجبر أنموذجا): كان التعداد الحيواني وإنتاجه محل اهتمام الإدارة الاستعمارية، لذلك فقد كانت السياسة التعليمية والبحثية قد شملت حتى الجانب الحيواني، ونشير هنا إلى حظيرة مجبر بالمدية على أساس اعتبارها أنموجا للهيئات المتخصصة علميا في المجال الحيواني، فقد أنشأت وزارة الزراعة بموجب قرار 24 سبتمبر 1880م هذه الحظيرة الحيوانية بمنطقة مجبر قرب المدية بعمالة الجزائر، وألحقت بها مدرسة تعليمية لغرض تكوين مربيي الحيوانات، وقد كان التكوين فيها يقوم على تعليم تسيير القطعان وتكاثرها وتربية الحيوانات ذات الأصواف، وكانت المدرسة تضم أوروبيين وجزائريين، غير أن النتائج الغير مرضية للمدرسة أفضى إلى إلغائها بمرسوم 28 أكتوبر 1892م[4].

بالإضافة إلى ما سبق كانت توجد بعض الطرق الأخرى للحث على اكتساب المعارف والخبرات في المجال الزراعي، فقد كانت هناك المسابقات الزراعية والمعارض التي تعتبر فرصة للمزارعين لمقارنة تجاربهم الزراعية واكتساب خبرات جديدة[5]، وكان وزير الزراعة والتجارة يبدي اهتماما بهذه المسابقات ويعتبرها من وسائل تطوير الزراعة في الجزائر، فقد أصدر هذا الوزير مرسوما بتاريخ 10 ماي 1880م ينص على تنظيم مسابقات في الجزائر تتناول مجالات متعددة كاختيار أفضل قطيع حيواني، أفضل الوسائل الزراعية وأفضل المنتوجات الزراعية، وتقرر إجراء المسابقات بمدينة وهران في الفترة بين 16 و25 أكتوبر 1880م[6]، وقد بادر المجلس الأعلى

[1] Georges Voisin, **l'Algérie pour les algériens**, Michel Lévy frères Librairies-éditeurs, Paris, 1865, p 115.
[2] Gérard Blanc, **La vigne dans l'économie algérienne**, thèse de doctorat, Université de Montpellier, 1967, p 276.
[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1905**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, Alger, 1906, p 56.
[4] Léon Dabat, Op.Cit, p 619.
[5] Omar Bessaoud, "Notes introductives à une histoire des institutions agricoles et des élites coloniales au Maghreb", **revue Insaniyat**, N° 5, Mai-Août 1998, p 175.
[6] G.G.C.A, **Etat actuel de l'Algérie 1880**, Op.Cit, p 336.

للحكومة العامة بالجزائر إلى تنظيم مسابقة مفتوحة للجزائريين والأوروبيين تتمحور حول صنع أفضل محراث لغرض استعماله لدى الفلاحين الجزائريين وخصصت لذلك ميداليات ووضعت تحت تصرف اللجنة المشرفة على المسابقة مبلغ 2500 فرنك لتوزع على الفائزين[1].

كانت للمعارض أهمية منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، وقد أقيم أول معرض في مدينة الجزائر في الفترة 20 إلى 25 سبتمبر 1848م، بموجب قرار 21 أوت 1848م الذي نص على إقامة معرض سنوي للمنتوجات الزراعية، وتم بمرسوم وزاري مؤرخ في 15 سبتمبر 1856م، الذي أقر تنظيم معرض سنوي للمنتوجات والصناعات الزراعية حيث يقام بالتناوب في إحدى عواصم العمالات[2]، كما كانت منتوجات الجزائر الزراعية تشارك حتى في المعارض الدولية، كما هو الحال لدى الخمور المنتجة بالجزائر التي عرفت مشاركتها تميزا كبيرا في معرض فيينا سنة 1873م حتى إن وزارة الداخلية أصدرت بيانا بخصوص ذلك جاء فيه:"يبدو أن صناعة الخمور في الجزائر قد عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة والخمور الحمراء أصبحت ذات نوعية جيدة، وحتى في معرض ليون 1872م كانت العينات المرسلة من خمور الجزائر جيدة مقارنة بما تم إرساله في معرض سنة 1867م"[3].

خلاصة:

تعرض قطاع الزراعة الجزائري التقليدي إلى استنزاف شديد وعلى حسابه نشأ القطاع الزراعي الأوروبي يوصف بالحديث، هذا الأخير الذي كان محل اهتمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي اتبعت لأجله سياسة متعددة الجوانب مثل الاستيطان الزراعي أساسها، من خلال الاستحواذ على أراضي الجزائريين بشتى الطرق، تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وبناء مراكز الاستيطان، كما سعت لإرساء بنية تحتية من خلال مشاريع إنشاء و توسعة شبكة المواصلات (السكك الحديدية، الطرق والموانئ) ومشاريع في إطار السياسة المائية التي قامت على إنشاء السدود وحفر الآبار، وخصصت الإدارة الاستعمارية اهتماما كبيرا للسياسة المالية والضريبية من خلال إنشاء البنوك ومختلف المؤسسات المالية والاعتماد على نظام ضريبي كان مجحفا بحق الجزائريين، هذا بالإضافة إلى استحداث هيئات متخصصة تخص النشاط الزراعي تهتم غالبا بالأوروبيين، على غرار التعاونيات الزراعية والنقابات ومختلف مؤسسات التعليم الزراعي والبحث العلمي.

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 322.
[2] G.G.C.A., **Etat actuel de l'Algérie 1880**, Op.Cit , pp 123-124.
[3] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 45.

الفصل الثاني:

إنتاج القطاع الزراعي في الجزائر 1870-1914

تميز الإنتاج الزراعي للجزائريين بخصائص ميزته منذ حقبة ما قبل الاستعمار الفرنسي، حيث تمثل الحبوب ومنتجات ذات الأصل الحيواني العناصر الأساسية للجزائريين، والتي تعتبر منتجات لأغراض معاشية في الغالب لا أكثر، لكن الإنتاج الزراعي قد عرف إضافة وتنوعا شمل أصناف حيوانية ونباتية تعود بالأساس إلى تأثير الوجود الأوروبي والغزو الرأسمالي الزراعي الفرنسي على الخصوص ولاسيما في مجال الزراعات الصناعية، الذي أفضى إلى إدخال أنشطة ومنتجات زراعية تميز بها القطاع الزراعي الأوروبي الحديث وهو ما تسبب في تغير في طبيعة الاقتصاد الجزائري ودوره.

المبحث الأول: الزراعات الكبرى والثانوية

المطلب الأول: إنتاج الحبوب الرئيسية

1-إنتاج الحبوب في الجزائر: تعد الحبوب من الزراعات القديمة التي عرفتها الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وهي على صنفين، الحبوب الشتوية ومنها القمح والشعير وأعلاف الحيوانات، الحبوب الربيعية والصيفية ومن أهم أنواعها الأرز والذرة. وتعد الحبوب الشتوية ذات أهمية كبرى لاسيما القمح نظرا لاستهلاكه الواسع وصلاحية تربة ومناخ الجزائر لزراعته، في حين لا تتجاوز مساحة الحبوب الربيعية والصيفية نسبة 1 % من المساحة الإجمالية المزروعة حبوبا.

يلاحظ أن أهمية الحبوب قد تناقصت في الجزائر مع تقدم سنوات الاحتلال، فكانت أزمة سنة 1858م العالمية التي عرفت انهيار أسعار القمح لصالح الخمور، وكانت الصدمة الثانية سنة 1875م بسبب ارتفاع أسعار الخمور مرة أخرى نتيجة لقلة إنتاجها بسبب تداعيات آفة الفيلوكسيرا التي قضت على معظم كروم فرنسا. وفي الجزائر أصبح دخل زراعة القمح ضعيفا مقارنة بالكروم، ففي سنة 1879م كان مردود هكتار القمح 300 فرنك، في حين مردود هكتار واحد من الكروم يقدر بـ 4000 فرنك[1].(13 ضعف).

تناقص أهمية القمح يلاحظ من خلال تراجع المساحة المزروعة منه ففي سنة 1885م كانت المساحة المزروعة قمح عند المعمرين تقدر بـ535931 هكتار، لتصبح مقدرة بـ417624 هكتار بعد عشر سنوات فقط (1895م)، وأصبحت سنة 1905م تقدر بـ591091 هكتار، وفي سنة 1915م ارتفعت إلى 887521 هكتار[2].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 149.

لقد كان من تداعيات زيادة مساحة الأراضي المستحوذ عليها من طرف المستوطنين والتي كانت تتميز بالخصوبة والجودة وتركيزهم على زراعة الكروم، أن حدث انتقال زراعة الحبوب لدى الجزائريين إلى الأراضي الهامشية الأقل جودة، حيث تركزت في مناطق سطيف وقسنطينة وقالمة بعمالة قسنطينة، ومناطق الشلف والمدية وسرسو بعمالة الجزائر، أما في عمالة وهران فقد انتشرت زراعة الحبوب بكل من سيدي بلعباس، سعيدة وتيارت. (قنطار/هكتار)

جدول 16: تقدم إنتاج الحبوب المنتجة من طرف المستوطنين الأوروبيين والجزائريين[1].

الفترات	الأوروبيين			الجزائريين			المجموع	
	المساحة (هكتار)	المردود (قنطار/ هكتار)	التقدم (مليون قنطار)	المساحة (هكتار)	المردود (قنطار/ هكتار)	التقدم (مليون قنطار)	المساحة (هكتار)	التقدم (مليون قنطار)
1874 -1871 (المتوسط)	232975	8.75	2	1776200	5.52	9.8	2009175	11.8
1879-1875	375500	7.65	2.9	2410500	4.71	11.4	2786000	14.3
1884-1880	433460	7.60	3.3	2499500	4.68	11.7	2932960	15
1889-1885	411430	7.72	3.3	2306200	5.15	11.9	2717630	14.9
1894-1890	421000	8.26	3.5	2396700	5.53	13.3	2817700	16.8
1899-1895	480000	7.37	3.5	2280000	4.93	11.2	2760000	14.7
1904-1900	548700	8.98	4.9	2335300	6.44	15	2884000	19.9

يظهر من الإحصاءات الواردة في الجدول السابق أنه رغم كل عوامل التضييق وانتزاع الملكيات العقارية التي تمت ممارستها من طرف الإدارة الاستعمارية فقد بقيت زراعة الحبوب هي الأساس لدى الجزائريين، سواء من حيث المساحة أو الإنتاج، رغم ضعف المردود في الهكتار الواحد لدى الجزائريين بالمقارنة مع ما هو موجود لدى الأوروبيين، ولم تكن الحبوب من اختصاص الفلاحين الجزائريين فقط، فقد كانت محل اهتمام الأوروبيين في الجزائر بل أهم زراعة لدى هذه الفئة منذ الاحتلال حتى ثمانينات القرن التاسع عشر، وقد كان الأوروبيون يفضلون القمح اللين أكثر من أي نوع آخر من الحبوب، وهو الصنف الذي لم يكن من اهتمامات الفلاحين الجزائريين، في حين كان الفلاحون الجزائريون يميلون إلى زراعة أصناف من القمح الصلب والشعير.

[1] René Arrus, Op.Cit, p 55.

الشكل 2: أصناف الحبوب المزروعة بالقطاعين الزراعيين الأوروبي والجزائري (سنة 1876م)[1].

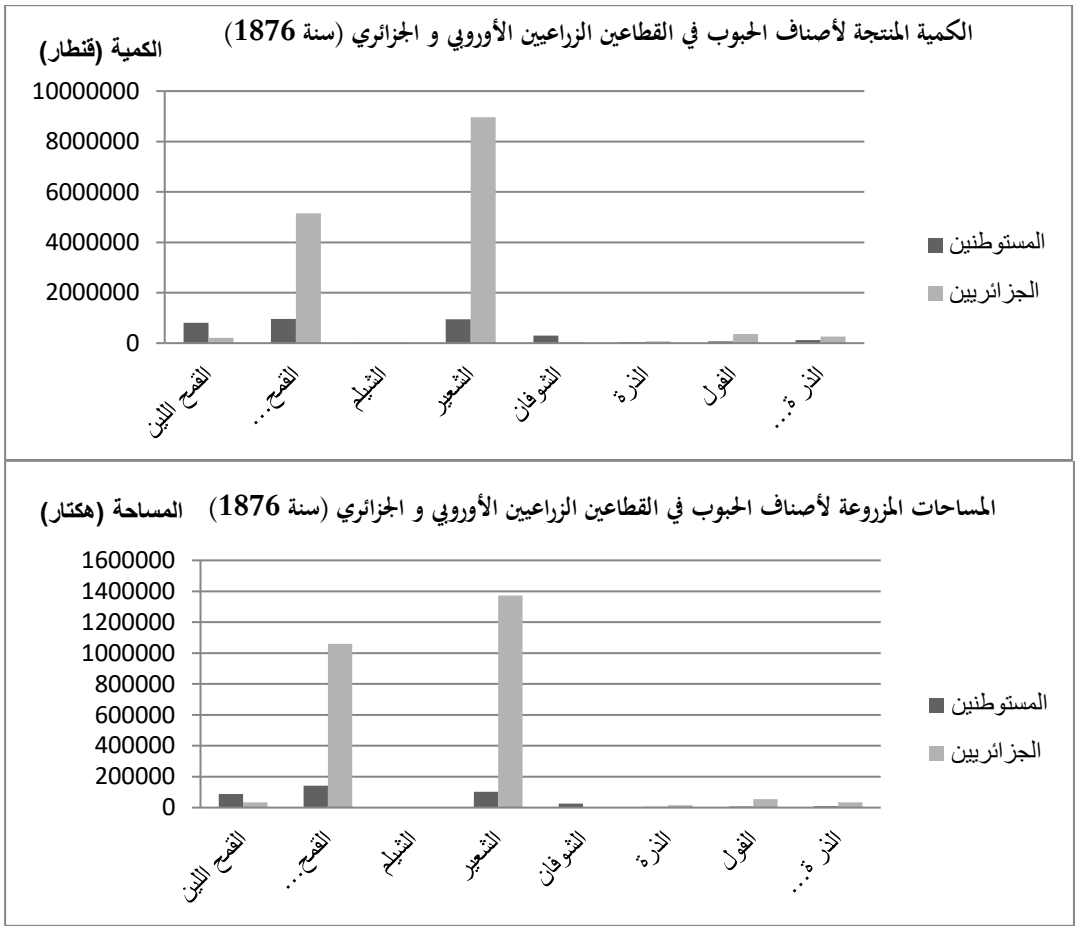

2- إنتاج القمح والشعير:

تظهر الإحصاءات أن الفلاحين الجزائريين حافظوا على ريادتهم في إنتاج الحبوب وذلك لاتساع المساحة المزروعة بهذه الأصناف التي تعد أساس الزراعة الجزائرية منذ القدم، رغم كل عمليات المصادرات وانتزاع الأراضي التي مارستها الإدارة الاستعمارية لصالح المستوطنين، ويظهر ذلك حتى في سنوات متأخرة من القرن التاسع عشر، ففي سنة 1886م كان ما أنتجه الفلاحون الجزائريون من حبوب يمثل ما نسبته 87.8% من المجموع الكلي للحبوب المنتجة في الجزائر، أما في سنة 1893م فقد كانت نسبة ما أنتجه الجزائريون من الحبوب تقدر بـ80.1 % من المجموع الكلي[2]، أما في سنة 1904م فقد ساهم الجزائريون بنسبة 73.62 %.

[1] الشكل منجز من:

M.A.C., **Annuaire Statistiques de la France 1876**, imprimerie nationale, Paris, 1879, p 554.

[2] Ibid.

إن زراعة الحبوب يميزها سيادة كل من القمح والشعير، إذ يعد هذان الصنفان الأهم في الجزائر خصوصا لدى القطاع الجزائري التقليدي، فعلى سبيل المثال، في سنة 1876م كانت الكمية المنتجة من الحبوب لدى الجزائريين تقدر بـ15051380 قنطار، وهي تمثل نسبة 82.15 % من الإنتاج الإجمالي للحبوب في الجزائر، وقد كان صنفي القمح والشعير يمثلان معا ما نسبته 95.15 % من إجمالي إنتاج الحبوب لدى الجزائريين، أما لدى المستوطنين فالكمية المنتجة من القمح والشعير تقدر بـ 2715989 قنطار، وهي تمثل 83.1 % من إنتاج الحبوب لديهم، وهو ما يعني أن هذين الصنفين يمثلان أهمية كبرى للاقتصاد الزراعي التقليدي[1]، وللإشارة فإن كمية القمح والشعير المنتجة لدى الجزائريين تمثل أكثر من خمسة أضعاف ما أنتجه المستوطنون سنة 1876م، وهذا راجع إلى خصوصية كل قطاع ولاسيما اختلاف العادات الغذائية لدى كل من الجزائريين والمستوطنين، حيث يميل الجزائريون في تغذيتهم إلى القمح الصلب فيما يميل الأوروبيون إلى القمح اللين.

كان للشعير أهميته أيضا، فهو يعد من أكثر الحبوب إنتاجا ومساحة، إذ يستعمل لتغذية الإنسان والحيوان لاسيما الخيول، كما أصبح مادة أساسية موجهة نحو التصدير خصوصا نحو فرنسا، وذلك لأنه أضحى محل اهتمام الأوروبيين المزارعين في الجزائر بسبب تزايد الطلب عليه، وذلك لاستعماله في مصانع الجعة المتواجدة بشكل كبير في الشمال الفرنسي، بل إن العديد من هذه المصانع أصبح لا يستعمل سوى الشعير الجزائري دون غيره، وقد أشارت الدراسات إلى أن الشعير الجزائري له من الخصائص ما يجعله مفضلا على الشعير الفرنسي نفسه لدى مصانع الجعة في شمال فرنسا.

جدول 17: مقارنة بين بعض خصائص الشعير الجزائري وشعير منطقة الألزاس[2].

	الشعير الجزائري	شعير الألزاس
المواد الأزوتية	% 8.9	% 13.4
المادة النشوية	% 68.4	% 63.7

إن الجدول السابق يبين يظهر مقارنة بين الشعير الجزائري وشعير منطقة الألزاس الفرنسية، فالشعير الجزائري يحتوي على نسبة عالية من المادة النشوية وهي عامل مهم في عملية التحول

[1] M.A.C., **Annuaire Statistiques de la France** 1876, Op.Cit, p 554..
[2] Ahmed Henni, Op.Cit, p 153.

الكيميائي أي التخمر، كما يحتوي على نسبة ضعيفة من المواد الآزوتية التي من طبيعتها إبطاء عميلة التخمر، وهذه الخصائص تجعل الشعير الجزائري المفضل لهذا النوع من الصناعات ولهذا كثر الطلب عليه وكثر تصديره، وهو ما يعد من عوامل إقبال الأوروبيون على زراعته في الجزائر.

أما بخصوص المردودية الزراعية للهكتار الواحد من هذه الحبوب، فيمكن إعطاء لمحة عن تطورها لدى القطاع الجزائري وقطاع المستوطنين الأوروبيين.

جدول 18: مردودية الهكتار الواحد من الحبوب الرئيسية في القطاعين الجزائري وقطاع المستوطنين (قنطار/هكتار)[1].

السنة	القمح اللين		القمح الصلب		الشعير	
	المستوطنين	الجزائريين	المستوطنين	الجزائريين	المستوطنين	الجزائريين
1867	4.08	2.99	3.65	2.16	2.66	1.55
1872	8.82	6.48	8.42	4.86	10.14	7.30
1884	8.79	6.55	6.82	5.66	9.49	7.15
1903	6.92	5.02	7.04	4.68	8.55	5.95

يلاحظ من خلال الإحصاءات الواردة في الجدول أن مردودية الهكتار الواحد من الحبوب أكبر لدى المزارعين الأوروبيين، رغم أن كمية الحبوب المنتجة لديهم أقل بكثير مقارنة بما هو لدى الجزائريين، ففي سنة 1903 مثلا كان مردود القمح الصلب لدى الأوروبيين يقدر بـ 7.04 قنطار/هكتار وهو الذي لم يتجاوز 3.65 قنطار/هكتار سنة 1867م، فيما لم يتجاوز المردود لدى الجزائريين 4.68 قنطار/هكتار سنة 1903م ولم يكن قد تجاوز 2.16 قنطار/هكتار سنة 1867م، وهو ما يعني أن ارتفاع في مردود الهكتار الواحد لدى الأوروبيين كان معتبرا مقارنة بما هو لدى الجزائريين، رغم أن القمح الصلب من اهتمامات الجزائريين، وذلك يمكن أن يفسر بجودة الأراضي التي يستغلها الأوروبيون واعتمادهم على طرق ووسائل حديثة وفعالة في انجازهم الأعمال الزراعية لاسيما الأسمدة والآلات الزراعية وهو الشيء الذي لا يتوفر كثيرا لدى الجزائريين.

[1] الجدول منجز بمعطيات:

Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, pp 508-509.; G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie Années 1867 à 1872**, Imprimerie nationale, Paris, 1874, p 299.

جدول 19: انتشار زراعة الحبوب عبر عمالات الجزائر بين سنتي 1880م و1910م[1].

السنة	1880		1910	
العمالة	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الجزائر	777599	4272976	613600	4059000
وهران	651605	4729477	931000	6841000
قسنطينة	1448930	7004133	1428900	11070000
المجموع	2878134	16006658	2973500	21970000

تمارس زراعة الحبوب عموما بكل العمالات، غير أن الملاحظ هو استحواذ عمالة قسنطينة على النصيب الأكبر من هذه الزراعة، سواء من حيث المساحة التي كانت تبلغ سنة 1880م نسبة 50.34 % من إجمالي مساحة الحبوب في الجزائر أو الإنتاج أين ساهمت عمالة قسنطينة لوحدها بنسبة 43.75 % من إنتاج الحبوب، وبقيت عمالة قسنطينة متقدمة على باقي العمالات في زراعة الحبوب مساحة وإنتاجا، تبلغ سنه 1910م نسبة 48.05 % من إجمالي مساحة الحبوب، الإنتاج أين ساهمت العمالة لوحدها بنسبة 50.38 % من إنتاج الحبوب، ويمكن تفسير ذلك بالاتساع الجغرافي لعمالة قسنطينة مقارنة مع باقي العمالات، بالإضافة إلى ضعف التركيز الاستيطاني أي ضعف تواجد المستوطنين وقلة الملكية العقارية في هذه العمالة بشكل كبير بالمقارنة مع عمالة وهران مثلا التي كان الانتشار الكبير لزراعة الكروم من العوامل التي يمكن أن تفسر أسباب ضعف زراعة الحبوب في عمالة الغرب، ويجدر أن نذكر ظهور زراعة الحبوب في إقليم الجنوب ففي سنة 1911م كانت المساحة المزروعة بالحبوب تقدر بـ26000 هكتار أنتجت 158000 قنطار فقط بمردود يقدر بـ 6.07 قنطار/هكتار[2].

في سنة 1897م أشار السيد بالان M. Balland في مذكرة قدمها إلى أكاديمية العلوم حول تركيب أصناف القموح المستهلكة في فرنسا، وأكد أن القمح الجزائري يعد كأفضل الأصناف[3].

[1] الجدول منجز من:

M.C., **Annuaire Statistiques de la France** 1883, imprimerie nationale, Paris, 1883, p 586., M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, Op.Cit, p 334.

[2] M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, imprimerie nationale, Paris, 1913, p 330.

[3] Jules varlet, **les Céréales d'Algérie**, Giralt imprimeur-photograveur, Alger, 1900, p 49.

المطلب الثاني: إنتاج الحبوب الثانوية.

حسب المصادر الإحصائية الفرنسية فإن هذه الحبوب الثانوية تتضمن الأصناف هي: الذرة (الصفراء)، الذرة البيضاء، الشيلم والفول، إن الخرطال مصنف في المصادر الفرنسية من الحبوب الرئيسية رغم أن المنتوج منه كمية قليلة، وهذا ما دفعني إلى تصنيفه ضمن الحبوب الثانوية وليس الرئيسية، كما أني لم أعتبر الفول من الحبوب (Les céréales) كما صنفته المصادر الفرنسية، لأن ذلك يتنافى مع تصنيفه العلمي، حيث يعتبر من البقوليات (Les légumineuses).

1-الخرطال (الشوفان L'avoine):

لا يحتل الخرطال سوى مجال محدود في زراعة الحبوب في الجزائر، والأوروبيون يستعملونه في تغذية الخيول كما يزرعونه بدافع التصدير أيضا، وأشار دورفان Dervin إلى أن الجزائريين لم يكونوا يزرعونه قبل مجيء الفرنسيين لأنهم لا يحبذون استهلاكه، لكنهم حذوا حذو المستوطنين الأوروبيين لكن دون حرص كبير[1]، حيث لم يزرعوا منه سوى 2397 هكتار سنة 1890م، ولم تتجاوز المساحة المزروعة منه مقدار 10261 هكتار سنة 1899م[2].

جدول 20: تطور زراعة الخرطال في الجزائر 1851-1914م (متوسط كل عشرية)[3].

الفترة	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردود (قنطار/هكتار)
1851-1860	1900	17424	8.6
1861-1870	7395	82413	11.1
1871-1880	24964	263664	10.3
1880-1890	40969	439283	10.5
1891-1900	67042	660377	9.8
1901-1910	137619	1341979	9.7
1911-1914	196048	2082821	10.6

لم تتوسع زراعة الخرطال بالصفة التي ينبغي أن تكون عليها، لاسيما وأن الخرطال ينمو بشكل جيدا في جميع أنواع الترب، بالإضافة إلى مقاومته للجفاف أكثر من باقي أصناف الحبوب، حيث لا يتضرر بالترب الجافة ولا يحتاج إلى عناية كبيرة عند تحضير التربة، ولم يزرع في الجزائر سوى الخرطال الشتوي الذي يعتبر صنفا قويا ومقاوما، حيث يزرع ابتداء من شهر أكتوبر حتى منتصف

[1] G. Dervin, **l'Afrique du Nord l'Algérie son agriculture son commerce Son industrie la colonisation son avenir**, imprimerie du Courrier du Nord-Est ,Epernay, 1902, p 36.
[2] H. Lecq, Op.Cit, p 55.
[3] Pierre Rouveroux, **statistique de la production des céréales en Algérie, document: céréales d'Algérie 1930, rédigé sous la direction du G.G.A.**, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, S.D., p 42.

شهر جانفي، ذلك أن باقي الأصناف غير الشتوية التي تم إدخالها هي أصناف سريعة التأثر والتلف. والخرطال يتأقلم حتى مع التأخر في توقيت عملية البذر، غير أنه كلما تم البدء مبكرا كان المردود أفضل، ونضجه يكون قبل الشعير حيث يتم حصاده في حدود منتصف شهر ماي قبل أن يحدث له تقدم كبير في النضج، لكون حبوبه تتساقط بسهوله ويعد أول ما ينضج من الحبوب في السنة[1].

رغم كل العوامل التي تمت الإشارة إليها سابقا، إلا أن زراعة الخرطال لم تحظى بأهمية كبيرة حيث أن المساحة المخصصة له ارتفعت من 42370 هكتار سنة 1890م إلى 74369 هكتار فقط سنة 1899م كما ارتفع الإنتاج من 522266 قنطار إلى 600786 قنطار[2]، بل كان المستوطنون حتى في بداية الاحتلال مترددين في زراعته[3]، ورغم ذلك كانت هذه الزراعة منتشرة لدى القطاع الأوروبي.

الشكل 3: الإنتاج والمساحة المزروعة بالخرطال في الجزائر (1905-1914م)[4].

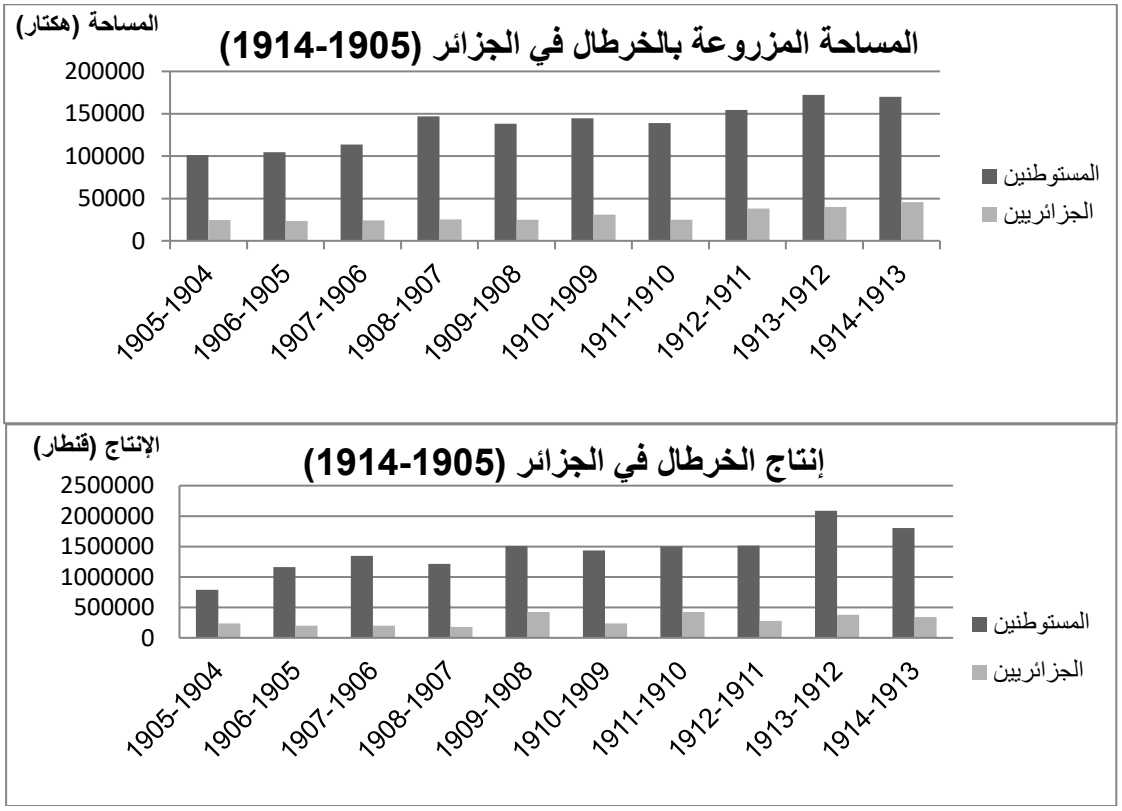

[1] G. Dervin, Op.Cit, pp 37-38
[2] H. Lecq, Op.Cit, p 55.
[3] G. Dervin, Op.Cit, p 37.
[4] الشكل منجز من إحصاءات: Pierre Rouveroux,, Op.Cit, p 41.

يمكن أن يكون تفسير ميل الأوروبيين إلى الاهتمام بهذا هذا النوع من الحبوب في الجزائر يكمن في تجارته وتصديره، ذلك أن الخرطال في الجزائر يتم حصاده قبل شهرين من موعد حصاد الخرطال في فرنسا، وبالتالي فإن وصول هذا المنتوج مصدرا من الجزائر إلى فرنسا يكون في وقت قد نفذ المخزون في فرنسا، وهو ما يمثل عامل ربح كبير للأوروبيين في الجزائر[1]، فمثلا كان متوسط الإنتاج في العشرية 1890-1899م يقدر بـ 620 ألف قنطار، وكل سنة تشتري فرنسا من مستعمرتها الجزائر نحو 400 ألف قنطار سنويا على الأقل[2].

جدول 21: توزع زراعة الخرطال عبر عمالات الجزائر لسنتي 1878 و1908م[3].

العمالة		الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
سنة 1878	المساحة (هكتار)	15441	12753	2275	30409
	الإنتاج (قنطار)	178924	135334	22972	337230
سنة 1908	المساحة (هكتار)	22000	113000	37000	172000
	الإنتاج (قنطار)	165000	890000	339000	1394000

توزيع زراعة الخرطال عبر العمالات عرف تقلبا، إذ أنه خلال سبعينات القرن التاسع عشر كانت عمالة الجزائر تستحوذ على أكبر نسبة من إنتاج الخرطال، ففي سنة 1878م كانت نسبة الإنتاج تقدر بـ 53.05% في حين كانت عمالة قسنطينة هي الأضعف بنسبة 6.81%، غير أنه وبعد التوسع الاستيطاني وزيادة تعداد المستوطنين بعمالة وهران فقد تصدرت هذه الأخيرة إنتاج الخرطال حيث بلغت سنة 1980م نسبة 63.84%، في حين تراجعت عمالة الجزائر إلى أضعف نسبة وتقدر بـ 11.83%.

2-الذرة (Le maïs): نجحت زراعة الذرة (ونعني بها الذرة الصفراء) بشكل جيد في الجزائر، لاسيما في المناطق المسقية التي يمكنها أن تعطي مردودا وفيرا ومنتظما[4]، ورغم أنه تمت زراعة كل أصناف الذرة بنجاح في الجزائر إلا أن كمية الإنتاج لم تكن بالحجم الكبير، وكان أن إنتاج المستوطنين أكثر نسبيا مما هو لدى الجزائريين، وذلك يعود إلى تربية المستوطنين للخنازير

[1] G. Dervin, Op.Cit, p 37.
[2] Ibid, p 38.
[3] -M.A.C., **Annuaire Statistiques de la France de l'année 1881**, Imprimerie nationale, Paris, 1881, p 597., M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, imprimerie nationale, Paris, 1910, p 364.
[4] G. Dervin, Op.Cit., p 36.

واعتمادهم في تغذيتها وتسمينها على هذا الصنف من الحبوب[1]، وقد توسعت زراعة الذرة في عمالة وهران بشكل أكبر من باقي العمالات، وهو ما تثبته الإحصاءات الرسمية.

جدول 22: توزع زراعة الذرة عبر عمالات الجزائر لسنتي 1875 و1880م[2].

العمالة		الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
سنة 1875	المساحة (هكتار)	5381	4011	14490	23882
	الإنتاج (قنطار)	23400	31647	67668	122715
سنة 1880	المساحة (هكتار)	2221	5507	8414	16142
	الإنتاج (قنطار)	21679	48013	31097	100789

يظهر الجدول أن عمالة وهران قدمت سنة 1880م نسبة 47.63% من إنتاج الذرة في الجزائر وهي تمثل تقريبا نصف الإنتاج، كما أن مردودها بالإضافة إلى عمالة الجزائر مرتفع نسبيا مقارنة بعمالة قسنطينة، وذلك يعود إلى العامل المناخي ممثلا في توفر الأمطار، بالإضافة إلى اهتمام الجزائريين بزراعتها حيث أنتجوا 60.23% من مجموع إنتاج عمالة وهران فقط، كما كان مردود الذرة لدى الجزائريين في عمالة وهران عاليا حيث قدر بـ12.68 قنطار/هكتار سنة 1880م، في حين لا يتجاوز مردودها لدي المستوطنين في نفس العمالة 5.91 قنطار/هكتار، وهذا يفسر بكون المستوطنين هم من هجروا هذه الزراعة وهو ما أشارت إليه الحكومة العامة للجزائر[3].

جدول 23: زراعة الذرة في الجزائر بين سنتي 1872 و1899م[4].

السنة	الأوروبيين		الجزائريين		المجموع	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
1872	3239	30731	18502	176823	21741	207554
1876	5167	51230	15447	76481	20614	127711
1880	4641	33168	11501	67621	16142	100789
1884	4001	33480	7660	53082	11661	86562
1890	6080	47089	8582	48279	14662	95368
1894	5034	50553	8808	56708	13842	107261
1899	4511	43280	8779	45526	13290	88806

[1] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 118.
[2] M.A.C., **Annuaire Statistiques de la France de l'année 1878**, Op.Cit, p 549.; M.C., **Annuaire Statistiques de la France de l'année 1883**, Op.Cit, p 586.
[3] Pierre Rouveroux, Op.Cit, p 47
[4] -H. Lecq, , Op.Cit, p 54.; G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie Années 1882 à 1884**, Imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C^{ie}, Alger, 1885, p 153.

يظهر الجدول تفوق الجزائريين على الأوروبيين في زراعة الذرة سواء من حيث المساحة أو الإنتاج، غير أن المردود لدى الأوروبيين أكثر مما هو لدى الجزائريين، ففي سنة 1876م كان المردود عند الأوروبيين يقدر بـ9.91 قنطار/هكتار، في حين أنه لدى الجزائريين يقدر بـ 4.95 قنطار/هكتار، وقد استمر هذا التفوق حتى مع تراجع هذه الزراعة لدى الأوروبيين، إن متوسط مردود الفترة ما بين سنتي 1890 و1899م يقدر بـ9.95 قنطار/هكتار لدى الأوروبيين و5.51 قنطار/هكتار لدى الجزائريين[1]، وذلك راجع بشكل كبير إلى الوسائل الحديثة التي يتوفر عليها المزارعون الأوروبيون.

3-الذرة البيضاء (Le Bechna/Sorgho): توجد عدة أصناف من الذرة البيضاء وهي تعرف باسم البشنة أيضا، وتتم زراعتها في لجزائر بشكل خاص من طرف الجزائريين لأجل التغذية البشرية، وتمثل الذرة البيضاء لدي قطاع الزراعة الجزائري زراعة صيفية مهمة خصوصا في منطقة القبائل، ولنجاحها تكفي أمطار قليلة خلال فصل الربيع، ويمكن أن تصبح مصدر تغذية في حالة ندرة باقي الحبوب[2].

الشكل 4: توزع زراعة الذرة البيضاء لدى القطاعين الجزائري والأوروبي في الجزائر[3].

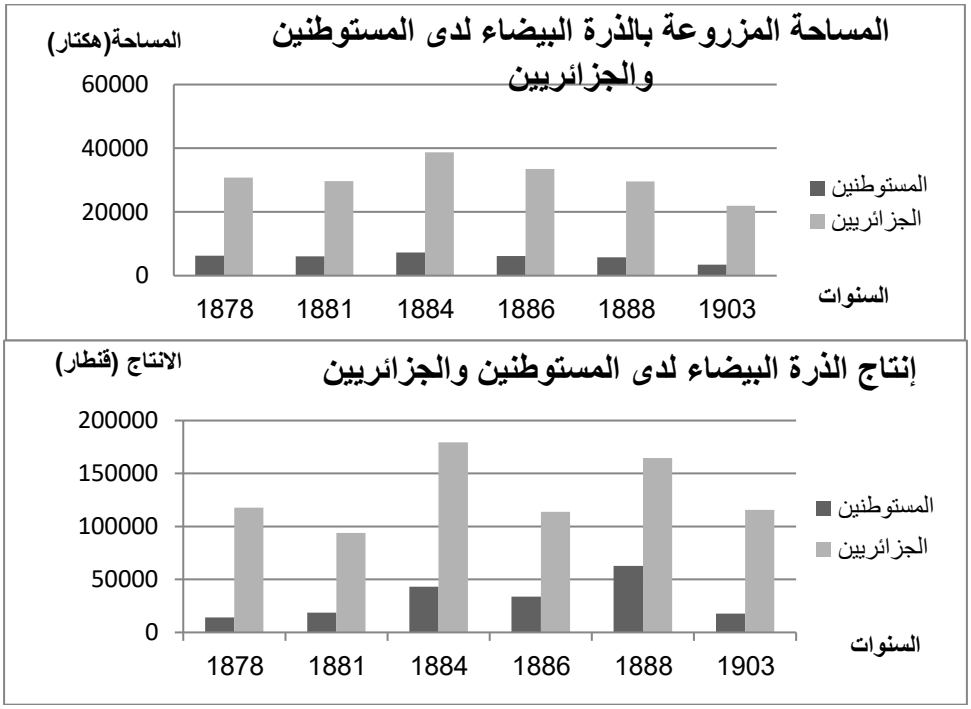

[1] H. Lecq, Op.Cit, p 54.
[2] G. Dervin, Op.Cit, p 36.
[3] الشكل منجز من إحصاءات: Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 509.

كما هو الحال لدى الذرة الصفراء، يظهر الشكل بوضوح استحواذ الجزائريين على معظم زراعة الذرة البيضاء مساحة وإنتاجا، خلال الفترة 1881-1885م، كان متوسط المساحة المزروعة لدى الجزائريين تقدر بـ 37667.2 هكتار/سنة في حين كانت لدى الأوروبيين تقدر بـ 6657.4 هكتار/سنة، وكان متوسط الإنتاج لدى الجزائريين 148034 قنطار سنويا، في حين كان لدى الأوروبيين يقدر بـ 31630.8 قنطار سنويا، غير أن مردود الهكتار الواحد لدى القطاع الأوروبي أكبر مما هو لدى قطاع الجزائريين، فمثلا سنة 1888م كان المردود عند الأوروبيين يقدر بـ10.83 قنطار/هكتار، في حين أنه لدى الجزائريين يقدر بـ5.56 قنطار/هكتار، وذلك بسبب استعمال الطرق الزراعية والوسائل الحديثة لدى الأوروبيين.

جدول 24: توزع زراعة الذرة البيضاء عبر عمالات الجزائر لسنتي 1884 و1900م[1].

العمالة		الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
سنة 1884	المساحة (هكتار)	27426	550	17979	45955
	الإنتاج (قنطار)	132414	6393	83691	222498
سنة 1900	المساحة (هكتار)	12878	776	14480	28134
	الإنتاج (قنطار)	100276	6635	104111	211022

يظهر الجدول أن عمالة وهران تستحوذ على نسبة 47.63 % من إنتاج الذرة في الجزائر وهي تمثل تقريبا نصف الإنتاج، كما أن مردودها بالإضافة إلى عمالة الجزائر مرتفع نسبيا مقارنة بعمالة قسنطينة، وذلك يعود إلى العامل المناخي بتوفر الأمطار، بالإضافة إلى اهتمام الجزائريين بزراعتها حيث كان أنتجوا 60.23 % من مجموع إنتاج عمالة وهران فقط، كما كان مردود الذرة لدى الجزائريين في عمالة وهران يقدر بـ12.68 قنطار/هكتار سنة 1880م، في حين لا يتجاوز مردودها لدى المستوطنين في نفس العمالة 5.91 قنطار/هكتار، وهذا يفسر بكون المستوطنين هم من هجروا هذه الزراعة وهو ما أشارت إليه الحكومة العامة للجزائر.

4-الشيلم (Le Seigle): زراعة الشيلم قليلة في الجزائر، وهو لا يتطلب الكثير من التكاليف، وقد أعطى نتائج جيدة في مناطق الشلف وسعيدة، حيث لم يكن لهذا الصنف من الحبوب حظ في الانتشار بالجزائر، ذلك أن الجزائريين لا يستهلكونه، كما أن مجالات استغلاله

[1] G.G.C.A, **Statistique Générale de l'Algérie années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 147.; G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 317.

محدودة[1]، ففي سنة 1880م مثلا، لم يزرع الجزائريون سوى 9 هكتارات فقط أنتجت 38 قنطار وكانت بعمالة الجزائر فقط، فيما زرع الأوروبيون عبر العمالات الثلاث مساحة قدرها 721 هكتار أنتجت 6171 قنطار، منها 3410 قنطار بعمالة وهران فقط[2].

يستغل الشيلم غالبا كزراعة مضافة إلى الكروم في مناطق الساحل ليؤدي وظيفة مصدات الرياح، حيث لوحظ استغلاله بهذه الصفة في منطقة مستغانم على الخصوص، أين يتم إنتاج تسعة أعشار المحصول الكلي للشيلم[3]، كما قد يزرع الشيلم عند الاقتضاء من أجل تبنه الذي يستعمل في تغطية الحظائر[4]، لذلك فحجم زراعته متذبذب خلال المواسم.

جدول 25: زراعة الشيلم لدى الأوروبيين والجزائريين 1872-1884م[5].

السنة	الأوروبيون		الجزائريون		المجموع	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
1872	842	5015	10	66	852	5081
1876	1327	11862	892	4901	2219	16763
1880	721	6172	9	38	730	6210
1882	649	5121	15	38	664	5159
1884	855	5409	-	-	855	5409

المطلب الثالث: الزراعات الثانوية (أهم البواكر والأشجار المثمرة)

1-البواكر: تشمل البواكر عموما ثلاثة مجموعات أساسية هي: أصناف الخضر الطازجة، أصناف عنب المائدة وأصناف البطاطا[6]، تعد من الزراعات التي يعتبر تطورها متأخرا نسبيا، وقد أصبح محسوسا اعتبارا من سنة 1890م[7]، حيث بدأت هذه الزراعة تشهد اهتماما متزايدا، فمثلا تم إنشاء صندوق جهوي للقرض الزراعي التعاضدي بوهران في جانفي 1903م خصيصا لدعم منتجي البواكر[8].

[1] Pierre Rouveroux, Op.Cit, p 58.
[2] M.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1883**, Op.Cit, p 586.
[3] Pierre Rouveroux, Op.Cit, p 58.
[4] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 118.
[5] G.G.C.A, **statistique générale de l'Algérie des années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 147.
[6] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, pp 196-197.
[7] Calvelli Marcel-André-Émile, **Etat de la propriété rurale en Algérie**: thèse pour le doctorat, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935, p 133.
[8] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Op.Cit, p 291.

جغرافيا تركزت زراعة البواكر في الشريط الساحلي على الخصوص، وذلك يعود لكون مناخ منطقة الساحل يلائم زراعة الخضر والفواكه، هذا بالإضافة إلى تنامي الطلب على هذه المنتوجات واستهلاكها، وتحسن وسائل النقل والتخزين وتطور طرق الزراعة، مما وسع أسواق تصريف هذه المنتجات ووسع مساحة زراعتها[1]، ومن الطبيعي أن يتم توجيه جزء من إنتاج هذه المزروعات لتلبية الاستهلاك المحلي، إلا أن الملاحظ أن غرض التصدير كان حافزا كبيرا لتوسع هذه الزراعات بشكل لافت، حيث أضحت هذه الزراعة موجهة للتصدير بشكل كبير وجعلها تتركز بالمناطق الساحلية قرب الموانئ الكبرى بما يسمح بنقلها بصورة سريعة ومنتظمة[2].

جدول 26: تطور صادرات بعض البواكر 1899-1904م[3].

السنوات	الخضر الطازجة		عنب المائدة		البطاطا	
	الكمية (قنطار)	القيمة المالية (فرنك)	الكمية (قنطار)	القيمة المالية (فرنك)	الكمية (قنطار)	القيمة المالية (فرنك)
1899	57760	1426874	-	-	110932	776525
1900	68957	1727889	-	-	122148	855263
1901	71294	1568476	23947	526790	87996	879964
1902	109095	2401000	39130	1096000	161604	3071000
1903	106902	2351000	49524	1486000	166971	3340000
1904	69781	1465000	44432	889000	148246	2075000

لو قارنا معطيات الجدول أعلاه بأرقام سنة 1890م أين كانت صادرات البطاطا تقدر بـ22000 قنطار فقط فيما لم تتجاوز صادرات الخضر الطازجة 15000 قنطار، أما عنب المائدة فلم يرد ذكره في الإحصاءات المتعلقة بالصادرات أصلا، وهو ما يؤكد مدى التقدم الذي أحرزته زراعة البواكر في الجزائر[4].

في سنة 1910م كانت قد صدرت من الجزائر كمية تقدر 225000 قنطار من البطاطا وهي التي لم تتجاوز في السنة السابقة مقدار 138000 قنطار فقط[5]، أما في سنة 1909م فتم

[1] Anonyme, Algérie française, Op.Cit, p 24.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, p 196.
[3] Victor Demontès, **Le peuple algérien: essais de démographie**..., Op.Cit, p 420.
[4] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 576.
[5] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 335.

تصدير كمية تقدر بـ 186000 قنطار من الخضر الطازجة مقابل 150000 قنطار سنة 1908م[1].

تعد منطقة الجزائر أهم مناطق زراعة البواكر، تليها منطقة سكيكدة فمنطقة وهران التي عرفت انتشارا واسعا لمنتوج الطماطم[2]، كما كانت زراعة عنب المائدة متركزة في منطقة الجزائر العاصمة وهو ما تدل عليه إحصاءات الكميات المصدرة مقارنة بباقي العمالات.

جدول27: صادرات منطقة الجزائر العاصمة من عنب المائدة 1901-1905م (قنطار)[3].

السنة	التصدير من العاصمة	نسبة صادرات العاصمة	التصدير من باقي العمالات	المجموع
1901	21360	% 89.19	1587	23947
1902	35000	% 89.44	4130	39130
1903	44566	% 89.98	4958	49524
1904	41176	% 92.67	3356	44432
1905	-		-	61046

ذكر لويس ريجي Louis Régis أن منتوجات البواكر التي تجلب خلال فصل الربيع من الجزائر إلى فرنسا تؤكد مدى التوسع الذي أصبحت عليه زراعة البواكر خصوصا لدى أوروبيي الجزائر[4]، لاسيما الايطاليون والإسبان الذين لهم دراية بهذه الزراعة اكتسبوها بشكل جيد في بلدانهم الأصلية، وكان تركزهم في منطقتي الجزائر ووهران بشكل كبير[5]، فقد كان المزارعون الإسبان مثلا ذوي خبرة كبيرة في زراعة الطماطم حيث كانوا يمارسونها في جنوب اسبانيا[6].

بفعل توفر عامل النقل بالسكك الحديدية ووسائل التبريد وتوفر مصادر المياه فقد صارت هناك إمكانية لزراعة البواكر والأشجار المثمرة في بعض المناطق الصحراوية كمنطقتي واد ريغ ومزاب، ولم تعد هذه الزراعات مقتصرة على المناطق القريبة من الموانئ.

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, imprimerie commerciale Victor Heintz, Alger, 1910,, p 297.
[2] H. Lecq, Op.Cit, pp 67-68.
[3] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 411.
[4] Louis Régis, **Constantine voyages et séjours**, Calmann-Lévy éditeur, Paris, 1880, p 338.
[5] Victor Demontès, **Le peuple algérien essais de démographie**..., Op.Cit, p 422.
[6] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 399.

جدول 28: زراعة البواكر في بعض المناطق الصحراوية[1].

المنطقة	المساحات المزروعة		الإنتاج	
	هكتار	القيمة المالية (فرنك)	قنطار	القيمة المالية (فرنك)
عين الصفراء	400	240000	4400	88000
غرداية	5600	3360000	66000	1320000
توقرت	1400	840000	13000	260000
الواحات	100	60000	600	12000
المجموع	7500	4500000	84000	1680000

2-الأشجار المثمرة:

يمكن القول أن كل الأشجار المثمرة المتواجدة في وسط فرنسا وكذلك في أواسط أوروبا تتواجد أيضا في الجزائر، ومن الأشجار المثمرة تعد الحمضيات والتين أهم الأصناف المغروسة في الجزائر.

يعد التين من المنتجات الهامة والمستهلكة كثيرا لدى الجزائريين لاسيما في منطقة القبائل، حيث يمثل جزء من تغذية في هذه المنطقة، وتقدر الكمية المستهلكة من طرف عائلة ذات ستة أفراد بـ700 كلغ سنويا من التين المجفف، ويقدر عدد الأشجار بأربعة ملايين شجرة، وبالإضافة إلى الاستهلاك المحلى فإن منتجي التين قد وجدوا أسواقا أخرى لتصريف المنتوج[2].

أما الحمضيات فيوجد نحو مليون شجرة بين البرتقال، المندرين والليمون، ويتمتع برتقال منطقة البليدة بسمعة جيدة نظرا لجودة أصنافه لاسيما بكل من متيجة، القليعة وبوفاريك، أما بعمالة وهران فتشتهر منطقتي مسرغين والهبرة، أما بمنطقة القبائل فالأصناف المغروسة بكل من توجة ونواحي آقبو تعد من أجود الأصناف[3].

أما في منطقة الجنوب فتعد التمور هي المنتوج الرئيسي، ويعتبر عنصرا أساسيا في التغذية بهذه المنطقة، بالإضافة إلى أنه يمثل سلعة أساسية في المبادلات التي تقوم بها القوافل المتجهة إلى منطقة التل، التي تعود في مقابل ذلك محملة بالحبوب، ففي الصحراء في موسم الجني يعادل مكيال واحد من القمح مكيالين من التمور، أما في منطقة التل في موسم الحصاد فإن مكيال واحد من التمور يعادل مكيالين من القمح، ويعد الصنف دقلة نور صنفا مطلوبا جدا لاسيما من طرف

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant les années 1914 et 1915**, Typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1916, p 27.
[2] Maurice wahl, Op.Cit, p 371.
[3] Ibid.

الأوروبيين، ويمكن لنخلة واحدة منه أن تعطي مردودا ماليا يقدر بـ50 فرنكا، في منطقة وادي ريغ يقدر متوسط مردود النخلة الواحدة بـ4-5 فرنكات مع إسقاط نصيب المزارع، بمعنى أن هكتارا واحدا من النخيل قد يعطي حوالي 1000 فرنك. وهو ما يجعلها زراعة مربحة ومقصدا للرأسماليين الأوروبيين، فبتاريخ 1878م قام كل من السيد فورو Foureau والسيد فو Fau بتأسيس "شركة باتنة والجنوب الجزائري"، كما قاما في سنة 1887م بإنشاء ثلاث مراكز زراعية، بناء ثلاث قرى، حفر سبعة آبار ارتوازية، استصلاح 400 هكتار وغرس 50000 نخلة لأجل إنتاج التمور[1].

المبحث الثاني: المحاصيل الصناعية

المطلب الأول: إنتاج الكروم.

1-دخول الكروم إلى الجزائر وتطورها: كانت زراعة الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، غير أنه مع التوسع الاستعماري الفرنسي بدأت هذه الزراعة في الانتشار في الجزائر في البداية كانت المساحة المزروعة والكمية المنتجة من الخمور ليس بالشيء الكثير، فمثلا في سنة 1866م لم يكن في الجزائر سوى 11430 هكتار كمساحة مخصصة لإنتاج الكروم، منها 3243 هكتار لدى قطاع الجزائريين، و8187 هكتار لدى الأوروبيين[2]، غير أن القفزة النوعية التي عرفتها زراعة الكروم إنتاجا ومساحة كانت في عهد الجمهورية الثالثة بعد سنة 1870م وهي المرحلة التي عرفت انتكاسة كبرى لزراعة الكروم في فرنسا خصوصا بالوسط والجنوب الفرنسي، بسبب آفة الفيلوكسيرا (Phylloxéra) التي قضت على زراعة الكروم هناك، وهو ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى محاولة تعويض هذه الخسارة هذه الزراعة في الجزائر، بالنظر إلى ملائمة التربة والمناخ والعنصر البشري، ويعود وجود هذه الآفة إلى سنوات 1865 حتى 1868م، غير أن التضرر الأشد للكروم الفرنسية كان سنة 1875م، وهو ما فتح الباب واسعا أمام الفرنسيين للمجيء إلى الجزائر و تعويض ما فقدته فرنسا من هذه زراعة.

بعد أن كانت مجمل مساحة الكروم سنة 1856م تقدر بـ8187 هكتار منها حوالي 6000 هكتار لدى الجزائريين، نجدها بلغت 18264 هكتار سنة 1874م، كما أن الإنتاج لم يكن كبيرا حتى في بدايات حكم الجمهورية الثالثة حيث لم تتجاوز المساحة الإجمالية للكروم سنة

[1] Maurice wahl, Op.Cit, pp 371-372.
[2] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 134..

1872م مقدار 16688 هكتار، أنتجت كمية تقدر بـ227840 هكتولتر من الخمور[1]، وتعد فترة الثمانينات من القرن التاسع عشر فترة بداية تحول وتسارع كبيرين لزراعة الكروم مقارنة بالمراحل السابقة، وقد تعجب أجرون من التأخر لنصف قرن من الوجود الفرنسي ليتم التوجه نحو زراعة الكروم في الجزائر[2].

خلال الفترة 1872 حتى 1879م ارتفعت المساحة المزروعة من الكروم في الجزائر من 16688 هكتار إلى 19994 هكتار بمعنى أن الزيادة خلال سبع سنوات فقط تقدر بـ3306 فقط في حين أنه في سنة 1884م كانت المساحة المزروعة تقدر بـ 56006 هكتار بمعنى أن فترة خمس سنوات فقط بين 1879 و1884م عرفت زيادة في المساحة تقدر بـ36012 هكتار، وقد واكبت الزيادة في المساحة زيادة في الإنتاج حيث كان الإنتاج سنة 1872م يقدر بـ227840 هكتولتر ليرتفع سنة 1879م إلى 351525 هكتولتر، أي بفارق 123685 هكتولتر ومتوسط زيادة سنوية مقدارها 17669.28هكتولتر، في حين أنه في سنة 1884م بلغ الإنتاج 890899 هكتولتر بفارق 539374 هكتولتر، ومتوسط زيادة سنوية مقدارها 107874.8 هكتولتر.

إن هذا التطور الكبير الذي عرفته زراعة الكروم في الجزائر خلال هذه المرحلة بالذات يفسر بمحاولة الإدارة الاستعمارية تعويض التراجع المتواصل لمساحة وإنتاج الكروم بفرنسا خلال هذه المرحلة، فالمساحة التي كانت سنة 1872م تقدر بـ2428637 هكتار أصبحت سنة 1883م تقدر بـ2175486 هكتار، أي بانخفاض قدره 253151 هكتار، كما انخفض الإنتاج من 54920181 هكتولتر إلى 46165006 هكتولتر، أي بانخفاض قدره 8755175 هكتولتر.

ما يدعم هذا الطرح ما جاء في محاضر مداولات المجلس الأعلى للحكومة العامة بالجزائر في جلسته يوم 17 أكتوبر 1872م:"إنه من الضروري إعطاء أهمية للكروم والدور الذي ستلعبه في هذه المستعمرة وضرورة دراسة هذه النقطة بشكل خاص، السيد وزير الزراعة وبناء على طلبي

[1] G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 154.

[2] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج 2، شركة دار الأمة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 168 .

يرغب كثيرا في إسناد هذه المهمة إلى رجل ذي خبرة كبيرة وهو السيد ديجورنون Dejernon الذي تم تعيينه على رأس كرسي الزراعة بمقاطعة البيرينيه المنخفضة[1] (Basses-Pyrénées) منذ ثلاثة أشهر"[2].

إن الملاحظ من كل ما سبق هو تدخل الإدارة الاستعمارية لإنقاذ ثروة فرنسا من الكروم والتي عبثت بها الآفات وذلك باستغلال الجزائر المستعمرة.

الشكل 5: مقارنة تطور مساحة و إنتاج الكروم في الجزائر و فرنسا 1875-1899م[3].

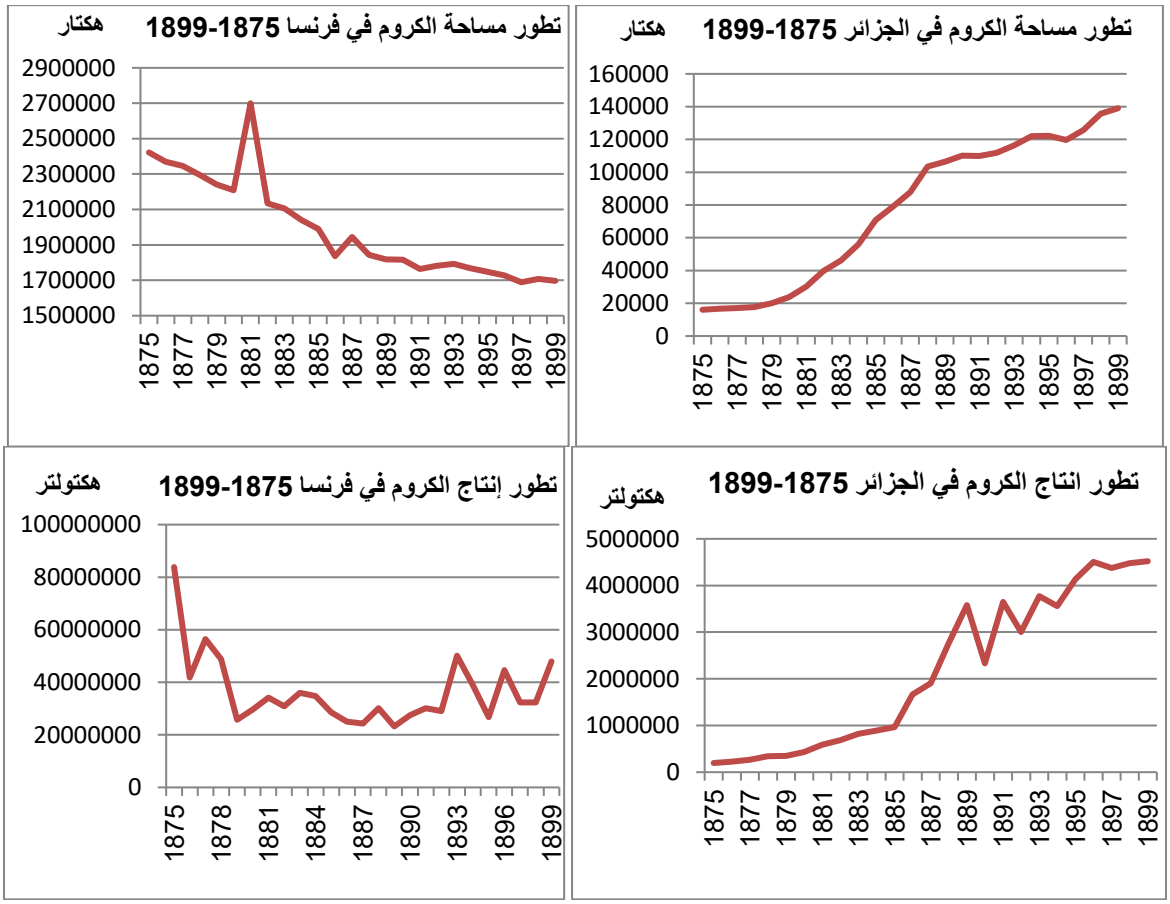

لعل من العوامل التي يمكن أن نفسر بها النمو السريع لإنتاج الكروم في الجزائر هو كونها تمتاز بإمكانية إعطاء إنتاج وفير حتى في السنة الثانية من عمر الشجرة، حيث يمكن أن يصل الإنتاج

[1] البرينيه المنخفضة: مقاطعة فرنسية تقع في أقصى الجنوب الغربي لفرنسا

[2] C.S.G., **Procès-verbaux Des délibérations, session de Novembre 1877**, Imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et C^ie, Alger, 1877, p 55.

[3] الشكل منجز من:

Louis Jacquet, **L'alcool étude économique générale ses rapportsa avec l'agriculture, l'ndustrie, le commerce, la législation, l'impôt, l'hygiène individuelle et sociale**, Masson et C^ie Éditeurs, Paris, 1912, pp 62-64.

إلى 80- 100 هكتولتر/الهكتار[1]، وتمتاز خمور منطقة الشمال الإفريقي عموما بدرجة كحولية عالية[2]، فقد كان يتم مزج الخمور الجزائرية بالخمور الفرنسية للرفع من الدرجة الكحولية للخمور الفرنسية ذات الدرجة الكحولية الضعيفة[3].

جدول29: توزع زراعة الكروم عبر عمالات الجزائر لسنوات 1880، 1900 و1911م[4].

العمالة		الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
سنة 1880	المساحة (هكتار)	9253	10541	3930	23724
	الإنتاج (هكتولتر)	201100	164204	67276	432580
سنة 1900	المساحة (هكتار)	57939	76327	20164	154430
	الإنتاج (هكتولتر)	2770103	2065696	799030	5634829
سنة 1911	المساحة (هكتار)	63800	81200	10200	155200
	الإنتاج (هكتولتر)	5043000	3189000	601000	8833000

يلاحظ من خلال الجدول أن عمالة وهران تستحوذ على النصيب الأكبر من حيث المساحة المزروعة بالكروم في سنة 1880م حيث كانت تمثل نسبة 44.43% من مجمل المساحة المزروعة في الجزائر، في حين أن عمالة الجزائر لها نسبة 39% ، وفي سنة 1900م كانت عمالة وهران تمثل نسبه 49.42% وفي سنة 1911م كانت نسبتها 52.31%.

إن استحواذ عمالة وهران على نسبة معتبرة جدا من المساحة المزروعة كروما في الجزائر، لم يكن يعني أنها بنفس المكانة من حيث الإنتاج، حيث أن عمالة الجزائر هي من تحتل المرتبة الأولى بين العمالات في إنتاج الكروم، ففي سنة 1880م حيث كانت تمثل نسبة 46.48% من مجمل إنتاج الكروم في الجزائر في حين كانت نسبة عمالة وهران يقدر بـ 37.95%، وفي سنة 1900م كانت عمالة الجزائر تمثل نسبة 49.16% وفي سنة 1911م ارتفعت النسبة بشكل أكبر لتصل إلى 57.09%، وهذا راجع إلى ارتفاع مردود الهكتار الواحد بعمالة الجزائر بسبب العناية التي

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 114.
[2] ibid, p 115.
[3] عبد الرحمان رزاقي، مرجع سابق، ص 69.
[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 320-321., M.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1883**, Op.Cit, p 587., M.T.P.S., **statistique générale de la France, Annuaire statistique 1912**, imprimerie nationale, Paris, 1913, p 330.

يوليها الأوروبيون والاعتماد أكثر على الآلات الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الكروم قد تواجدت حتى في مناطق الجنوب على نطاق محدود، ففي سنة 1907م كانت المساحة المزروعة تقدر بـ40 هكتار أما الإنتاج فكان يقدر بـ327 هكتولتر[1].

شكل 6: توزع زراعة الكروم بين الأوروبيين والجزائريين خلال الفترة 1877-1903م[2].

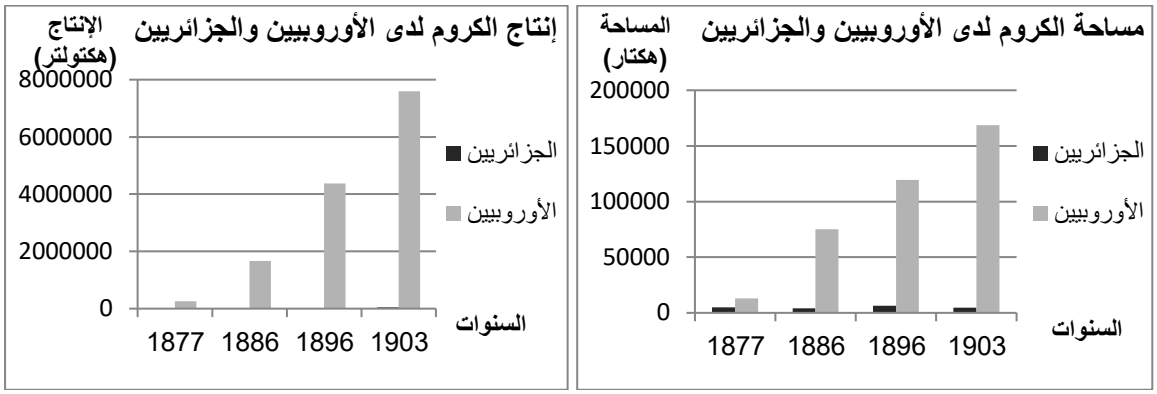

يتضح جيدا أن زراعة الكروم متركزة لدى القطاع الأوروبي سواء من حيث المساحة والإنتاج، أما المساحة فقد بقيت تقريبا مستقرة إن لم تكن قد عرفت ببعض الانخفاض أحيانا لدى الجزائريين، ففي سنة 1877م كانت المساحة لدى الجزائريين تقدر بـ 4872 هكتار وهي تمثل 27.17% من المجموع، في حين كانت لدى الأوروبيين 13056 هكتار بنسبة 72.82%، أما في سنة 1903م فقد انخفضت مساحة الكروم لدى الجزائريين وأصبحت تقدر بـ 4663 هكتار فقط، في حين كان هناك ارتفاع كبير للمساحة لدى الأوروبيين قدر بـ 168636 هكتار وهي تمثل نسبة 97.3% من مجموع المساحة، وهي أكبر بـ 36 مرة من المساحة الموجودة لدى الجزائريين، وكان إنتاج الكروم لدى الأوروبيين كبيرا جدا مقارنة بما هو موجود لدى قطاع الجزائريين، ففي سنة 1877م كان الإنتاج لدى الأوروبيين يقدر بـ260875 هكتولتر وهي تمثل 98.37.82% من الإنتاج الكلي للجزائر، وأصبح إنتاج الأوروبيين يقدر بـ7590842 هكتولتر سنة 1903م، وهي تمثل 99.48% من الإنتاج الكلي، ويمثل 193 ضعف ما هو منتج لدى القطاع الجزائري، إن هذا التطور الكبير الذي عرفته زراعة الكروم لدى القطاع الأوروبي في الجزائر يبين العناية التي أولتها الإدارة الاستعمارية، ويعود أيضا إلى استقرار المستوطنين بالأرياف

[1] Edmond Théry, **Les progrès économiques de la France: Bilan du régime douanier de 1892**, Économiste européen, Paris, 1908, p 144.

[2] الشكل منجز من: Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 42.

واستفادتهم من القروض المالية، كما يعد العامل الديني عاملا مؤثرا في عدم تطور زراعه الكروم لدى الجزائريين، على اعتبار أن الدين الإسلامي يحرم الخمور، كما أن إنتاجها كان بقصد استهلاكها على طبيعتها في الغالب ولم يكن على صورة خمور.

لقد كانت الأجور المدفوعة سنة 1900م موزعة كما يلي: 30 مليون فرنك لزراعة الكروم، 20 مليون أجور مدفوعة ضمن زراعة القمح، وذلك من مجموع الأجور الإجمالية المدفوعة والمقدر بـ56 مليون فرنك[1].

في سنة 1910 كانت لدى الأوروبيين مساحة مزروعة بالكروم تقدر بـ 182000 هكتار وهي تمثل حوالي 10% من المساحة المستغلة لدى الأوربيين، بثمن إجمالي يقدر بـ364000000 فرنك بسعر 2000 فرنك/هكتار، في حين أن المساحة المزروعة حبوبا تقدر بـ1195456 هكتار وهي تمثل حوالي 44% من المساحة المستغلة لديهم، بثمن إجمالي يقدر بـ298864000 فرنك بسعر 250 فرنك/هكتار فقط[2]، فثمن هكتار واحد من الكروم يمثل حوالي ثمانية أضعاف ثمن هكتار واحد للحبوب، وهو مما يعني أن قيمة رأس المال العقاري لزراعة الكروم أكبر بكثير من مثيلتها لدى زراعة الحبوب.

2-الشتلات الأمريكية:

اصطدمت الإدارة الاستعمارية في مسعاها لتوسيع زراعة الكروم في الجزائر بظهور آفة الفيلوكسيرا التي انتشرت في الجزائر أيضا، فقد أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوم 12 جويلية 1880 الذي يقضي بأن يشمل الجزائر أيضا تطبيق قانون 15 جويلية 1878م المتضمن أحكام وكيفيات مكافحة آفة الفيلوكسيرا في فرنسا[3]، وللعلم فقد امتدت هذه الآفة إلى الجزائر، حيث ظهرت في كل من تلمسان وسيدي بلعباس سنة 1881م، وفي وهران سنة 1886م وسكيكدة سنة 1896م[4]، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية لاحقا إلى إصدار قانون 23 مارس 1899م،

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 140.

[2] المرجع نفسه، ص ص 141-142.

[3] S. Leroux,**Traité pratique sur la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie**, T. 1, librairie et imprimerie administrative A. Mauguin, Blida, 1894, pp 663-664.

[4] Ahmed Henni, Op.Cit, p 142.

الذي يسمح باستيراد وزراعة شتلات الكروم مهما كان مصدرها لاسيما شتلات الكروم الأمريكية التي تتصف بكونها مقاومة لآفة الفيلوكسيرا[1].

3-الرأسمالية وزراعة الكروم في الجزائر: لقد عرفت الخمور ارتفاع كبير في الأسعار خلال ثمانينات القرن التاسع عشر حيث بلغت 65 فرنك/ هكتولتر، وهي تمثل نحو أربعة آلاف فرنك/ هكتار كما تعادل قيمة 200 قنطار من القمح[2]، وهذا يعني أن الكروم أصبحت مصدرا للربح وهو حافز كبير لرأسمالية فرنسا للاستثمار في زراعة الكروم بالجزائر، وهو ما حدث بالفعل على مستوى الأفراد والشركات وحتى المؤسسات المالية، وقد لخص أجرون كل ذلك في عبارة واحدة بقوله: "إن الزراعة الكروم لم تزدهر في الجزائر إلا باقترانها مع المال"[3]، ففي مقاطعة الجزائر كان هناك رأسماليون كدوبونو Debono الذي كان يملك نحو ألف هكتار وكان شيريس Chiris يملك 710 هكتار، أما على مستوى الشركات فقد كانت الشركة العقارية والزراعية للحراش تملك 460 هكتار، أما الشركة الزراعية الليونية لشمال إفريقيا فقد كانت تملك 397 هكتار سنة 1900م كما تأسست شركة أخرى تسمى شركة قبعة الدركي Le chapeau de Gendarme واشترت 500 هكتار[4].

يعد بنك الجزائر أهم المؤسسات المالية التي دخلت ميدان الاستثمار في الزراعة، لاسيما بسبب الكروم على وجه الخصوص حيث عمل على منح القروض للمستوطنين بلغت قيمتها 16 مليون فرنك سنة 1901م، لترتفع إلى 44 مليون فرنك سنة 1908م و 86 مليون فرنك سنة 1913م[5].

لم تكتفي البنوك بدور منح القروض بل تعدت كذلك إلى امتلاك الأراضي والمشاركة في العملية الإنتاجية للكروم، ففي سنة 1892م كان بنك الجزائر يملك 8000 هكتار من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى 1000 هكتار من الأراضي المزروعة بالكروم[6]، لقد كانت الأرباح التي

---

[1] للتوسع في كيفية تطبيق هذا القانون أنظر: C.S.G., **Procès-verbaux Des Délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, session de janvier 1899**, Op.Cit, pp 519-526.

[2] Ahmed Henni, Op.Cit, p 126.

[3] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق، ص 170 .

[4] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص145.

[5] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، المرجع نفسه، ص 181.

[6] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص147.

تدرها زراعة الكروم سببا في ظهور مؤسسات مالية جديدة، ففي سنه 1877م تحولت الشركة الجزائرية إلى الشركة الجزائرية للقرض والبنك برأس مال قدره 10 ملايين فرنك، أما في سنه 1878م فقد افتتح القرض الليوني

وكالتين جديدتين له في كل من مدينتي الجزائر وهران، كما تأسس القرض العقاري الزراعي الجزائري برأس مال قدره 60 مليون فرنك، لقد كانت عامل المؤسسات المالية الناشئة حاسما في الزراعة الكولونيالية عموما وزراعة الكروم على الخصوص، حيث كان لدعمها أثر واضح في توسع زراعة الكروم، فبين سنتي 1871 و1880م تم غرس نحو 7000 هكتار من طرف المزارعين الأوروبيين، أما فيما بين 1880 و1888م فقد غرس هؤلاء 80 ألف هكتار[1].

تلازم دخول الشركات الرأسمالية إلى مجال زراعة الكروم وتوسع الاستثمار فيها بعاملين هامين، أولهما ارتفاع مستمر في مساحة الكروم في الجزائر، وثانيهما تناقص أعداد المستوطنين الأوروبيين المشتغلين بزراعة الكروم، يظهر جليا من تطور تعداد مزارعي الكروم بين سنتي 1881 و1914م.

شكل 7: تطور أعداد المستوطنين المشتغلين بزراعة الكروم بين 1881 و1914[2].

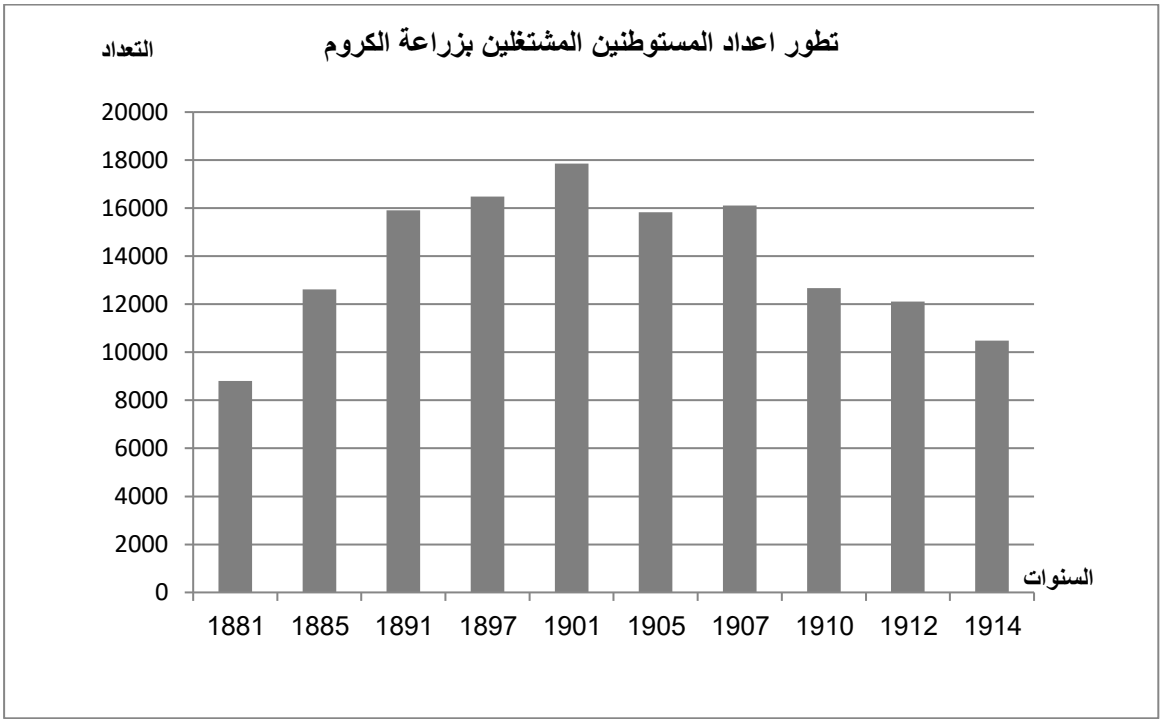

[1] Ahmed Henni, Op.Cit, p 140.

[2] الشكل منجز من: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 143.

بعد الارتفاع المتواصل لتعداد هؤلاء المزارعين انطلاقا من ثمانينات القرن التاسع عشر، نجد أنهم مع مطلع القرن العشرين قد بدأوا في التناقص، كما ترافق ارتفاع المساحة المزروعة كروما بظهور شركات رأسمالية مختصة في الاستثمار في مجال زراعة الكروم[1]، وهذه الظاهرة تعرف بالتركيز العقاري وقد أشار إليها أجرون، وما ساعد على بروز التركيز العقاري هو اضطرار المزارع المدان إلى بيع ملكيته لأحد الأثرياء أو شركات أموال طائلة وهو ما أدى إلى تقلص فئة الملاك الصغار، بشكل كبير بل وتحولهم إلى عمال أجراء في كثير من الحالات يقوم البنك باستغلال الظروف وعدم قدرة المزارعين الأوروبيين على تسديد قيمه القروض الممنوحة لهم فيعمد البنك إلى شراء أملاك المزارعين الأكثر دينا وعدم القدرة على السداد[2]، وبالتالي يتأكد لنا أن ظاهرة التركيز العقاري على ارتباط بتوغل الرأسمالية في زراعة الكروم.

جدول 30: تطور توزع الملكيات حسب أحجامها بين سنتي 1887 و1907م[3].

السنة	الملكية الصغيرة	الملكية المتوسطة	الملكية الكبيرة
1887	%32	%36	%32
1907	%09	%38	%53

من خلال الجدول يظهر تنامي استحواذ الملكيات الكبيرة على الرصيد العقاري من 32% سنة 1887 إلى 53% سنة 1907، في مقابل تضاؤل نصيب الملكيات الصغيرة من 32%سنة 1887 إلى 09% سنة 1907، وهو يفسر حسب بن أشنهو بكون زراعة الكروم أصبحت متركزة في مؤسسات في مقابل تناقص أفراد المستوطنين المشتغلين في هذه الزراعة المترافق مع زيادة المساحة المزروعة كروما، فقد انتقلت من 70886 هكتار سنة 1885م إلى 176687 هكتار سنة 1914م[4].

لقد تسببت زراعة الكروم في الجزائر في حدوث تباين كبير في القيمة المالية لأراضي الكروم مقارنة بالأراضي المزروعة بأصناف نباتية أخرى.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص143.

[2] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق، ص 176.

[3] الجدول منجز من: شارل روبير أجرون، المرجع نفسه، ص 186.

[4] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص143

جدول 31: القيمة المالية العقارية حسب نوع المزروعات[1].

نوع المزروع	المساحة (هكتار)	متوسط سعر الهكتار (فرنك)	القيمة المالية	النسبة المئوية %
حبوب	1195456	250	298864000	38
كرمة	182000	2000	355000000	44
مزروعات صناعية	103151	1000	103151000	13
زراعة البرتقال	10750	3000	32250000	4
أراضي غير مزروعة	355352	30	10665960	1
المجموع	1846856	-	799908960	100

من خلال الجدول تتبين القيمة المالية العقارية أنها متركزة لدى الكروم بشكل خاص، فالمساحة لدى الأوروبيين هي 182 ألف هكتار وهي لا تمثل سوى 9,85% من مجموع الأراضي المستغلة من طرف الأوروبيين، في حين أن القيمة المالية لهذه الأراضي تقدر بـ 355 مليون فرنك، وهي تمثل نسبة 44% من مجموع القيمة المالية للأراضي المستغلة من طرف الأوروبيين، في حين أن مساحة الحبوب وهي 1195456 هكتار والتي تمثل 64,72% من مجموع الأراضي المستغلة لدى الأوروبيين قيمتها المالية لا تتجاوز 298864000 فرنك وهي تمثل فقط 38% من القيمة المالية للأراضي لدى الأوروبيين، إن هذه المقارنة تظهر بجلاء أنه رغم صغر مساحة الكروم لدى الأوروبيين مقارنة بما لديهم من مساحة مخصصة للحبوب، الآن القيمة المالية الهكتار الواحد من الكروم أكثر بكثير من سعر الهكتار الواحد من الحبوب، وهو ما جعل أصحاب رؤوس الأموال من أفراد أو شركات أو مؤسسات مالية تستحوذ بشكل كبير على زراعة الكروم المربحة نظرا لقدراتهم المالية وهو ما يفسر تناقص عدد الأفراد الأوروبيين المشتغلين بالكروم في ملكيات صغيرة.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 141.

المطلب الثاني: محاصيل صناعية أخرى.

1- التبغ: مارس الجزائريون زراعة التبغ حتى قبل الاحتلال الفرنسي وقد كان يزرعون صنفين هما: العادي والقروي[1]، وقد أصبحت للتبغ مكانة مهمة لدى الأوروبيين ضمن الأعمال الزراعية بعد كل من الحبوب والكروم، وما يؤكد ذلك أنه تمت تجربة زراعة التبغ من طرف ثلاثة مزارعين أوروبيين سنة 1844م، وفي سياق هذا الاهتمام، قام الأوروبيون في الجزائر بتجربة زراعة بذور تبغ مجلوبة من هافانا والفلبين والقارة الأمريكية (فرجينيا وميريلاند) ومنطقة بالاتينا (الراين الألماني) بالإضافة إلى تبغ فرنسا، لكنهم اضطروا للعودة إلى التبغ المزروع من طرف الجزائريين لاسيما المسمى الشبلي[2]، وهو صنف ذي نوعية ومردود إنتاجي عالي، وهو الذي صرحت إدارة جباية الضرائب بأنه الصنف الواجب توسيع زراعته في الجزائر[3].

إن الأصناف المزروعة من طرف الأوروبيين هي أصناف ذات مردود عالي، في حين كان الجزائريون يفضلون الجودة أكثر من الكمية، وكان الجزائريون يزرعون أفضل الأنواع منه[4]، وهو ما أكده السيد لوك Lecq مفتش الزراعة في الجزائر، الذي أشار إلى اهتمام مزارع التبغ الأوروبي بالكمية واهتمام نظيره الجزائري بالنوعية[5].

في عمالة الجزائر تنتشر زراعة التبغ عبر سهل متيجة، سهل يسر، منطقة القبائل، الجزء المرتفع من سهل الشلف نزولا حتى منطقة جندل (قرب عين الدفلى)، أما في عمالة قسنطينة فتتركز هذه

[1] وصف A. Behaghel أن الجزائريين كلهم باستثناء المرابطين مستهلكون للتبغ كما هو حال مسلمي المشرق، وفي ذلك الأمر مبالغة وتعميم غير صحيح، أنظر:

Arthur-Alexandre Behaghel, **L'Algérie: histoire, géographie, climatologie, hygiène, agriculture, forêts, zoologie, richesses minérales, commerce et industrie, moeurs indigènes, population, armée, marine, administration**, édition Tissier, Alger, 1865, p 172.

[2] ينسب هذ النوع من التبغ إلى منطقة أولاد شبل بالقرب من متيجة.

[1] Arthur-Alexandre Behaghel, Op.Cit, pp 171-173.

[4] G. Dervin, Op.Cit., p 46

[5] H. Lecq, Op.Cit, p 59

الزراعة بين منطقة عنابة والقالة، أما بعمالة وهران فقد كانت هذه الزراعة قليلة جدا، لاسيما بعد أن أغلقت الإدارة الاستعمارية هياكل استقبال المنتوج بوهران[1].

كان للمناطق الصحراوية مساهمة في زراعة التبغ وخصوصا منطقة سوف التي تتميز بإنتاج معتبر لمادة التبغ من طرف الجزائريين، وكانوا يمزجونه بنباتي العقيل والترونة للتخفيف ويباع في مناطق التل والأسواق الصحراوية[2].

جدول 32: توزع إنتاج التبغ بين العمالات في الجزائر (مقارنة سنتي 1880 و1912م)[3].

العمالة	سنة 1880		سنة 1912	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (الأوراق) بالقنطار	المساحة (هكتار)	الإنتاج (الأوراق) بالقنطار
الجزائر	5729	51343	6465	76788
وهران	40	132.6	16	218
قسنطينة	2043	6029.92	2685	19072
المجموع	7812	57505.52	9166	96078

يتضح من خلال الجدول أن عمالة الجزائر تستحوذ على القدر الأكبر من زراعة التبغ حيث بلغت مساهمتها في الإنتاج الكلي بالجزائر نسبة 89.28% سنة 1880م ونسبة 79.92% سنة 1912م، وذلك يعود إلى الإنتاج الكبير جدا الذي تتميز به منطقة القبائل التي تتركز فيها هذه الزراعة بشكل كبير، في حين أن عمالة وهران تكاد تنعدم فيها زراعة التبغ وهران حيث بلغت مساهمتها في الإنتاج الكلي بالجزائر نسبة 0.23% سنة 1880م و0.22% سنة 1912م رغم التواجد الاستيطاني الكثيف، إلا أن هذا الضعف في إنتاج التبغ يمكن أن يفسر بالتركيز على إنتاج الكروم الأكثر إدرارا للأرباح والتي عرفت نجاحا في هذه العمالة، وللإشارة فإن إنتاج التبغ بعمالة وهران سنة 1880م كان مصدره قطاع الجزائريين ولم يكن للأوربيين أي مساهمة فيه.

[1] H. Lecq, Op.Cit, p 58.
[2] Arthur-Alexandre Behaghel, Op.Cit, p 172.
[3] M.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1883**, Op.Cit, p 587., - M.T.P.S., **statistique générale de la France, Annuaire statistique 1913**, imprimerie nationale, Paris, 1914, p 310.

كانت الإدارة الاستعمارية مهتمة بمنتوج التبغ، فإدارة جباية الضرائب تشتري سنويا 3 ملايين كيلوغرام من التبغ[1] والجدول الموالي يعطي فكرة عن تطور أسعار التبغ.

جدول 33: الأسعار المدفوعة من طرف إدارة جباية الضرائب لشراء التبغ 1891-1899م[2].

السنة	1891	1892	1893	1894	1895	1896	1897	1898	1899
السعر المتوسط لقنطار التبغ (فرنك)	64	64	58.5	57.05	55.65	56.40	58.14	55.97	59.71

لقد كان يحدث أن تختلف أسعار التبغ حسب المناطق، فقد كان تبغ منطقة القبائل يباع بسعر 120 فرنك وحتى أكثر للقنطار الواحد[3]، والتبغ في الجزائر لا يكفي للتجارة الخارجية بل لا يكفي حتى لمصانع معالجة التبغ، حيث أن الجزائر تستورد من كل من ألمانيا، المجر، منطقة الشام، القارة الأمريكية والفلبين[4]، وهو ما يمكن المزارعين الأوروبيين من أن يستفيدوا من هذا الجانب[5].

إن زراعة التبغ تعني الجزائريين أكثر من الأوروبيين، ففي سنة 1881م كان هناك 1219 مزارعا أوروبيا من مجموع 10147 مزارعا للتبغ، أما في سنة 1904م فلم يتجاوز عدد مزارعي التبغ الأوروبيين الـ730 من مجموع 7258 مزارعا، وقد ترافق تناقص عدد مزارعي التبغ مع تناقص في المساحة المزروعة التي كانت تقدر بـ 8330 هكتار سنة 1881م فأصبحت تقدر بـ6780 هكتار سنة 1904م، غير أن الملاحظ أن هذا التناقص في عدد المزارعين والمساحة قابلة إرتفاع في الإنتاج، حيث كان متوسط الإنتاج يقدر بـ68700 قنطار في سنوات 1901-1904م، في مقابل 49910 قنطار في سنوات 1881-1884م، وهو ارتفاع معتبر[6].

2-القطن: غطت زراعة القطن الجزائر سنة 1858م أكثر من 2000 هكتار، في حين لم يكن هناك أكثر من 1442 هكتار سنه 1872م و176 هكتار سنة 1881م، وفي هذه السنة (1881م) لم يكن هناك أكثر من 18 مزارعا للقطن، أنتجوا بعد الحلج 21000 قنطار من القطن، أما في سنة 1889م فلم يكن هناك سوى مزارع واحد فقط للقطن أنتج 5 قناطير فقط، بعد هذه الفترة اختفى القطن من الإحصاءات المتعلقة بالجزائر، وأشار ماكار Macquart أنه

[1] G. Dervin, Op.Cit., p 46
[2] H. Lecq, Op.Cit, p 59
[3] G. Dervin, Op.Cit, p 46
[4] H. Lecq, Op.Cit, pp 58-59.
[5] G. Dervin, Op.Cit., p 46
[6] Emile Macquart, **Les réalités algériennes: étude sur la situation économique de l'Algérie (1885-1905)**, Imprimerie administrative à Mauguin, Blida, 1906, p 35.

في سنة 1900م قام أحد الجزائريين بزراعة القطن في مساحة صغيرة جدا تقدر بـ 1 آر و 15 سنتيار، وأنتج 402 غ فقط[1]، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الزراعة قد زالت نهائيا، وتجدر الإشارة أنه قبل ذلك كانت زراعة القطن في الجزائر قد تطورت نتيجة تدخل الإدارة الاستعمارية ولاسيما المزايا التي جاء بها المرسوم 16 أكتوبر 1853م لصالح المزارعين، كتقديم البذور من طرف الإدارة الاستعمارية وتعهد الحكومة العامة بشراء المحصول بسعر مدفوع مسبقا كل عام[2].

كانت زراعة القطن في مرحلة ما تحتل مكانة كبيرة وحظيت بتقدم سريع لكنها عرفت هبوطا كبيرا، فبعد أن بلغت المساحة المزروعة منه سنة 1866م ما مقداره 5776 هكتار بمردود بعد الحلج يقدر بـ 860570 كلغ، بدأ التناقص تدريجيا حتى لم يتجاوز المساحة 639 هكتار سنة 1874م، كما لم تتجاوز الكمية المنتجة 249395 كلغ، أما بعمالة وهران فقد اختفت زراعة القطن تماما منها[3].

لقد كانت هناك تجارب أجريت في الواحات بكل من توقرت وورقلة من طرف الأغا محمد بن إدريس[4]، الذي زرع بذور مجلوبة من التل والسودان، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد أن مناطق الجنوب مؤهلة لهذا النوع من الزراعة، فالسيد ليون ساي[5] Léon Say في رحلته الاستكشافية إلى غدامس تمكن على ضوء إرشادات وتوجيهات الآغا محمد بن دريس من رسم خريطة تضم كل الأجزاء المهمة بمنطقة وادي ريغ، التي يمكن أن تكون فيها حظوظ وافرة لنجاح زراعة القطن، إن هذه المنتجات يمكن أن تكون منطلقا اقتصاديا ومبشرا بإنجاز خط حديدي يربط منطقة توقرت بباتنة[6].

جدول 34: إنتاج القطن بعد الحلج في الجزائر بين سنتي 1867 و1882م[7].

السنة	1867	1870	1873	1877	1879	1882
الإنتاج (كلغ)	202888	371645	352100	51200	14205	608

[1] Emile Macquart,Op.Cit, p 34.
[2] Ibid.
[3] V. Loizillon, Op.Cit, p 109.
[4] محمد بن الحاج إدريس، من الموالين للإدارة الفرنسية التي عينته بصفة آغا ورقلة بتاريخ 2 فيفري 1872، وهو مجنس بالجنسية الفرنسية.
[5] جان باتيست ليون ساي Jean-Baptiste Léon Say (1826-1896): اقتصادي وسياسي فرنسي.
[6] V. Loizillon, Op.Cit, p 110.
[7] G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie Années 1867 à 1872**, Op.Cit, p 300.; M.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1885**, Op.Cit, p 629.

لقد كان أغلب إنتاج القطن في الجزائر لدى المزارعين الأوربيين، بل في بعض الأحيان لم يساهم المزارعون الجزائريون في الإنتاج، كما هو الحال في سنة 1878م، حيث أن زراعة القطن في تلك السنة تمت من طرف 17 مزارعا أوربيا فقط على مساحة تقدر بـ 107 هكتار[1].

أشار غودار Godard الى وجود محاولات أولى للنهوض بالزراعة القطن سنة 1904م وكان هذا في عمالة وهران خاصة في مناطق سيق، المحمدية وغليزان، وذلك بتحفيز من كل من جمعيات القطن الكولونيالية بمنطقة الشلف (عمالة الجزائر) وأيضا بالمدرسة الزراعية في سكيكدة بعمالة قسنطينة، وفي سنة 1905م تم إجراء تجربة زراعة القطن في منطقة بريكة، وفي سنتي 1906م و1907م توسعت هذه الزراعة قليلا في كل من الشلف وسكيكدة، كما تمت تجربتها في مناطق جديدة بنواحي البليدة، ساحل الجزائر العاصمة، ساحل بجاية وجيجل وسهل عنابة، كما عرفت نهاية سنة 1905م بوهران تأسيس ورشة لحلج القطن، وفي سنة 1907م كانت زراعة القطن قد بلغت 75 هكتار من حيث المساحة، وأنتجت تقريبا 93 طنا من القطن الخام قيمتها المالية هي 65000 فرنك فقط[2].

جدول 35: توزع إنتاج القطن عبر مناطق الجزائر سنة 1907م[3].

المنطقة	القطاع الوهراني	الشلف	الجزائر- البليدة	سكيكدة	عنابة	المجموع
الكمية (طن)	20	45	10	11	07	93

3-الكتان: تعتبر زراعة الكتان مهمة للأغراض الصناعية حيث يستغل تبنه في صناعة وبر صناعي ذي نوعية جيدة، لاسيما من صنف ريغا Riga[4]، ورغم أنه ينمو تلقائيا، إلا أنه تتم زراعته أيضا من طرف المزارعين، غير أن هذه الزراعة قد أخذت في التناقص حتى أوشكت على الاختفاء[5].

[1] C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1878**, Op.Cit, p 62. .
[2] M. F. Godard, **Le Coton en Algérie**, Publications trimestrielle de l'association Cotonnière Coloniale, Annuaire 1908, N° 37, Bureaux de l'association cotonnière coloniale, Paris, juin 1908, pp 236-237.
[3] M. F. Godard, Op.Cit, p 237.
[4] ريغا Riga: عاصمة دولة لاتفيا حاليا المطلة على بحر البلطيق في شمال أوروبا، و إليها ينسب صنف كتان ريغا.
[5] Emile Macquart, Op.Cit, p 33.

جدول 36: تطور مساحة وإنتاج الكتان بالجزائر[1].

السنوات	المساحة المزروعة (هكتار)	الانتاج (حبوب) بالقنطار
1873	9442	67300
1874	8625	41109
1875	5897	35493
1884-1881	3441	24830
1904-1901	1120	14505

تعد زراعة الكتان في الجزائر أوروبية بامتياز، ففي سنة 1874م زرعت في الجزائر مساحة تقدر بـ8634 هكتار من نبات الكتان، وكان نصيب الأوروبيين منها نسبة 95,68%، ويميل الأوروبيون والجزائريون على حد سواء إلى زراعة الصنف الايطالي، حيث زرع منه ما نسبته 58,55% والباقي من بذور كتان ريغا[2].

جدول 37: توزع زراعة وإنتاج الكتان لدى الأوروبيين والجزائريين عبر العمالات سنة 1877م[3].

العمالات	القطاع	المساحة (هكتار)	المردود		
			تبن (كلغ)	حبوب (كلغ)	ألياف (كلغ)
كتان ريغا					
الجزائر	الأوروبيين	997	170200	878558	**
	الجزائريين	82.5	**	77000	**
وهران	الأوروبيين	770.9	2950	261430	150
	الجزائريين	4.5	**	500	**
قسنطينة	الأوروبيين	8	100	2080	**
	الجزائريين	8	216	95	117
المجموع		1867.9	173466	1219663	267
كتان ايطاليا					
الجزائر	الأوروبيين	2033.35	1103650	1113367	14825
	الجزائريين	162	104000	106854	**
وهران	الأوروبيين	396.7	432	348060	**
	الجزائريين	1	**	110	**
قسنطينة	الأوروبيين	156	22000	105000	**
	الجزائريين	4	150	**	**
المجموع		2753.05	1230232	1673391	14825

[1] Emile Macquart, Op.Cit, p 33.
[2] V. Loizillon, Op.Cit, p 133.
[3] G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, Imprimerie administrative Gojosso et C^ie, Alger, 1878,, p 583

4-الزيتون: زراعة الزيتون لها أهمية كبيرة في الجزائر وخاصة في منطقة القبائل، إذ هي المنطقة الأكثر إنتاجا للزيتون، ويوجد بها سوقان هامان لزيت الزيتون هما: بجاية وتيزي وزو[1]، وفي سنة 1877م بلغ إنتاج الزيتون 55239000 كلغ، أعطت 1543500 هكتولتر من زيت الزيتون، بزيادة 283000 هكتولتر عن السنة السابقة[2]، ويتميز إنتاج زيت الزيتون بكونه متذبذب سنويا، فقد تعطي الشجرة في موسم إنتاجا جيدا يعقبه في الغالب موسم ذي إنتاج أقل[3]، وتنتشر زراعة الزيتون بشكل كبير لدى قطاع الجزائريين، وهي معروفة منذ عصور قديمة في المنطقة.

جدول 38: إنتاج الزيتون وزيت الزيتون لدى الجزائريين والأوروبيين[4].

الموسم	الزيتون المجني (كلغ)			الزيت المستخرج (كلغ)		
	الجزائريين	الأوروبيين	المجموع	الجزائريين	الأوروبيين	المجموع
1882/1881	8378293	4560405	12938698	215522	100349	315871
1883/1882	14991261	5604447	20595708	422183	41965	464148
1884/1883	14444786	2884268	17329054	317359	25847	343206

في موسم 1883/1882م على سبيل المثال، ساهم الجزائريون بنسبة 72.78 % من إنتاج الزيتون، و90.95 % من إنتاج زيت الزيتون، وهي نسب مرتفعة تؤكد تركز زراعة الزيتون لدى قطاع الجزائريين، بل ويظهر اهتمام الجزائريين بهذه الزراعة من خلال مؤشر عدد الأشجار التي تم تطعيمها باعتبار هذه الطريقة وسيلة للتكاثر لدى هذا الصنف النباتي، والشكل الموالي يعطي فكرة ومقارنة عن عدد أشجار الزيتون التي تم تطعيمها لدى الجزائريين والأوروبيين، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1890و1903م.

[1] G. Dervin, Op.Cit., p 46.
[2] C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1878**, , Op.Cit, p 63.
[3] Syndicat commercial algérien, **l'Algérie et ses produits**, imprimerie Fontana frères et C[ie], Alger , 1911, p 34.
[4] G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, pp 148-149.

الشكل 8: عدد أشجار الزيتون المطعمة لدى الجزائريين والأوروبيين (1890-1903م)[1].

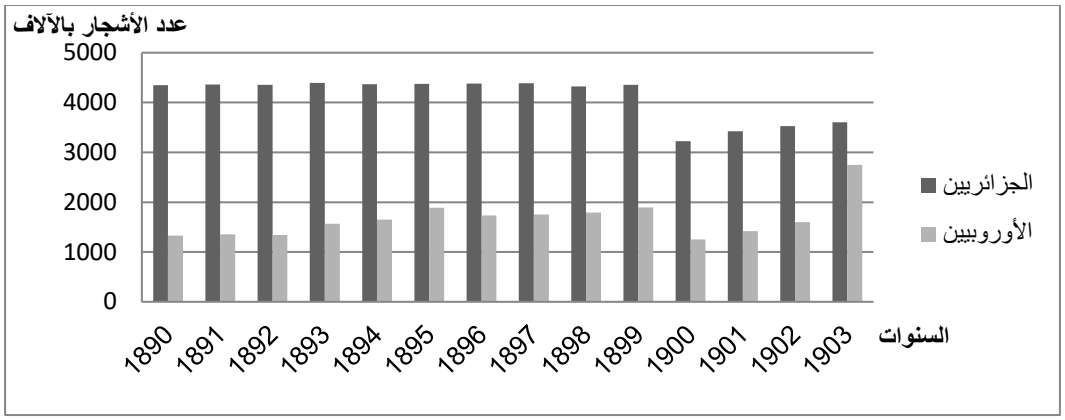

لا يمكن إغفال قيام الأوروبيين لاسيما القرويين منهم بجلب أصناف من أشجار الزيتون من بلدانهم الأصلية، وقد تكاثرت هذه الأصناف في السهول الساحلية خصوصا والمناطق المسقية بمياه الأنهار، وأهم مناطق الإنتاج بالنسبة للأوروبيين هي مناطق سيق، شرشال، تلمسان، معسكر وسيدي بلعباس[2]، ونظرا لأهمية زراعة الزيتون وفوائدها، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تشجيعها عن طريق منح المساعدات المالية خصيصا لإنجاز عمليات الغرس والتطعيم[3].

أغلب أشجار الزيتون موجودة في عمالة قسنطينة خاصة في مناطق سكيكدة، عزابة، القالة، باتنة وقالمة، أما بعمالة الجزائر فعددها أقل لكن معظمها موجود بمنطقة القبائل، أما بعمالة وهران فزراعة الزيتون تعد الأضعف مقارنة بباقي العمالات، وما هو موجود يتركز بمنطقة تلمسان على الخصوص بالإضافة إلى مستغانم، سيق، معسكر وغليزان[4].

تبعا لهذا التوزع عبر العمالات، فقد شهدت عمالة قسنطينة تطورا في إنتاج الزيتون والزيت، بل تعد أقوى العمالات الثلاث في هذا المجال، فقد كان الإنتاج في قسطينة سنة 1880م يقدر بنسبة 55.83% من الإنتاج الإجمالي للزيتون ونسبة 23.58% من إجمالي إنتاج زيت الزيتون، أما في

[1] الشكل البياني منجز من: Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, pp 514-515.

[2] G. Dervin, Op.Cit., p 46

[3] Jean Blottière, **les productions algériennes**, publication du comité métropolitain du centenaire l'Algérie, 1930, p 24.

[4] Ibid, p 23.

سنة 1908م كان إنتاج الزيتون 68,42% وبنسبة 64.87% من إجمالي زيت الزيتون، وتظهر الإحصاءات أن عمالة وهران الأضعف من بين العمالات في إنتاج الزيتون والزيت.

الجدول 39: كمية زيت الزيتون المنتجة في عمالات الجزائر من سنة 1908 إلى 1912م[1].

العمالات	سنة 1908			سنة 1910			سنة 1912		
	الأشجار (ألف)	الزيتون (ألف قنطار)	الزيت (ألف هكتولتر)	الأشجار (ألف)	الزيتون (ألف قنطار)	الزيت (ألف هكتولتر)	الأشجار (ألف)	الزيتون (ألف قنطار)	الزيت (ألف هكتولتر)
الجزائر	1808	831	123	2505	1119	96	2093	401	65
وهران	637	124	8	644	89	13	734	95	18
قسنطينة	4453	2070	242	3505	2156	242	3487	2758	257
المجموع	6898	3025	373	6654	3364	351	6314	3254	340

يرتبط تواجد المعاصر وتوزعها عبر العمالات بالتوزع الجغرافي لزراعة الزيتون وكمية الإنتاج، فعمالة قسنطينة تضم النصيب الأكبر من عدد المعاصر، أما عمالة وهران ذات الإنتاجية الضعيفة للزيتون فليس بها سوى القليل من المعاصر.

جدول 40: توزع معاصر الزيتون عبر العمالات سنة 1880م[2].

العمالة		الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
القطاع	الجزائريين	1580	44	2836	4460
	الأوربيين	35	13	50	98
المجموع		1615	57	2886	4558

[1] M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1909**, imprimerie nationale, Paris, 1910, p 364.; M.T.P.S., **statistique générale de la France, Annuaire statistique 1911**, Op.Cit, p 334.; M.T.P.S., **statistique générale de la France, Annuaire statistique 1913**, Op.Cit, p 310.

[2] M.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1883**, Op.Cit, p 586.

يجدر الذكر بأن 90% من إنتاج الزيتون يتم توجيهه إلى استخراج الزيت، في حين يتم توجيه الكمية المتبقية إلى عملية التصبير، ويستهلك معظم منتوج الزيتون بكل صوره محليا، يذهب أكثر من ثلثي زيت الزيتون المصدر نحو فرنسا[1].

المطلب الثالث: الإنتاج الغابي والحلفاء.

1-إنتاج الغابة: تلعب الغابة دورا أساسيا في حياة السكان الجزائريين لاسيما في مناطق الأرياف، حيث تستغل للأغراض ذات الطابع الزراعي غالبا، إذ تمثل مصدر الأخشاب التي تستخدم لأغراض البناء والتدفئة، كما تستغل ثمارها في التغذية، وتستغل الغابة كذلك لرعي القطعان سواء في فترة البرودة أو في الحر، وهي الأهمية التي أشار إليه أحد الإعلاميين سنة 1892م بقوله: "كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي"[2]

كان الجزائريون لا يحبذون إنتاج الفحم باستعمال الأشجار الكبيرة وذلك لعدم توفرهم على وسائل تسهل قطعها كما كانوا يفضلون الأشجار الصغيرة للتزود بالأغصان الضرورية لتسقيف الأكواخ كما توفر لهم العصي وركائز الخيام وأخشاب المحاريث، وكان سكان الغابات في بعض مناطق القبائل يستغلون قشور أشجار الفلين في تغطية زرائبهم وصناعه خلايا النحل وفي تغطية أسقف الأكواخ الحجرية، ويعد جمع مادة لصاق الصنوبر من الأمور المستحدثة، حيث تم التعرف على تقنيات التقطير مع حلول الاستعمار الفرنسي، أما صناعة فحم الحطب فهو نشاط تقليدي معروف وقد عرفت هذه المادة تزايد الطلب عليها لاسيما من أوروبا، وهو ما سرع وتيرة استغلال الغابة، هذا بالإضافة إلى استخراج ماده الدباغة، حيث كان الدباغون الجزائريون يستغلون قشرة الصنوبر الحلبي فقط غير أن إنتاج مادة الدباغة أصبح يتم أيضا باستغلال شجر البلوط وبكمية كبيرة بدءا من سنة 1870م، وتعد الدباغة المستخرجة من بلوط الفلين هي الأفضل، وفي الفترة 1870- 1875م تم اقتلاع حوالي 1 مليون شجرة لإنتاج 43 485 طن من مادة الدباغة[3].

[1] Jean Blottière, Op.Cit, p 25.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج2، مرجع سابق، ص 195.

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج1، مرجع سابق، ص ص 199-200.

جدول 41: مساحة الغابات وتوزعها في الجزائر سنة 1887م[1].

تصنيف الغابات و أنواع الأشجار		الجزائر (هكتار)	وهران (هكتار)	قسنطينة (هكتار)	المجموع
المساحة الغابية	غابات أملاك الدولة (الدومين)	420184	477192	856880	1754256
	غابات بلدية	25484	219485	35716	280685
	غابات للخواص	87010	207000	174385	468395
	تحت السلطة العسكرية[2]	263000	339826	141530	744356
	المجموع	795678	1243503	1208511	3247692
أنواع الأشجار الغابية	**بلوط الفلين** Chêne-liège	43689	8072	402971	454912
	البلوط الأخضر Chêne vert	169313	233124	335639	738076
	بلوط الزان Chêne zéen	9987	1149	43025	54161
	الصنوبر الحلبي Pin d'Alep	350381	233273	227401	811055
	الصنوبر البحري Pin maritime	20	"	5371	5391
	الأرز Cèdre	7147	"	30763	37910
	العفص Thuya	27724	130042	"	157766
	أنواع مختلفة Essences divers	187237	637843	163341	988421
	المجموع (1887)	795678	1243503	1208511	3247692
إحصاء 1884		790112	808202	1186872	2785186

نظرا لأهمية الغابة فقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى السيطرة على هذا المورد الهام بضمها إلى أملاك الدولة، فإلى غاية تاريخ 1 جانفي 1914م كانت مساحة الغابات الداخلة ضمن ملكية الدولة والمسيرة من طرف مصالح الغابات تقدر بـ2238045 هكتار[3]، وقامت الإدارة الاستعمارية بأعمال التشجير، كإعادة تشجير 127 هكتار في ضواحي الجزائر و250 هكتار في ضواحي الشلف، وتعد عمالة وهران هي الأضعف من حيث كثافة الغطاء الغابي، في حين تعد عمالة قسنطينة انتشارا للغابات، كما تصنف منطقة القبائل الكبرى بعمالة الجزائر من المناطق التي

[1] M.C.I.C., **annuaire statistique de la France de l'année 1890**, mprimerie nationale, Paris, 1890, p 448.

[2] قرر الجنرال شانزي Chanzy وهو الحاكم العام للجزائر في الفترة 1871-1879م أن يسند للسلطة العسكرية مهمة حماية بعض المساحات الغابية حيث تم إخضاع 750000 هكتار من الغابات لرقابة السلطة العسكرية، بموجب مرسوم صادر في 22 ديسمبر 1875.

[3] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Op.Cit, p 320.

يوجد بها مساحات غابية معتبرة[1]، ومن أهم الغابات المشهورة في الجزائر نجد غابات القالة، بني صالح، الإيدوغ، منطقة جيجل.

توفر المنتجات الغابية مردودا ماليا هاما قدر بـ588327 فرنك سنة 1885م، ارتفع إلى 3821326 فرنك سنة 1904م وهي موزعة كما يلي:

الجدول 42: تطور المردود المالي للمنتجات الغابية في الجزائر بين سنتي 1885 و1904[2].

المنتوج الغابي	المردود المالي (بالفرنك)	
	سنة 1885	سنة 1904
الفلين	224147	2969455
الخشب و قشر الدباغة	230613	704014
منتجات مختلفة	67089	111853
الحلفاء	66478	36004
المجموع	588327	3821326

إن إزالة قشرة الفلين من الشجرة وإعدادها يتطلب عددا معتبرا من العمال خاصة في عمالة قسنطينة حيث يتركز إنتاج الفلين، لاسيما بنواحي عنابة وعزابة، حيث تم استحداث مصانع لصناعة سدادات القارورات[3]، ويعتبر الفلين المنتوج الغابي ذي المردود المالي الأعلى من بين المنتجات الغابية.

جدول 43: توزع نسبة مساهمة المنتجات الغابية في المردود المالي الإجمالي للغابات[4].

السنوات	نسبة المساهمة في المردود المالي للمنتوجات الغابية		
	الفلين	الخشب والقشور	منتجات مختلفة
1890	42	36	22
1895-1891	53	34	13
1900-1896	73	22	5
1905-1901	77	19	4
1910-1906	77	18	5
1913-1911	76	18	6

[1] Pierre Fréderic Bainier, **La géographie appliquée à la marine, au commerce, à l'agriculture, à l'industrie et à la statistique**, éditeur E. Belin, Paris, 1877-1878, p 340.
[2] Emile Macquart, Op.Cit, p 49.
[3] G. Dervin, Op.Cit, p 61.
[4] M. Marc et M. Kuss, **Notes sur les forêts de l'Algérie**, document rédigé sous la direction du G.G.A., Typogrphie Adolphe Jourdan imprimeur-Libraire-Editeur, Alger, 1916, p 32.

يظهر من خلال الجدول أن الفلين هو المنتج ذي المردود المالي الأعلى من بين المنتجات الغابية ونلاحظ أن مساهمته ضمن المداخيل المالية لهذه المنتجات كانت في تطور مستمر، في مقابل تراجع باقي المنتجات الغابية، وللإشارة تمتلك الجزائر مساحة فلين تقدر بـ426000 هكتار في حين لا تملك فرنسا سوى 153000 هكتار فقط[1].

كانت الغابة عموما محل استغلال الشركات الرأسمالية، فشركة إيدوغ[2] (Edough) تستغل وحدها 8200 هكتار وتوظف 260 عاملا منهم 160 من الجزائريين، أما شركة العطاوة[3] (Attaoua) فتملك حوالي 17000 هكتار من الغابات وتوظف نحو 150 عاملا، وتنتج سنويا حوالي 8000 قنطار متري من الفلين وحوالي 9 ملايين سدادة فلين[4]، ولم تكن صناعة سدادات الفلين ذات أهمية كبيرة في الجزائر ومع ذلك فقد كانت لها بعض المصانع بكل من الجزائر، وهران، بجاية، جيجل، القل، سكيكدة، عنابة، القالة، قسنطينة، ويتم بيعها بمجرد تصنيعها مباشرة[5].

2- إنتاج الحلفاء: إن مناطق إنتاج الحلفاء في الجزائر تمتد بشكل أساسي في الهضاب العليا وهي توجد في شكل تجمعات نباتية متصلة توصف بأنها بحار الحلفاء، إن مجالات الحلفاء المستغلة بالعمالات الثلاث قدرت بـ 1095583 هكتار سنة 1885م، أما في سنة 1886م فقد كانت المساحة المستغلة تقدر بـ1121717 هكتار، والإنتاج يقدر بـ 2078537 قنطار[6].

وخلال البحث حول مادة الحلفاء فإنه عادة ما نجد استخدام مصطلح بحر الحلفاء (La mer de l'Alfa) في المصادر والمراجع الأجنبية، للدلالة على كثافة انتشار هذه الثروة النباتية في المناطق السهبية الداخلية في الجزائر ولاسيما بالعماليتين الغربية و الوسطى.

---

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 350.

[2] شركة الايدوغ: وتسميتها الكاملة (La société anonyme des lièges de l'Edough)، تأسست في سنة 1861م ورأسمالها 900000 فرنك، كانت تستغل غابات الايدوغ قرب عنابة.

[3] شركة العطاوة: اسمها الكامل (La société des lièges de Hammendas et Attaoua)، تأسست سنة 1858م ورأسمالها 500000 فرنك، تقوم باستغلال غابات إفريقيا.

[4] Pierre Fréderic Bainier, Op.Cit, p 341.

[5] Syndicat commercial algérien, Op.Cit, p 48.

[4] Anonyme, **La France internationale**, Numéro 12, deuxième Année, Jeudi 6 février 1890, Paris, p 7.

جدول 44: إنتاج الحلفاء خلال السنوات(1887-1892م)[1].

السنة	المساحة المستغلة (هكتار)	عدد ورشات الجني	الإنتاج (قنطار)
1887	1248852	247	2240020
1888	1535235	377	1905715
1889	1582612	276	741420
1890	1504157	200	1052821
1891	1538229	190	1006162
1892	1910310	235	987421

أما من حيث توزع إنتاج الحلفاء في الجزائر فقد كان غير متماثل عبر العمالات الثلاث، سواء من حيث المساحات المستغلة، تعداد ورشات جمع الحلفاء والكمية المنتجة منها.

الشكل 9: إنتاج الحلفاء عبر العمالات في الجزائر سنة 1893م[2].

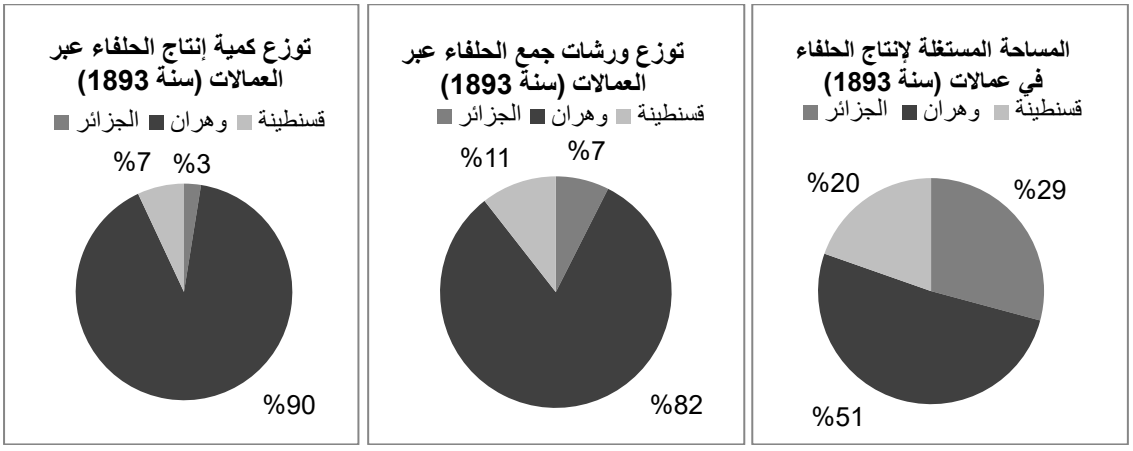

نلاحظ من الشكل أن عمالة وهران تعد الأكبر من حيث مساحة الاستغلال والإنتاج لمادة الحلفاء، حيث بلغت الكمية المنتجة بها 664398 قنطار سنة 1893 وبذلك تحوز نسبة 90 % من الإنتاج الإجمالي للجزائر، فيما لم تتجاوز الكمية المنتجة بعمالة الجزائر 18500 قنطار

[1] M.C.I.C., **annuaire statistique de la France de l'année 1891**, Imprimerie nationale, Paris, 1891, p 438.; M .C.I.P.T., annuaire statistique de la France des années 1892-1893-1894, Imprimerie nationale, Paris, 1894, p 707.

[2] الأشكال البيانية منجزة من:

M.C.I.P.T., **annuaire statistique de la France des années 1892-1893-1894**, Op.Cit, p 707.

وهي بذلك الأضعف إنتاجا بين العمالات، وهو ما نلمسه أيضا في عدد ورشات جني الحلفاء التي بلغت بعمالة وهران 132 ورشة جني، فيما لم يتجاوز عدد الورشات بعمالة الجزائر 12 ورشة، ونلاحظ أن عمالة الجزائر هي الأضعف إنتاجا رغم وفرتها على مساحات معتبرة من الحلفاء تقدر بـ 29 % من إجمالي مساحة الحلفاء، والسبب الرئيسي لهذا التدني لدى هذه العمالة قد يرجع إلى كونها في هذه المرحلة العمالة الوحيدة التي لا تملك سكك حديدية تمتد نحو دواخل العمالة رغم وجود مساحات شاسعة من الحلفاء[1].

إن الحلفاء التي يتم جمعها يصدر معظمها إلى الخارج وخاصة نحو انكلترة وبدرجة أقل اسبانيا، وذلك لاستغلالها في صناعة الورق والنسيج، وقد عرفت صادراتها تطورا كبيرا، فبعد أن كانت الصادرات لا تتجاوز 448 طن سنة 1862م نجدها ترتفع إلى 58000 طن سنة 1874م[2]، حيث تضاعفت حوالي 130 مرة في ظرف 12 سنة فقط.

الجدول 45: توزع كمية الحلفاء المصدرة نحو الخارج في سنوات 1877 حتى 1879م[3].

الدول المصدر نحوها	الكمية المصدرة (طن)			مجموع السنوات الثلاث
	1877	1878	1879	
فرنسا	2080	1708	1252	5040
انكلترة	42710	46255	47761	136726
اسبانيا	20859	12133	11600	44592
البرتغال	1885	927	1182	3994
بلجيكا	1199	166	784	2149
دول أخرى	25	10	17	52
المجموع	68758	61199	62596	192533

بقيت انكلترة في ريادة مستوردي الحلفاء الجزائرية حتى القرن العشرين، بل تطورت الكمية المستوردة حيث بلغت 100 ألف طن سنة 1914م[4].

[1] Anonyme, **La France internationale**, Op.Cit, p 7. (أنظر الملحق 9 ص 200)

[2] V. Loizillon, Op.Cit, p 127.

[3] G.G.C.A, **Etat Actuel de l'Algérie de l'Algérie 1880**, Op.Cit, p 197.

[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Op.Cit, p450.

بالإضافة إلى الوفرة الطبيعية لمادة الحلفاء في عمالة وهران، فقد كان عامل النقل مهما في استحواذ هذه العمالة على معظم إنتاج الحلفاء وتصديرها عبر موانئها، خاصة بعد إنشاء خط السكة الحديدية الذي يربط بين أرزيو وسعيدة ويمتد على مسافة 170 كيلو متر (تم تمديده لاحقا حتى منطقة البيض) والمنجز من طرف الشركة الفرنكوجزائرية، حيث منح لها بتاريخ 29 أفريل 1874م في مقابل استفادتها من امتياز استغلال الحلفاء في تلك المنطقة[1]، وهو ما يؤكد تغلغل الشركات الرأسمالية للاستثمار في هذا المجال، ويعد ميناء وهران الميناء الرئيسي لتصدير مادة الحلفاء، حيث تمر من خلاله نسبة كبيرة جدا، ففي سنة 1878م مثلا صدر عبر ميناء وهران 95,88% من الحلفاء الموجهة نحو الخارج.

جدول 46: كمية الحلفاء المصدرة عبر موانئ الجزائر لسنوات 1877-1879م[2].

موانئ التصدير	الكمية المصدرة (طن)		
	1877	1878	1879
الغزوات	751	250	131
وهران	64847	58679	59409
أرزيو	562	449	706
الجزائر	1563	1205	1999
سكيكدة	255	207	351
عنابة	780	409	/
المجموع	68758	61199	62596

كما تمتص الصناعة المحلية جزء من إنتاج الحلفاء حيث تستعمل في صناعه نسج الحلفاء وأيضا السلالة، كما يوجد في قسنطينة مصنعان لصناعة عجين الورق، أحدهما يوجد في ضواحي أولاد رحمون بقسنطينة والثاني في باتنة[3].

[1] G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, imprimerie administrative Gojosso et C^ie, Alger, 1878, p 125.
[2] G.G.C.A, **Etat Actuel de l'Algérie 1880**, Op.Cit, p 196.
[3] V. Loizillon, Op.Cit, pp 127-128.

المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني

المطلب الأول: تعداد الثروة الحيوانية وتوزعها.

تمثل تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني من صميم النشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية على الخصوص، نظرا لكونها تدخل ضمن الأسس المعيشية اليومية من حيث التغذية، أداء الأعمال أو لكونها مصدرا لمواد تستغل في مجالات الصناعة والتجارة.

عندما نتكلم عن الحظيرة الحيوانية في الجزائر فإننا نجد أنها تشابه ما هو موجود في أوروبا وفرنسا بشكل خاص، ويمكن القول أن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر ليس لهم كبير عناية بالثروة الحيوانية بقدر ما هي مهمة جدا لدي الجزائريين، كما أن اعتناء الأوروبيين بهذه الثروة إنما بقصد تسمينها وتوجيهها نحو التصدير أو نحو مركز الاستهلاك الكبرى في الجزائر[1]، ففي سنة 1876م كان هناك 15007104 رأس من مختلف الأنواع الحيوانية بالجزائر منها 14563174 رأس موجودة لدى الجزائريين و443930 رأس لدى الأوروبيين[2].

الشكل 10: توزع الثروة الحيوانية عبر المناطق في الجزائر سنتي 1883 و1911[3].

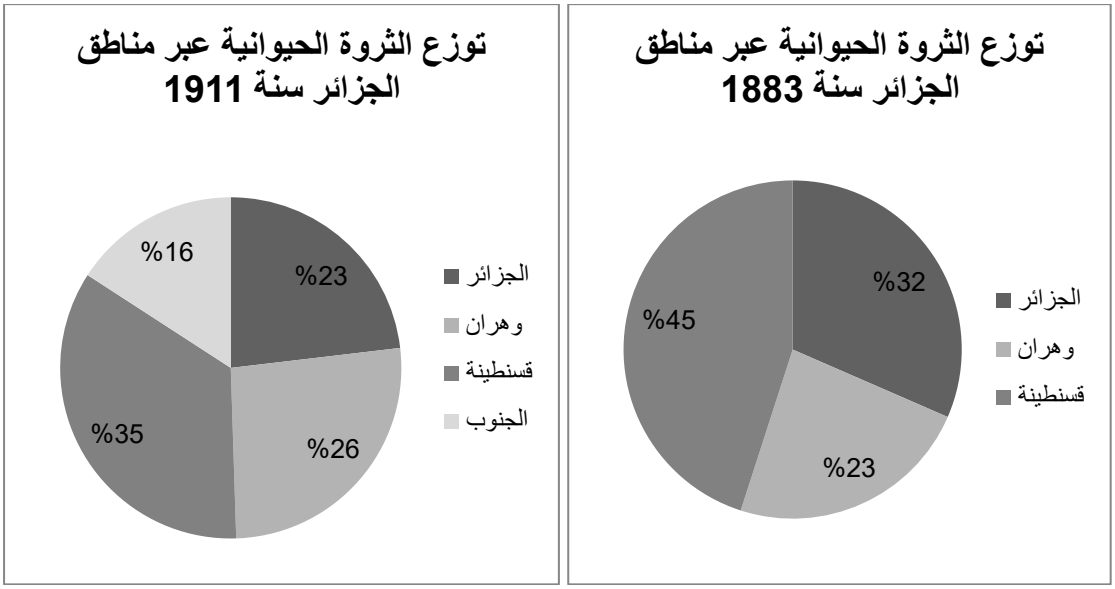

[1] H. Lecq, Op.Cit, p 86.

[2] G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1876**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1877, p 94.

[3] الشكل منجز بإحصاءات في:

G.G.C.A., **statistique générale de l'Algérie années 1882 à 1884**, Op.Cit, pp 142-143., M.T.P.S., **Annuaire statistique de la france 1911**, Op.Cit, p 330.

يتضح من خلال الإحصاءات الرسمية أن توزيع الثروة الحيوانية عبر العمالات في الجزائر غير متماثل، ففي سنة 1883م كما هو موضح في الشكل نلاحظ أن عمالة قسنطينة تستحوذ على جزء من الثروة الحيوانية يصل إلى نسبة 45%، تليها عمالة الجزائر 32%، في حين أن عمالة وهران تستحوذ على 23% فقط، ويبدو التوزيع مرتبطا بعوامل سكانية وطبيعية، حيث أن عمالة قسنطينة تمتاز بانتشار السهول والمراعي أكثر من باقي العمالات، بالإضافة إلى كونها أكبر من حيث المساحة، كما أن السكان يحترفون مهنة الرعي وهو على ارتباط وثيق بالنشاط الزراعي، في حين أن عمالة وهران أقل مساحة من حيث السهول والمراعي بالإضافة إلى انتشار المستوطنين الأوروبيين بكثرة في هذه العمالة وتركيزهم على الزراعات الصناعية واستحواذهم على الأراضي فضلا عن كونهم قليلي الاهتمام بالثروة الحيوانية وليسو كالجزائريين.

شكل 11: تطور التعداد الحيواني لدى الأوروبيين والجزائريين في الجزائر[1].

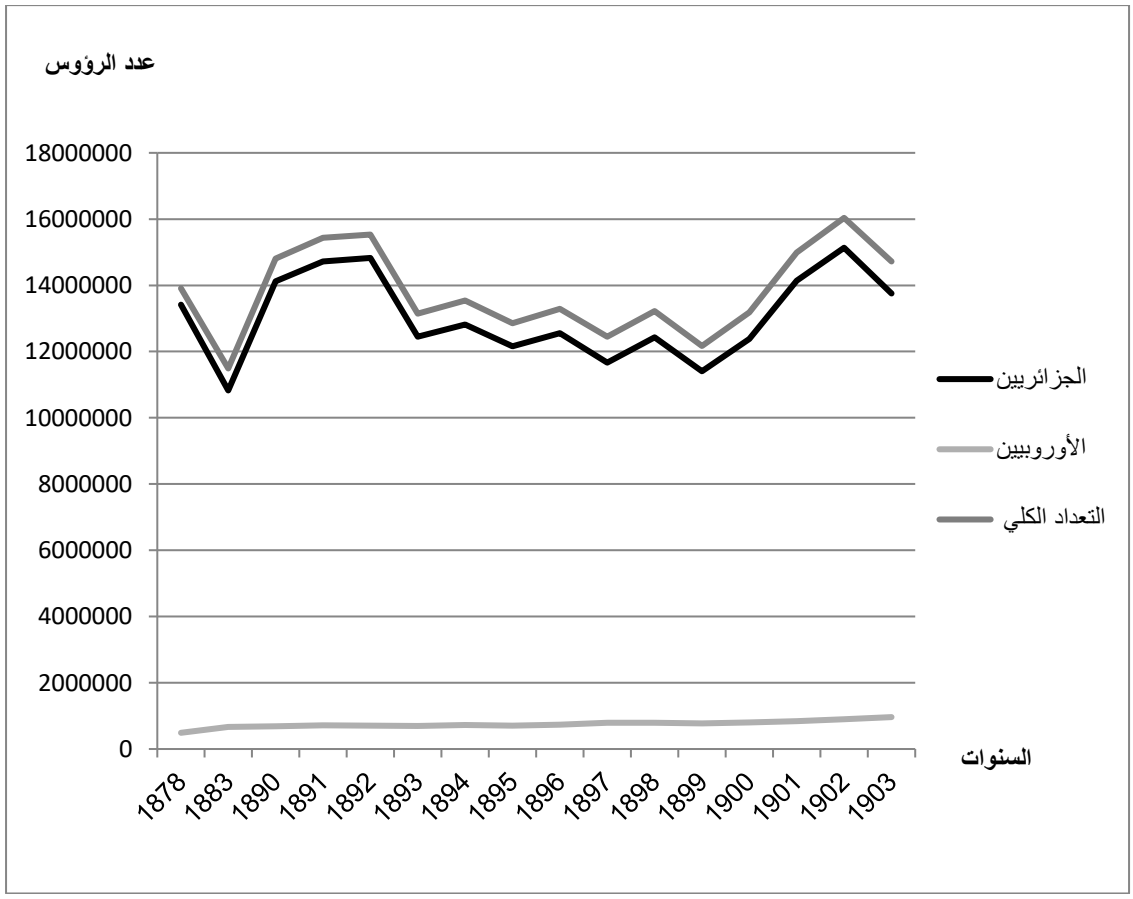

[1] الشكل منجز من: Louis Trabut et Roger Marès Op.Cit, pp 512-513.

تطور تعداد الحظيرة الحيوانية:

كانت وضعية الحظيرة الحيوانية متدهورة، فقد نبه السيد كوبي Couput باعتباره مدير المصلحة الرعوية وأشار إلى التناقص الذي تركز بشكل أساسي لدى قطعان الرعاة الرحل، وأرجع ذلك إلى تقلص مساحات الرعي جنوب المناطق التلية بفعل تشكل الملكيات الفردية، وكذلك تقلص مساحات الرعي في التل نتيجة الحظر المضروب على الغابات، وأشار السيد جونار Jonnart [1] وهو الحاكم العام للجزائر في مراسلة إلى وزير الداخلية الفرنسي أن التدهور في أعداد القطعان كان بفعل كثافة التصدير[2]، غير أن الأوضاع ما لبثت أن تحسنت نوعا ما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، فقد عرفت حتى منطقة الجنوب الصحراوية تطورا أيضا، حيث ارتفع عدد الأغنام فيها من 2819676 رأس سنة 1900م إلى 3689781 رأس سنة 1905م، وعرف قطعان البقر تطورا طفيفا لدى الجزائريين، حيث ارتفع المعدل من 904994 رأس لفترة 1900-1904م إلى 921297 رأس للفترة 1905-1909م، أما الماعز فقد بلغ معدله 3981297 رأس للفترة 1900-1904م بعد أن كان 3474810 رأس للفترة 1895- 1899م، غير أنه ما لبث أن انتكس تعداد الحظيرة الحيوانية لدى الجزائريين مرة أخرى، حيث انخفض إلى 13724000 رأس سنة 1914م بعد أن كان في سنة 1891م يقدر بـ14117000، وتناقص عدد رؤوس الماعز إلى معدل 3763789 رأس في الفترة 1910-1914م بعد أن كان 3999373 رأس في فترة 1905-1909م[3].

غير أن الأبقار عرفت بعض التحسن حيث بلغت 931176 رأس في مرحلة 1910-1914م، غير أن ذلك بقي تعدادا ضعيف بمقارنته بعد السكان حيث تبلغ النسبة بقرتين لكل 10سكان مقابل بقرتين لكل 6 سكان في فترة 0885-1889م، في مقابل الانتكاسة التي شهدها الحظيرة الحيوانية لدى قطاع الجزائريين عرف قطاع الأوروبيين تحسنا فقد قدر تعداد الضأن بـ638221 رأس سنة 1913م بعد أن كان 333892 رأس فقط سنة 1893م، كما ارتفع تعداد السلالة البقرية لتصل 175357 رأس سنة 1914م وهي التي كانت 131768 رأس فقط سنة 1894م[4].

---

[1] شارل جونار Charles Jonnart (1857-1927): الحاكم العام الفرنسي للجزائر بين سنة 1903 و1911.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج 2، مرجع سابق، ص 324.

[3] المرجع نفسه، ص ص 324-327.

[4] نفسه، ص 327.

جدول 47: الأصناف الحيوانية في الجزائر وتعدادها خلال سنتي 1877 و1894م[1].

السنة	1877			1894		
السلالة	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
الخيل	17923	152737	170660	40740	167797	208537
البغال	13800	121956	135756	25756	113639	139395
الحمير	7012	179689	186701	12471	262497	274968
الإبل	36	177975	178011	103	245936	246039
البقر	132212	1119048	1251260	131768	1001831	1133599
الضأن	192553	8996222	9188775	333926	7361863	7695789
الماعز	60179	3515211	3575390	71218	3296907	3368125
الخنازير	60669	485	61154	83685	15	83700
المجموع	484384	14263323	14747707	699667	12450485	13150152

يمثل الضأن الثروة الحيوانية الغالبة في الجزائر، ففي سنة 1877م كانت نسبته تقدر بـ 62.3% من مجموع التعداد الحيواني في الجزائر، بينما يحتل صنف الماعز المرتبة الثانية بنسبة 24.24% ويليه الصنف البقري بنسبة 8.48%، أما أفراد الفصيلة الخيلية (تضم أحصنة وبغال وحمير) فتمثل معا 3.34%، هذا بالإضافة إلى ثروة الإبل التي تتركز في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكانت نسبتها 1.2% من مجموع التعداد، أما صنف الخنازير الذي تعتبر تربيته واستهلاكه شيئا دخيلا على الجزائر لاعتبارات دينية فنسبته من التعداد الحيواني لا تتجاوز 0.41%، وتتم تربيته من طرف المستوطنين.

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول إلى ظاهرة استنزاف وتناقص كبير في الأصناف الحيوانية التي تمثل الأساس لدى قطاع الجزائريين، فمثلا سلالة الأبقار التي كانت تقدر بـ 1119048 رأس سنة 1877م انخفضت إلى 877407 رأس سنة 1885م[2] أي بفارق 241641 رأس، لتعاود الارتفاع ويصبح تعدادها سنة 1894 ما مقداره 1001831 رأس، وهو ارتفاع لا يعني توقف استنزاف الفرنسيين لهذه الثروة لدى قطاع الجزائريين عن طريق التصدير، لكن الاستنزاف الأكبر للثروة الحيوانية لدى الجزائريين كانت على مستوى صنف الضأن الذي تناقص تعداده من 8996222 رأس سنة 1877م ليصبح 7361863 رأس سنة 1894م، أي نقصان بمقدار

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, Op.Cit, p 244.; M.A.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1877**, mprimerie nationale, Paris, 1880, p 597 et p 515.

[2] M.C.I.C., **Annuaire statistique de la France année 1890**, Op.Cit, p 449.

1634359 رأس، وقد أكد المؤرخ أجرون أن هذا التناقص لم يكن بفعل عوامل مناخية أو جوائح[1]، بدليل أنه في مقابل هذا التناقص نجد أن تعداد الضأن لدى المستوطنين قد تزايد من 192553 رأس سنة 1877م إلى 333926 رأس سنة 1894م[2]، بعد أن بلغ تعداد الضأن لدى الجزائريين 10538578 رأس سنة 1887م[3] نجد التناقص خلال العقد الموالي، فالمعدل الخماسي يقدر بـ8330178 رأس للفترة 1890-1894م لينخفض أيضا إلى 6920363 رأس في الفترة 1895-1899م، وقد أشار أجرون إلى استمرار تناقص هذه الثروة لدى الجزائريين حتى خلال المراحل الأولى للقرن العشرين، وذلك من خلال مقارنته إحصاءات صنف الضأن مع المجموع السكاني، حيث أكد أنه قد كان بحوزة كل 100 جزائري في الفترة 1885-1889م ما مقداره 285 رأس من الضأن، لتتناقص هذه القيمة في فترة 1895-1899م إلى 190رأسا لا أكثر، وانخفضت إلى 165 رأس في الفترة 1910-1914م[4].

الشكل 12: تطور تعداد صنف الضأن المصدر من الجزائر 1870-1902م[5].

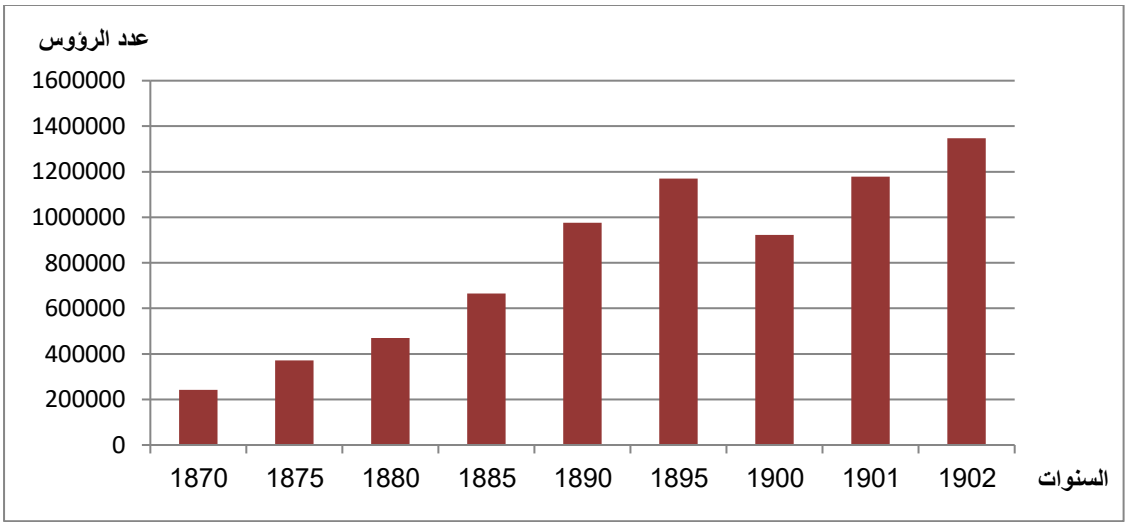

نفس الأمر ينطبق على سلالة الماعز فقد تناقص تعدادها لدى الجزائريين وإن لم يكن بنفس الوتيرة، فمن خلال الجدول السابق كان تعدادها سنة 1877م يقدر بـ 3515211 رأس، وأصبح سنة 1894م يقدر بـ 3296907 رأس، في مقابل ارتفاع التعداد لدى المستوطنين

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ...، ج 2، مرجع سابق، ص 321.

[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, Op.Cit, p 244.

[3] M.C.I.C., **Annuaire statistique de la France année 1890**, Op.Cit, p 449.

[4] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ...، ج 2، المرجع نفسه، ص ص 321-322.

[5] الشكل منجز من:

G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, p 196.

الأوروبيين من 60179 رأس سنة 1877 إلى 71218 رأس سنة 1894م، وقد أشار أجرون إلى هذا التناقص حيث ذكر أن المتوسط الخماسي للفترة 1885-1889م والذي يقدر بـ4480172 رأس (بمعدل 7 رؤوس ماعز لكل 5 سكان) قد انخفض إلى 3763789 رأس للفترة 1910-1914م (بمعدل 4 رؤوس لكل 5 سكان)[1].

وصف المؤرخ أجرون تناقص ثروة الماعز على الخصوص بأنها مؤشر يعبر عن مستوى الفقر وذلك لكون الماعز هو قطيع الفقراء نظرا لمردودها الجيد في إنتاج الحليب مقارنه بالنعجة، بالإضافة إلى ما تقدمه من شعر لصناعة الحبال والأقمشة بالإضافة إلى الجلود التي تستعمل لصناعة وسائل نقل الماء والزيت، كما أن عمليات التصدير لم تمسها بشكل مؤثر[2].

المطلب الثاني: لمحة حول أهم الأصناف الحيوانية في الجزائر.

1-الضأن: يمثل الضأن الثروة الحيوانية الأكثر انتشارا في الجزائر سواء لدى الأوروبيين أو الجزائريين، والعمل الأساسي الذي يقوم به الأوروبيون هو تسمين الأغنام وفي الخريف وهي الفترة التي تتوقف فيها عملية تصدير الأغنام يقوم الأوروبيون بشراء الخرفان بعمر عام ونصف حتى العامين، حيث يتم تسمينها خلال فصل الشتاء والربيع في المراعي التلية خصوصا مناطق سطيف وقسنطينة وسهل الهبرة بنواحي معسكر، وتصبح جاهزة للاستهلاك اعتبارا من شهر ماي، وهذه الخرفان التي يتم تسمينها مبكرا تباع بأسعار مربحة قبل بدء تصدير أغنام الجزائريين[3].

للإشارة فإن استهلاك الضأن معتبر جدا في الجزائر الذي يقدر بحوالي 1,5 مليون رأس حيث يستهلك من طرف الجزائريين أكثر من الأوروبيين[4]، ويعد الصوف منتج حيواني أساسي لصنف الضأن، ويتراوح إنتاجه سنويا بين 8 و9 ملايين كيلوغرام، منها ما يصدر ومنها ما يستغل من طرف الجزائريين خصوصا، وعلى أساس سعر 0,6 فرنك للكيلوغرام الواحد فإن المردود المالي للصوف يقدر بـ 5,4 مليون فرنك، هذا بالإضافة إلى 3 ملايين فرنك التي تمثل قيمة المردود المالي لحليب النعاج (على أساس 10 لترات كمردود للرأس الواحد)[5].

---

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 322-323.

[2] المرجع نفسه، ص 323.

[3] H. Lecq, Op.Cit, p 87.

[4] Ibid, p 89.

[5] Ibid.

2-الماعز: تلعب سلالة الماعز دورا مهما في الاقتصاد الريفي لدى الجزائريين بشكل خاص، وهي تمتاز بقدرتها علي الرعي في المناطق الجبلية والوعرة التي لا يمكن أن يرعى فيها الضأن أو البقر[1]، في ضواحي المدن الكبرى خاصة في الشرق الجزائري وكذلك عمالة الجزائر، السلالة التي يتم تربيتها من طرف الأوروبيين على الخصوص هي سلالة ذات الأصل المالطي، وهي ذات إنتاج كبير لمادة الحليب قد تصل إلى 4 لترات في اليوم، أما في عمالة وهران فيتم الاعتماد على تربية الماعز ذي الأصل الاسباني، رغم أنه أقل إنتاجية من السلالة المالطية في مادة الحليب، أما السلالة المحلية التي يتم تربيتها من طرف الجزائريين فهي الأقل إنتاجية للحليب[2]، ويقدر المردود المالي لسلالة الماعز ومنتجاتها بـ 16 مليون فرنك[3].

3-السلالة البقرية: تتركز السلالة البقرية أيضا لدى الجزائريين من حيث العدد فمتوسط ما كان لدى الجزائريين خلال العشرية 1890-1899م يقدر بـ 1001228 رأس، في حين أنه لدى الأوروبيين يقدر بـ 138254 رأس، وتعد السلالة البقرية الجزائرية أصغر قليلا مما لدى الأوروبيين، وقد انعكس ذلك حتى على ثمنه حيث يقدر ثمن رأس واحد من البقر بـ 50 إلى 60 فرنك لدي الجزائريين، في حين أنه لدى الأوروبيين يقدر بـ 80 إلى 100 فرنك، بل يقوم الأوروبيون بشراء أفضل ما لدى الجزائريين من الأبقار وذلك لاستغلالها في العمل أو قصد التسمين.

بغض النظر عن التطور الطفيف الذي مس تعداد الأبقار في الجزائر، إلا أن الملاحظ أن تعداد الصنف البقري قد عرف تراجعا لدى قطاع الجزائريين، ففي فترة 1885-1889م كان المعدل بقرتين لكل 6 سكان جزائريين، أما في فترة 1895- 1899م فقد أصبح المعدل بقرتين لكل 9 سكان جزائريين، وهو مؤشر على مدى الاستنزاف الذي تعرض له هذا الصنف الحيواني المهم لاسيما عن طريق التصدير[4].

4-السلالة الخيلية: تضم علميا ثلاثة أصناف هي الحصان، البغل والحمار، وهناك اختلاف في توزع تعداد هذه السلالة لدى الأوروبيين والجزائريين.

[1] G. Dervin, Op.Cit, p 57.
[2] H. Lecq, Op.Cit, p 91.
[3] G. Dervin, Op.Cit, p 57.
[4] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج 2، مرجع سابق، ص 323.

جدول 48: توزع أصناف سلالة الخيليات لدى الجزائريين والأوروبيين[1].

السنة	1876			1886			1893		
السلالة	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
الخيل	16898	142160	159056	34742	139821	174563	40767	173150	213917
البغال	13102	124265	137367	21452	119849	141301	25691	120417	146108
الحمير	6418	169360	175778	13223	271728	284951	12556	278290	290846
المجموع	36418	435785	472201	69417	531398	600815	79014	571857	650871

يتضح من الجدولى أن الحمير تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد لدى الجزائريين، في حين أنها لدى الأوروبيين تحتل المرتبة الأخيرة، ذلك أن الأوروبيين يعتمدون في أشغالهم على البغال أكثر من الحمير، لذلك فقد كان تنامي تعداد البغال لدى الأوروبيين كبير مقارنة بالجزائريين، وكان تنامي تعداد الحصان لدى الأوروبيين وهذا الاهتمام راجع خصوصا إلى استغلالها في الأغراض العسكرية المتزايدة مع التمدد الاستعماري.

تنتمي الخيول عموما في الجزائر إلى السلالة التي سماها عالم الحيوان (zootechnicien) أندري سانسون André Sanson[2] باسم السلالة الإفريقية، والتي يمتد مجالها الجغرافي من شمال إفريقيا حتى الجزء الغربي من آسيا، كما تتواجد في الجزائر بعض الفصائل العربية من السلالة الأسيوية التي تنتشر في معظم الدول المسلمة[3]، وتتواجد معظم الخيول لدى الجزائريين، فمن مجموع 208537 رأس سنة 1894 يملك الجزائريون 167797 رأس[4].

لقد تراجع عدد الخيول لدى الجزائريين، حيث أنه في سنة 1893م كان المعدل حصان واحد لكل 21 جزائري، في حين أنه في الفترة 1910-1914م أصبح المعدل حصان واحد لكل 31 جزائري[5]، في مقابل ذلك كان عدد الخيول لدى الأوروبيين في تزايد مستمر، فمن تعداد 14814

[1] M.A.C., **Annuaires statistiques de la France année 1876**, Op.Cit, p 553., M.C.I.C., Annuaire statistique de la France année 1890, Op.Cit, p 449.; M.I.P.T., annuaire statistique de la France des années1892-1893-1894, Op.Cit, p 706.

[2] أندري سانسون André Sanson: (1826-1902) عالم فرنسي مختص في علم الحيوان وبيطري عمل، كأستاذ تربية الحيوان بالمدرسة الوطنية العليا للزراعة بغريغنون بفرنسا، له العديد من المؤلفات حول تصنيف السلالات الحيوانية وتربية الحيوانات.

[3] H. Lecq, Op.Cit, p. 94.

[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, Op.Cit, p 244.

[5] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ...، ج 2، مرجع سابق ، ص 322.

رأس سنة 1871م[1] ارتفع العدد إلى 40740 رأس سنة 1894م[2] وليبلغ سنة 1903م ما تعداده 50668 رأس[3].

تعتبر البغال وسيلة للتنقل وكذلك للجر وفي الأعمال الزراعية في الحقول والنقل بالعربات خاصة في نقل المحاصيل الزراعية في المناطق التي تفتقر إلى طرق ومسالك كالمناطق الجبلية ويعد الصنف المحلي أفضل من الصنف المستورد حيث التحمل والمردود رغم كونه أقل من حيث الحجم[4]، وعموما تعد البغال وسيلة نقل العتاد لدي الجزائريين في حين أنها لدى الأوروبيين تستغل بشكل أكبر، حيث يعد وسيلة للجر وأعمال الأرض والنقل[5]، وتستغل البغال بشكل أكبر من طرف مزارعي الكروم خصوصا في المناطق الساحلية حيث يشترونها غالبا من اسبانيا وفرنسا، ذلك أن الجزائريين هم غالبا من يربي البغال وحتى إن رباها المستوطنون فلاستعمال الشخصي فقط[6].

أما عن سلالة الحمير فصنفها المحلي في الجزائر أصغر حجما من المستوردة، وتستعمل أيضا للنقل والتنقل وفي الأعمال الزراعية لدي الجزائريين، ولا يستخدمه الأوروبيون بشكل كبير سوى في أعمال الحفر والبناء[7]، بل إن تعداده يتناقص أحيانا لدى الأوربيين حيث يظهر الجدول أنه في سنة 1886م كانت عددها لدى الأوروبيين يقدر بـ 13223 رأس[8] لتنخفض إلى 12556 رأس سنة 1893م[9]، لكن يتم الاعتماد عليها كثيرا من طرف الجزائريين، فتعدادها الذي كان يقدر بـ169360 رأس في سنة 1876م[10] أصبح يقدر بـ 278290 رأس سنة 1893م[11].

5-الإبل: تتركز ثروة الإبل في المناطق الجنوبية الصحراوية وشبه الصحراوية، حيث تعتبر وسيلة النقل الأساسية بهذه المناطق، وتعد تربية الإبل من اهتمامات الجزائريين، ومع ذلك فقد حاول الأوروبيون الاستفادة من هذا الحيوان وتربيته رغم كونه غريبا عن بيئتهم الأصلية، وبقي ذلك في

[1] G.G.C.A, statistique générale de l'Algérie 1867-1872, Op.Cit, p 297.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, op.cit, p 244.
[3] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 520**.**
[4] G. Dervin, Op.Cit, p 59.
[5] H. Lecq, Op.Cit, p 97.
[6] Ibid, p 98.
[7] G. Dervin, Op.Cit, pp 59-60.
[8] M.A.C., **Annuaires statistiques de la France 1889**, Imprimerie Berger-Levrault et C[ie], Nancy, 1889, p 431.
[9] M.I.P.T., **annuaire statistique de la France des années 1892-1893-1894**, Op.Cit, p 706.
[10] M.A.C., **Annuaires statistiques de la France 1876**, Op.Cit, p 553.
[11] M.I.P.T., **annuaire statistique de la France des années 1892-1893-1894**, Op.Cit, p 706.

إطار ضيق جدا، حيث لم يتجاوز تعداد الإبل عندهم العشرات من الرؤوس، ففي سنة 1872م كان عدد الإبل الموجودة 178462 رأس، منها 178484 رأس لدى الجزائريين و158 رأس فقط لدى الأوروبيين[1]، ليرتفع تعدادها الإجمالي سنة 1888م إلى 299946 رأس، منها 112 رأس فقط لدى الأوروبيين[2]، غير أن هذه الثروة سرعان ما تراجعت حيث بلغت سنة 1899م ما تعداده 200886 رأس منها 216 رأس لدى الأوروبيين[3]، لقد أبدت الإدارة الاستعمارية اهتماما بهذا الحيوان الصحراوي وإلى تشجيع تربية الإبل من خلال حوافز مالية يتم منها للمربين الجزائريين[4].

لقد كانت تربية الخنازير شيئا دخيلا على المجتمع الجزائري، ولذلك فقد انحصرت تقريبا لدى فئة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وذلك لتحريمها في التشريع الإسلامي.

جدول 49: تعداد الخنازير لدى الأوروبيين والجزائريين سنتي 1879 و1894م[5].

السنة	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
1879	57037	01	57038
1894	83685	15	83700

المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني الثانوي.

1-تربية دودة القز (القزازة): يبدو أن هذا النشاط قد بدأ في مرحلة مبكرة نسبيا من الوجود الفرنسي، فقد تأسست وحدة صغيرة لإنتاج الحرير على مستوى حديقة الحامة بالجزائر العاصمة وأعطت سنة 1848م نحو 88 كلغ من الشرانق، أما في سنة 1853م فقد أنتجت العمالات الثلاث حوالي17277 كلغ، لكنه انخفض إلى 12900 كلغ سنة 1868م، وحسب ما يشير

[1] G.G.C.A, **statistique générale de l'Algérie 1867-1872**, Op.Cit, p 297.
[2] M.C.I.C., **Annuaires statistiques de la France année 1891**, Op.Cit, p 438.
[3] H. Lecq, Op.Cit, p 99.
[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1913**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1914, p 55. (أنظر الملحق 32 ص 212)
[5] -G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, Op.Cit, p 244.; G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1880**, Op.Cit, p 128.

إليه السيد دوسينيور كليبر[1] Duseigneur-Kléber فإن حرير الجزائر ظل لسنوات عديدة يباع لصالح الحكومة ويعد هذا الحرير من الصنف الأول من حيث الجودة[2].

خلال فترة السبعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، كانت القزازة متذبذبة من حيث الإنتاج وعدد المربين، ففي سنة 1872م كان عدد المربين 87 مربيا، بينما في سنة 1878م بلغ 205 مربيا، وانخفض العدد إلى 48 مربيا سنة 1882م، إلا أن الإنتاج ارتفع رغم انخفاض عدد المربين، ففي سنة 1881م كان 173 مربيا فقط قد أنتجوا ما مقداره 21066 كلغ من الشرانق، لكن فجأة انخفض عدد المربين بشكل كبير إلى 48 مربيا سنة 1882م، رافقه هبوط كبير جدا في كمية الشرانق التي بلغت 4758 كلغ[3].

يبدو أن تربية دودة القز والتي كانت من اهتمامات الأوروبيين قد اتجهت نحو الاضمحلال رغم التحفيزات التي كانت تقدم من طرف الإدارة الاستعمارية، كالتي تضمنها مرسوم 17 فيفري 1879م الصادر عن الحاكم العام بالجزائر، الذي قرر تخصيص منح لتشجيع إنتاج شرانق دودة القز، بالإضافة إلى منحة 3000 فرنك تسلم دفعة واحدة لكل صناعي يؤسس في الجزائر مصنعا لغزل الحرير[4]، ولكن الملاحظ أن تعداد المربين استمر في التناقص، فقد أصبح سنة 1903م يقدر بأربعة مربين فقط[5].

كان المرض الذي تعرضت له تربية دودة القز لعدة سنوات وأضر خصوصا بالسلالات الصفراء المسماة الميلانيز (milanaises) من أسباب عزوف الجزائريين، وأدى إلى إغلاق القزازات النموذجية ومصانع غزل الحرير التي كانت قد أنشئت، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي يتلقاها المربي عند بيع شرانقه خصوصا مشكلة انخفاض السعر، هذا فضلا عن كون الكمية أصلا ليست

[1] إدوارد دوسينيور كليبر "Edouard Duseigneur-Kléber " (1814-1874): عضو غرفة التجارة في ليون بفرنسا ومهتم بنشاط القزازة، وهو مؤلف كتاب أمراض دودة القز سنة 1866.

[2] Odilon Niel, **Géographie de l'Algérie**, Tome 1, 2eme édition, édition L. Legendre, Bône, 1876, p 153.

[3] G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 155.

[4] G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1881**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1881, p 172.

[5] Émile Macquart, Op.Cit, p 34.

بالقدر الكافي الذي يفتح المجال للتصدير، وبالتالي فإن هذه الأوضاع كانت تدفع المربين إلى التخلي عن هذا النشاط الذي أصبح غير مربح[1].

2-تربية النحل: تعد تربية النحل وإنتاج العسل من الأنشطة القديمة والمعروفة في منطقة شمال إفريقيا، وكان الاهتمام بالعسل عند سكان المنطقة كبيرا، فقد كان الجنود الفرنسيون أثناء تقدمهم يعثرون على خلايا النحل في كل مكان تقريبا[2].

جدول 50: توزع تربية النحل عبر العمالات لدى الجزائريين والأوروبيين سنة 1887م[3].

القطاع	العمالة	عدد المربين	عدد الخلايا المستغلة
الأوروبيين	الجزائر	395	4446
	وهران	723	6997
	قسنطينة	293	3264
	المجموع	1411	14707
الجزائريين	الجزائر	8026	55857
	وهران	6127	49634
	قسنطينة	12634	109975
	المجموع	26787	215466
المجموع		28198	230173

إن المربي الأوروبي قد يتجاوز المربي الجزائري في متوسط ما يملكه من خلايا النحل، كما هو الحال في سنة 1879 مثلا، أين كان متوسط ما يملكه المربى الجزائري يقدر بـ 9 خلايا، في حين أن متوسط ما يملكه الأوروبي يقدر بـ11 خلية لكل مربي، إن تربية النحل ليست ذات أهمية كبيرة لدى المستوطنين في مقابل اهتمام الجزائريين بها وخاصة في منطقة القبائل، وتعتبر عمالة قسنطينة هي الأكثر أهمية فيما يخص هذا النشاط، فقد كان بها حوالي 76000 خلية سنة 1872م في مقابل 84000 بالعمالتين المتبقيتين[4]، وفي سنة 1887م كان عدد المربين في عمالة قسنطينة يقدر بـ12927 مربيا، منهم 293 أوروبيا، ويمثل تعداد المربين في هذه العمالة نسبة 45.84% من مجموع المربين في الجزائر، في حين تعد عمالة وهران الأضعف من حيث تواجد المربين حيث يوجد بها 6850 مربيا منهم 723 أوروبيا، وتبعا لذلك فقد تزايد عدد الخلايا المستغلة وكان

[1] V. Loizillon, Op.Cit, p 107.
[2] Ch. Rivière et H. Lecq, Op.Cit, p 723.
[3] M.C.I.C., **Annuaires statistiques de la France année 1890**, Op.Cit, p 451.
[4] Pierre Fréderic Bainier, Op.Cit, p 349.

نصيب عمالة قسنطينة هو الأكبر، حيث يقدر بـ113239 خلية منها 3264 لدى الأوروبيين، وهي تمثل 49.19% من الخلايا في الجزائر في حين تتوفر عمالة وهران على 56631 خلية تمثل 24.6% من مجموع الخلايا في الجزائر[1].

نتيجة للمعطيات السابقة فقد كانت عمالة قسنطينة هي الرائدة في إنتاج العسل، حيث كان إنتاج العسل في الجزائر سنة 1908 يقدر بـ7671 قنطار، منها قنطار واحد منتج في إقليم الجنوب، في حين أن الكمية المتبقية موزعة بين العمالات الثلاث تستحوذ عمالة قسنطينة على 3285 قنطار منها[2]، وهي تمثل 42.82% من إجمالي إنتاج العسل في الجزائر.

3-الصيد البحري: السواحل الجزائرية التي تمتد نحو 1200 كلم ذات إنتاجية كبيرة للأسماك من مختلف الأنواع لاسيما السردين والتونة التي تدر أرباح طائلة، ويذهب جزء من الإنتاج إلى التصدير، ويتركز صيد السردين وتحضيره بشكل خاص بكل من سكيكدة ووهران، وإضافة إلى المصنعين اللذين تم إنشاؤهما على مستوى هاتين المنطقتين، فقد تم إنشاء ورشة لصناعة علب توضيب السردين بوهران، ويتم إرسال علب السردين المعبأة إلى كل من نانت (Nante) وكروازيك (Le Croisic) على الساحل الغربي لفرنسا، لتعود من هناك إلى الجزائر على أساس أنها من منتجات سواحل الغرب الفرنسي[3].

جدول 51: صيد الأسماك خلال سنوات 1882-1884م[4].

السنة	عدد السفن	عدد الصيادين	منتجات الصيد البحري (كلغ)	قيمة الصيد البحري (فرنك)	متوسط السعر لدى كل سفينة		قيمة الكيلوغرام
					كلغ	فرنك	
1882	959	4191	5438158	2753260	5670	2871	0.50
1883	1042	4474	7768198	3300498	7455	3167	0.42
1884	1009	4124	7254601	3537510	7197	3509	0.48

أما عن توزع نشاط الصيد البحري فيتوزع بشكل مختلف عبر المناطق الساحلية، والذي يظهر من خلال إحصاءات سنة 1885م كمثال يعطي فكرة واضحة عن ذلك.

[1] M.C.I.C., **Annuaire statistique de la France de l'année 1890**, Op.Cit, p 451.
[2] M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1909**, Op.Cit, p 364.
[3] Pierre Fréderic Bainier, Op.Cit, p 351.
[4] G.G.C.A., **statistique générale de l'Algérie, 1882 à 1884**, Op.Cit, p 351.

جدول 52: توزع العمال والسفن عبر مناطق الصيد في الجزائر[1].

المناطق	وهران	الجزائر	سكيكدة	عنابة	القالة	المجموع
عدد سفن الصيد	250	249	231	114	200	1044
عدد العاملين	1124	961	1012	625	1194	4916

نلاحظ من الجدول أن مجموع سفن الصيد بكل من سكيدة، عنابة والقالة يقدر بـ545 سفينة، وهي تمثل 52.2 % من مجموع المناطق المذكورة، كما أن عدد العاملين في مجال الصيد البحري يقدر بالمناطق الثلاث يقدر بـ2831 عامل، وهو يمثل نسبة 57.58 % من عدد العمال، وهو ما يعني تركزا لنشاط الصيد البحري في المناطق الساحلية الشرقية للجزائر، وهذا يعود بشكل كبير إلى عامل كثافة تواجد الايطاليين المعروفين بهذه المهنة وتركز هجرتهم بالمناطق الساحلية الشرقية، وما يؤكد ويدعم تطور نشاط الصيد البحري في الجزائر هو الارتفاع المستمر لتعداد السفن المتخصصة في هذا المجال.

جدول 53: تطور عدد سفن الصيد في الجزائر 1866-1892م[2].

السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن
1866	453	1901	1209
1873	836	1907	1219
1875	1955	1909	1260
1877	974	1910	1330
1892	1106	1912	1410

4-صيد المرجان: إن صيد المرجان معروف قبل الاحتلال الفرنسي، وتمتد مناطقه من عنابة إلى القالة وبعض المناطق المتفرقة لاسيما منطقة المرسى الكبير، وتعد هذه المناطق من أغنى المناطق بالمرجان ويصنف من أجود الأنواع، ويتم صيد المرجان تحت رقابة الحكومة الفرنسية[3].

لقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بتنظيم صيد المرجان في الجزائر، حيث أصدرت مرسوما بتاريخ 1جوان 1864م الذي حدد ونظم شروط ممارسة صيد المرجان في السواحل الجزائرية، لكنه عدل بمرسوم 19 ديسمبر 1876م الذي رخص للجزائريين والمجنسين بإمكانية ممارستهم لصيد المرجان

[1] M.C., **Annuaire statistique de la France, 1885**, Op.Cit, p 636.
[2] Paul Paris, "La pêche en Algérie"**, La dépêche coloniale illustrée**, N° 12, Paris, 30 juin 1913, p 172.
[3] Pierre Fréderic Bainier, Op.Cit, p 351.

ولم يرخص سوى للسفن التي تم بناؤها في فرنسا أو الجزائر بالقيام بصيد المرجان بالسواحل الجزائرية[1].

جدول 54: صيد المرجان خلال سنوات 1882-1884م[2].

السنة	عدد السفن	عدد الصيادين	كمية الصيد المرجان (كلغ)	قيمة المرجان (فرنك)	متوسط السعر لدى كل سفينة		قيمة الكيلوغرام
					كلغ	فرنك	
1882	126	806	20286	1032760	161000	8196	51
1883	84	486	13194	528750	157071	6294	40
1884	57	340	5363	219880	94087	3857	41

لقد كان الكثير من الأوروبيين من غير الفرنسيين يمارسون هذا النشاط في الجزائر، غير أن مرسوم 1 ماي 1897م نص على أنه لا يمكن أن يسمح بصيد المرجان إلا في شهور جويلية، أوت وسبتمبر فقط، ولا يمكن لغير السفن الفرنسية القيام بالصيد، كما لا يمكن للأجانب الغير مجنسين بالفرنسية المساهمة في أكثر من الربع في تجهيز معدات الصيد[3].

خلاصة:

إن نشأة وتطور القطاع الزراعي الأوروبي في الجزائر قد أدى بالضرورة إلى إدخال منتوجات زراعية ترتبط أساسا بالثقافة الاقتصادية والغذائية للمجتمع الأوروبي على غرار الكروم والقمح اللين مثلث ركنا هاما في الرأسمالية الزراعية الفرنسية في الجزائر اقتصاد المستعمرة، كما أن الإنتاج الزراعي قد توزع بين الأوروبيين والجزائريين حيث كانت منتجات زراعية تتركز على الأوروبيين في حين أن أصنافا أخرى كانت محل اهتمام الجزائريين، وتوزعت هذه المنتجات بشكل متفاوت بين العمالات حيث نجد منتجات تتركز في عمالة وتقل في أخرى.

إن الإنتاج الزراعي المتأثر بالسياسة الاستعمارية، قد أعطى بتنوعه وما طرأ عليه إضافة ومكانة جديدة للقطاع الزراعي ضمن اقتصاد الجزائر المستعمرة، وارتبط أيضا بتغير في طرق الاستغلال وسائله وكذلك بظواهر وتحولات اجتماعية واقتصادية.

[1] G.G.C.A., **Etat actuel de l'Algérie 1876**, Op.Cit, p 137.
[2] M.C.I., **annuaire statistique de la France de l'année 1887**, Imprimerie nationale, Paris, 1887, p 685.
[3] Jean-Baptiste Sirey, **recueil général des lois et des arrêtés en matière civile, criminelle, commerciale et de droit public**, Éditeur Sirey, Paris, 1897, p 376.

الفصل الثالث:

أهمية القطاع الزراعي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به

مثل القطاع الزراعي أساس النشاط الاقتصادي للجزائريين ولاسيما سكان الأرياف منهم خلال العهد العثماني، وكان التدخل الفرنسي قائما على آليات لتسيير هذا القطاع العريض، كانت له تأثيرات على أنماط الاستغلال المعروفة من قبل، وهي السياسة الزراعية الفرنسية التي ستفرز تداعيات وتحولات اتضحت بصورة مركزة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: آليات تأطير الاستغلال الزراعي وتطوره.

المطلب الأول: هيئات تأطير وتنظيم الاستغلال الزراعي.

نظرا لكون الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، ولأهمية الزراعة وسعيا من الإدارة الاستعمارية لأن تجعل من الجزائر مستعمرة زراعية بالدرجة الأولى، فقد بادرت هذه الإدارة إلى استحداث هيئات تنظيمية ذات طابع إداري وتقني، تعنى بالقطاع الزراعي، تعد وزارة الزراعة الهيئة الرسمية العليا ضمن تشكيلات الحكومة العامة في الجزائر التي تقوم على شؤون النشاط الزراعي في الجزائر، حيث تتواجد أيضا مصالح للتنظيم الإداري وكذلك مصالح مكافحة الآفات وعمليات المراقبة والتفتيش البيطرية والنباتية الداخلية والحدودية وحتى بالموانئ.

من خلال العروض السنوية لوضعية الجزائر التي يعرضها الحكام العامون للجزائر مثلا، يتم الإشارة إلى العديد من هذه الهيئات المنظمة والمتعلقة بقطاع الزراعة، حيث أن لكل منها اختصاصها، ومن أهم هذه الهيئات نجد:

1-المجلس الأعلى للزراعة في الجزائر(Conseil Supérieur de l'agriculture d'Algérie)

تم إنشاء هذا المجلس بموجب مرسوم 15 أفريل 1914م، حيث نص في مادته الأولى على أنه ينشأ لدى الحكومة العامة للجزائر مجلس أعلى للزراعة، ويكلف بالبت وإبداء الرأي في كل المسائل التي يقدمها له الحاكم العام للجزائر، المتعلقة بالتعديلات في النصوص القانونية، قضايا التنمية والتطوير، تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، المسائل الاجتماعية، الاقتصادية، الجبائية والجمركية التي لها علاقة بالزراعة والصناعات الزراعية، يعقد اجتماعا واحدا على الأقل سنويا، ويرأسه الحاكم العام للجزائر، وينوبه مدير الزراعة والتجارة والاستيطان[1].

2-غرف الفلاحة (Chambers d'agriculture): وهي هيئة إدارية ذات طابع استشاري، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي فرنسي مؤرخ في 31 مارس 1902م، وقد نصت المادة الأولى منه

[1] G.G.A., **B.O.G.G.A 1914**, imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C[ie], Alger, 1915, pp 804-805.

على إنشاء غرفة للفلاحة في عاصمة كل عمالة من العمالات الثلاث، حيث تضم الغرفة ستة عشر عضوا فرنسيا وستة أعضاء جزائريين يعينون من طرف الحاكم العام للجزائر، منهم أربعة من الإقليم المدني واثنان من الإقليم العسكري[1]، وكان لها لقاءات دورية، ويتم من خلالها متابعة قضايا متعلقة بالقطاع الزراعي وهذا من صلاحياتها، فمثلا في دورتيها لسنة 1910م استشارتها الإدارة الاستعمارية في مسألتين هما: قضية منع ذبح النعاج في الفترة الممتدة من 15 أوت حتى 31 ديسمبر من كل سنة، كما تمت مناقشة قضية تتعلق بأسعار المنتجات الزراعية[2].

3-مصلحة الاستعلامات الزراعية (Service de Renseignement):

تأسست هذه المصلحة على مستوى المدرسة الزراعية بالحراش، بموجب قرار 1 نوفمبر 1909م، وتتعامل هذه المصلحة مع الجمعيات الزراعية وحتى أفراد المستوطنين، ويشرف على هذه المصلحة أساتذة المدرسة، وخلال سنة 1909م تلقت 224 طلب استعلام وفي سنة 1910م تلقت 328 طلب استعلام، كما تقوم مصلحة الاستعلامات بمهام إعلام وتوعية هامة، بإطلاع المهتمين بمجال الزراعة في الجزائر بالمستجدات وذلك عن طريق نشرات إرشادية وإعلامية تخص الشؤون الزراعية المختلفة، فقد تم توزيع 300 نشرة إرشادية في سنة 1909م، ويبدو أنها كانت مطلوبة ومحل اهتمام أيضا من طرف المزارعين حيث وزع 698 نشرة في سنة 1910م، وكانت مواضيع النشرات تتناول عدة مجالات هي:

-تكاثر أشجار الليمون.

-الحشرة القرمزية الضارة بأشجار الفواكه.

-تأسيس مزارع الكروم.

-تصريف المياه.

-صناعة الخمور.

-زراعة البواكر.

-زيادة تعداد البغال (لكونه يستخدم بشكل كبير من طرف الأوروبيين).

-تحسين زراعة الزيتون في الجزائر[3].

[1] G.G.A., **B.O.G.G.A 1902**, imprimerie orientale Pierre Fontana, Alger, 1903, pp 366-372.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 350.
[3] Ibid, pp 352-354.

الجدير بالذكر أن الإرشادات والمعلومات كانت يتم تقديمها مجانا للمزارعين[1]، وقد كانت طلبات الاستعلام المقدمة إلى هذه المصلحة متنوعة ويتم معالجتها على مستوى عدة تخصصات.

جدول 55: طلبات الاستعلام المعالجة من طرف مصلحة الاستعلامات الزراعية بين سنتي 1909 و1913م[2].

المخابر	عدد الطلبات المعالجة	
	من سنة 1909 إلى 1912	من 1 مارس 1912 إلى 31 أكتوبر 1913
مخبر الزراعة	308	28
مخبر الكيمياء	745	129
مخبر التكنولوجيا	180	19
مخبر زراعة الكروم	466	70
مخبر تقنية تربية الحيوان	34	1
مخبر علم الحشرات	47	7
مخبر البستنة	67	-
مخبر الهندسة الريفية	8	-
مخبر علم النبات	-	2
مخبر الزراعة الشجرية	-	4
المجموع	1855	260

4-مصلحة الفيلوكسيرا (Service Phylloxérique): سعيا من الإدارة الاستعمارية لمكافحة آفة الفيلوكسيرا التي امتدت إلى حقول الكروم بالجزائر، فقد تم تأسيس مصلحة خاصة بهذه الآفة، وكان قانون 21 مارس 1883م الذي نص على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة امتداد آفة الفيلوكسيرا إلى الجزائر، و كانت تنظيم ومتابعة عمل هذه المصلحة ضمن صلاحيات الحاكم العام للجزائر بموجب هذا القانون[3].

لقد كانت هناك هيئات تعنى بمتابعة الجانب الحيواني، على غرار المصلحة البيطرية الصحية (**Service Vétérinaire Sanitaire**)، التي يمثل فيها البياطرة العنصر الفعال لتسيير شؤون هذه المصلحة وتنفيذ مهامها، وتهتم بمتابعة كل ما يتعلق بالصحة الحيوانية سواء من حيث

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914, p 383.
[2] Ibid.
[3] G.G.A., **B.O.G.G.A 1883**, imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C[ie], Alger, 1884, pp 249-251.

إجراءات الوقاية أو العلاج، لقد كان تعداد البياطرة سنة 1907م يقدر بـ66 بيطريا موزعين على العمالات الثلاث، حيث يوجد بعمالة الجزائر 26 بيطريا، وبعمالة قسنطينة 20 بيطريا، و20 بيطريا بعمالة وهران، أما بالإقليم العسكري ومناطق الجنوب فيوجد 14 بيطريا فقط، موزعين وفقا للعمالات، لعمالة الجزائر5 بياطرة، 6 بياطرة لعمالة وهران، 3 بياطرة لعمالة قسنطينة، قامت المصلحة بإجراء 1647979 عملية تطعيم للحيوانات بزيادة تقدر بـ46034 عملية عن سنة 1906م[1]، وتقوم هذه المصلحة أيضا بمهام الرقابة البيطرية عبر الحدود البرية وعبر الموانئ، لاسيما بالتعاون مع جهاز آخر هو **الشرطة الصحية للحيوانات(Police Sanitaire des Animaux)**، الذي يقوم بمهام التفتيش والمراقبة في حالة نقل الحيوانات أو في حالة التصدير أو الاستيراد وكثيرا ما ترد إشارات عن نشاطه في العروض السنوية للحكام العامون حول وضعية الجزائر[2].

استحدثت لأجل تنظيم جانب الصحة الحيوانية في الجزائر نصوص قانونية متعددة، يمثل مرسومي 22 جوان 1882 و12 نوفمبر 1887م القاعدة الأساسية للتشريع الصحي الحيواني في الجزائر[3]، نشير إلى بعض الأمثلة منها وتوضيحها في ما يلي:

- قانون 2 أوت 1884م المتعلق ببيع وتبادل الحيوانات الداجنة.
- المرسوم المؤرخ في 12 ماي 1887م المتعلق بالأمراض الحيوانية المعدية.
- المرسوم الوزاري المؤرخ في 26 ماي 1903م المتعلق بالتطهير على مستوى وسائل النقل.
- المرسوم المؤرخ في 11 جوان 1905م المتعلق باستيراد الأبقار من فرنسا[4].

المطلب الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي.

تنوعت الأساليب والطرق الزراعية المتبعة لدى الجزائريين والأوروبيين، ومنها ما تم تطبيقه لدى الطرفين رغم خصوصية كل منهما.

لقد مارس الجزائريون طرقا بسيطة في الزراعة، أهمها الزراعة المكثفة، التي تستغل فيها قطعة أرض زراعية محددة باستعمال كمية قليلة من البذور والاعتماد على الأمطار، وهو ما يجعلهم

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1907**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1908, pp 299-302.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 333.
[3] Laurent Rampon, **Législation sanitaire vétérinaire en Algérie**, Édition mise à jour Avec la collaboration du Dr. René Attard, Alger, mars 1955, p 8.
[4] Ibid, pp 591-597.

خاضعين لعوامل المناخ الطبيعية، وهذه الطرق لا تؤمن سوى الاكتفاء الذاتي من خلال توفير الغذاء اليومي أو تخزين الفائض في أحسن الأحوال[1].

حتى يتسنى للجزائريين الحصول على أفضل ما يمكن من حيث الإنتاج، وضمان الاكتفاء الذاتي على الأقل، فقد تم الاعتماد على آليات مختلفة في العمل الزراعي من أهمها:

1-الاستغلال العائلي: بإتباع هذا النمط الاستغلالي يشكل فيها أفراد الأسرة الواحدة ما يشبه التعاونية حيث يتحدون في زراعة الأرض ووسائل الإنتاج، وقد صف بهلول أن من يتبعون هذا النمط بأنهم فلاحين صغار يمتلكون عادة حيازات صغيرة لا يتجاوز متوسطها من 1 إلى 5 هكتارات، ويقوم هؤلاء بمباشرة الأنشطة الزراعية بأنفسهم وكذلك بالتعاون مع أفراد أسرهم[2]، فرب العائلة هو مالك الأرض ووسائل الإنتاج وكل ما يقرر بشأن الإنتاج، وقد يلجأ في حالة المزارع الكبيرة إلى جلب يد عاملة أجيرة[3].

تم استغلال الأراضي وفق هذا النمط من طرف معظم السكان الزراعيين، حيث كان متوسط كثافتهم لدى قطاع الجزائريين يقدر بشخصين لكل هكتار، أما لدى القطاع الزراعي للأوروبيين فكانت تقدر بشخص واحد لكل 30.25 هكتارا[4]، وقد ذكر ديمونتيس Demontès أن الاستغلال العائلي تحفزه عوامل هامة، منها طبيعة السكان الذين يميلون إلى العمل الجماعي، بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في عامل الفقر الذي استبد بالأسر الجزائرية، وقد فرض في أحيان كثيرة على الإخوة أن يتحدوا في وسائلهم الإنتاجية وحيواناتهم ديمونتيس[5]، وقد يعتبر هذا الأمر كرد فعل مقاوم لعملية التفكيك الاقتصادي والاجتماعي التي أفرزتها السياسة الاستعمارية.

---

[1] خديجة بختاوي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2011-2012، ص 51.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 35.

[3] إسماعيل شعباني، **الفلاحة الجزائرية و التقدم التقني (مع بحث ميداني) على القطاع الفلاحي ببلدية بغلية (ولاية بومرداس)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986-1987، ص 62.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر** ...، المرجع نفسه، ص 35.

[5] Victor Demontès, **l'Algérie économique**…, , Op.Cit, p 403.

2-**العمل مقابل الأجرة:** يستعمله عادة البورجوازيون الزراعيون مالكي الأراضي الواسعة، حيث لا يتمكنون من استغلال هذه الأراضي إلا عن طريق استئجار اليد العاملة نظير مقابل نقدي، كما قد يكون بمقابل عيني في حالة استخدام الخماسين أو المزارعين، وقد كان العمال الأجراء من الجزائريين والأوروبيين أيضا، مع تفاوت كبير لصالح الجزائريين، فحسب ديمونتيس Demontès كان تعداد هؤلاء العمال الأجراء سنة 1913م يقدر بـ700000 عامل منهم 88793 عامل أجير أوربي[1]، بمعدل عامل أوروبي واحد مقابل ستة عمال جزائريين[2].

3-المزارعة: يتكون هذا النمط بوجود طرفين، الطرف الأول يمثله من يمتلكون عادة مساحات كبيرة من الأراضي، فيما يقوم مقام الطرف الثاني من لا يمتلكون أي أرض أو أنهم يمتلكون مساحات صغيرة في أحسن الأحوال، حيث يقدم الطرف الأول الأرض كمساهمة، أما الطرف الثاني فيقدم العمل، ويقتسم الطرفان وسائل العمل من بذور وعتاد، كما يقتسمان المحصول النهائي مناصفة عينا لا نقدا، ذلك أن نظام المزارعة لا يتضمن أي عملية مالية نقدية بين طرفيه[3].

استعمل أسلوب المزارعة من طرف الأوروبيين بشكل أكبر، وقد ذكر المؤرخ أجرون أنهم من أرسوا دعائمه، في حين أنه كان نادرا لدى الجزائريين، ذلك أن الأوروبيين قاموا بتطبيق هذا النمط الاستغلالي في المناطق السهلية الخصبة خصوصا، وأدركوا أنه يمكن الحصول على أداء نفس الأشغال بنمط المزارعة وبأسعار أقل مما لو تم الاعتماد على الخماس الذي كان مفرطا في الربح على ما يبدو، فمثلا كانت الشركة الجنيفية La société genevoise تعتمد أسلوب المزارعة، إذ كانت تستغل 8147 هكتار بنواحي سطيف، حيث يكلف استغلال الهكتار الواحد بأسلوب

[1] Victor Demontès, **l'Algérie économique**…, Op.Cit, p 510.

[2] هذه النسبة أصبحت عامل أوروبي واحد مقابل خمسة عمال جزائريين في سنة 1921 حسب نفس المرجع، وذلك بفعل هجرة الجزائريين كأهم عامل أدى إلى تناقص اليد العاملة في هذه المرحلة، وتم تناول هذه النقطة في تناولنا للتحولات الاجتماعية.

[3] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 62.

المزارعة 17 فرنك فقط، فيما كانت الخماسة تكلف حوالي 33 فرنك للهكتار الواحد مع الجزائريين[1].

4-الخماسة: يشبه نظام الخماسة نظام المزارعة، غير أن الخماس غريب عن الأرض ولا يملك حتى وسائل الإنتاج وإنما مساهمته تكون بقوة العمل، في مقابل الحصول على خمس الإنتاج، ومنه جاءت تسمية خماس[2]، وذهب البعض إلى هذه التسمية مستمدة من كون النشاط الزراعي يتكون من خمسة عناصر هي: الأرض، الزرع، الحيوانات المستخدمة، العتاد، قوة العمل، ويساهم الخماس بالقسم الأخير وهو قوة العمل[3]، ورغم أن نظام الخماسة قد عرف انتشارا واسعا إلا أنه يعاب عليه عدم اكتراث الخماس برفع الإنتاج، مما كان له انعكاسات سلبية في العملية الإنتاجية[4]، غير أن الخماس تقلصت وتدهورت وضعيته، وذلك يرجع حسب المؤرخ أجرون إلى وفرة اليد العاملة وإدخال الآلات الزراعية المتطورة، مما أفضى تناقص عروض العمل، وهكذا بدأ الخماسون في التحول إلى مستخدمين يتقاضون أجورهم في ظل انتشار العمل المأجور[5].

5-التويزة: هي نمط من الأعمال الزراعية ذي طابع تعاوني، تكثر في فترة الحصاد غالبا، أساسها قيام مجموعة من الفلاحين بالتعاون باستخدام وسائلهم الخاصة وعند الانتهاء من الأعمال لدى أحدهم يتم الانتقال إلى فلاح آخر، وهذه الطريقة تمثل نموذجا للتكافل بين الفلاحين خاصة في

---

[1] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 370-371.

[2] يتم اقتسام المحصول بين الخماس ومالك الأرض وفق الاتفاقات العرفية عادة، بعد استثناء مقدار الضريبة، وليس بالضرورة الحصول على خمس الإنتاج، فقد يختلف ذلك بحسب نوع المنتوج والمنطقة، فقد يصل نصيب الخماس إلى الربع أو الثلث في حالة المحاصيل الربيعية كالخرطال والذرة، وقد تصل إلى المناصفة أحيانا في حالات التبغ أو الفواكه، وفي حالة الحبوب فتتراوح بين 5/1 و5/2 عموما، وتختلف حسب المناطق، إذ يحصل الخماس على نسبة 11/3 من محصول الحبوب بمنطقة الشلف والغرب الوهراني، فيما تكون النسبة 4/1 بمنطقة تيارت، فرندة ومنطقة القبائل بل يستعمل مصطلح الربع للدلالة على الخماس. للتوسع أكثر انظر: شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...،ج 2، مرجع سابق، ص ص 381-386.

[3] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 63.

[4] المرجع نفسه.

[5] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...، ج 2، المرجع نفسه، ص 383.

ظل عدم قدرة هؤلاء على الاستعانة بعمال أجراء، يمكن أن نعتبر أن التويزة هي نمط خاص بالجزائريين، ذلك أنه لم نصادف أي ذكر لوجودها لدى الأوروبيين في الجزائر.

تعد التويزة أكبر تقليد تعاضدي منتشر لدى المزارعين الجزائريين، ويصادف وجوده كثيرا خصوصا في مناطق الهضاب العليا وفي منطقة القبائل، فالتويزة ليس لها صفة الإلزام، حيث تكون المبادرة تلقائية للقيام بهذا العمل التعاضدي، حيث يجلب كل فلاح معه مستلزماته الخاصة حسب نوع العمل، ففي زمن الحرث يجلب معه محراثه وثيرانه، وفي زمن الحصاد يجلب معه أدوات الحصاد، ويقوم الفلاح المستفيد بإعطاء المزارعين وجبات غذائية من باب الاعتراف بالجميل[1].

6-المغارسة: وترتبط عادة بالزراعات الشجرية، حيث يقوم العامل بالاتفاق مع صاحب الأرض قصد العناية بها مقابل حصوله على ربع المنتوج لا أكثر، ذلك أن ملكية هذه الأراضي تبقى خالصة للمالك وورثته.

المطلب الثالث: تطور الطرق الزراعية والوسائل.

تعد المكننة من أهم مظاهر التطور لدى القطاع الزراعي، والناجمة عن تداعيات دخول الطرق والأساليب الزراعية الأوروبية وخصوصا الفرنسية منها، وقد كان تنامي رأس المال المسخر للأعمال الزراعية سببا مشجعا ومساعدا على اقتناء العتاد الأكثر فعالية ومردودية، فمن قيمة 4 ملايين فرنك كمتوسط رأس مال الأعمال الزراعية في العشرية 1890-1900م ارتفعت القيمة لتبلغ 13856762 فرنك سنة 1914م[2]، وأضاف بن أشنهو أن تزايد عمليات القروض المالية الزراعية قد لعب دورا مهما في تسهيل الحصول على الأدوات والوسائل الزراعية، بالإضافة إلى عنصر التوسع في الملكية لدى قطاع الأوروبيين الذي يعتبر كذلك حافزا لإدخالهم الآلات وخصوصا في مجال زراعة القمح[3]، وذلك خلال مطلع القرن العشرين.

[1] Roger Richardot, **La mutualité agricole chez les indigènes d'Algérie**: thèse pour le doctorat, Université de Paris, Les Presses modernes, Paris, 1935, pp 42-44.

[2] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 369.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 153.

جدول 56: تطور المساحة لدى الأوروبيين والجزائريين في زراعة القمح مطلع القرن العشرين[1].

الموسم	المساحة لدى الأوروبيين			المساحة لدى الجزائريين		
	القمح اللين	القمح الصلب	المجموع	القمح اللين	القمح الصلب	المجموع
1904-1905	176787	179886	356673	88961	928984	1017945
1913-1914	243388	256137	499525	97451	873669	971120
الفرق	+66601	+76251	+142852	+8490	-55315	-46825

نلاحظ من الجدول أن المساحة المزروعة قمحا لدى الأوروبيين قد ارتفعت من 356673 هكتار للموسم 1905/1904 إلى 499525 هكتار للموسم 1914/1913، مع ملاحظة تراجعها لدى الجزائريين بمقدار 46825 هكتار بين الموسمين، إن هذا يفسر لدى القطاع الأوروبي برغبة الإدارة الاستعمارية في زراعة وإنتاج القمح في الجزائر، وهو ما كان عاملا محفزا لإدخال الآلات المساعدة على أداء الأشغال الزراعية في هذا المجال على الخصوص، وذلك يعود إلى سعي الإدارة الاستعمارية إلى الرفع من مردودية الهكتار الواحد للقمح في الجزائر، قصد حل مشكلة ضعف المردود في فرنسا، التي تعاني من ضعف المنافسة وعدم قدرتها على مجاراة الدول الأوروبية في مردودية إنتاج القمح.

جدول 57: مقارنة مردودية إنتاج القمح في فرنسا مع دول أوروبية (قنطار/هكتار)[2].

الدولة	السنوات		
	1880	1890	1900
فرنسا	11	12.7	12.9
بلجيكا	15.6	-	22.5
ألمانيا	12.9	14.4	18.7
انكلترة	16.4	20.6	19.2
هولندا	16.9	17.7	20.4
الدنمارك	24.6	22.2	27.5

[1] Pierre Rouveroux, Op.Cit, pp 24-32.
[2] Lhomme Jean, "La crise agricole à la fin du 19ème siècle en France: essai d'interprétation économique et sociale", **revue économique**, volume 21, N° 44, 1970, p 533.

ويتضح نتائج مساعي إدخال وتطوير المكننة لدى الأوروبيين بمقارنة ما يملكه هؤلاء من عتاد زراعي بين سنتي 1901 و1905م، وذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول 58: نمو التجهيز الآلي للأوروبيين في الجزائر بين سنتي 1901 و1905م[1].

التجهيز الآلي	سنة 1901	سنة 1905
مذرات آلية	139	909
محشات	424	1559
حصادات	981	3459
محشات وحصادات على الأحصنة	2557	6552
عربات الجر الفرنسية	-	81522
عربات الجر العربية	-	8439

يتضح من الجدول التنوع في الآلات المستخدمة لدى الأوروبيين وهي آلات تستخدم في الغالب في زراعة الحبوب لاسيما القمح، فقد ارتفع تعداد الحصادات مثلا من 981 حاصدة سنة 1901م إلى 3459 حاصدة سنة 1905م فقط، أي بفارق يقدر بـ2478 حاصد خلال أربع سنوات فقط، ويبدو هنا حرص الإدارة الاستعمارية على تنشيط زراعة القمح، لاسيما بعد الأزمة التي عرفتها زراعة الحبوب بين سنتي 1885 و1900م، حيث عرفت تراجعا[2] في المساحة المزروعة بالقمح لدى الأوروبيين في الجزائر خصوصا في الفترة بين سنتي 1885 و1894م.

لقد كان الدعم الذي تلقاه الأوروبيون في الجزائر من الإدارة الاستعمارية، ولاسيما من ناحية القروض الزراعية والتسهيلات الإدارية سببا رئيسيا في التباين الكبير بين تعداد الوسائل الزراعية ونوعيتها لدى القطاع الجزائري الذي يوصف بالتقليدي والقطاع الأوروبي الحديث.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 153.

[2] قد يكون التوسع في زراعة الكروم المربحة في هذه الفترة عاملا مؤثرا في تراجع زراعة القمح لدى الأوروبيين على الخصوص.

جدول 59: تطور تعداد ونوعية الأدوات الزراعية لدى الأوروبيين والجزائريين بين سنتي 1878 و1902م[1].

نوع الأدوات الزراعية	سنة 1878			سنة 1902		
	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
Charrues محاريث	27229	210969	238198	66962	312892	379854
مسلفة[2] (مشط) Herses	21055	1651	22706	22580	3689	26269
عربات Chariots	17071	767	17838	32193	3409	35602
حاشات Faucheuses	632	6	638	4025	233	4258
آلات الدرس Machines à Battre	653	9	662	828	10	833
نسافة (ذراية)[3] Tarares	3502	76	3578	5452	402	5854
منزع العنب Egrappoirs	942	703	1645	9169	75	9244
محلجة القطن Egreneuses	398	258	656	22	-	22
المجموع	71482	214439	285921	142705	320710	463415
القيمة المالية (فرنك)	10762487	2884286	13646673	40965919	7350792	48316711

نلاحظ من الجدول أن تعداد الوسائل الزراعية المستخدمة في قطاع الزراعة عموما، قد ارتفع من 285921 أداة، تقدر قيمتها المالية بـ13646673 فرنك سنة 1878 إلى 463415 أداة بقيمة مالية 48316711 فرنك سنة 1902م، وهو ارتفاع معتبر يؤشر على مدى دخول المكننة وتوسع استخدامها لدى القطاع الزراعي في الجزائر عموما، كما تبين المقارنة بين قطاعي الأوروبيين والجزائريين، أن تعداد الأدوات الزراعية لدى الأوروبيين أقل مما هو موجود لدى قطاع

[1] M.A.C., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1881**, Op.Cit, p 597.; Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, pp 510-511.

[2] أداة زراعية تستخدم في تسوية الأرض للزراعة تتكون من مسامير أو أسنان شوكية أو الأقراص، تسحب باستعمال الحيوانات أو حتى العمال، وعن طريق الجرار في فترة لاحقة. أنظر قاموس Larousse agricole، ص ص 373-374.

[3] نسافة (ذراية): آلة تذري الحبوب أي تنقيها بالريح أو تيار هواء.

الجزائريين، سواء سنة 1878م أين كان الأوروبيون يحوزون 71482 أداة زراعية تمثل نسبة 25 % من مجموع الأدوات الزراعية، أما في سنة 1902م فقد كانوا يحوزون 142705 أداة زراعية تمثل نسبة 30.79 % من المجموع الكلي المقدر بـ463415 أداة. ورغم كون تعداد الأدوات الزراعية لدى قطاع الأوروبيين يمثل نسبة قليلة من المجموع العام إلا أن القيمة المالية له مرتفعة جدا، حيث كانت في سنة 1878م تقدر بـ10762487 فرنك، وهي تمثل نسبة 78.86 % من القيمة المالية الإجمالية للعتاد الزراعي، وهي بذلك تفوق بكثير القيمة المالية للأدوات الزراعية المتوفرة لدى قطاع الجزائريين والتي لا تتجاوز 2884286 فرنك، وهو التفوق الذي بقي ثابتا لصالح القطاع الزراعي الأوروبي، حيث أنه في سنة 1902م كانت القيمة المالية للعتاد الموجود لدى الأوروبيين تقدر بـ40965919 فرنك، والتي تمثل نسبة 84.78 % من القيمة المالية الكلية للعتاد الزراعي في الجزائر.

إن ما تمت ملاحظته من ارتفاع القيمة المالية للعتاد الزراعي لدى لأوروبيين رغم قلة تعداده، في مقابل انخفاض القيمة المالية للعتاد الزراعي لدى الجزائريين رغم ارتفاع تعداده، يمكن أن يفسر بالقدرة المالية للأوروبيين على اقتناء أفضل الآلات وأكثرها تطورا لاسيما الآتية من السوق الفرنسية على الخصوص، والتي تكون مرتفعة الثمن عادة، وذلك يعود بشكل أساسي إلى التسهيلات المالية التي كان يتمتع بها هؤلاء لاسيما في مجال منح القروض الزراعية وقلة الأعباء الضريبية مقارنة بما هو لدى قطاع الجزائريين، بالإضافة إلى انتظامهم في تعاونيات زراعية، وهو الأمر الذي كانت تشجعه الإدارة الاستعمارية، وهو ما يمنحهم فرص أكبر وتسهيلات للحصول على العتاد الزراعي، ولذلك فإحصاءات الجدول السابق في سنة 1878م تظهر أن تعداد المحاريث التقليدية لدى الجزائريين يقدر بـ210969 محراثا تمثل نسبة 88.56 % من المجموع الكلي، فيما لا يملك الأوروبيون من هذه الوسيلة التقليدية غير المتطورة سوى 27229 محراثا فقط، أما في سنة 1902م فقد ارتفع عدد المحاريث التقليدية لدى الجزائريين حيث أصبح يقدر بـ312892 محراثا تمثل نسبة 82.37 % من المجموع، فيما لا يملك الأوروبيون سوى 66962 محراثا، غير أنه في حالة الوسائل الزراعية المتطورة نجد توفرها بشكل كبير لدى القطاع الأوروبي، ونأخذ على سبيل المثال آلة الدرس، التي كان الأوروبيون يمتلكون منها 653 آلة في سنة 1878م، في حين لا يملك الجزائريون سوى 9

آلات فقط، وارتفعت إلى 10 آلات في سنة 1902م، فيما أصبح الأوروبيون يحوزون 828 آلة درس، وهنا يبدو لنا الفرق بين المكننة التي امتاز بها القطاع الأوروبي الذي يوصف بالحديث عن نظيره الجزائري التقليدي، وهو يجعلنا نستنتج أن سبب ارتفاع القيمة المالية لعتاد الأوروبيين مقارنة بقطاع الجزائريين التقليدي يعود بدرجة إلى امتلاك الوسائل الحديثة ذات الثمن المرتفع، وهي وسائل زراعية تأتي عادة من الشركات الصناعية الفرنسية ذات الطابع الرأسمالي التي وجدت في السوق الجزائرية مجالا خصبا لتصريف منتجاتها.

ذكر بول لوروا بوليو Paul-leroy beaulieu أنه عندما كان الأوروبيون يمتلكون 48022 محراثا في سنة 1893م كان الجزائريون يحتلون مساحة صالحة للزراعة تقدر بتسعة أضعاف ما لدى الأوروبيين، وكانوا لا يمتلكون سوى 252209 محراثا ذي نوعيه رديئة حسب وصفه، كما كان الأوروبيون يستخدمون 22292 أداة بين أمشاط، أداة لف، أداة بذر بحصان، فيما لم يستخدم الجزائريون سوى 1453 فقط، ويمتلك الأوروبيون 26731 آلة بين عربة شاحنة، وعربة صغيرة، أما الجزائريون فقد كانوا يمتلكون منها 1523 فقط، وكانوا لا يملكون سوى 17 ممشطة بحصان وآلة حاشة وحاصدة بالإضافة إلى 8 آلات درس[1].

خلاصة القول أن العتاد الزراعي لدى الأوروبيين كان يقدر بـ23279000 فرنك، أي بمعدل 17 فرنك لكل هكتار، أما العتاد الزراعي للجزائريين فلا يقدر بأكثر من 3892251 فرنك، أي بمعدل 0.3 إلى 0.35 فرنك لكل هكتار. وللعلم كان عتاد الجزائريين الزراعي يقدر بـ3688954 فرنك سنة 1884م ولم يتجاوز قيمة 2960114 فرنك سنة 1879م[2].

لقد تميز قطاع الجزائريين بالصفة التقليدية من حيث الوسائل والطرق الزراعية، في مقابل ذلك كان الأوروبيون يعتمدون على طرق حديثة ووسائل أكثر تطورا، بالإضافة إلى العامل المالي يمكن أن نرجع ذلك أيضا إلى طبيعة ما يملكون من أراضي، فالأوروبيون استحوذوا على الأراضي الجيدة والواسعة والسهلة للزراعة، وهو ما يسهل إمكانية استخدام الآلات الزراعية للتغلب على اتساع الأراضي وتسمح تضاريسها باستعمال هذه الآلات، وهو الأمر الذي كان على حساب قطاع الجزائريين الذين طردوا بفعل حركة الاستيطان إلى الأراضي الأقل جودة والتي وصفها بهلول

[1] Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, p 99.
[2] Ibid, pp 99-100.

بالأراضي الهامشية وذات التضاريس الوعرة كالأراضي الجبلية[1]، وهي الطبيعة التي لا تسمح للجزائريين باستخدام الآلات حتى في حالة امتلاك القدرة المالية على شرائها، كما أن المساحات المتوفرة لا تستلزم بالضرورة اقتناء الآلات الزراعية لخدمتها.

نتيجة لما سبق ذكره لم يجد الفلاح الجزائري من حل سوى الاعتماد على الوسائل التقليدية لخدمة هذه الأراضي، فقد استغل القوة الجارة الحيوانية في الأغراض الزراعية، كاستخدام المحاريث الخشبية، حيث كان الثور في منطقة القبائل فيما ركز استغلال الحصان في شرق وغرب الجزائر[2].

ولما كان الجزائري يعتمد على القوة الحيوانية فقد كان المحراث الخشبي ذي الصنع المحلى هو الملائم للقوة الجارة والسائد في إنجاز عمليات الحرث، رغم أن الجزائريين قد استخدموا المحاريث الأوروبية، كما كانت عمليات البذر تتم يدويا وكذلك جمع المحاصيل خاصة في المزروعات ذات الانتشار الواسع كالحبوب، التمور، التين والزيتون، وكان النقل يتم بالاستعانة بالقوة الجارة الحيوانية، ذلك أن تعداد العربات كان محدودا لدى فئة الجزائريين، فقد اعتمدوا على القوة الحيوانية أيضا في مجال النقل، حيث استعملت البغال في المناطق التلية الشمالية فيما استغلت الجمال في المناطق الهضاب العليا والصحراء، أما استغلال الخيول والثيران فهو متوزع نسبيا بين القطاعين[3].

لم يعد تحسن المردود لدى الجزائريين يفسر بتحسن العوامل المناخية فقط كما هو مألوف، بل أصبح يعود لتأثير دخول المكننة، حيث صار الفلاحون الجزائريون يعتمدون شيئا فشيئا على وسائل زراعية حديثة كالمحراث الفرنسي[4]، بل وتمكنوا من امتلاك وسائل زراعية حديثة، وتركز استخدامها بصفة كبيرة لدى فئة الملاك الأغنياء، وحسب المؤرخ أجرون فإن هؤلاء يمثلون الملامح الأولى لبروز قطاع زراعي عصري لدى الجزائريين[5]، حيث تمكنوا من إدخال واستعمال بعض الآلات، ففي السنوات الثلاث بين 1900 و1902م تمكن الجزائريون في عمالة وهران فقط من شراء 10908 محراثا فرنسيا[6].

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر** ...، مرجع سابق، ص 35.

[2] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 69.

[3] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 40.

[4] Maurice Wahl, Op.Cit, p 362.

[5] شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 370.

[6] Henri de Peyerimhoff, Op.Cit, p 184.

الجدول 60: تطور أدوات الحرث وتهيئة الأرض لدى الجزائريين بين موسمي 1901/1900 و1914/1913م[1].

الموسم الزراعي	عدد المحاريث العربية	عدد المحاريث الأوروبية	أدوات بذر وتمشيط ولف	حاشات
1901/1900	290233	-	2087	10
1902/1901	290898	-	3098	9
1903/1902	286007	26885	3593	10
1904/1903	285748	29777	4001	9
1905/1904	284546	31719	3852	16
1906/1905	292148	34161	4423	17
1907/1906	298943	28368	4873	22
1908/1907	304535	31467	5930	26
1909/1908	304401	33264	5760	27
1910/1909	336078	34420	6242	30
1911/1910	298827	36161	6281	37
1912/1911	305875	37876	6552	45
1913/1912	304204	38638	6992	59
1914/1913	301051	40280	7180	71

بخصوص القطاع الأوروبي فقد كان منشأ ما يمكن أن نسميه بالرأسمالية الزراعية في الجزائر وكان العامل الحاسم هو انتزاع الأراضي الزراعية من مالكيها الجزائريين وتحويلها لصالح الفئة الأوروبية، ونجم عن ذلك التراجع الطابع الجماعي للاستغلال.

في المراحل الأولى للوجود الأوروبي كان توزيع الأراضي المتحصل عليها يتم في صورة استغلاليات ومزارع صغيرة، هو ما جعل المستوطنين يعتمدون الطرق الإنتاجية نفسها التي كانت لدى قطاع الجزائريين التقليدي، فقد اعتمدوا القوة الحيوانية إلا أنهم وظفوا الحصان بدل الثور، واعتمدوا على المحراث الأوروبي الحديدي الذي يعد ثقيلا ويتطلب أكثر من حصان واحد.

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص 72-75.

دفع التفكير الرأسمالي والرغبة في زيادة الإنتاج لدى الأوروبيين خصوصا بعد ثمانينات القرن التاسع عشر، إلى إدخال القوه الجارة الميكانيكية، رغم أنهم وظفوا المحراث الخشبي في البداية الذي كان مستعملا في لدى الجزائريين، وعرفت الوسائل تطورا حيث بلغت تعداد المحاريث ذات الأصل الأوروبي 111050 محراثا في سنة 1871م، وهي تمثل نسبة 55.83 % من المحاريث الموجودة، فيما لم تمثل المحاريث المحلية سوى نسبة 1.88 % في قطاع الأوروبيين، وهي التي مثلت نسبة 98.72 % من لدى قطاع الجزائريين[1].

بخصوص عتاد جمع المحاصيل، فقد استحوذت زراعة الحبوب بشكل كبير على معظم الأدوات المستعملة في في جمع المحاصيل، فالكروم ورغم كونها زراعة تتوسع بصورة سريعة إلا أنه يتم الاعتماد فيها على الطريقة اليدوية، لقد كانت الطرق المتبعة لدى الجزائريين صعبة في منظور الأوروبيين في الجزائر، نظرا لاتساع المساحة المزروعة مقارنة بعددهم، وهو ما يفرض عليهم السعي لإدخال تقنيات حديثة للتغلب للتمكن من جني المحاصيل حيث تم إدخال آلات حديثة كالحصادات والدارسات[2].

أما عن الاعتماد على الأسمدة في الاستغلال الزراعي فنشير إلى أنه كان مختلفا بين الجزائريين والأوروبيين، فقد كان الجزائريون يعتمدون على التسميد الطبيعي نظرا لكون مصدرها يتمثل في الحيوانات التي يتم تربيتها، فهي بذلك مجانية ومتوفرة، مما يعفيهم من تكاليف مالية إضافية، أما الأسمدة الكيميائية فلم يستعملها الفلاح الجزائري لجهله بها من ناحية وعدم قدرته ماليا على اقتنائها[3]، فضلا عن اعتقاد عدم نفعه، فهذا السماد أثبت عدم فاعليته في زراعة القمح لاسيما المسمى السوبرفوسفات في أرضي القمح بمناطق سطيف[4]، وللإشارة فإن مصدر هذه الأسمدة الكيميائية هي فرنسا باعتباره أحد منتجات الصناعة الفرنسية.

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص 84-87.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] نفسه، ص ص 79-80.

[4] Emile Macquart, Op.Cit, p 31.

الجدول 61: كمية الأسمدة الكيميائية المستوردة من فرنسا خلال سنوات 1901–1905م[1].

السنة	نوع المنتوج	الكمية المستوردة (كلغ)
1901	سوبر فوسفات الجير	2224369
	أسمدة كيميائية	774120
1902	سوبر فوسفات الجير	2593667
	أسمدة كيميائية	841628
1903	سوبر فوسفات الجير	6345200
	أسمدة كيميائية	1174200
1904	سوبر فوسفات الجير	5967400
	أسمدة كيميائية	1953600
1905	سوبر فوسفات الجير	6807400
	أسمدة كيميائية	1579300

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الزراعة.

المطلب الأول: تطور مساهمة منتجات قطاع الزراعة في التجارة الخارجية:

عموما عرفت المنتجات الجزائرية المصدرة تطورا نوعيا وكميا، فبعد عشر سنوات من الوجود الفرنسي كانت قيمة التجارة الخارجية للجزائر تقدر بـ61123571 فرنك منها 3788834 فرنك فقط للصادرات[2] أي نسبة 6.19 % من حجم المبادلات، أما في سنة 1870م فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 297146962 فرنك، منها 124456249 فرنك للصادرات[3] التي ارتفعت نسبتها من حجم المبادلات إلى 41.88 %، وهو ارتفاع معتبر، بل تواصل ارتفاع صادرات الجزائر لتتجاوز وارداتها أحيانا، إذ حدث ذلك مثلا سنة 1894م أين كانت نسبة الصادرات تقدر بـ50.05 % من مجموع حجم التجارة الخارجية الكلي الذي بلغت قيمته 530847311 فرنك، كما بلغت قيمة الصادرات سنة 1899م ما مقداره 346415000 فرنك من مجموع القيمة المالية للتجارة الخارجية المقدرة بـ666263000 فرنك[4]، أي نسبة 51.99 %.

[1] Louis Trabut et Roger Marès, Op.Cit, p 521.
[2] G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 210.
[3] Ibid.
[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 387.

جدول 62: تطور التجارة الخارجية للجزائر بين سنتي 1831 و1909م (فرنك)[1].

السنوات	الواردات	الصادرات	المجموع
1831	6504000	1479600	7983600
1840	57334737	3788834	61123571
1850	72692782	10268383	82961165
1860	109457453	47785982	157243435
1870	172690713	124456249	297146962
1880	303434641	168835136	472269772
1890	272947618	273029623	545977241
1900	323818325	242317000	566135325
1909	478000000	356000000	834000000

إن الارتفاع المتزايد لحجم الصادرات إنما يرجع بالأساس إلى ارتفاع حجم ما يصدر من المنتوج الزراعي وتعداد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، وفيما يلي بعض من أهم منتجات القطاع الزراعي ونسبة مساهمته في الصادرات لسنة 1898م.

جدول 63: أهم منتجات القطاع الزراعي ونسبها من صادرات الجزائر سنة 1898م[2].

المادة	الكمية المصدرة الكلية	قيمتها المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الصادرات
ضأن	1165516 رأس	22866417	% 8.00
حيوانات حية أخرى	45792 رأس	13812157	% 4.83
الحبوب	1558209 قنطار	31747911	% 11.1
ألياف نباتية	21419298 كلغ	3118289	% 1.09
فواكه المائدة	22452055 كلغ	5029153	% 1.75
زيت زيتون	1382289 كلغ	745077	% 0.26
تبغ مصنع	1235899 كلغ	11570915	% 4.04
تبغ ورق	1497880 كلغ	2621290	% 0.91
خمور (كل الأنواع)	3419552 هكتولتر	117068110	% 40.96
جلود خام	3170525 كلغ	9946790	% 3.48
صوف	5160455 كلغ	8050309	% 2.81
حلفاء	97879075 كلغ	7137111	% 2.49
فلين خام و مصفح	8338472 كلغ	4179137	% 1.46
المجموع		237.892.666	% 83.18

[1] Anonyme, **La revue hebdomadaire**, T. 5, E. Plon, Nourrit et C[ie], Paris, Juin 1911, p 143.
[2] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388.

نلاحظ من الجدول أن القيمة المالية لثلاثة عشر نوعا من الصادرات والتي هي من منتجات القطاع الزراعي تقدر بـ237892666 فرنك، وهي تمثل مجتمعة نسبة 83.18 % من القيمة الإجمالية للصادرات والتي تقدر بـ285768687 فرنك[1]، وهو يؤكد أهمية ومدى مساهمة القطاع الزراعي في تنشيط الحياة الاقتصادية لاسيما على مستوى التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الخمور والحبوب فقد كان للحيوانات الحية ومنجاتها نصيب وافر لاسيما الضأن الذي يتم تصديره بشكل كبير.

يظهر مقدار التطور والارتفاع في نسبة مساهمة منتجات القطاع الزراعي ضمن الصادرات من خلال مقارنة بسيطة لإحصاءات سنتي 1873 و1910م عن طريق الشكلين التاليين.

الشكل 13: بنية صادرات وواردات الجزائر سنة 1873[2].

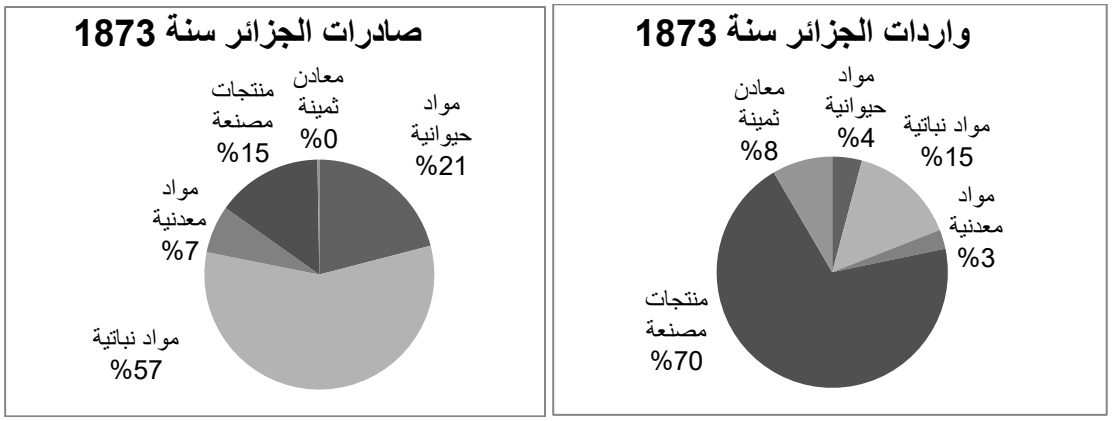

الشكل 14: بنية صادرات وواردات الجزائر سنة 1910م[3].

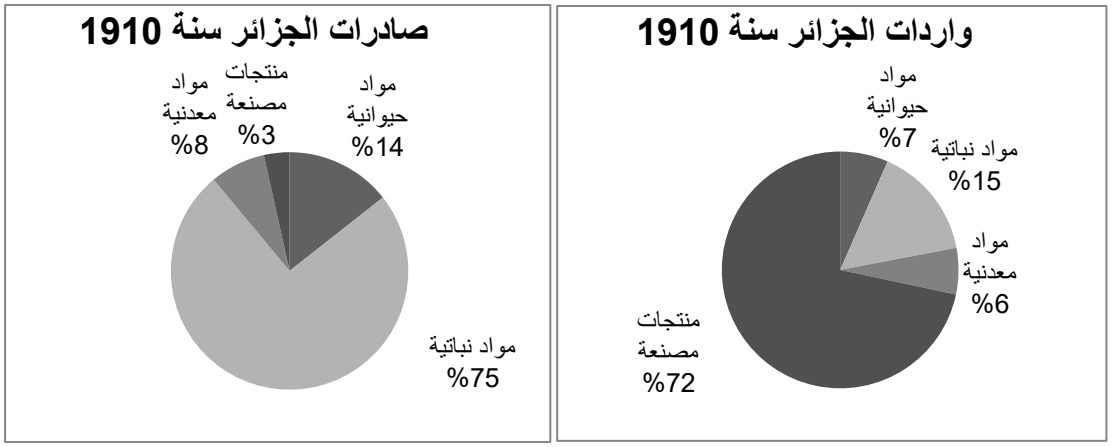

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit., p 388.

[2] الشكل منجز من: M.A.C., **Annuaire statistique de la France 1878**, Op.Cit, pp 558-559.

[3] الشكل منجز من: G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p414.

إن معاينة الشكلين تظهر أنه في سنة 1873م كانت قيمة المواد النباتية المصدرة تقدر بـ87033486 فرنك أما المواد الحيوانية فتقدر بـ31900232 فرنك، بمجموع يبلغ 118933718 فرنك، مما يعني أن منتجات القطاع الزراعي تساهم بنسبة 78.13 % من مجموع الصادرات، ويبدو أن نسبة مساهمة منتجات القطاع الزراعي في صادرات الجزائر قد استمرت في الارتفاع، ففي سنة 1910م بلغت قيمة صادرات القطاع الزراعي من منتجات نباتية 367793000 فرنك و71018000 فرنك للمنتجات الحيوانية[1]، وهي تمثل معا 88.96 % من مجموع القيمة المالية للصادرات.

إن الملفت للانتباه في تطور بنية وحجم صادرات الجزائر أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هو الارتفاع الكبير للكمية المصدرة من الخمور، فهذا المنتوج الذي لم يكن ضمن صادرات الجزائر سنة 1862[2] رغم أن الكمية المنتجة منه كانت تقدر بـ 43000هكتولتر[3]، وفي سنة 1877م لم تتجاوز الكمية المصدرة منه مقدار 4121 هكتولتر بقيمة مالية 121341 فرنك[4] وهي لا تمثل سوى 0.09 % من القيمة المالية الإجمالية للصادرات، نجده بعد ذلك يستحوذ على نسبة كبيرة من صادرات القطاع الزراعي ذات المصدر النباتي، ففي سنة 1912م كانت القيمة المالية للخمور المصدرة تقدر بـ29296000 فرنك وهي تمثل نسبة 69.74 % من القيمة المالية للمنتجات النباتية المصدرة والتي تبلغ قيمتها المالية 42003000 فرنك[5]، بل أصبح للخمور نصيبا كبيرا من صادرات الجزائر عموما، ففي سنة 1892م وصلت الكمية المصدرة إلى 2877037.44 هكتولتر، بقيمة مالية تقدر بـ86514689 فرنك من مجمل القيمة المالية لصادرات الجزائر التي بلغت 251055126 فرنك[6]، وهي تمثل نسبة 34.46 % أي أكثر من ثلث قيمة صادرات الجزائر، وارتفعت قيمة الكمية المصدرة من الخمور لتصبح 40.96 % من مجموع الصادرات سنة 1898م[7]، وقد ذكر بن أشنهو أن الكروم قد فرضت

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 414.
[2] G.G.A., **Etat actuel de l'Algérie 1862,** imprimerie impériale, Paris, 1863, p 62.
[3] Ibid, p 52.
[4] G.G.C.A., **Etat actuel de l'Algérie 1877**, imprimerie administrative Gojosso et C[ie], Alger, 1878, p 87
[5] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1912**, Op.Cit, p 416.
[6] M.I.P.T., **annuaire statistique de la France des années 1892-1893-1894**, Op.Cit, p 717.
[7] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit., p 388.

طابعها المهيمن على الزراعة الرأسمالية في الجزائر، وهو ما أفضى إلى إعطائها دورا وحجما كبيرين في التجارة الخارجية[1].

إلى جانب الخمور كانت هناك منتجات أخرى للقطاع الزراعي ساهمت في تكوين بنية الصادرات ورفع قيمتها على غرار الحبوب، ففي سنة 1876م كانت الكمية المصدرة من الحبوب تقدر بـ2129502 قنطار بقيمة مالية 50412439 فرنك[2]، وهي تمثل نسبة 30.27 % من القيمة المالية الإجمالية للصادرات، وقد كان القمح والشعير يمثلان أهم الحبوب المصدرة، حيث كان قد صدر من القمح في هذه السنة كمية تقدر بـ1087284 قنطار بقيمة مالية 28595569 فرنك، أما من الشعير فقد تم تصدير 803634 قنطار بقيمة مالية 16072680 فرنك[3]، وفي سنة 1899م ارتفعت كمية الحبوب المصدرة ولكن ليس بفارق معتبر حيث بلغت 2372940 قنطار بقيمة مالية تقدر بـ43802967 فرنك، وهي تمثل نسبة 12.64 % من مجمل قيمة الصادرات، وهنا يلاحظ أنه رغم الارتفاع الطفيف في كمية الحبوب المصدرة إلا أنه قد حدث انخفاض في نسبة مساهمة الحبوب من مجموع القيمة المالية لصادرات الجزائر، وهذا من تداعيات انخفاض أسعار الحبوب وخصوصا القمح في ظل توسع زراعة الكروم في الجزائر التي أصبحت الأكثر مردودية من الناحية المالية، حيث بلغت قيمة ما تم تصديره من الخمور في هذه السنة مبلغ 132054849 فرنك[4]، وهي تمثل نسبة 38.12 % من قيمة الصادرات.

لقد كان لإنجاز شبكة السكك الحديدية وامتدادها إلى دواخل البلاد وصولا إلى المناطق الصحراوية أثر كبير في تنويع وإثراء بنية الصادرات الجزائرية بمنتجات زراعية خاصة بهذه المناطق البعيدة عن الموانئ، كالحلفاء لاسيما بعمالة وهران.

إن الحلفاء كانت موجهة إلى التصدير بشكل كبير، حيث بلغت الكمية المصدرة منها سنة 1877م ما يقدر بـ99963 قنطار[5]، لترتفع سنة 1884م إلى 964730 قنطار[6]، وتعد

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 139-140.

[2] G.G.C.A., **Etat actuel de l'Algérie 1876**, Op.Cit, p 140.

[3] Ibid.

[4] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit., p 388.

[5] G.G.C.A., **Etat actuel de l'Algérie 1877**, Op.Cit, p 78.

[6] M.C.I., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1886**, Imprimerie nationale, Paris, 1886, p 677.

أنكلترا المستورد الأكبر للحلفاء الجزائرية، تليها اسبانيا بنسبة أقل، كما يعد مينائي وهران وأرزيو أهم الموانئ لتصدير الحلفاء.

جدول 64: كمية وتوزع صادرات الحلفاء الجزائرية نحو البلدان الأجنبية لسنة 1884م[1].

وجهة التصدير	فرنسا	انكلترا	اسبانيا	البرتغال	بلجيكا	دول أخرى	المجموع
الكمية (قنطار)	16500	814670	65740	11300	29330	27190	964730

تتركز التمور بشكل كبير في صحراء عمالة قسنطينة خاصة بمناطق وادي ريغ، حيث يعتبر الصنف المسمى دقلة نور من منظور أوروبيي الجزائر منتوجا رفيعا وهو مفضل أيضا في الأسواق الخارجية[2].

جدول 65: تطور كمية التمور المصدرة بين سنتي 1902 و1910م[3].

السنة	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908	1909	1910
الكمية (قنطار)	3066	28172	31548	29192	25022	36323	33147	37127	44574

إن تفحص التجارة الخارجية للجزائر يظهر أن المساهمة كبيرة لمنتجات القطاع الزراعي في الصادرات لم تترك مجالا لمساهمة منتجات الصناعة في الجزائر إلا بنسبة ضئيلة، في مقابل ذلك فإن بنية واردات الجزائر تضمنت نسبة كبيرة من المنتجات المصنعة فيما كانت نسبة المنتجات الزراعية المستوردة ضعيفة.

إن ما تم تصديره سنة 1901م من منتجات القطاع الزراعي سواء ذات الأصل الحيواني أو النباتي يقدر بـ 231214000 فرنك، تمثل نسبة 88.26 % من مجموع الصادرات، فيما كانت نسبة المعان المصدرة تقدر بـ 8.20 % فقط، أما نسبة المنتجات المصنعة في الجزائر فقد كانت ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 3.52 % وهي نسبة ضعيفة جدا، غير أن واردات الجزائر من المنتجات المصنعة لسنة 1901م كانت تقدر بـ211660000 فرنك وهي تمثل نسبة 66.43 % من إجمالي قيمة الواردات، أما في سنة 1910م فقد بلغت 71.67 %، فيما لم تتجاوز نسبة واردات المواد الحيوانية والنباتية معا نسبة 22 %[4].

[1] M.C.I., **Annuaires statistiques de la France de l'année 1886**, Op.Cit, p 679.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي ...، مرجع سابق، ص 68.

[3] Syndicat commercial algérien, Op.Cit, p 34.

[4] أنظر الملحق 35 ص 214.

عموما تظهر الإحصاءات سيادة منتجات القطاع الزراعي على صادرات الجزائر وسيادة المنتجات المصنعة على وارداتها، وقد كانت هذه السياسة متعمدة من طرف الإدارة الاستعمارية، حيث عملت على إضفاء الطابع الزراعي لاقتصاد الجزائر عن طريق تشجيع الاستيطان الزراعي، الذي نجم عنه ظهور قطاع اقتصادي أوروبي حديث يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وتوجه منتجاته إلى الأسواق الخارجية وخصوصا السوق الفرنسية، ففرنسا تعد أكثر الدول الأوروبية الاستعمارية اهتماما بالزراعة، بل لا تعتبر الزراعة بها مجرد حرفة وإنما نمط حياة[1]، وهو الاهتمام الذي انتقل إلى الجزائر وكانت آثاره واضحة فيها.

من ناحية أخرى كان استنزاف المنتجات الزراعية ضارا بالتجارة الداخلية والاستهلاك المحلي، ففي سنة 1908م كانت نسبة الحبوب المصدرة إلى فرنسا فقط يمثل نسبة 10.93 % من مجموع الإنتاج المقدر بـ177669000 قنطار[2]، أما الضأن فقد بلغت نسبة ما صدر إلى فرنسا 13.21% من مجموع التعداد البالغ 9632000 رأس[3]، وهي نسب مرتفعة جدا ومؤثرة.

المطلب الثاني : ارتباط الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي.

1-تجارة الجزائر مع فرنسا:

إنه من الثابت تاريخيا وجود علاقات اقتصادية ربطت كل من الجزائر وفرنسا بموجب اتفاقيات، بدليل أن الحادثة التاريخية التي جعلت منها فرنسا حجة للإعتداء على الجزائر كانت في خضم مسألة اقتصادية تتعلق بديون مستحقة للجزائر، كما يعد القرب الجغرافي بين فرنسا ومستعمرتها الجزائر، فقد كان هذا عاملا مهما لتنشيط وتطوير التبادل التجاري بينهما، وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن أغلب المبادلات كانت تتم مع فرنسا باعتبارها الدولة المحتلة التي جعلت من الجزائر المستعمرة منطقة نفوذ حيوي لها، ولذلك كان من الطبيعي أن تسعى للاستحواذ على ثروات الجزائر الطبيعية لخدمة الاقتصاد الفرنسي باستيراد المنتجات الزراعية والمواد الأولية وأن تجعل منها مجال اقتصادي لتصريف المنتجات الفرنسية وخصوصا المصنعة.

---

[1] جون كينيث جالبريت، "تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر"، تر: أحمد فؤاد بلبع، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000، ص 59.

[2] M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1909**, Op.Cit, p 370

[3] Ibid.

الشكل 15: حجم صادرات وواردات الجزائر مع فرنسا والدول الأجنبية والمستعمرات في سنوات 1900-1905م[1].

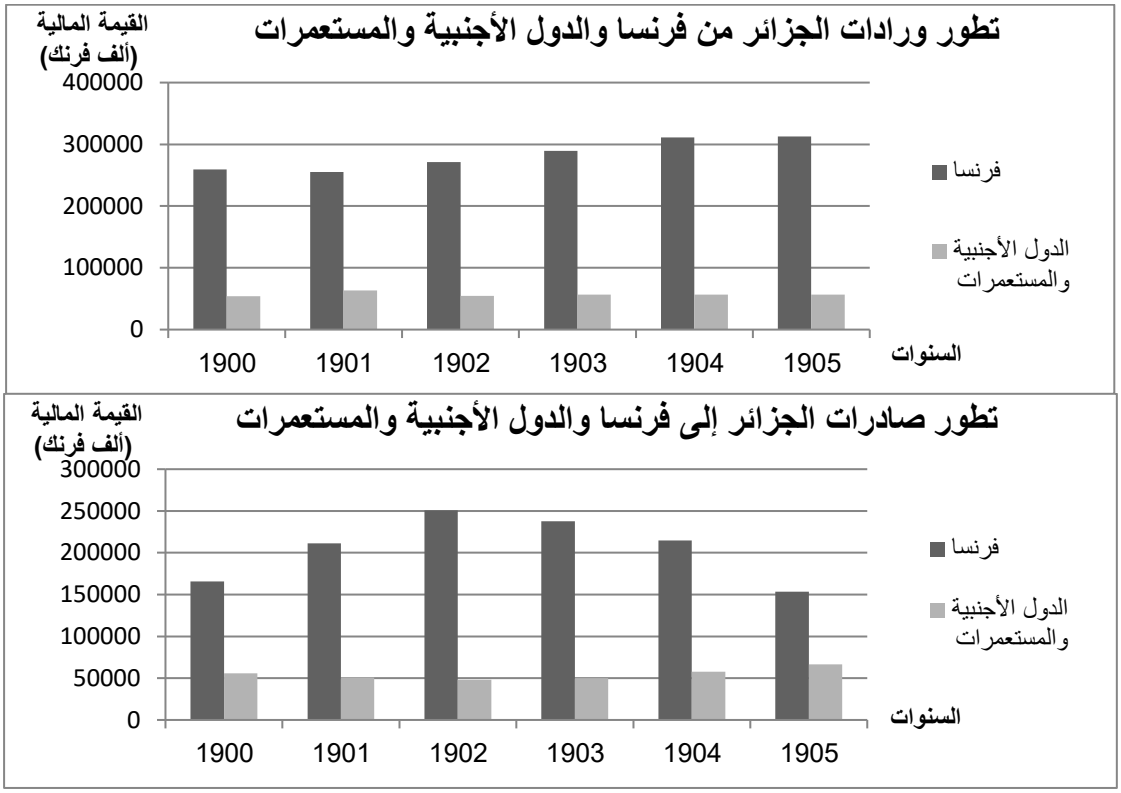

يظهر من خلال الشكل السابق تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا ومستعمراتها والدول الأجنبية، ففي سنة 1902م مثلا بلغت القيمة المالية لصادرات الجزائر نحو فرنسا وحدها مبلغ 250883000 فرنك وهي تمثل نسبة 83.85 % من إجمالي قيمة الصادرات، فيما بلغت قيمة واردات الجزائر من فرنسا مبلغ 271393000 فرنك وهي تمثل نسبة 83.32 % من قيمة واردات الجزائر الكلية، وهو ما يعني استحواذا فرنسيا على معظم التجارة الخارجية للجزائر.

إن ارتفاع حجم التجارة الخارجية للجزائر يعود بالأساس إلى ارتفاع مبادلاتها مع فرنسا الذي هو في الأصل ارتفاع صادرات المنتجات الزراعية التي تمثل غالبية ما يصدر من الجزائر، فمثلا في سنة 1903م ارتفعت قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا إلى 237570000 فرنك بزيادة تقدر بـ71679000 فرنك عما كانت عليه سنة 1900، فيما انخفضت صادرات إلى

[1] الشكل منجز من: G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905,** Op.Cit, p317.

50127000 فرنك سنة 1903م بعد أن كانت 55897000 فرنك سنة 11900، ويبدو أن ارتفاع قيمة التجارة الخارجية مع فرنسا كان سريعا في مطلع القرن العشرين، فقد ارتفعت قيمة صادرات الجزائر إلى فرنسا من 165891000 فرنك سنة 1900م إلى 391790000 فرنك سنة 1910م، أي بزيادة تقدر بـ225899000 فرنك خلال عشر سنوات فقط، فيما لم ترتفع الصادرات نحو الدول الأجنبية والمستعمرات سوى بـ45580000 فرنك فقط، أي أنه خلال العشر سنوات الأولى من القرن العشرين ارتفعت قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا بمقدار خمسة أضعاف قيمة ارتفاع صادراته نحو الدول الأجنبية والمستعمرات، وهو يعطي مؤشرا عن مدى الارتفاع الكبير في مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات عموما وخصوصا نحو فرنسا، وذلك يعود إلى أثر تطبيق قانون 11 جانفي 1851م الذي نص بأن الصادرات الجزائرية نحو فرنسا لا تفرض عليها أي رسوم جمركية.

إن هذه المعطيات تؤكد مدى الارتباط الذي أصبح بين اقتصاد الجزائر والاقتصاد الفرنسي على الخصوص، ويمكن أن نستدل على ذلك بمثال منتوج نبات الكتان المزروع في الجزائر المطلوب كثيرا لتموين مصانع منتشرة في شمال فرنسا[2]، أما الخمور فقد أضحت أهم صادرات القطاع الزراعي بالجزائر نحو فرنسا.

جدول 66: واردات الخمور إلى فرنسا من بعض البلدان بين سنتي 1887 و1907م[3].

البلدان المصدرة	الكمية سنة 1887 (1000 هكتولتر)	الكمية سنة 1897 (1000 هكتولتر)	الكمية سنة 1907 (1000 هكتولتر)	الفرق بين سنتي 1887 و1907
الجزائر	761	3643	5670	+ 4909
اسبانيا	7151	3256	32	-7119
ايطاليا	2701	11	15	-2686
دول أخرى	1664	621	43	-1621
المجموع	12277	7531	5760	-6517

يظهر من الجدول أنه في سنة 1887م استوردت فرنسا من الجزائر كمية من الخمور تقدر بـ761000 هكتولتر، وهي تمثل نسبة 6.19 % من إجمالي واردات فرنسا من الخمور، لترتفع الكمية المستوردة من الجزائر إلى 3643000 هكتولتر سنة 1897 وتصبح النسبة 48.37 %،

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Op.Cit, p 317.
[2] G.G.C.A ., **Etat actuel de l'Algérie1877**, Op.Cit, p 102.
[3] Edmond Théry, Op.Cit, p 144.

أما في سنة 1907م فقد أصبحت الكمية المستوردة 5670000 هكتولتر وهي تمثل نسبة 98.43 % من إجمالي واردات الخمور إلى فرنسا، بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أنه في نفس الوقت كان هناك تراجع كبير في الكمية المستوردة من الخمور إلى فرنسا، فقد تناقصت من 12277000 هكتولتر سنة 1887م إلى 5760000 هكتولتر سنة 1907م، وهو ما يعني أن هذا التناقص إنما حدث للكمية المستوردة من غير الجزائر، فيما أصبح اعتماد فرنسا كبيرا على خمور الجزائر، وذلك يمكن أن يفسر بالتوسع الكبير لزراعة الكروم في الجزائر والتي تعتبر من النوعية الجيدة والموجهة بالأساس إلى السوق الفرنسية، هذا بالإضافة إلى انتعاش زراعة الكروم في فرنسا خصوصا بغراسة أصناف الكروم الأمريكية المقاومة لآفة الفيلوكسير التي كانت قد أضرت سابقا بالكروم في فرنسا، وهو ما مكن فرنسا من تقليص مصادر الخمور المستوردة.

إن ما يتم استيراده من فرنسا إلى الجزائر يشير إلى حد كبير عن مدى الارتباط بين اقتصاديهما وما صارت تمثله الجزائر خصوصا بالنسبة للميتروبول، وهو ما يمكن معاينته من خلال بنية صادرات وواردات الجزائر مع فرنسا ومقارنته مع باقي المستعمرات ودول الحماية، لقد كان ما يستورد من فرنسا إلى الجزائر يتمثل أساسا في منتجات الصناعة الفرنسية التي بلغت قيمتها سنة 1912م ما يقدر بـ443530000 فرنك[1]، والتي تمثل نسبة 78.01 % من صادرات فرنسا نحو الجزائر، منها وسائل موجهة للاستخدام في مجال القطاع الزراعي كالآلات والأسمدة، بالإضافة إلى المنتجات المصنعة للاستهلاك المباشر، كالنسيج الذي بلغت كمية ما صدر منه إلى الجزائر 276285 قنطار بقيمة مالية تقدر بـ84937000 فرنك وهي تمثل نسبة 14.94 % من حجم الصادرات الفرنسية نحو الجزائر، أما الآلات فقد بلغت قيمتها 20932000 فرنك وقد كان الكثير منها يستغل في مجال الزراعة على الخصوص.

2-تطور النظام الجمركي وأهميته في تصدير منتجات القطاع الزراعي:

كما تمت الإشارة إليه فقد كانت معظم صادرات الجزائر من منتجات القطاع الزراعي، وكان أغلب هذه المنتجات موجها نحو السوق الفرنسية، ولتأمين هذه السيطرة الفرنسية فقد لعبت السياسة الجمركية دورا مهما في التحكم في التجارة الخارجية للجزائر، وكانت عاملا حاسما في ربط

[1] M.T.P.S., **statistique générale de la France, Annuaire statistique 1912**, Op.Cit, p 193.

اقتصاد الجزائر القائم أساسا على الزراعة مع اقتصاد فرنسا وجعله مكملا له، وذكر رزاقي أن النظام الجمركي يقوم على قسمين هما: النظام الجمركي التجاري الذي يعنى بالمبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية، والنظام الجمركي الملاحي الذي يقوم على تنظيم الملاحة التجارية بين الجزائر وباقي المناطق[1].

إن الإدارة الاستعمارية قد بدأت مبكرا في تنظيم علاقات الجزائر التجارية الخارجية، فكان صدور الأمر المؤرخ في 11 نوفمبر 1835م انطلاقة تطبيق التشريعات الجمركية الفرنسية على الجزائر، فبموجب هذا الأمر أصبح هناك إعفاء من رسوم الدخول إلى الجزائر للسلع من الأصل الفرنسي أو سلع سبق وأن خضعت للرسوم الجمركية السارية المفعول في فرنسا، وكذلك للسلع التي تساهم في التوسع الاستعماري كالوسائل المستخدمة في الإنتاج الزراعي ومواد البناء، كما أعفى هذا الأمر من رسوم الخروج كل الصادرات المتجهة إلى فرنسا، فيما أخضعت الصادرات إلى غير فرنسا إلى التعريفة الجمركية التي تطبق في فرنسا، أما قانون 9 جوان 1845م فقد أعفيت بموجبه الصادرات الفرنسية من رسوم الخروج، وصدر بعد ذلك قانون 11 جانفي 1851م الذي أعفى المنتجات الجزائرية من رسوم الدخول عند استيرادها إلى فرنسا، على عكس المنتجات الآتية إلى فرنسا من دول أجنبية فقد بقيت خاضعة لنفس التعريفة المطبقة في فرنسا، وجاء قانون 17 جويلية 1867م الذي نص على تطبيق الاتحاد التجاري بين الجزائر وفرنسا، ونتيجة لذلك فقد صارت المنتجات الجزائرية وكأنها منتجات فرنسية، وبإمكان السلع الجزائرية الدخول إلى فرنسا دون عوائق جمركية، واستفادت الصادرات الجزائرية من حرية الدخول إلى المستعمرات الفرنسية ماعدا بعض المواد، حيث تعتبر كصادرات فرنسية[2]. (أنظر الملاحق 42، 43، 44، 45)

لقد كانت السياسة الجمركية عموما تقوم على تأمين التواصل التجاري بين الجزائر وفرنسا، حيث كانت منتجات القطاع الزراعي تمثل هدفا أساسيا ضمن هذه السياسة، حيث كانت معظم صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية موجهة نحو فرنسا، بالإضافة إلى بعض المعادن الضرورية للصناعة الفرنسية.

[1] عبد الرحمان رزاقي، مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص ص 13-17.

جدول 67: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا سنة 1899م[1].

المادة	المصدر إلى فرنسا	قيمته المالية (فرنك)	الكمية المصدرة الكلية	قيمتها المالية (فرنك)	نسبة المصدر إلى فرنسا
حيوانات حية	1074409 رأس	23933418	1081800 رأس	24854083	% 96,29
صوف	5786029 كلغ	10675223	5933766 كلغ	10947798	% 97,51
الحبوب	2212561 قنطار	40801208	2372940 قنطار	43802967	% 93,14
زيت زيتون	3025375 كلغ	1633702	3199257 كلغ	1720643	% 94,94
معادن (حديد، نحاس، صاص)	562460 قنطار	1317490	6707786 قنطار	9986625	% 13,19
خمور (كل الأنواع)	4676204 هكتولتر	130931562	4716043 هكتولتر	132054849	% 99,14
الفوسفات	754712 قنطار	3396204	2672815 قنطار	12027667	% 28,23

بالمقابل كان للسياسة الجمركية وجه آخر تمثل في تأمين وضمان سلاسة ورود المنتجات الفرنسية إلى الجزائر، وهو ما يمثل خدمة كبيرة للرأسماليين الصناعيين الفرنسيين الذين أضحوا يرون في الجزائر سوقا هاما ومنطقة نفوذ حيوي ينبغي الاستئثار بها، وعليه فقد مثلت المستوردات الفرنسية نسبة معتبرة من المجموع الكلي.

جدول 68: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا إلى الجزائر سنة 1899م[2].

المادة	الكمية المستوردة من فرنسا (كلغ)	القيمة المالية (فرنك)	الكمية المستوردة الكلية (كلغ)	القيمة المالية (فرنك)	نسبة المستورد من فرنسا
آلات ميكانيكية	4672727	5713736	6470437	7995645	% 71,46
أثاث و مصنوعات خشبية	49413773	12210305	49662855	12362852	% 98,76
أدوات و مصنوعات معدنية	13332492	10368161	13793943	10961957	% 94,58
ورق، ورق مقوى وكتب	6929205	5810210	7002407	6005315	% 96,75
جلود جاهزة	1406034	9219678	1455964	9821347	% 93,87
مواد كيميائية	19282639	2551846	21107068	3293431	% 77,48
منسوجات قطنية	11669117	41098353	12038726	42628267	% 96,41
منسوجات صوفية	608760	6504828	903784	8292617	% 78,44
مواد بناء	1160576	3321182	1165337	3336920	% 99,52

[1] G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388. (بتصرف)

[2] Ibid, p 386. (بتصرف)

إن ما يؤكد مدى الاستغلال الرأسمالي للثروات الجزائرية من طرف الفرنسيين ما تظهره المعطيات الإحصائية التي تبين بوضوح ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة إلى الجزائر وخاصة ما يأتي من فرنسا في مقابل انخفاض أسعار المواد المصدرة من الجزائر نحو فرنسا خصوصا، وهي خاصية تمييزية.

جدول 69: أسعار الخمور والحبوب المصدرة والمستوردة بين الجزائر وفرنسا في سنة 1899م[1].

المواد	سعر الاستيراد من فرنسا إلى الجزائر	سعر التصدير من الجزائر نحو فرنسا
الخمور	103.58 فرنك/هكتولتر	27.99 فرنك/هكتولتر
حبوب	29.64 فرنك/قنطار	18.44 فرنك/قنطار

المطلب الثالث: دخول الاقتصاد النقدي.

كان للتواجد الفرنسي تأثيرات عميقة خصوصا في الجانب الزراعي لدى الجزائريين باعتباره يمثل أساس الحياة الاقتصادية لديهم، حيث امتد الطابع الرأسمالي الفرنسي ليؤثر على طبيعة اقتصاد الجزائريين، وقد أكد بعض المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية وعلى رأسهم شارل روبير أجرون وعدي الهواري على نقطة هامة تمثلت في دخول الاقتصاد النقدي إلى الجزائر، وهي الظاهرة التي فرضت نفسها في إطار التطورات الحاصلة للنظام الرأسمالي في أوروبا ككل وفرنسا على الخصوص لاسيما خلال الفترة المتأخرة من القرن التاسع عشر، وقد وصف المؤرخ أجرون تطور الاقتصاد النقدي الرأسمالي بأنه كارثة بالنسبة للمجتمع الجزائري[2].

لقد كان الاقتصاد في الجزائر عموما اقتصاد الاستهلاك الذاتي، أي أن الفلاحين الجزائريين لم يستهدفوا البحث عن أسواق لبيع منتوجاتهم لتحصيل النقود، بل كانوا يقومون بتخزين الحبوب في الأعوام ذات الإنتاج الوفير قصد استعمالها في حالة ضعف المحصول، ورغم ذلك فقد كانت هناك بعض التبادلات على أساس المقايضة، وذكر عدي الهواري أن الذهب والفضة اللذان يمثلان دور النقد لم يكونا إلا معادلين للمبادلات فقط، بل إن توظيفهما كان في المبادلات مع المناطق البعيدة أين تكون المقايضة متعذرة أو غير مربحة[3]، كما أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود النقد أو

---

[1] الجدول منجز من:

G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie** 1901, Op.Cit, p386.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ...، ج 1، مرجع سابق، ص 674.

[3] الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص 70.

اتجار الجزائريين في جزء من المنتوج الزراعي إذ أن ذلك كان موجودا منذ فترات ما قبل العهد العثماني (1518-1830م)[1]، وعلى هذا فقد كان الطابع العام هو كون المنتوج موجه للاستهلاك الذاتي وليس للخارج، فلم يكن هناك ضرورة وحاجة للنقد، وحتى من الجانب الضريبي فقد كان يمكن دفع الضرائب عينا ولم يكن يستلزم بالضرورة النقد، غير أن الاحتكاك بالفرنسيين أدى إلى دخول النقد وفرضه في المعاملات، فإلى غاية سنة 1845م كانت الضرائب تدفع عينا أما بعد هذه السنة فقد توجب تسديدها نقدا في المناطق التي خضعت للفرنسيين، وهو الواقع الجديد الذي فرض على الجزائريين ضرورة الحصول على النقد، ولأجل ذلك اضطر الجزائريون إلى بيع منتوجاتهم للتخلص من العبء الضريبي، لاسيما مادة القمح ذات الانتشار الواسع، بل في بعض الأحيان يقوم الجزائريون مسبقا ببيع منتوجاتهم كالحبوب والأصواف، وكان الثمن لا يتجاوز ثلثي قيمته الحقيقية غالبا، حيث يتحصلون على قروض قبل شهور من حلول موعد جمع الصوف أو الحصاد[2]، لقد أدى النقد إلى مبادلة غير متكافئة بين الفلاحين الجزائريين وقطاع الأوروبيين، ذلك أن الطرف الجزائري مثلا ببيعه لقمحه للسمسار يحصل على كمية من النقود لا تعادل القيمة الحقيقية للقمح بسبب ارتفاع المعروض منه، في حين أن هذا الفلاح الجزائري يشتري القمح في فترة لاحقة بثمن أغلى مما باعه، وبذلك يصبح الفلاح خاضعا للتاجر الأوروبي بسبب النقد الذي أضحى آلية استغلال[3]، كما فرض على الجزائريين استعمال العملة الفرنسية في تعاملاتهم، بعد أن قررت الإدارة الاستعمارية أن تكون هذه العملة هي الوحيدة التي يتم تداولها في الجزائر[4].

لقد أشار المؤرخ أجرون إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يرون أن سبب تعاسة المجتمع القبلي الجزائري مرتبط بشدة بمؤسسات الاستعمار وأسواقه وطرق تعامله، لاسيما ظاهرة المعاملات الربوية، فقد ذكر بن أشنهو أن ممارسة الربا قد بدأت في الجزائر في مرحلة مبكرة نسبيا وارتبطت بالضرائب والتجارة، خصوصا بعد سنة 1850م، كما أكد على دور الربا في نزع ملكية الفلاحين الجزائريين اعتبارا من سنة 1870م بسبب القروض، وقد تمت الإشارة إلى شدة ما عاناه الجزائريون

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ...، ج 1، مرجع سابق، ص 674.

[2] المرجع نفسه، ص 675.

[3] الهواري عدي، مرجع سابق، ص 70.

[4] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 64-65.

من ظاهرة المعاملات الربوية من خلال بعض الأشعار الشعبية التي كانت متداولة ومن ذلك المثال التالي:

"ضعنا في بحر الدين، ربي اللي راد
أحنا انخلصوا، ندفعو، انسدو الثقوب،
والسوالة اتزيد واتزيد، في كل يوم ايصبح علينا هم "الكارتا"
و"اللوسي" يوقف قدامنا كي لقعاب، يهز واش يلقا قدامو ويروح بيه
الربا هو اسباب اخلانا، والربا هو اللي خرب ديارنا"[1].

وقد استدل على ذلك بشهادة أحد العسكريين الفرنسيين وهو الجنرال مارتنبري Martinprey الذي قال:"إن اتساع ظاهرة الربا قد نتج عن الاحتلال الفرنسي الذي غير بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين، يستدين العربي لشراء الحبوب اللازمة لاستمراره وزرع أرضه ودفع الضريبة"، لقد كان الفلاح الجزائري سابقا وفي حالة حدوث قحط أو نفاذ مخزونه من الحبوب يمكنه أن يلجأ إلى أثرياء من قبيلته قصد الحصول على قروض من الحبوب بدون فوائد حسب ما تقتضيه أحكام الشريعة والأعراف الموروثة، وقد كان سداد هذه القروض عينا لا نقدا بعد جني المحصول، غير أن الأوضاع تغيرت ولم يعد هناك تخزين للحبوب كما هو معتاد في سنوات الوفرة والتخزين، بل يتم توجيهها للبيع والتصدير، وهو ما جعل هؤلاء الفلاحين يرضخون للمضاربين، في سنوات، بل قد يقوم الفلاح الجزائري ببيع محصوله قبل موعد الجني[2]، ومن هذه المحاصيل على سبيل المثال نبات الكتان الذي يعتبر منتوجا مطلوبا لتموين مصانع منتشرة في شمال فرنسا[3].

المبحث الثالث: التحولات الاجتماعية المرتبطة بقطاع الزراعة.

المطلب الأول: تغيير البنية الاجتماعية والتنظيم السكاني.

1-ظهور فئة الأوروبيين: كان من عوامل نجاح وتطور الاستيطان الزراعي الأوروبي حدوث موجات تهجير الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين إلى الجزائر، وهي العملية التي كانت تحت رعاية

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 1، مرجع سابق، ص 701.
[2] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 72-73.
[3] G.G.C.A ., **Etat actuel de l'Algérie1877**, Op.Cit, p 102.

الدولة الفرنسية، وقد تمكن هؤلاء الأوروبيون من الاستفادة من امتيازات سمحت لهم في الغالب بالاستقرار بالجزائر، وهو الهدف الذي كان تصبو إليه الإدارة الاستعمارية بالأساس من خلال ذلك وقد حققته، وهو استحداث فئة سكانية جديدة تختلف في خصائصها وثقافاتها عن خصائص المجتمع الجزائري الأصلي صاحب الأرض، وقوامها صعاليك ومتشردون من جنسيات أوروبية مختلفة، لهم معتقدات وأفكار متباينة، وقد كانت الإدارة الاستعمارية تريد أن تجعل منهم وحدة اجتماعية تربطها مصالح مشتركة، وقد كانت الفئات المكونة للمجتمع الأوروبي الدخيل تتمثل أساسا في الإسبان، الايطاليون، الألمان، السويسريون...إلخ.

تواجد الإسبان في عمالة وهران بشكل كبير بالمقارنة مع باقي العمالات، ففي سنة 1901م كان تعدادهم بها يقدر بـ102689 نسمة، وفي عمالة الجزائر 50017 نسمة وفي عمالة قسنطينة 2559 نسمة فقط، ويمثل الإسبان النسبة الأكبر من الجنسيات الأوروبية غير الفرنسية، وذلك يعود إلى كون اسبانيا كانت تعاني من بعض الأزمات الزراعية لاسيما في فترة 1870م حتى 1876م، وهو ما كان دافعا للهجرة الاسبانية نحو الجزائر بحث عن العمل، لاسيما من مناطق الجنوب الاسباني مثل أليكانت وفالنسيا، وقد تزامن ذلك مع مرحلة كانت فيها زراعة الكروم قد بدأت في التوسع في الجزائر خصوصا في عمالة وهران، خاصة وأن الإسبان كانوا على دراية بهذه الزراعة، وبذلك يكونون قد ساهموا بخبرتهم في انتشارها[1].

جدول 70: تعداد السكان في الجزائر بين سنتي 1881 و1905م[2].

متوسط الفترات	تعداد السكان في الجزائر (لا يتضمن العسكريين)		
	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
1885-1881	434120	3026049	3460169
1890-1886	492916	3415558	3908471
1895-1891	552165	3673242	4225407
1900-1896	604925	3916660	4521585
1905-1901	663114	4218397	4881511

[1] Maurice Wahl, Op.Cit, pp 233-234.
[2] Émile Macquart, Op.Cit, p 04.

نلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة التعداد السكاني الأوروبي الذي ارتفع متوسطه لفترة 1901-1905 إلى 663114 نسمة وهو الذي لم يكن يتجاوز 434120 نسمة في فترة 1881-1885م، والفرق بين القيمتين يقدر بـ228991 نسمة، ويمثل هذا الفرق 53 % من متوسط الفترة الأولى، أما لدى الجزائريين فقد كان الفرق بين متوسطي الفترتين المذكورتين يقدر بـ1192348 نسمة، وهو يمثل نسبة 39 % من متوسط الفترة الأولى 1881-1885م، وهو ما يعني أن سرعة الزيادة المسجلة في تعداد المجتمع الأوروبي كانت أكبر من زيادة المجتمع الجزائري الأصلي، ويمكن أن نوضح ذلك بعبارة أخرى وهي أنه في فترة 1881-1885م كان من بين كل 200 ساكن في الجزائر يوجد 25 أوروبيا، أما في الفترة 1901-1905م كان يوجد 27 أوروبيا من كل 200 ساكن.

من ضمن المجتمع الأوروبي في الجزائر كانت تعداد السكان الزراعيين الأوروبيين في فترة 1881-1885م تقدر بـ164066 مزارعا أوروبيا، أما في فترة 1901-1905م فقد أصبح عددهم يقدر بـ 197799 مزارعا أوروبيا، أي أن هناك زيادة تقدر بـ33733 فردا، وهي تمثل نسبة 20.5 % من تعداد فترة 1881-1885م، غير أنه ينبغي الإشارة إلى نقطة هامة وهي أنه رغم الارتفاع العددي للمزارعين الأوروبيين إلا أن نسبتهم من مجموع الأوروبيين قد تناقصت من 38 % للفترة 1881-1885م إلى أصبحت نسبتهم 30 % بعد 25 سنة، إن هذا التراجع في عدد المزارعين الأوروبيين يمكن أن يفسر بعدة عوامل كالاعتماد اليد العاملة الجزائرية الرخيصة، انتشار المكننة في مجال الزراعة وتقليص فرص العمل الزراعي عموما، تحسن أوضاع الأوروبيين الذي لم يكونوا يضطرون للعمل في المجال الزراعي، هذا بالإضافة إلى تقلص الملكيات الصغيرة وانحسارها لصالح الملكيات الكبيرة والشركات الرأسمالية، التي استحوذت على مساحات شاسعة من الأراضي، وتقلص تبعا لذلك عدد الملاك الأوروبيين.

غير أن الملاحظ هو ميل الإدارة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر إلى التركيز على تكثير العنصر الفرنسي مقارنة بباقي الأوروبيين[1]، ففضلا عن تداعيات التنافس الاستعماري بين

[1] أنظر الملحق 7 ص 198.

فرنسا وباقي الدول الأوروبية على غرار بريطانيا وألمانيا، فمع مطلع الثمانينات القرن 19 انتبهت الإدارة الاستعمارية إلى واقع خطير وهي أن الأجانب من الفرنسيين قد أصبحوا يشكلون خطرا على المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا فقد كلفوا الشعب الفرنسي نفقات باهظة لتوطينهم في الجزائر، تتجاوز معدل 55 مليون فرنك سنويا بل كان عددهم يتجاوز أحيانا عدد المهاجرين ذوي الأصول الفرنسية في الإحصائيات لاسيما في العقود الأولى من الاحتلال، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية إلى انتهاج سياسة مغايرة وتشجيع الفرنسيين على الهجرة إلى الجزائر وفرض الالتزام الولاء لفرنسا على المقيمين في الجزائر من غير الفرنسيين، كما فرضت الإدارة الاستعمارية الجنسية الفرنسية على كل من يولد في الجزائر بموجب مرسوم 26 جوان 1889م، وذلك بقصد تكوين جيل من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر هذا فضلا عن مرسوم كريميو الذي سبقه في 24 أكتوبر 1870 ومنح الجنسية الفرنسية للجالية اليهودية في الجزائر[1].

يمكن للمقارنة بين سنتي 1872 و1911م مثلا أن تظهر تطور تعداد المجتمع الأوروبي الدخيل في الجزائر وتطور مجموع الفرنسيين فيه، ففي سنة 1872م كان تعداد المجتمع في الجزائر يقدر حسب الإحصاءات الرسمية الفرنسية بـ2416225 نسمة، منها 291173 نسمة تعداد غير الجزائريين من فرنسيين وأوروبيين وأجانب بمن فيهم التونسيون والمغاربة، وقد كانت هذه الفئة الدخيلة على المجتمع الجزائري الأصلي تتكون في معظمها من الفرنسيين الذين بلغ تعدادهم في هذه السنة 129601 فرنسي بين أصلي ومجنس ، بالإضافة إلى 71366 اسباني وهم الفئة الأجنبية التي تلي الفرنسيين من حيث العدد، و18351 ايطالي، والباقي من جنسيات أخرى[2]، وعلى هذا فقد كانت نسبة المجتمع الدخيل تقدر بـ12.05 % من مجموع السكان في الجزائر.

في سنة 1911م كان تعداد المجتمع في الجزائر يقدر 5563828 نسمة، منها 852552 نسمة تعداد غير الجزائريين بما فيهم الفرنسيين الذين قدر عددهم بـ492660 فرنسي[3]، بالإضافة

---

[1] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 79-80.

[2] M.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1912**, Op.Cit, p 324.

[3] Ibid.

إلى 135150 اسباني، 36795 ايطالي والباقي أجانب بمن فيهم التونسيون والمغاربة[1]، وعلى ذلك فقد ارتفعت نسبة غير الجزائريين في سنة 1911م إلى 15.32 % من إجمالي السكان.

من سنة 1872 إلى 1911م ارتفعت نسبة غير الجزائريين من 12.05. % إلى 15.32 %، وارتفعت نسبة الفرنسيين ضمن فئة الأوروبيين من نسبة 44.5% إلى نسبة 57.78 %، وهو مؤشر على النمو لدى المجتمع الأوروبي في الجزائر كان أسرع من النمو لدى المجتمع الجزائري الأصلي، وهذا راجع إلى ضعف الزيادة الطبيعية لدى المجتمع الجزائري، فيما كانت هذه الزيادة لدى المجتمع الأوروبي سريعة، فضلا عن دور الهجرة الأوروبية المستمر التي كانت عاملا أساسيا في سرعة نمو المجتمع الأوروبي الدخيل في مقابل هجرة جزائرية نحو الخارج برزت آثار توجه الإدارة الفرنسية إلى التركيز على العنصر الفرنسي وتفضيله في الهجرة إلى الجزائر، ذلك إن زرع المجتمع أوروبي ذي غالبية فرنسية بإقليم الجزائر يمثل حفظا وتمكينا للسيطرة الفرنسية على الجزائر، كما يمثل تأمينا للازدهار الاقتصادي المستقبلي في إفريقيا الشمالية، ذلك أن هذه الفئة الدخيلة جعلت إنتاج الآلاف من الهكتارات في خدمة فرنسا من خلال العلاقات التجارية.

2-نشأة الحالة المدنية:

على مستوى التنظيم الإداري للسكان، فقد استحدثت الإدارة الاستعمارية نظام الحالة المدنية في الجزائر، حيث يمثل ظهوره من التداعيات التي أفرزتها السياسة العقارية الفرنسية تجاه الأراضي الزراعية، إن التنظيم الإداري للمجتمع في الجزائر كما أشار كمال كاتب عائد إلى عدم وجود الكنية للسكان الجزائريين، وهو ما أحدث مشاكل في سوق العقارات التي صارت معاملاتها تسير وفق التشريعات الفرنسية، وذلك لتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعقار ولاسيما الأراضي الزراعية قصد الاستيلاء عليها لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، ذلك أن قانون وارنيي المؤرخ في 26 جويلية 1873م المؤسس للملكية الفردية وفق القوانين الفرنسية، والذي فرض المبادلات العقارية بوجود الهوية الكاملة والواضحة للمتعاملين في بيع وشراء العقارات لاسيما الأراضي الزراعية، وهو ما أدى إلى استحداث نظام الحالة المدنية بموجب قانون 22 مارس 1882م، الذي

[1] M.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1912**, Op.Cit, p 324.

فرض إعطاء ألقاب للعائلات الجزائرية، ذلك أن قانون وارنيي 1873م يفرض أن يشتمل كل عقد مرتبط بالعقار على لقب عائلي أو اسم مركب لكل جزائري مالك لعقار[1].

3-تفكيك القبائل واعتماد الدوار كوحدة اجتماعية:

كان تفكيك البنية الاجتماعية للقبيلة وتحويلها إلى دواوير هدفا أساسيا للإدارة الاستعمارية، فقد أصبح الدوار هو الوحدة الأساسية الصغرى للتنظيم السكاني والإداري، ويعود هذا الأمر إلى تداعيات السيناتوس كونسيلت 1863م، الذي مهد لباقي التشريعات التي تلته والتي عنيت بهذه النقطة بالذات، حيث حث على هذا التحول الهادف بالأساس إلى النفاذ إلى أراضي العرش وتقسيمها تحت مبرر ضرورة اكتساب الملكية الفردية وهو ما يسمح بانتقالها إلى حوزة المستوطنين الأوروبيين في الأخير.

لقد كان الدوار كيانا مصطنعا يطلق عليه مصطلح (Douar-commune)، ويضم مجموعات سكانية جاءت نتيجة تقسيم قبيلة ما، أو مجموعات غير متجانسة تنتمي إلى قبائل مختلفة تم تفكيكها، وهو ما يعني أن الإدارة الاستعمارية خططت وسعت لتحطيم البنية التقليدية والتاريخية للمجتمع الجزائري، لاسيما في الأرياف المتميزة بالنشاط الزراعي غالبا.

كانت عوامل أخرى كالمصادرات التي طبقت كعقوبات على القبائل الثائرة على غرار ثورة المقراني التي تم إثرها مثلا تهجير قبيلة الحشم من منطقة مجانة إلى منطقة الحضنة في عام 1876م[2].

لقد كان الاستيطان الزراعي الذي رعته الإدارة الاستعمارية وتأثيره على القطاع الزراعي ولاسيما من ناحية فقدان الملكية العقارية للجزائريين دورا في المساس بالتصنيف الاجتماعي الذي كان سائدا من قبل، وكمثال على ذلك اضمحلال الطبقة القيادية الارستقراطية المشكلة أساسا من العائلات الكبيرة التي كانت تؤطر المجتمع وتسيره، وكان لها أملاك كبيرة خصوصا في الأرياف.

---

[1] كمال كاتب، مرجع سابق، ص ص 162-163.

[2] كمال بيرم، **بلدية المسيلة المختلطة: دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 67.

في مقابل ذلك ظهرت لدى القطاع الأوروبي فئة الملاك الكبار للأراضي الزراعية، ويمكن أن نعتبر ضمن هذه الطبقة مجموعة الملاك الجزائريين المقربين من الإدارة الفرنسية.

لقد عرف المجتمع الجزائري ذي الخواص الريفية والزراعية تغيرات عميقة نتيجة الممارسات الاستعمارية المرتبطة بالعقار الزراعي، والذي كان يمثل أهم مصدر لمعيشة الجزائريين، ويعتبر الفلاح الجزائري الضحية الأبرز لهذه التغيرات، حيث وجد نفسه يتقمص أدوارا اجتماعية واقتصادية جديدة، حيث وجد نفسه خماسا في أرض كان سيدا فيها، ويبدو أن نظام الخماسة لم يرضي المستوطنين الأوروبيين حيث كان مكلفا من الناحية المالية، فظهرت فئات جديدة هي عبارة عن يد عاملة في سوق العمل الزراعية في الجزائر تزاول العمل الزراعي وهي فئة المزارعين والعمال بالأجرة، لتتشكل في النهاية الفئات العاملة التي يمكن أن نسميها بروليتاريا زراعية جزائرية كادحة.

المطلب الثاني: إفقار المجتمع ومظاهره.

1-تدهور الأوضاع الاجتماعية:

فضلا عن تأثير الجوائح، كانت الإدارة الاستعمارية المتسبب الرئيسي في ظاهرة افتقار المجتمع الريفي الجزائري على الخصوص، حيث حدث تدهور كبير للأوضاع المعيشية، وذلك بسبب تطبيق القوانين ذات الطابع القمعي وإجراءات المصادرة والحجز للممتلكات العقارية وغير العقارية للجزائريين، بالإضافة إلى انتهاج سياسة مالية وضريبية مجحفة تجاههم.

لقد وصلت الأوضاع إلى درجة بائسة جدا بشهادة الفرنسيين أنفسهم، فقد اعترف الحاكم العام للجزائر جول كامبون Jules Cambon [1] بتاريخ 29 ماي 1893م في مجلس الشيوخ بتعاسة الوضع، وأشار إلى تسبب الإدارة الاستعمارية في ذلك، حيث قال: "حالة الإحراج التي وقع فيها المجتمع الأهلي هي واقع مأساوي يصدم الأنظار كلها وهو من نتائج الاحتكاك بحضارتنا، لقد تضاعفت حاجياتهم وتزايدت الإغراءات بينما ظلت مصادر رزقهم راكدة أو تراجعت، لأن الجميع يدفعهم إلى التخلي عن أملاكهم"[2].

[1] جول كامبون Jules Cambon (1845-1935): الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1891 و1897 م.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 387.

لقد أشار المؤرخ أجرون إلى أن تنامي فقدان الجزائريين لأراضيهم أحد الأسباب الهامة لافتقار أفراد المجتمع الريفي الجزائري واضطرارهم للعمل وتكوين الفئة العمالية المضطهدة، وذكر أن هذا هو ما أشار إليه ماركس Marx[1] الذي يعتقد أن الغاية المنشودة من الاستيطان الرسمي ليست منح الأراضي، وإنما توفير عوامل نشأة طبقة شغيلة من الجزائريين، لا يمكن بدونها أن يتقدم الاستيطان الزراعي في الجزائر[2].

الجدول التالي يبين تنامي فقدان الجزائريين لأراضيهم باستعراض تطور الملكية العقارية لديهم بين سنتي 1882 و1900م.

جدول 71: تراجع الملكية العقارية لدى الجزائريين بين 1882 و1900م[3].

الفترة	متوسط ملكية خلال الفترة	قيمة الملكية الكبرى	قيمة الملكية الصغرى
1886-1882	8188410	8698694	7787738
1891-1886	7551282	7855349	7333399
1896-1891	7113113	7875177	6755013
1900-1896	6667895	7496111	6161150

يظهر من الجدول أن متوسط الملكية لدى الجزائريين خلال الفترة 1882- 1886م الذي كان يقدر بـ 8188410 هكتار قد تراجع بشكل كبير إلى مقدار 6667895 هكتار للفترة 1896-1900م وهو ما يعني التراجع في المتوسط يقدر بـ 1520515 هكتار، كما أن الفارق

[1] كارل ماركس Karl Marx (1818-1883): مفكر و فيلسوف ألماني، نال درجة الدكتوراه في الحقوق سنة 1841م من جامعة برلين، من مؤلفاته كتاب رأس المال، وعرف بفكره الاشتراكي، جاء إلى الجزائر يوم 20 فيفري 1882م بعد نصيحة الأطباء له بضرورة الابتعاد عن المناطق الرطبة،حيث اختار الجزائر واستقر بها حتى يوم 4 ماي 1882، وقد كتب العديد من الرسائل عن يومياته في الجزائر، ويقال أنه زار منطقة بسكرة. للتوسع أكثر أنظر: نفيسة دويدة، "تفاصيل عن زيارة كارل ماركس إلى الجزائر 1882م"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، المجلد 2، العدد 4، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر، 2011، ص ص 242-252.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص 388.

[3] Joost van Vollenhoven, **Essai sur le Fellah algérien**, Thèse pour le doctorat, Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence: Arthur Rousseau, Paris, 1903, pp 206-207.

كان واسعا بين القيمة القصوى للملكية في الفترة الأولى والقيمة الدنيا للفترة الثانية فإنه يقدر بـ 2537544 هكتار.

يعد عامل فقدانهم لممتلكاتهم السبب الرئيسي لاضطرار الجزائريين للعمل قصد محاولة تحسين أوضاعهم، وحتى في هذه الحالة فإنهم كانوا يعانون معاناة شديدة من حيث الإجهاد الكبير وتدني الأجور مقارنة بما يتلقاه الأوروبي، وهو الأمر الذي يحطم القدرة المالية للجزائري ويجعله يعيش في حالة بؤس شديد.

في عمالة الجزائر مثلا تم الاعتماد على اليد العاملة العربية والقبائلية لكونها الأرخص، حيث كانت الأجرة اليومية تقدر عادة بـ1.5 فرنك في موسم الشتاء وترتفع إلى 1.75 فرنك صيفا، وقد تبلغ الفرنكين عند الاشتغال بقطف العنب، في مقابل ذلك كان الأوروبيون العاملون يتقاضون حتى أربعة فرنكات يوميا وهي أجرة مرتفعة جدا وقد ترتفع أكثر فضلا عن استفادتهم من الإطعام في حالة الاشتغال بالحصاد، كان الجزائريون المشتغلون بالحصاد يأتون جماعات وقد يرافقهم أبناؤهم إلى نفس المستخدم الأوروبي كل موسم عادة، قبل أن يباشروا حصادهم وحني محاصيلهم في فترة لاحقة، وكانوا في مقابل عملهم الجاد يكتفون بأجرة متدنية[1]، وفي منطقة واد ريغ بصحراء عمالة قسنطينة كان العمال الجزائريون المشتغلون في حفر الآبار يتقاضون أجرة يومية تتراوح بين 1.5 و3 فرنكات، وكانت تعتبر أجرة كبيرة لدى هؤلاء القنوعين[2].

بالإضافة إلى الجشع الرأسمالي الذي ميز الأوروبيين، فقد كانت كثرة اليد العاملة المعروضة سببا لانخفاض الأجور[3]، وهو الوضع الذي استمر طويلا، فقد كانت الأجور اليومية السائدة سنة 1900م هي نفسها في سنة 1880م، بل بلغت الفاقة بالمجتمع الجزائري إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال والنساء، وذلك حسب ما يبدو من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من المال للأسرة،

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 348-350.

[2] Paul Paris, "Les puits artésiens dans le sud algérien (Département de Constantine)", **La dépêche coloniale illustreé**, N° 05, 15 Mars 1909, Paris, p 76.

[3] لقد بلغ الاستغلال اللاإنساني بالإدارة الفرنسية إلى حد وضعها للمساجين الجزائريين كيد عاملة في خدمة المزارعين الأوروبيين بمبرر أن للإدارة الحق في استبدال عقوبة الغرامات وأيام السجن بخدمات، كما أنها تؤجر المحكوم عليها كيد عاملة للمزارعين الأوروبيين لاستغلالهم في أعمال الأرض. للتوسع أنظر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 136-137.

بالنظر إلى تدني الأجور، وقد كانت النسوة والأطفال يتقاضون من 0.5 إلى 1 فرنك في اليوم[1]، وهي أجرة تعبر عن مدى الاستغلال الفاحش والفقر الذي مس كافة فئات مجتمع كان يصدر القمح.

جدول 72: الأجور اليومية للعمال الأوروبيين والجزائريين في مجال زراعة الكروم (بالفرنك)[2].

العمليات	الأوروبيين	الجزائريين	الجزائريات	الأطفال
تشذيب	4	-	-	-
جمع قضبان الكرمة	/	2.25-1.5	0.75	0.5
حراثة	/	-	-	1
قطاف	3-2.5	1.25-1	-	0.75
عمال تعبئة الخمور	3-2.5	2	-	-

إن انخفاض نصيب الفرد من منتجات القطاع الزراعي تعد مؤشرا بارز على حالة الفقر الذي وصل إليها المجتمع الجزائري، إن حدوث عدم التوافق بين كمية الحبوب بجميع أنواعها المنتجة من طرف الجزائريين والنمو الديموغرافي للسكان قد أحدث تراجعا خطيرا في مؤشر نصيب الفرد من الحبوب، وهو الذي كان يبلغ في سنة 1876م ما مقداره 6.1 قطار لكل شخص، أما في سنة 1886م فقد انخفض إلى 4.2 قنطار للفرد، وتواصل انخفاض هذا المؤشر ليصل في سنة 1901م ما مقداره 3.85 قنطار للفرد، ويبلغ سنة 1911م مقدار 3.24 قنطار للفرد، إن انخفاض هذا المؤشر يدل على حاله الفقر التي أصبح عليها مجتمع كان يصدر القمح قبل الاحتلال الفرنسي، وهذا يعود إلى تراجع الملكية العقارية لدى الجزائريين وانخفاض المردود[3]، وهو الأمر الذي يماثل تقريبا ما أشار إليه إيمي ماكار Emile Macquart أن من عوامل الإفقار في الجزائر هو تزايد التعداد السكاني إلى درجة حدوث لاتوازن بينه وبين الحجم الإنتاجي للقطاع الزراعي، واستدل أيضا بمتوسط لإنتاج من الحبوب لكل ساكن، فخلال الفترة 1881-1885م كان متوسط الإنتاج لكل ساكن يقدر بـ4.38 قنطار، لينخفض خلال الفترة 1901-1905م ويصبح 3.77 قنطار لكل ساكن[4]، إن هذا الانخفاض في إنتاج الحبوب لكل ساكن بمقدار

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق ، ص 350.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 135.

[3] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، المرجع نفسه، ص ص 340-341.

[4] Émile Macquart, Op.Cit, p 34.

السدس تقريبا يعتبر دليلا على أحد مظاهر الفقر الذي أصبح عليه المجتمع الجزائري في معيشته على الخصوص، وهو الذي يعتمد في ثقافته وعاداته الغذائية على الحبوب لاسيما القمح الصلب.

يمثل تدهور وضعية المواشي وتعدادها مؤشرا آخر لمستوى الإفقار الذي بلغه المجتمع الريفي الجزائري، فقد كان المتوسط الخماسي للضأن 1885-1889م يقدر بـ9318000 رأس، لينخفض إلى 7158000 رأس في المتوسط الخماسي1895-1899م، وبصورة أخرى انخفض ما يملكه الجزائريون من الضأن من معدل 285 رأس لكل 100 ساكن في فترة 1885-1889م، إلى 190 رأس لكل 100 ساكن في الفترة 1895-1899م، أما بخصوص الأبقار، فقد تناقص ما يملكه الجزائريون من معدل رأسين من البقر لكل 6 من السكان، إلى رأسين لكل 9 سكان، أما الماعز فقد انخفض من 4480000 رأس في المتوسط الخماسي 1885-1889م إلى 3475000 رأس في المتوسط الخماسي 1895-1900م، وتحول تعداد الماعز من معدل 7 عنزات لكل 5 سكان في فترة 1885-1889م إلى 4 عنزات لكل 5 سكان في الفترة 1910-1914م[1]، ولقد تمت الإشارة إلى هذا التناقص في الثروة الحيوانية من خلال أشعار تعبر بصدق عن مدى معاناة المربين مثل:

إن من يملك الماعز مل منها

وباعها بأبخس الأثمان

منذ أن منعت الغابة

يا رب اجعل قلب السلطات تحن[2]

تسببت الجوائح المتنوعة في انخفاض مستوى المعيشة والأمن الغذائي للمجتمع، كما هو الحال في جفاف منطقة قسنطينة في موسم 1877-1878م، وهي السنة التي سماها المؤرخ أجرون بسنة المجاعة، وقد استمرت الجائحة حتى سنة 1880م، كما عرفت المنطقة أيضا أضرارا كبيرة بسبب آفة الجراد في سنتي 1887 و1888م، هذا بالإضافة إلى الجفاف الذي عم الجزائر سنة 1881م والتي وصفها بسنة البؤس، وشهدت عمالتي وهران والجزائر في سنة 1893م مجاعة وكان الأفراد يموتون في الطريق، ولم يسلم المجتمع من انتشار الأمراض وهو ما يمثل مظهرا من مظاهر

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 343-345.

[2] المرجع نفسه، ص 336.

الفقر وانحطاط المعيشة، فقد أباد داء الكوليرا والتيفوس فئات سكانية بأكملها أنهكها الجوع، على غرار ما حدث في منطقة وهران، غرب الجزائر العاصمة ومنطقة جنوب قسنطينة في شتاء 1897- 1898م[1].

2-التغير المعاشي من الخيمة إلى الكوخ في الريف الجزائري:

من مظاهر التحولات التي مست السكان الزراعيين في الريف الجزائري هو الانتقال من نمط المعيشة المتنقل المعتمد على الخيمة خصوصا لدى البدو الرحل المتنقلين، إلى المعيشة المستقرة والتي تقوم على اعتماد الكوخ أو ما يسمى "القوربي Gourbi " كمأوى، ذلك أن الكلفة المالية للكوخ الذي اضطر إليه الجزائريون تعتبر بسيطة مقارنة بالخيمة، وهو الأمر الذي يعتبر طمسا لمعالم البنية الاجتماعية-اقتصادية التقليدية المميزة للمجتمع الجزائري وخصوصا الريفي الذي يمثل غالبيته، ويعتمد على الأنشطة الزراعية كمورد إعاشي، إن الوصول إلى هذه الوضعية البائسة كان محصلة مؤكدة لعملية الإفقار المتعمد الذي تعرض له المجتمع الجزائري، بفعل السياسة الزراعية الاستعمارية المدعومة بالتشريعات الفرنسية، كالسيناتوس كونسيلت 1863م وما تبعه خصوصا في مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد سنة 1870م، وهو الأمر الذي أشار إليه المؤرخ أجرون الذي اعتبر أن انتشار ظاهرة ما يسمى بـ"القوربي Gourbi " من أهم مؤشرات الإفقار الذي آل إليه المجتمع الريفي الزراعي الجزائري.

إن الأوضاع المزرية التي أصبح عليها المجتمع الريفي الجزائري على الخصوص أفضت إلى نشأة طبقة بروليتارية زراعية، وأكد أجرون أنه وفق السوابق التاريخية لما تستلهم المعضلات الاجتماعية قوتها من الشعور الديني والوطني تصبح مؤهلة للانفجار بشدة[2]، إذ بلغت ردة الفعل لدى السكان الجزائريين إلى حد الثورة المسلحة، حيث يشير زوزو أن من جملة أسباب ثورة بوعمامة أسباب اقتصادية، تتمثل أساسا في المعاملة السيئة التي كانت تصدر من الإدارة الاستعمارية تجاه سكان آفلو والبيض حيث منعوا من ترحلهم المعتاد باتجاه الجنوب بحث عن المراعي وتجنبا لبروده الشتاء القاسية، لمدة موسمين متتاليين، 1880/1879م و1881/1880م ونتج عن ذلك فقدان أعداد كبيرة من المواشي بلغت بمنطقة آفلو بلغت نسبة 80 % من تعداد المواشي، وهو ما

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، ج 2، مرجع سابق، ص 338.

[2] المرجع نفسه، ص 390.

أحدث تمرد القبائل التي بلغت حد الثورة المسلحة[1]، ونفس الشيء يمكن قوله عن أسباب ثوررة الأوراس 1879م بزعامة الشيخ محمد أمزيان بن عبد الرحمن، أين كانت الأوضاع السيئة جدا بفعل قلة الإنتاج الحيواني والزراعي، فقد ارتفعت الأسعار مثلا إلى الضعف سنة 1877م مقارنة بأسعار سنة 1876م، فيما أصبحت الحركة التجارية متعثرة جدا بفعل ندرة الحبوب، وضعفت القدرة الشرائية حتى لم يعد بمقدور السكان شراء المواشي في الأسواق[2]، فضلا عن قسوة جباه الضرائب والمعاملات الربوية التي عانى منها السكان الذين اضطروا إلى الاقتراض من التجار اليهود والقياد، وهو ما كان من دوافع الثورة المسلحة[3].

المطلب الثالث: الهجرة السكانية الداخلية والخارجية.

كان المجتمع الجزائري في معظمه ذا طبيعة ريفية يمتهن الأنشطة الزراعية في الغالب في مقابل أقلية حضرية متواجدة بالمدن، غير أن الصدمة العنيفة التي تلقاها من طرف الرأسمالية الزراعية الفرنسية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي معا، كانت سببا في حدوث تغيرات على التوزع الاجتماعي الذي كان سائدا في الماضي، مثلت الهجرة أحد أهم عواملها.

1-الهجرة الداخلية:

لقد كانت الهجرة السكانية باعتبارها أحد عوامل حركية المجتمعات وتغيرها أحد ردود الأفعال التي كانت من المجتمع الجزائري تجاه مخلفات وتداعيات السياسة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي على الخصوص، ونلمس ذلك من خلال الهجرة الداخلية لاسيما ظاهرة النزوح الريفي وهي ظاهرة التي تعبر بشكل واضح عن مشاكل الأرياف وأوضاعها السيئة، وهو ما ولد نفور من الريف ورغبة لدى ساكنيه في مغادرته من أجل الحصول على مورد أفضل في المدن الكبرى، إن هذه الهجرة الداخلية قد عرفت تزايدا ويظهر ذلك من خلال تغيير النسب بين التعداد السكان الريفيين وسكان المدن الحضريين، لقد كان تعداد الريفيين يقدر بـ 14 مرة من تعداد الحضريين في سنة 1886م مثلا، ويصبح 11 مرة في سنة 1911م، وهو ما يعني أن هذه النسبة قد عرفت هبوطا مستمرا وذلك عائد إلى زيادة تعداد ساكنة المدن الذي كان بنسبة معتبرة بفعل نزوح المهاجرين

[1] عبد الحميد زوزو، **ثورة بوعمامة 1881-1908**، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010، ص 47.

[2] عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس سنة 1879**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 35.

[3] يحي بوعزيز، "انتفاضة سكان الأوراس عام 1879"، **مجلة الأصالة**، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، العددان 60-61، الجزائر، 1978، ص 226.

الريفيين، ارتبطت ظاهرة النزوح الريفي بما يسمى المدن التعميرية التي تم إنشاؤها مثل سيدي بلعباس والشلف، حيث كان بها أحياء كاملة تتشكل من سكان ذوي أصول ريفية مهاجرين ومطرودين من أريافهم المتردية، وبالتالي لا يمكن اعتبار توسع المدينة راجع إلى الزيادة الطبيعية بفعل الولادات، فالهجرة الريفية عموما كانت بفعل انعكاسات انتزاع أملاك الفلاحين وتدهور أوضاعهم من جهة، وكذلك بالفعل تراجع فرص الشغل خصوصا مع التوسع في مكننة الزراعات[1].

2-الهجرة الخارجية:

كانت الهجرة الخارجية إحدى الظواهر التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخير من القرن التاسع عشر، والتي ازدادت وتيرتها نسبيا مع مطلع القرن العشرين، لقد غادر الجزائريون وطنهم مرغمين بفعل دوافع، منها السياسي، والعسكري والاجتماعي والاقتصادي، لقد اشتركت كل من ظاهرتي النزوح الريفي نحو المدن والهجرة الخارجية خصوصا خلال سنوات القرن العشرين الأولى، في الهدف وهو البحث عن بدائل وموارد معيشة جديدة لتعويض ما فقده هؤلاء المهاجرون من أملاك كانت تؤمن لهم معيشة لائقة، لولا فعل الانتكاسة والتحطيم الذي تعرض له البناء الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.

حسب صاري وقداش فإن عدد المغادرين إلى الجزائر لاسيما من منطقة القبائل بعد ثورة 1871م كان أكثر من أي عدد قبل ذلك لاسيما في سنوات 1874، 1875 و1893م، حتى بلغ بالسلطات الفرنسية إلى محاوله توقيفها، لقد تطور الوضع إلى حد اعتبار الهجرة حقا مطلوبا للجزائريين، وعرفت منطقه تلمسان بالذات حركة هجرة في عام 1910م إلى درجة أنها أثارت قلق واهتمام السلطات الفرنسية وحاولت توقيفها أيضا، كما لوحظ نفس الشيء بمناطق سطيف وبرج بوعريريج، وأفضى تحقيق قامت به الإدارة الفرنسية تحديد انتزاع أراضي الفلاحين كأحد أهم عوامل هذه الهجرة، بالإضافة إلى القسوة الضريبية وتعسف النظام الغابي، ومن ذلك يمكن اعتبار هذه الهجرة مظهرا من مظاهر رفض الاستعمار[2].

لقد ربط كل من صاري وقداش اغتراب الجزائريين بنسبة كبيرة بالبحث عن الشغل في أوروبا[3]، وحسب أجرون فإن هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا على الخصوص ترجع إلى سنة 1906م

---

[1] الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900- 1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 212-215.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

[3] الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، مرجع سابق، ص 220.

و1907، فقد قامت حكومة جونار Jonnart بإلغاء رخص التنقل داخل الجزائر لصالح فئات معينة، كما ألغى قانون 24 ديسمبر 1904م إلزامية الحصول على الترخيص للسفر نحو فرنسا، الذي كان يمنح من طرف الحاكم العام للجزائر ويرفق ويلزم صاحبه بدفع مبلغ مالي كتكاليف إعادته إلى الجزائر في حالة تعرضه للطرد، وكان إلغاء رخصة السفر هذه بتأثير ضغوط المتاجرين في الحيوانات الذين يضطرون للاستعانة ببعض وكلائهم الجزائريين في مرافقة قطعان الحيوانات التي يتم تصديرها إلى فرنسا وخصوصا نحو مرسيليا، وقد سهل هذا الإجراء انتقال بعض الجزائريين واستقرارهم بفرنسا تحت دواعي الشغل، ويبدو أن الصناعيين الفرنسيين قد اضطروا أيضا إلى استقدام اليد العاملة الجزائرية لاسيما من منطقة القبائل، وذلك لكسر شوكة العمال الايطاليين الذين كانوا يقومون بالإضرابات المتكررة لاسيما في مجال صناعة الزيوت وتكريرها في منطقة مرسيليا، وقد تم استقدام المئات من هؤلاء إلى معامل الزيت في العاصمة الفرنسية[1].

يبدو أن الأجور التي يتحصل عليها العمال المهاجرون تقدر بضعفي ما يتم الحصول عليه في الجزائر وهم الذين جاءوا من الفقر المدقع الذي كان صنيعة الإدارة الاستعمارية، ولهذا فقد أصبحت الهجرة نحو فرنسا على الخصوص بدافع البحث عن العمل ورفع المستوى المعيشي لاسيما وأن الأجور قد بلغت حوالي 4.9 فرنك يوميا، كان هؤلاء المهاجرون يرسلون إلى أسرهم نصف ما يحصلون عليه، على الرغم من ذلك فقد كان هؤلاء يعانون أيضا من سوء المرافق المعيشية، حيث يعيشون في غرف مستأجرة وفي ظروف صحية سيئة، فقد كان عدد الذي يموتون بالسل من الجزائريين أكثر بخمسة أضعاف عدد الفرنسيين[2].

ذكر المؤرخ أجرون أن الهجرة الجزائرية كانت محل اهتمام الفرنسيين، حيث رأوا في الهجرة وسيلة لتحسين وضعية السكان ورفع مستوى معيشتهم، في مقابل ذلك ومع مرور الزمن أصبح تنامي حركة الهجرة الخارجية مصدر قلق المستوطنين الزراعيين في الجزائر، لاسيما أولئك الذين يحتاجون اليد العاملة المحلية الرخيصة، فقد أصبحوا يخشون ما وصفه أجرون بتسرب اليد العاملة، وهو ما دفعهم إلى التقدم باعتراضهم إلى الإدارة الاستعمارية التي أبلغتهم بعدم قدرتها على توقيف هذه الهجرة وقد يكون للمردود الجيد للعمال الجزائريين لاسيما المنحدرين من منطقة القبائل وتسببهم في أرباح للصناعيين الفرنسيين دورا في رفض مطلب توقيف الهجرة أو تقليصها، كما أن الحكومة

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 399-400.

[2] مارسيل أجريتو، **الوطن الجزائري**، تر: عبد الله نوار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959، ص 66.

العامة في الجزائر أبلغت باريس بأن الأجور التي يتم التعامل بها في فرنسا يمكنها تعريض سوق العمل في الجزائر للمخاطر، وطلبت استحداث نصوص قانونية لتنظيم الهجرة، كما اقترحت المصالح الإدارية للحكومة إنشاء جهاز مكلف بشؤون الهجرة يعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة، إن تخوف المستوطنين في الجزائر من هجرة الجزائريين لم يتوقف عند إشكالية فقدان لليد العاملة فقط، ذلك أن ارتفاع الأجور المهاجرين سوف يسمح لهم بمعاودة اقتناء الأراضي التي سبق وان فقدوها، وذلك عن طريق الأموال التي تم اكتسابها في فرنسا، وهو الأمر الذي اعترف به وأشار إليه الحاكم العام للجزائر السيد ليتو Lutaud[1] الذي اعترف أن ملايين الفرنكات من الأموال المتدفقة من المهجر سيكون لها تبعات خطيرة تتمثل في استرجاع هؤلاء المهاجرين وأسرهم للأراضي التي فقدوها بسبب الاستيطان، وهو ما أفضى إلى تداعيات أخرى حيث أصبح مطلب مماثلة أجور العمال الجزائريين في الجزائر مع الأجور الفرنسية أمرا ملحا ومطروحا بقوة على المزارعين الأوروبيين في الجزائر، وقد لمح إلى ذلك سيناتور مدينة الجزائر السيد جيرونت Gérente[2] في تصريح له حيث قال:"ينبغي التوصل إلى أخذ هؤلاء السكان وتسخيرهم لخدمتنا مع تقديم بعض الضمانات"[3].

كانت البلدان العربية خصوصا تونس والغرب وسوريا وجهة قصدها المهاجرون الجزائريون سابقا خاصة في مرحلة ما قبل حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م لأسباب ارتبطت بالاضطهاد العسكري، ومع استمرار الاضطهاد وتنامي المد الاستيطاني مع مجيء الجمهورية الثالثة الموالية للمستوطنين في الجزائر، الذي حطم البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، أصبح الجانب الاقتصادي من الدوافع المحفزة للهجرة إلى البلدان العربية المجاورة، ذلك أن الجزائريين يجدون ظروفا معيشية أفضل مما هو عليه الحال في الجزائر، ففي تونس كان هناك انخفاض في قيمة الضرائب بل إن الماشية لا تخضع أصلا للضريبة، بالإضافة إلى توفر الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت بلدان المشرق العربي مقصدا للجزائريين خصوصا سوريا، فقد ورد في تقرير لجهاز الدرك بالمدية في جويلية 1899م أن 10 عائلات جزائرية تضم نحو خمسين فردا من المدية قد غادروا إلى سوريا بعد أن قاموا ببيع ما يملكون ولا يبدو أن لهم نية العودة، والسبب عائد إلى المعاملة التي يلقونها من الفرنسيين، بعد سحب أسلحتهم ودفعهم للضرائب الباهظة والعقوبات المسلطة عليهم

[1] شارل ليتو Charles Lutaud: (1855-1921م) الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1911 و1918م.

[2] بول جيرونت Paul Gérente: (1851-1913م) طبيب وسيناتور مدينة للجزائر بين سنتي 1894 و1912م.

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 400-407

سواء في صورة غرامات مالية أو سجن، وهو الأمر الذي كان قد لمح إليه سابقا الجنرال شانزي Chanzy الحاكم العام للجزائر من خلال رسالته إلى الولاة بالجزائر في 23 مارس 1874م، مبينا أن سبب الهجرات هو خوف الجزائريين من تقلص الأراضي المستغلة لزراعاتهم وقد أصبحت الهجرات ذات الطابع الجماعي خطيرة بعد أن كنا نستفيد منها حيث نرخص لهم بالهجرة مقابل اشتراط تخليهم عن أراضي العرش[1].

3-تداعيات الهجرة:

لقد كان للهجرة تداعيات ايجابية على الجزائريين، لاسيما الهجرة التي كانت نحو فرنسا، فقد مهدت الطريق للجزائريين للاحتكاك بثقافات وأفكار جديدة، خصوصا مع استمرار حركية الهجرة أثناء الحرب العالمية الأولى وتزامنها مع بروز وتمدد النهج الاشتراكي المعادي للفكر الرأسمالي، وهو ما كان سببا لنمو الوعي السياسي والتعرف على طرق نضالية، وهو نلمسه لاحقا ضمن مطالب الحركة الوطنية ممثلة في شكلها الأبرز بنجم شمال إفريقيا، الذي ينم برنامجه عن وعي وإدراك للمسألة الزراعية، فلم يغفل واضعو برنامج النجم عن إدراج مطالب تهم المزارعين الذين عانوا بسبب ممارسات الإدارة الاستعمارية، ومن هذه المطالب حسب ما جاء عند سعد الله:

-زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الصغار، ووضع نظام جديد للري وتطوير وسائل المواصلات.

-تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون والمستوطنون والشركات الرأسمالية وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين، واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة، وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدول الجزائرية.

-المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض فلاحية دون فائدة لشراء الآلات الزراعية، البذور، والأسمدة و تحسين الري[2].

خلاصة:

[1] كمال كاتب، مرجع سابق، ص ص 219-221.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 438-439.

من خلال ممارسة الإدارة الاستعمارية لسياسة خاصة تجاه قطاع الزراعة في الجزائر الذي يمثل أساس اقتصاد الجزائر، فقد حدثت إضافات وتحولات على مستوى خصائص النشاط الزراعي، فتحول الاقتصاد من كونه معاشيا إلى اقتصاد بخواص رأسمالية مرتبط بالتصدير خصوصا مع فرنسا، كما أفرزت السياسة الاستعمارية الزراعية ظواهر اجتماعية تجسدت خصوصا في التحولات على مستوى التركيبة البشرية والهجرات والمستوى المعيشي في الجزائر المستعمرة، وهي التغيرات التي كان لها تداعيات مستقبلية بدت ملامحها لاحقا في فكر الحركة الوطنية وأدبياتها.

الخـاتـمــة

الخـاتمــة

منذ العصور القديمة مثلت الزراعة جانبا مهما من النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري ذي الغالبية الريفية، وقد كان الاحتلال الفرنسي سببا مباشرا لحدوث تغيرات مست جميع المجالات ومنها القطاع الزراعي بالنظر للطبيعة الاستيطانية التي ميزت التواجد الفرنسي وبالأحرى التواجد الأوروبي إلى محاولة السيطرة على كامل الإقليم الجزائري من خلال التحكم في هذا القطاع بكل مقدراته من ارض وإنسان، واتبعت الإدارة الاستعمارية لأجل ذلك سياسة زراعية مدعومة بترسانة قانونية للسيطرة على قطاع الزراعة وتنظيمه، وكان من أهم نتائجه خلق قطاع زراعي أوروبي موازي على حساب القطاع الزراعي التقليدي الجزائري.

لقد حاولت فرنسا استحداث مستعمرة تابعة لها جنوب المتوسط وتغليب الطابع الزراعي الرأسمالي على اقتصادها ومحاولة احتكاره لصالح الاقتصاد الفرنسي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف الصناعة في الجزائر من جهة وارتبط بتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، في مقابل ذلك قامت بعملية عكسية من خلال بناء هيكل أوروبي اقتصادي واجتماعي متماسك وهو ما يؤكد النوايا الاستيطانية للإدارة الاستعمارية، وعليه فقد تميز نشاط الزراعة في الجزائر بكونه على صنفين، أحدهما أوروبي حديث ومهيمن وموجهه أساسا نحو التصدير، المستفيد من امتيازات ودعم إداري ومالي للسلطة الاستعمارية الفرنسية، وقد نما هذا القطاع على حساب قطاع الجزائريين ذي الطابع المعاشي، الذي كان يقوم على الاكتفاء باحتياجات المنتجين ولا يستهدف التصدير عادة.

سنت الإدارة الاستعمارية تشريعات لتنظيم إدارة المستعمرة، شملت قوانين نقل الملكية لتشجيع الاستيطان الأوروبي وبناء المراكز الاستيطانية، مستغلة أجود الأراضي التي كانت لدى الجزائريين، وكانت حركة الاستيطان الزراعي قد اشتدت بعد سنة 1870 خلال حكم الجمهورية الثالثة، بفعل هذه التشريعات الفرنسية حدث تحول كبير على مستوى ملكية الأراضي الزراعية، فمن الطابع الجماعي أصبحت الملكية الفردية هي المعتمدة ووفق القانون الفرنسي.

لقد كانت الإدارة الاستعمارية على اهتمام كبير بنشاط القطاع الزراعي ويدل على ذلك مبادرتها واهتمامها بانجاز مشاريع البنية التحتية مثل شق الطرق انجاز شبكة السكك الحديدية لربط مناطق الإنتاج بالموانئ، بالإضافة إلى المشاريع المائية من سدود وآبار، وهو ما أعطى دفعا

وتحولا كبيرا في النشاط الزراعي وكانت هذه المنجزات في صالح الأوروبيين بالدرجة الأولى ولم تكن بغرض استفادة الجزائريين منها، كما عملت الإدارة الفرنسية على دعم البحث العلمي والتعليم الزراعي، وذلك لتكوين كفاءات علمية في هذا المجال، ولذلك فقد استحدثت هياكل بحثية تعليمية على غرار المدارس الزراعية ومراكز البحث والتطوير كالمشاتل وحدائق التجارب واستحدثت أيضا هيئات تنظيمية ذات طابع إداري وتقني لغرض الإشراف على النشاط الزراعي وتنظيمه.

من خلال الإحصاءات الرسمية اتضح جليا الدخول المكثف للزراعات الصناعية وخصوصا الكروم لدى الأوروبيين، وارتفعت حركة التجارة الخارجية وغلب على صادرات الجزائر المنتجات الزراعية، فيما غلبت المنتجات المصنعة على الواردات ولاسيما منتجات الصناعة الفرنسية، وأعطي النظام الجمركي عناية من طرف الإدارة الاستعمارية وكان لتطوره دورا في تسهيل المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا واحتكارها لصالح هذه الأخيرة غالبا.

كان للسياسة الفرنسية تجاه القطاع الزراعي في الجزائر تداعيات تركزت أساسا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال الاقتصادي كانت الأرباح التي تحققت ضمن القطاع الزراعي على الخصوص لصالح الأوروبيين عموما، قابل ذلك فرض ضرائب كبيرة على الجزائريين المزارعين منها المباشر وغير المباشر، ولاسيما تلك المعروفة بالضرائب العربية التي أبقت عليها الإدارة الفرنسية، وهو ما يؤكد أن المعاملة التمييزية سمة من سمات الإدارة الاستعمارية، كما فرض على الجزائريين التعامل النقدي الفرنسي بدل المعاملات المألوفة كصورة للتعامل مع الإدارة الفرنسية، لاسيما إدارة الضرائب، مما شكل عبئا ماليا إضافيا للسكان.

إن السياسة الاقتصادية لفرنسا في الجزائر استندت إلى فكر رأسمالي يعتمد على الزراعة أساسا، باعتبارها أساس تطور المجتمع، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى فرض الطابع الرأسمالي على قطاع الزراعة مما شكل علاقات إنتاجية رأسمالية كنمط إنتاجي جديد ارتبط بالتطور الرأسمالي الحاصل في أوروبا عموما وفرنسا خصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

من خلال الدراسة لاحظا وجود ظاهرة اقتصادية تمثلت في خاصية التخصص لدى القطاع الزراعي بشقيه الأوروبي والجزائري، حيث كانت بعض الأنشطة الزراعية من اختصاص الأوروبيين وتسببوا في انتشارها بالجزائر كزراعة القمح اللين والكروم، فيما كانت بعض الأنشطة الأخرى

متركزة لدى الجزائريين على غرار القمح الصلب والشعير وهذا ارتبط بالثقافة الغذائية المختلفة لدى المجتمعين الجزائري والأوروبي كما لعب الدين دورا في ذلك.

لقد كان للسياسة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي انعكاسات على المجتمع، بتحطيم هياكله، حيث تراجعت القبيلة، وبرزت نواة مستحدثة للمجتمع الريفي الزراعي حيث أصبح يقوم على الدوار، كما نتج عن هذه السياسة المتعسفة تدهور لأوضاع الجزائريين بانتشار المجاعات والفقر، مما أدى إلى بروز ظواهر جديدة على غرار فئة العمال الأجراء، فتكونت طبقة من العمال (البروليتاريا) كان لها ارتباط كبير كقوة عاملة بالقطاع الأوروبي الزراعي في الجزائر.

كان تدهور الأوضاع نتيجة الممارسات الإدارية الفرنسية والإفقار الممنهج من خلال نزع الأملاك والأعباء الضريبية المتزايدة سببا رئيسيا لحدوث بعض الثورات المسلحة من طرف الجزائريين ضد الإدارة الفرنسية كانتفاضة المقراني سنة 1871، ثورة الأوراس سنة 1879 وثورة بوعمامة سنة 1881.

من جملة التداعيات الاجتماعية بروز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن والهجرة الخارجية لمحاولة تحسين الأوضاع، خاصة الهجرة إلى فرنسا على الخصوص، وهي الهجرة التي ولدت في مراحل لاحقة وعيا لدى الجزائريين ودفعهم إلى الاهتمام بقضاياهم، وانخراطهم في النقابات، وهو التطور الذي تجلى لاحقا في مطالب الحركة الوطنية، وفي مقدمتها نجم شمال إفريقيا الذي تبنى في برامجه قضايا الفلاحين الجزائريين وعلى رأسها الملكية العقارية.

من خلال تناول جوانب من النشاط الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بهذا العمل، تأكد لنا أن هذا الموضوع الذي يخوض في مجال التاريخ الاقتصادي للجزائر واسع وعميق ويرتبط مع العديد من المجالات الأخرى، ويتوفر على مادة مصدرية هامة لازالت تحتاج إلى بحث ودراسة، ومن ناحية أخرى تمكنا من خلال هذه الدراسة من الاطلاع على إمكانات الجزائر الطبيعية والبشرية وكذلك توجد العديد من الدراسات التي يمكن أن تستغل أو تكون منطلقا لنهضة اقتصادية يمكن للجزائر أن تحقق باستغلالها الأمن الغذائي.

الملاحق

الملحق 1: مخطوط عقد بيع لغابة نخيل بمنطقة وادي سوف سنة 1895م.

الحمد لله وحده. صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم
عدد 412

بالمحكمة الشرعية بكوينين قسم 93 أمام الشيخ القاضي بها في التاريخ
الواضع علامة خاتمه أعلاه. وفقه الله وشاهديه آمين بعد أن صدر البيع
من الأشمط علي بن محمد بن مليك وأخيه لأم قويدر بن عبد الرحمان الكوينيني
إلى سي محمد واخيه سي المبروك ولدي ابراهيم بن محمد بينهما في الثمانية نخلات
من غوطهما بثمن على وجه الشيا المفيدة حسبما ذلك مبين لعقد من محكمتنا
مؤرخ يوم 21 ماي 1895 عدد 600 فانقضى أجل الإقالة ولم يأتياهما
بالثمن المبيع به النخلات. فحضر إذ ذاك سي محمد بن ابراهيم ، احد المشتريين
وطلب من الشيخ القاضي في التاريخ العلامة السيد ابراهيم
بن السلمي أن يبت لهما النخلات المذكورات. فاطلع وفقه الله تعالى
على الرسم المشار له فالفى اجل الاقالة قد انقضى اجل الإقالة،
حينئذ اشهد شهيديه انه بت إلى سي محمد وأخيه سي المبروك المذكور أن
النخلات الثمانية بحيث صارت ملكا لهما يتصرفان فيهم كيفما شاء
من بيع وغيره قيده يوم 6 ديسامبر 1895 الموافق لجمادى الثاني
عام 1313 ثلاثة عشر وثلاثمائة وألف وقبض في اجر الترجمة ستة فرنكية
والمكرر بالسطر الخامس أن عد من الأسفل في لفظة اجل الإقالة ساقط اه
محمد خليل عبد الله – ابراهيم بن السلمي – محمد الطاهر العمودي وفقه الله

المصدر: مسلمة من طرف السيد عمار عوادي بتاريخ 28 جانفي 2018م، ببلدية تغزوت، ولاية الوادي

الملحق 2: وثيقة ملكية أرض سنة 1912م بمنطقة القبائل الصغرى.

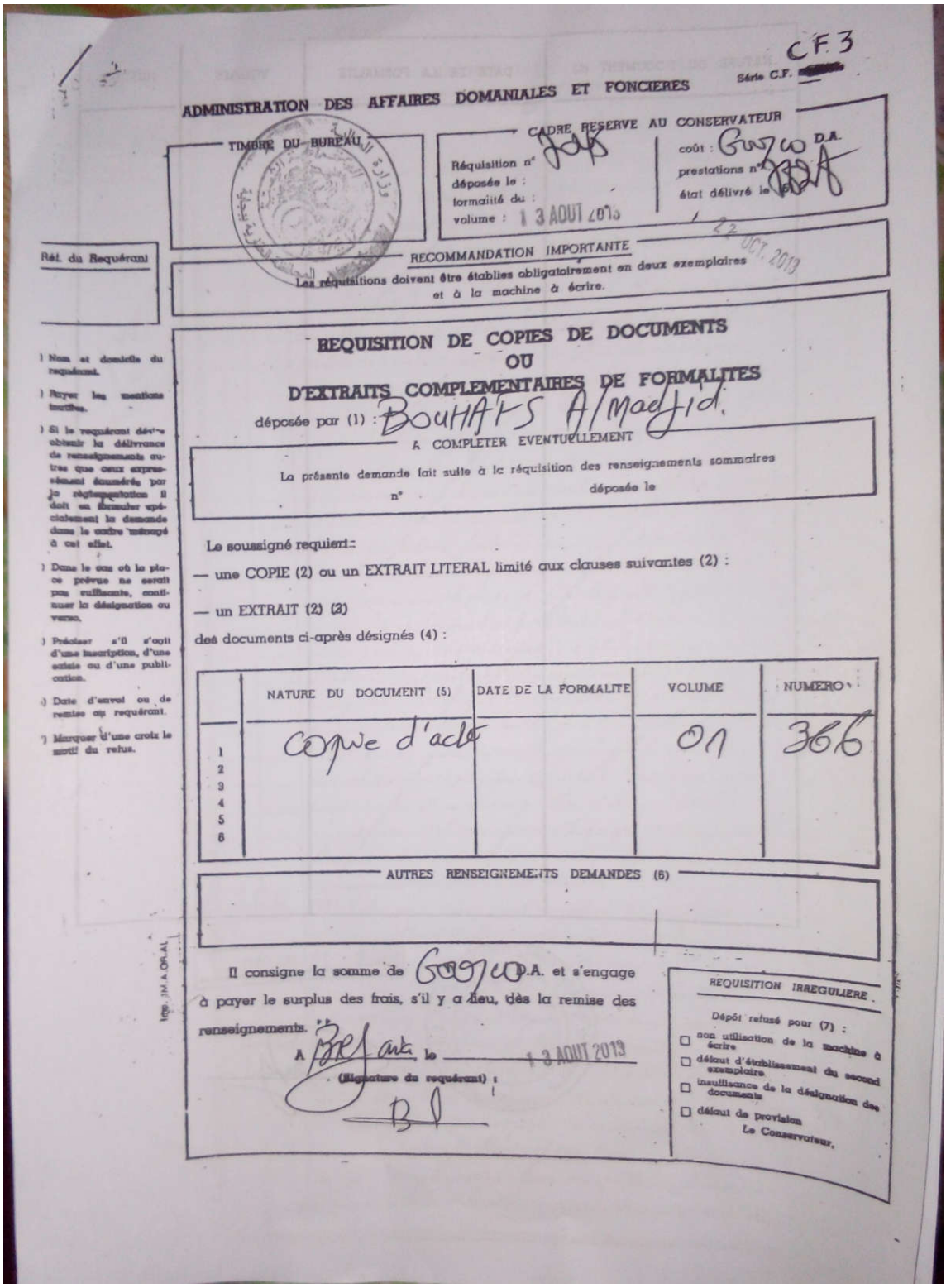

CF 3

Série C.F.

ADMINISTRATION DES AFFAIRES DOMANIALES ET FONCIERES

TIMBRE DU BUREAU

CADRE RESERVE AU CONSERVATEUR

Réquisition n° 2015
déposée le :
formalité du :
volume : 13 AOUT 2015

coût : 6000 D.A.
prestations n°
état délivré le 22 OCT. 2019

Réf. du Requérant

RECOMMANDATION IMPORTANTE

Les réquisitions doivent être établies obligatoirement en deux exemplaires et à la machine à écrire.

1) Nom et domicile du requérant.
2) Rayer les mentions inutiles.
3) Si le requérant désire obtenir la délivrance de renseignements autres que ceux expressément énumérés par la réglementation il doit en énumérer spécialement la demande dans le cadre réservé à cet effet.
4) Dans le cas où la place prévue ne serait pas suffisante, continuer la désignation au verso.
5) Préciser s'il s'agit d'une inscription, d'une saisie ou d'une publication.
6) Date d'envoi ou de remise au requérant.
7) Marquer d'une croix le motif du refus.

REQUISITION DE COPIES DE DOCUMENTS OU D'EXTRAITS COMPLEMENTAIRES DE FORMALITES

déposée par (1) : BOUHAFS A/Madjid

A COMPLETER EVENTUELLEMENT

La présente demande fait suite à la réquisition des renseignements sommaires n° déposée le

Le soussigné requiert :

— une COPIE (2) ou un EXTRAIT LITERAL limité aux clauses suivantes (2) :

— un EXTRAIT (2) (3)

des documents ci-après désignés (4) :

	NATURE DU DOCUMENT (5)	DATE DE LA FORMALITE	VOLUME	NUMERO
1	Copie d'acte		01	366
2				
3				
4				
5				
6				

AUTRES RENSEIGNEMENTS DEMANDES (6)

Il consigne la somme de 6000 D.A. et s'engage à payer le surplus des frais, s'il y a lieu, dès la remise des renseignements.

A Bejaia le 13 AOUT 2019

(Signature du requérant) :

REQUISITION IRREGULIERE

Dépôt refusé pour (7) :

- ☐ non utilisation de la machine à écrire
- ☐ défaut d'établissement du second exemplaire
- ☐ insuffisance de la désignation des documents
- ☐ défaut de provision

Le Conservateur.

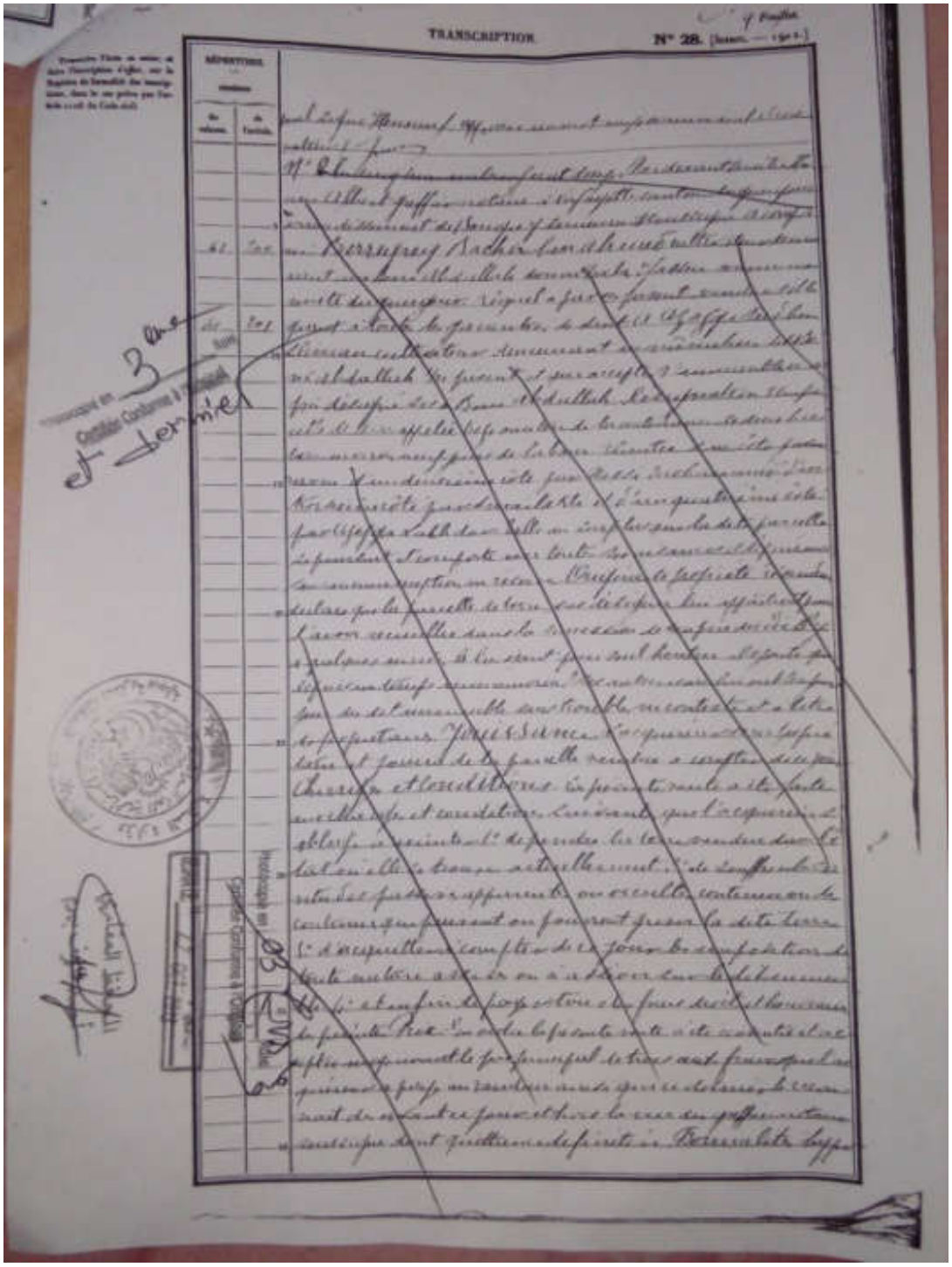

المحتوى: وثيقة رسمية لملكية أرض لعائلة بوحفص تعود إلى سنة 1912م بالقبائل الصغرى، بقرية أوسلوف ببلدية بوسلام ولاية سطيف، صادرة عن المحافظة العقارية ببجاية بتاريخ 13 أوت 2013م.

المصدر: نسخة مسلمة من طرف السيد عبد المجيد بوحفص بن الشهيد عيسى، قرية أوسلوف، بلدية بوسلام ، دائرة بوعنداس، ولاية سطيف، بتاريخ 05 أكتوبر 2018م بأوسلوف.

الملحق 3: وثيقة تقسيم أرض بين ثلاث عائلات جزائرية بمنطقة باتنة، منجزة من طرف موثق فرنسي سنة 1922م.

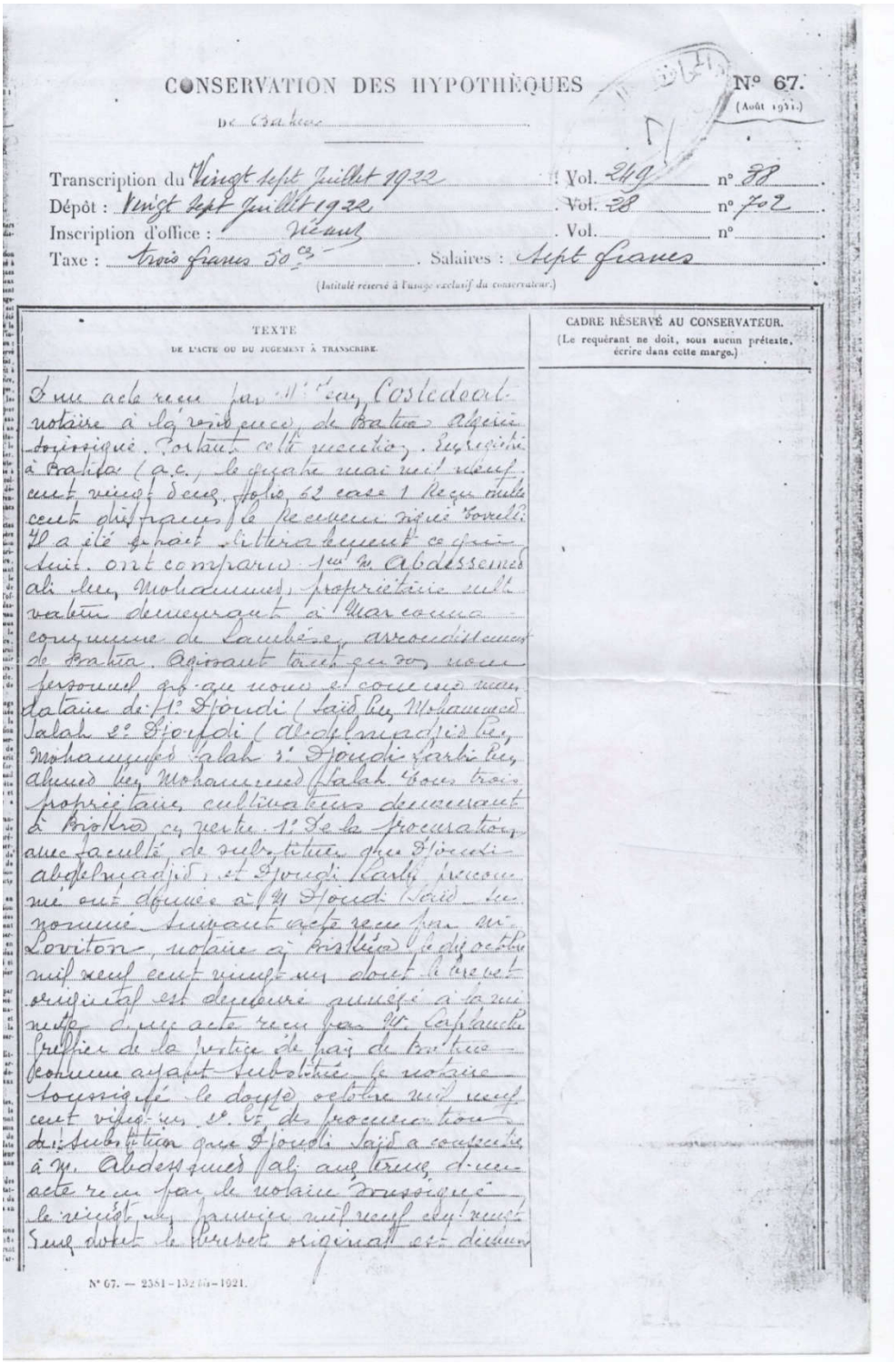

CONSERVATION DES HYPOTHÈQUES — N° 67. (Août 1911.)

DE Batna

Transcription du Vingt sept Juillet 1922 — Vol. 249 — n° 88
Dépôt : Vingt sept Juillet 1922 — Vol. 28 — n° 702
Inscription d'office : Néant — Vol. — n°
Taxe : trois francs 50 cs — Salaires : Sept francs

(Intitulé réservé à l'usage exclusif du conservateur.)

TEXTE DE L'ACTE OU DU JUGEMENT À TRANSCRIRE.

CADRE RÉSERVÉ AU CONSERVATEUR. (Le requérant ne doit, sous aucun prétexte, écrire dans cette marge.)

D'un acte reçu par Me Coste, Coste-Floret notaire à la résidence de Batna (Algérie) soussigné, portant cette mention : Enregistré à Batna (A.C.) le quatre mai mil neuf cent vingt deux, folio 62 case 1 Reçu mille cent dix francs le Receveur signé illisible. Il a été préalablement ce qui suit. ont comparu par M. Abdessemed Ali ben Mohammed, propriétaire cultivateur demeurant à Marcouna commune de Lambèse, arrondissement de Batna. Agissant tant en son nom personnel qu'en vertu d'une procuration dotale de Fle Djoudi (Said ben Mohammed Salah 2e Djoudi (Abdelmadjid ben Mohammed Salah 3e Djoudi Larbi ben Ahmed ben Mohammed Salah tous trois propriétaires cultivateurs demeurant à Biskra en vertu 1° De la procuration avec faculté de substituer que Djoudi Abdelmadjid et Djoudi Larbi lui ont donnée à M. Djoudi Said susnommé suivant acte reçu par Me Lovitton, notaire à Biskra le dix octobre mil neuf cent vingt un dont la grosse originale est demeurée annexée à la minute d'un acte reçu par M. Corfmat greffier de la justice de paix de Batna soussigné le notaire soussigné le dix sept octobre mil neuf cent vingt un 2° De procuration de substitution que Djoudi Said a consentie à M. Abdessemed Ali aux termes d'un acte reçu par le notaire soussigné le vingt six janvier mil neuf cent vingt deux dont la grosse originale est demeurée

N° 67. — 2381-1321a-1921.

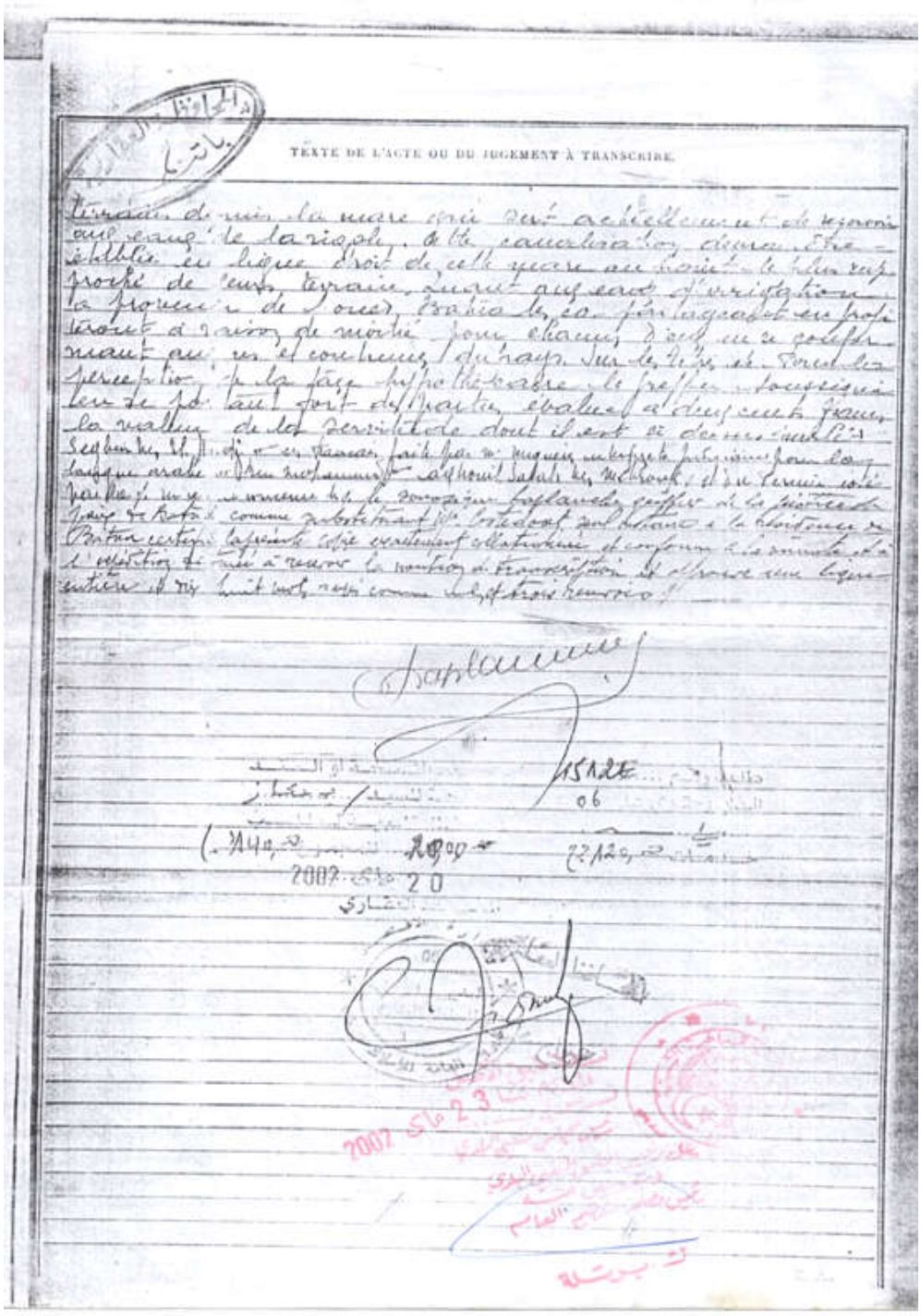

محتوى الوثيقة: تقسيم أرض بين ثلاث عائلات جزائرية (بوعكاز، الجودي، عبد الصمد) بمنطقة باتنة، اشتروها من مستوطن فرنسي، منجزة من طرف موثق فرنسي سنة 1922م، مستخرجة من المحافظة العقارية بباتنة بتاريخ 20 ماي 2002م.

المصدر: نسخة مسلمة من طرف السيد علي بوعكاز، بتاريخ 31 مارس 2018م، بباتنة.

الملحق 4: قانون وارني 1873م المؤسس للملكية الفردية والمعاملات العقارية وفق القانون الفرنسي

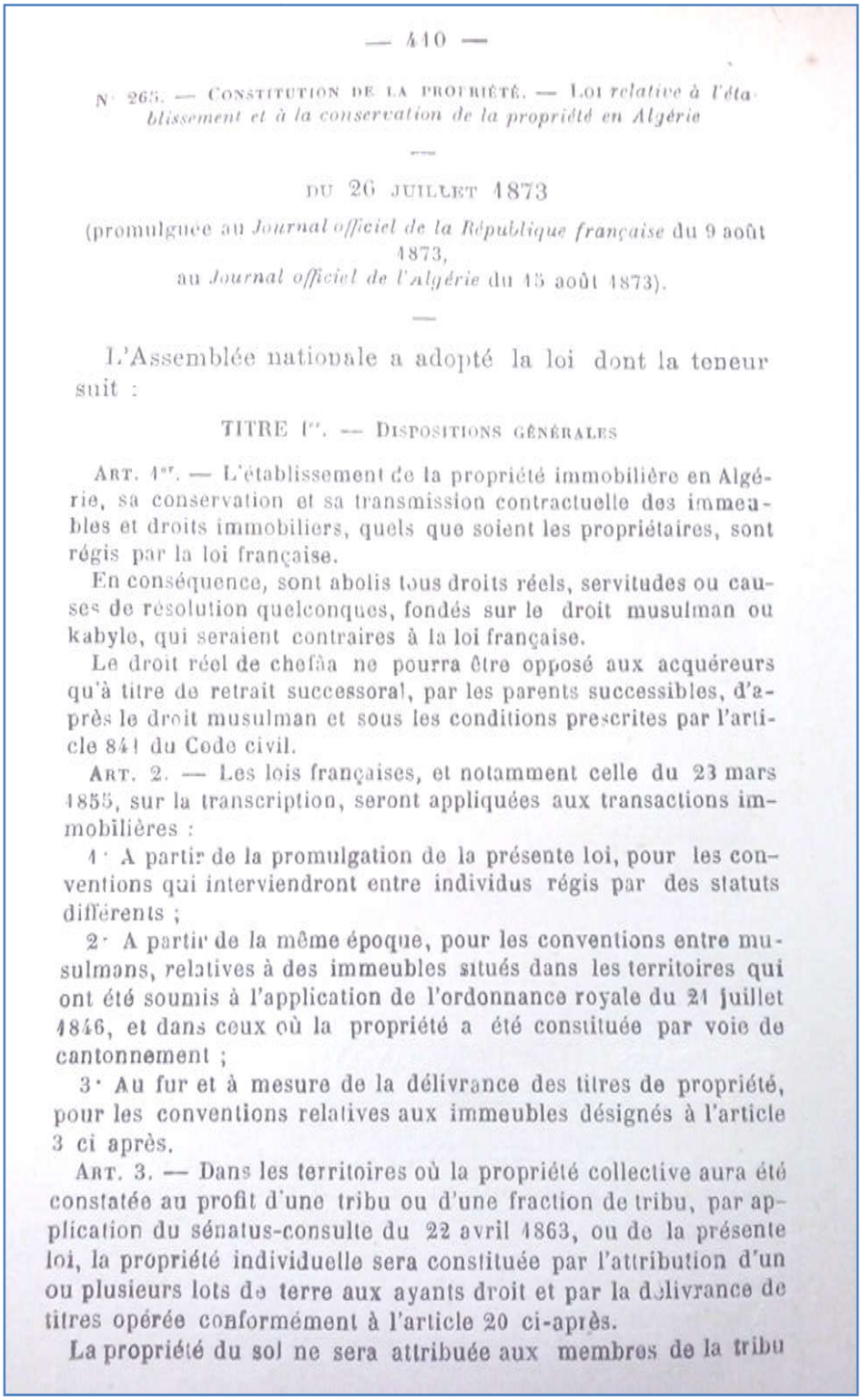

— 410 —

N° 265. — CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ. — LOI *relative à l'établissement et à la conservation de la propriété en Algérie*

DU 26 JUILLET 1873

(promulguée au *Journal officiel de la République française* du 9 août 1873,
au *Journal officiel de l'Algérie* du 15 août 1873).

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur suit :

TITRE I^er^. — DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ART. 1^er^. — L'établissement de la propriété immobilière en Algérie, sa conservation et sa transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'article 841 du Code civil.

ART. 2. — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1° A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2° A partir de la même époque, pour les conventions entre musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été constituée par voie de cantonnement ;

3° Au fur et à mesure de la délivrance des titres de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'article 3 ci après.

ART. 3. — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'article 20 ci-après.

La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu

المصدر: **G.G.A., B.O.G.G.A 1873, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1874, p 410.**

الملحق 5: تعليمة الحكومة العامة في الجزائر حول إنشاء الجمعيات الزراعية بين الجزائريين والأوروبيين.

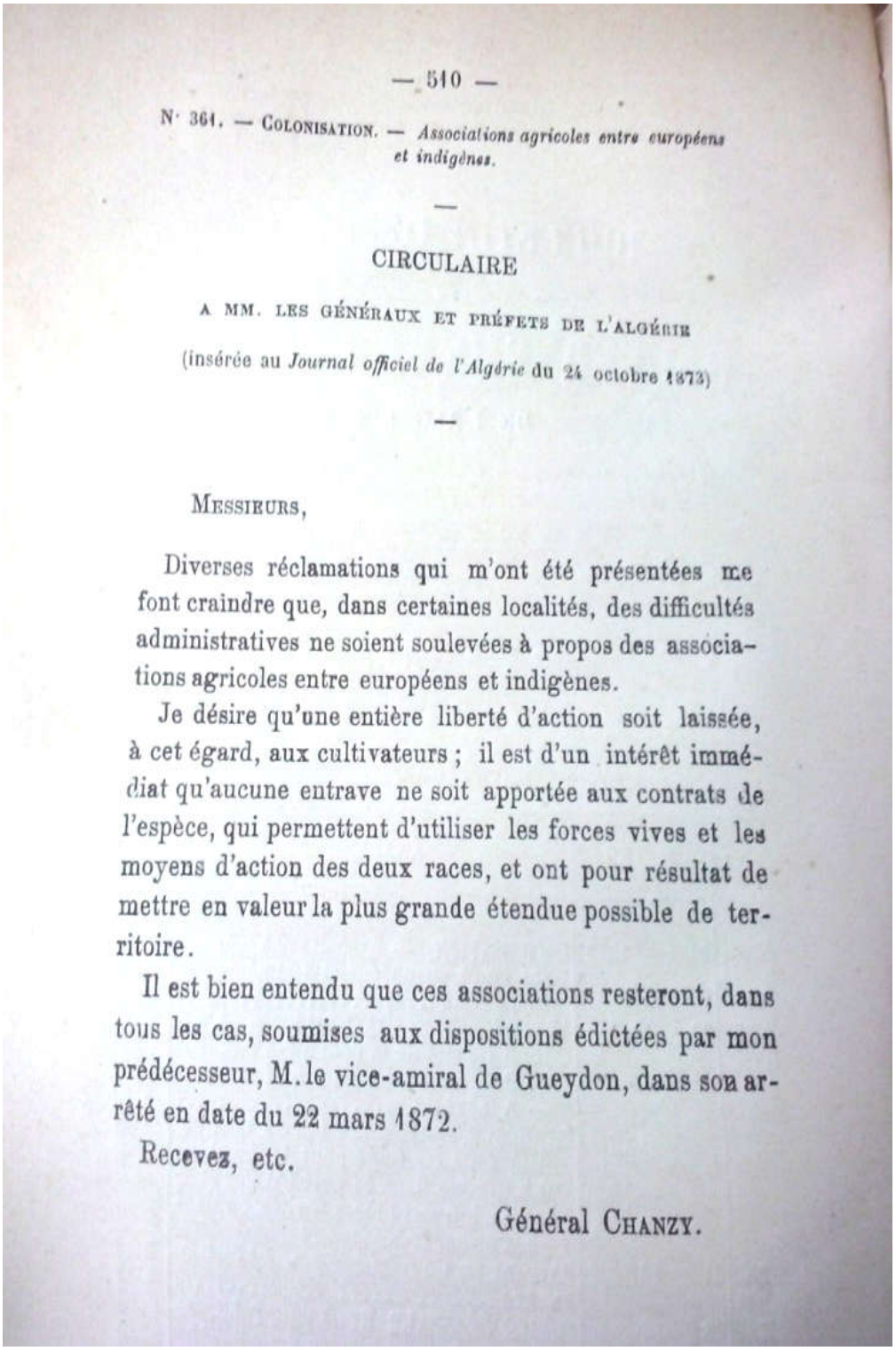

— 510 —

N° 361. — COLONISATION. — *Associations agricoles entre européens et indigènes.*

—

CIRCULAIRE

A MM. LES GÉNÉRAUX ET PRÉFETS DE L'ALGÉRIE

(insérée au *Journal officiel de l'Algérie* du 24 octobre 1873)

—

MESSIEURS,

Diverses réclamations qui m'ont été présentées me font craindre que, dans certaines localités, des difficultés administratives ne soient soulevées à propos des associations agricoles entre européens et indigènes.

Je désire qu'une entière liberté d'action soit laissée, à cet égard, aux cultivateurs ; il est d'un intérêt immédiat qu'aucune entrave ne soit apportée aux contrats de l'espèce, qui permettent d'utiliser les forces vives et les moyens d'action des deux races, et ont pour résultat de mettre en valeur la plus grande étendue possible de territoire.

Il est bien entendu que ces associations resteront, dans tous les cas, soumises aux dispositions édictées par mon prédécesseur, M. le vice-amiral de Gueydon, dans son arrêté en date du 22 mars 1872.

Recevez, etc.

Général CHANZY.

المصدر: **G.G.A.**, **B.O.G.G.A 1873**, Op.Cit, **p 510**.

الملحق 6: مبيعات العقارات الريفية بين الأوربيين والجزائريين خلال الفترة 1877–1914م.

السنوات	مبيعات الجزائريين إلى الأوربيين (هكتار)	الثمن (فرنك)	ثمن الهكتار	مبيعات الأوربيين إلى الجزائريين (هكتار)	الثمن (فرنك)	ثمن الهكتار	الأرصدة
1877	22194	1746567	78,69	2520	383190	152,05	19674 -
1878	11288	1203652	106,63	2848	501489	176,08	8449 -
1879	18129	2157053	118,98	4164	1241661	298,18	13965-
1880	40143	2477791	61,72	2917	495943	170,01	37226-
1881	54184	4067117	75,06	1171	577502	493,16	53015-
1882	29093	4176984	143,57	2465	734549	297,99	16628-
1883	64375	5569744	86,52	3951	893282	226,09	60424-
1884	32713	2967759	90,72	3705	986879	266,36	29008-
1885	21997	2898941	131,78	1612	605023	375,32	20385-
1886	21557	1947414	90,33	5037	990739	196,69	16521-
1887	13404	2287298	170,64	5013	822470	164,06	8391-
1888	15576	1764933	113,31	5073	762150	151,31	10503-
1889	13641	1852044	135,77	25234	1109452	43,96	11593+
1890	19683	2296003	116,64	6463	939668	145,39	13220-
1891	13404	1751919	130,70	10458	1428024	136,54	2946-
1892	17806	2448658	137,51	8869	1186620	133,79	8967-
1893	32102	2987870	93,07	5423	1098077	202,48	26679-
1894	23133	2112415	91,31	5061	672884	132,95	18072-
1895	21796	2318934	106,39	6250	1077102	172,33	15546-
1896	18643	1817583	97,49	6619	955862	144,41	12024-
1897	31472	2478747	78,76	6381	1053394	165,08	25091-
1898	27429	3165876	115,42	10140	1571511	154,98	17289-
1899	27399	3085079	112,59	12968	2268139	174,90	14431-
1900	25728	2652779	103,10	7568	1400742	185,08	18160-
1901	23105	2267735	98,14	12239	1970149	160,97	10866-
1902	11865	1642011	138,39	15292	2797203	182,91	3427+
1903	17224	2417068	140,33	19010	3551517	186,82	1786+
1904	20365	2639976	129,63	14629	3002986	205,27	5736-
1905	30731	3124852	101,68	9822	2273139	231,43	20909-
1906	30771	3124903	101,55	13881	3151986	227,07	16890-
1907	40250	4902116	121,79	8927	2663699	298,38	31323-
1908	49990	5472780	109,47	11458	2717839	237,20	38532-
1909	61606	9942512	161,38	11551	2408398	208,50	50055-
1910	66801	9291173	139,08	12137	3787015	312,02	54664-
1911	67481	11485501	170,20	14240	5265905	369,79	53241-
1912	76365	12670472	165,91	13021	5914947	454,26	63344-
1913	68636	9398031	136,92	19443	7109256	365,64	49193-
1914	41859	6484288	154,90	9561	3898879	407,78	32298-

المصدر: **Calvelli Marcel–André–Émile, Etat de la propriété rurale en Algérie: thèse pour le doctorat, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935, pp 60, 66, 68.**

الملحق 7: مقارنة خريطتي انتشار آفة الفيلوكسيرا بفرنسا سنة 1881م ومناطق أصول الفرنسيين الوافدين إلى الجزائر.

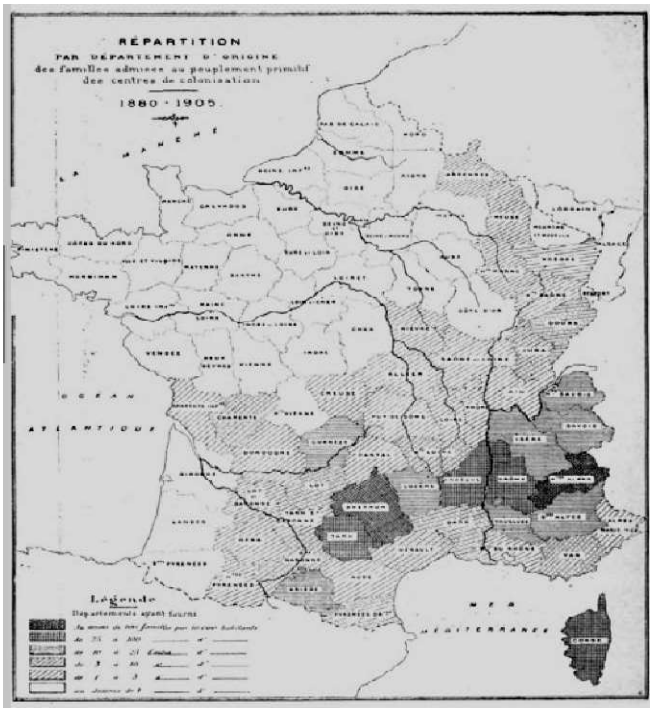

مصدر الصورة: Henri de Peyerimhoff, Op.Cit, p 110.

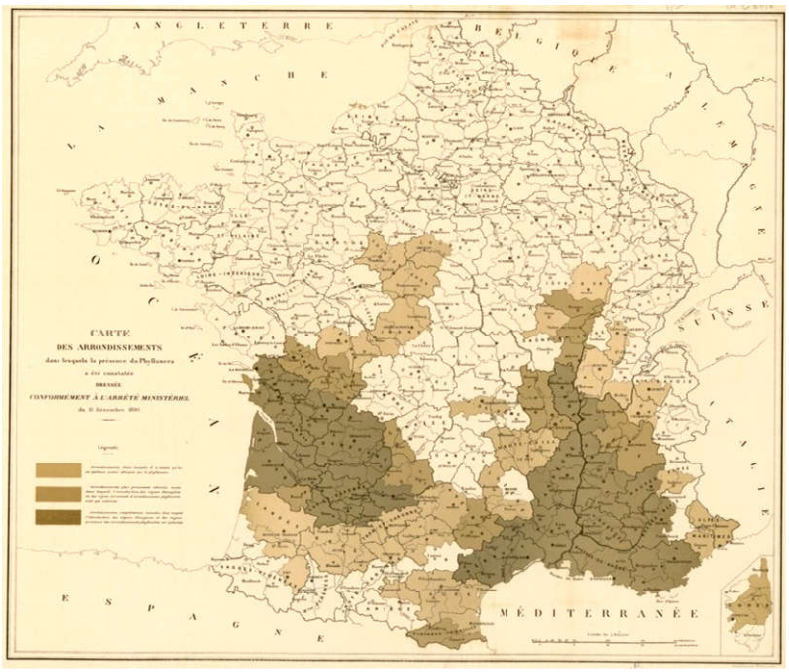

مصدر الصورة: https://gallica.bnf.fr ، يوم 18 سبتمبر 2017م، الساعة 18:32.

الملحق 8: خريطة الجزائر الزراعية

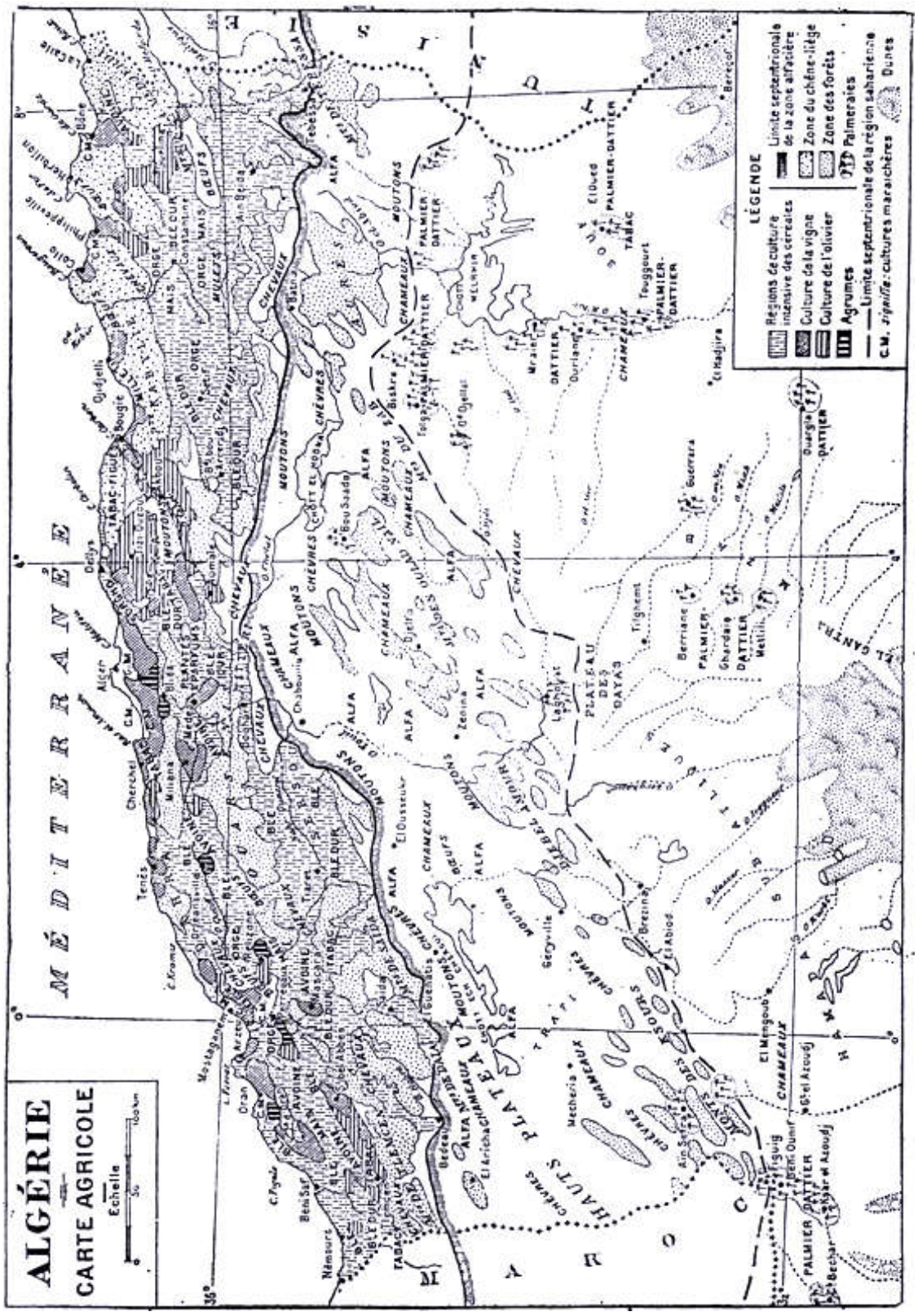

المصدر: **Ahmed Henni, Op.Cit, p 159.**

الملحق 9: خريطة شبكة السكك الحديدية في الجزائر سنة 1902.

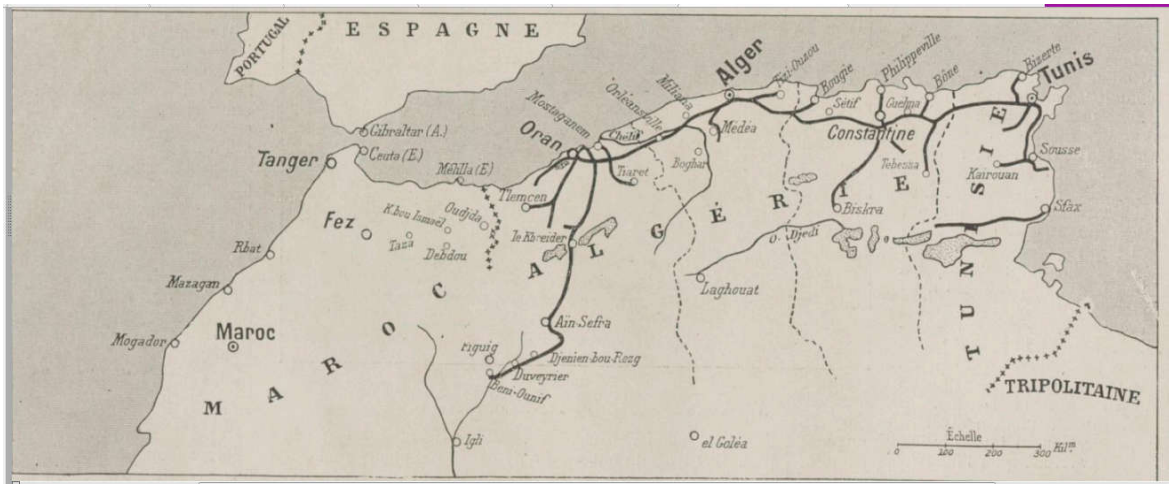

المصدر: **F. Berthelier, 'L'Oranie", La dépêche coloniale illustreé, N° 06, Paris, 31 mars 1902, p 16.**

الملحق 10: سكة الحديد تمر بين واحات قرية أورير بالمغير بوادي ريغ خلال فترة الاستعمار.

المصدر:

Jean Jacques Perennes, structures agraires et décolonisation les oasis de l'Oued R'hir (Algérie), office des publications universitaires, Alger, 1979, p 367.

الملحق 11: حراس الغابات سنة 1905م.

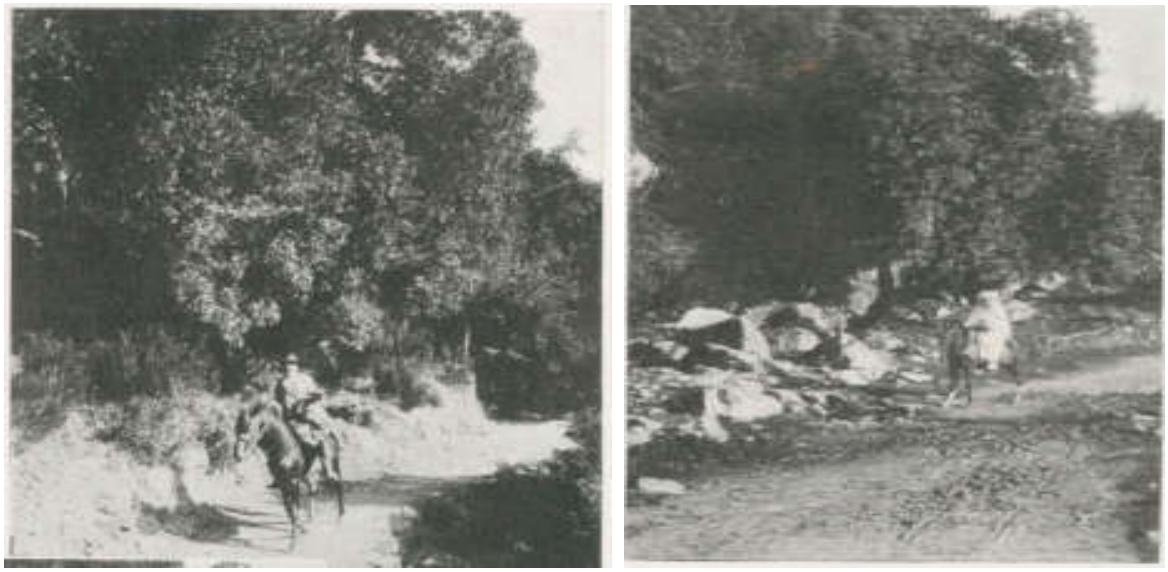

حارس غابات جزائري **حارس غابات أوروبي**

المصدر: Paul Paris, Les forêts de chênes–liège en Algérie, La dépêche coloniale illustreé, N° 07, Paris, 15 avril 1905, p 98.

الملحق 12: زيارة جزائريين لنقطة حفر بئر ارتوازية من طرف أوروبيين بواحة في وادي ريغ سنة 1909م.

المصدر: Paris Paul, Les puits artésiens dans…, Op.Cit, p 73.

الملحق 13: صور للمدرسة الزراعية بالحراش سنة 1910م.

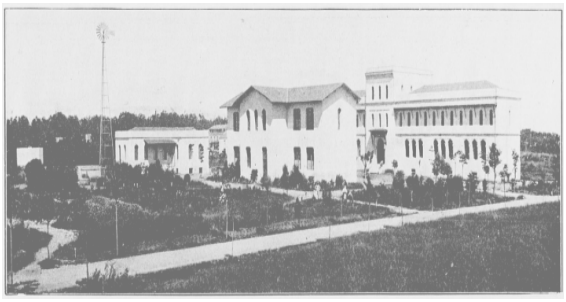

منظر عام لمدرسة الزراعة بالحراش

مزرعة بمنطقة أولاد حملة ملحقة بالمدرسة

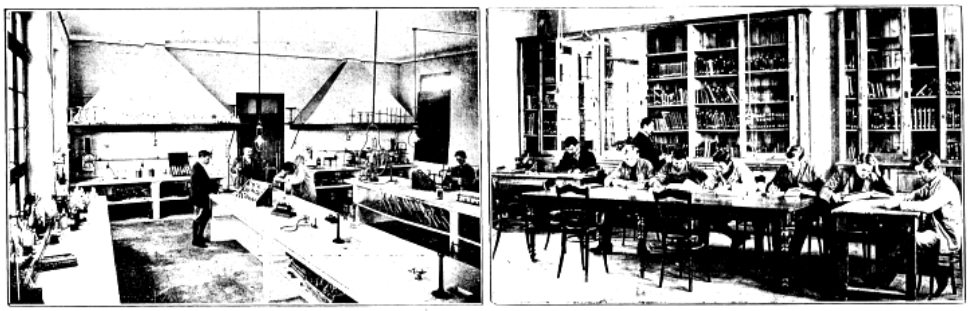

مكتبة و مخبر بالمدرسة الزراعة بالحراش سنة 1910م.

عملية الحرث بالمدرسة الزراعية بالحراش سنة 1910م.

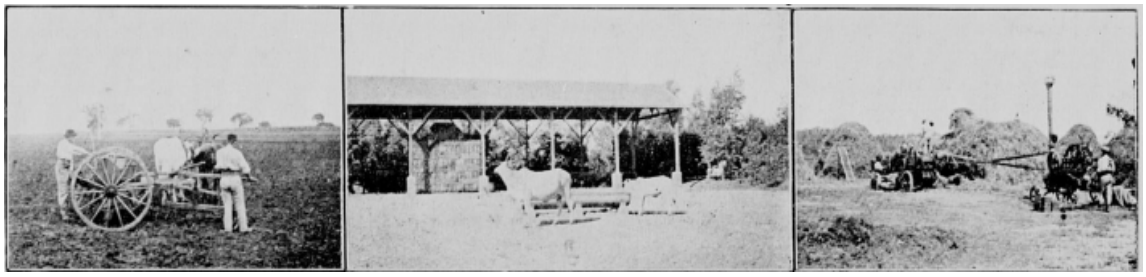

وسائل زراعية وتربية الحيوان بالمدرسة

المصدر:

Anonyme, **L'Afrique du Nord illustrée**, **l'école d'agriculture**.., Op.Cit, **pp 3–4**.

ملحق 14: حقل للبواكر (الطماطم) بمنطقة العنصر بوهران.

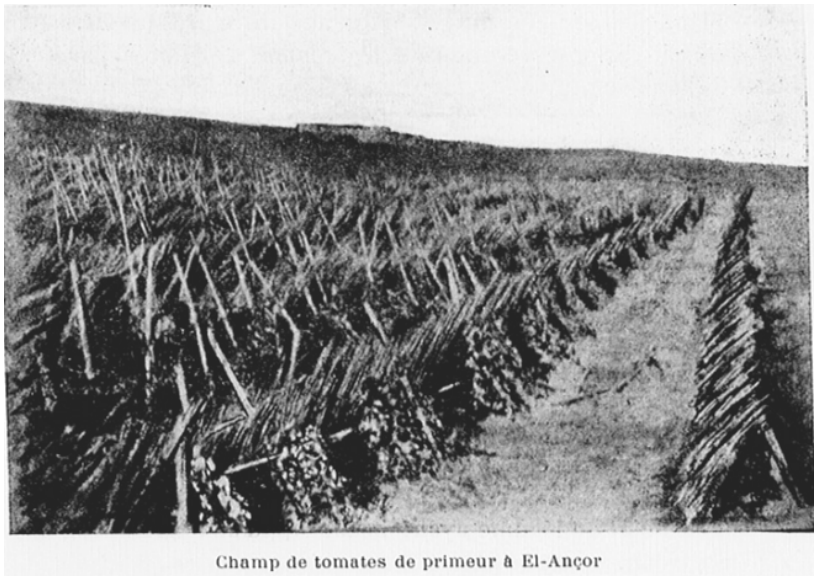

Champ de tomates de primeur à El-Ançor

المصدر: L. Trabut et R. Marès, Op.Cit, **p 398**.

الملحق 15: عمال أثناء الحرث و القطاف في حقول كروم في الجزائر سنة 1905م.

المصدر: V. Trapier, "Agriculture et colonisation algériennes", **La dépêche coloniale illustreé**, N° 03, Paris, 15 février 1905, p 39.

الملحق 16: حقل للقطن المصري في منطقة أرض بيضاء قرب الشلف، شهر أوت 1905م.

CHAMP DE COTON ÉGYPTIEN, A ARD-EL-BEIDA, PRÈS ORLÉANSVILLE (AOUT 1905)

المصدر: A. Malbot, "La question cotonnière en Algérie en 1906", La **dépêche coloniale illustrée**, N° 21, Paris, 15 novembre 1906, p 271.

الملحق 17: عملية نزع الفلين من الأشجار ببني توفوت بالقل(الصورتان قبل و بعد العملية)

المصدر: **H. Marc, Notes sur les forêts de l'Algérie, Librairie Larose, Paris, 1930, p 140 et p 160.**

الملحق 18: مخطط لحديقة التجارب بالحامة سنة 1872م.

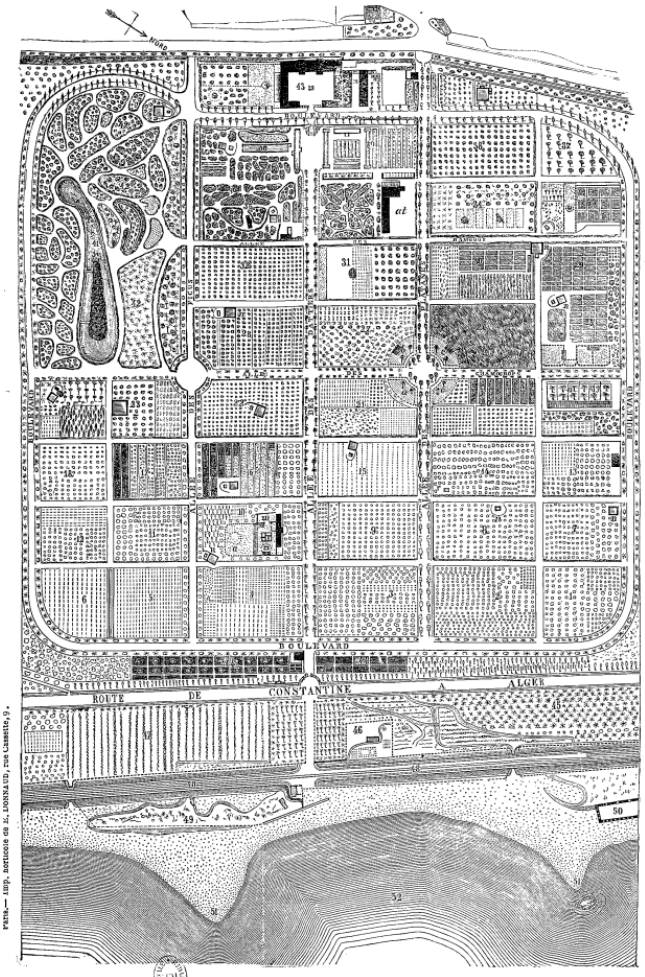

Plan du Jardin du Hamma. *(Partie inférieure)* [1872]

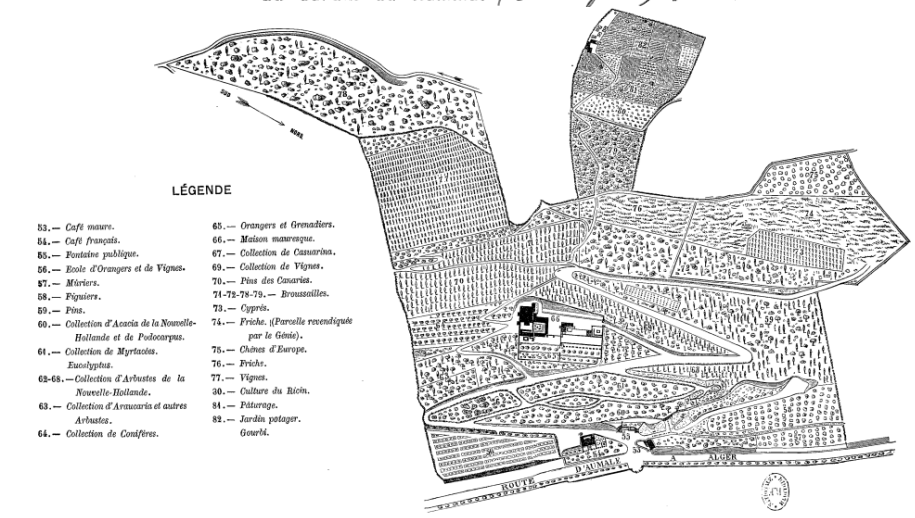

Plan du Jardin du Hamma. *(Partie supérieure)* [1872]

المصدر: **Auguste Rivière, Le jardin du Hamma et la société générale algérienne, Imprimerie horticole de E. Donaud, Paris, 1872, pp 1–2.**

الملحق 19: قارب صيد صقلي بمنطقة عنابة سنة 1913م.

المصدر: Paris Paul, La pêche …, Op.Cit, p 172.

الملحق 20: تطور مردود الهكتار الواحد من الكروم في الجزائر بين سنتي 1878 و1913م.

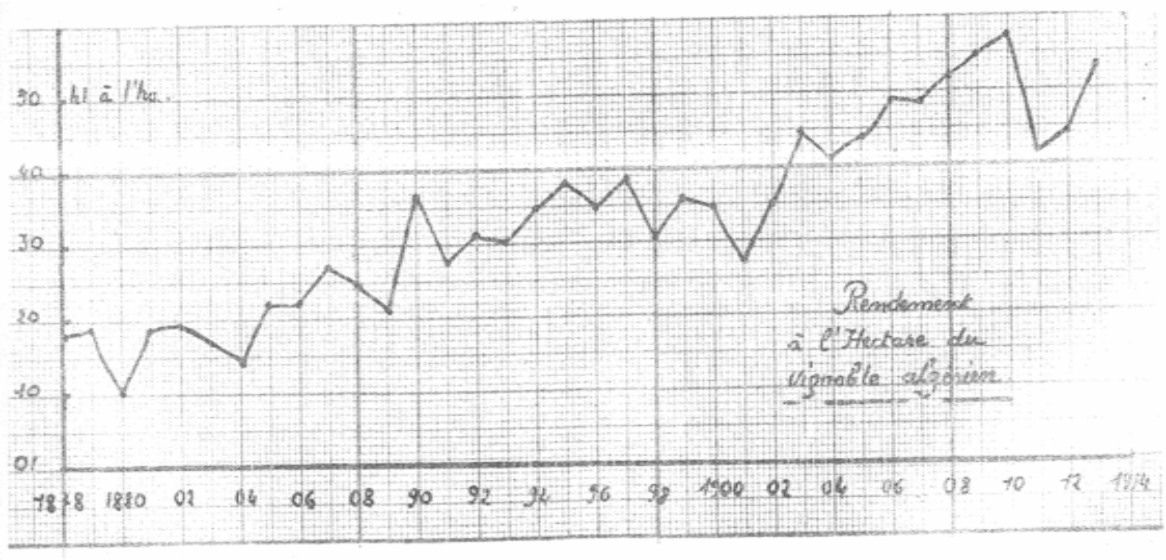

المصدر: H. Isnard, La vigne en Algérie, Op.Cit, p 140.

الملحق 21: تطور مساحة الكروم الأمريكية في الجزائر بين سنتي 1900 و1914م.

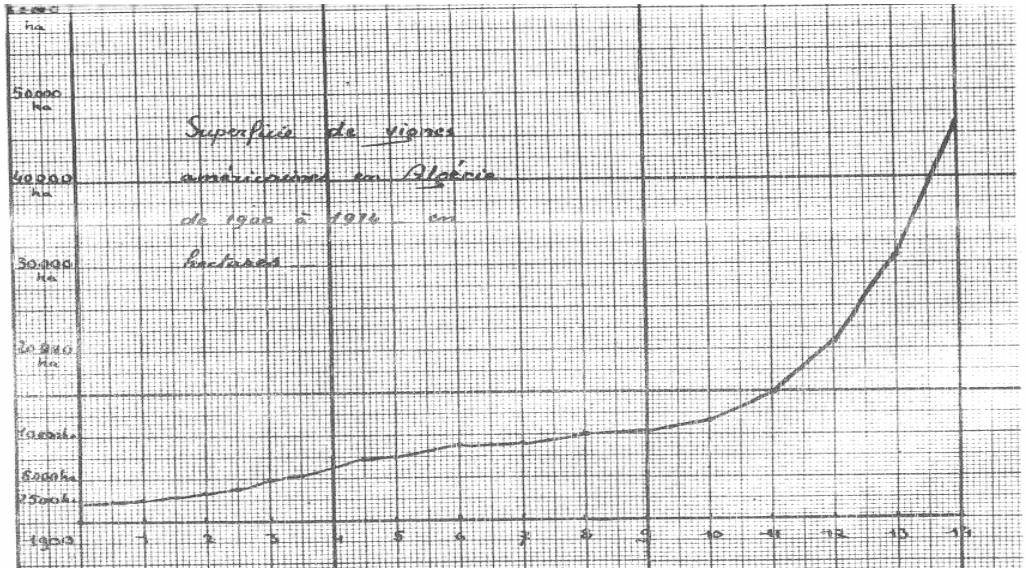

المصدر: H. Isnard, La vigne en Algérie, Op.Cit, p 312.

الملحق 22: تطور شبكة السكك الحديدية في الجزائر 1862-1899م(بالكيلومتر).

السنة	شركة باريس- ليون - المتوسط	شركة الشرق الجزائري	شركة الغرب الجزائري	شركة بونة- قالمة	الشركة الفرنكوجزائرية	شركة مقطع الحديد	المجموع
1862	49	/	/	/	/	/	49
1864	49	/	/	/	/	/	49
1867	51	/	/	/	/	/	51
1870	395	/	/	/	/	/	395
1873	513	/	/	/	/	/	513
1876	513	/	/	55	/	33	601
1879	513	183	52	202	170	33	1153
1882	513	360	؟؟؟	255	352	33	1564
1885	513	383	221	308	352	33	1810
1888	513	786	253	436	541	33	2562
1891	513	887	329	436	663	33	2861
1894	513	887	368	436	668	33	2905
1897	513	887	368	436	668	33	2905
1899	513	887	368	436	668	33	2905

المصدر: G.G.A., notice sur les chemins de fer algériens, Mustapha Giralt, imprimeur du gouvernement général, Alger, 1899, pp 4-5.

الملحق 23: نماذج لبعض نقابات الري في الجزائر.

التسمية أو المنتسبون	الموقع	الوضعية الإدارية	مصدر المياه	قدرة التدفق عند الاستعمال (ل/ثا)	المساحة المسقية (هكتار)	نوع المزروعات
نقابة مرسيي لاكومب Mercier Lacombe	حوض المقطع (عمالة وهران)	مرخصة بتاريخ 22 فيفري 1882	منبع سفيسف (واد الحمام)	13	36,64	حدائق وكروم
مجموعة جزائريين	حوض المقطع (عمالة وهران)	مرخصة بتاريخ 12 ماي 1868	واد ملحرير (واد الحمام)	13,20	40	حدائق وحبوب
مجموعة من 8 جزائريين	حوض الشلف	غير مقننة	واد فطسان	20	300	حبوب
نقابة بوغني	حوض سباو	مرخصة بتاريخ 7 مارس 1890	واد بوغني	28	28	حدائق مزروعات بلدية
نقابة قيوفيل Guyotville	حوض واد بني مسوس (الجزائر)	مرخصة بتاريخ 15 ماي 1873	واد بني مسوس	10	33,36	بساتين وحدائق

المصدر: الجدول منجز من: .(62, 72, 126, 132) M.A. Flamant, Op.Cit, pp

الملحق 24: سدود الجيل الأول في الجزائر 1850–1894م.

الاسم	الوادي	فترة البناء	طاقة الاستيعاب ($م^3$)	التكلفة (الفرنك)
الشرفة 1	سيق	1849		1163000
الشرفة 2		1882-1880	3000000	
الشرفة 3		1892-1886	18000000	1800000
جديوية	جديوية	1877-1857	700000	260000
تليلات 1	تليلات	1860		
تليلات 2		1870-1869	730000	160000
فرقوق 1	الهبرة	1871-1865		2400000
فرقوق 2		1882	30000000	1380240
الحميز	الحميز	1894-1869	14000000	3000000
ماقوم (المحقن)	ماقوم	1887-1879	1000000	600000
مراد	جبرون	1859-1852	830000	325000
المجموع			65000000	11000000

المصدر: René Arrus, Op.Cit, p 50.

الملحق 25: حصيلة المساحات المروية في الجزائر سنة 1883م

القسم	المساحة المسقية (هكتار)	التكلفة (فرنك)
عنابة	24000	-
سكيكدة	25767	6702000
قسنطينة	8430	3521000
الجزائر	98045	15751500
وهران	-	1000000
مستغانم	14228	10455000
سيدي بلعباس	400	860000
تلمسان	22275	4640000
المجموع	193000	43000000

المصدر: **René Arrus**, **Op.Cit**, **p 54**. (بتصرف)

الملحق 26: تطور عمليات بنك الجزائر 1851-1901م.

السنة	عدد عمليات السفتجة[1] المجراة	المبلغ (× 1000 فرنك)	الفائدة الصافية (× 1000 فرنك)
1852-1851	11900	8755	51
1862-1861	99188	68365	497
1871-1870	111098	150931	1135
1876-1875	256684	175361	1262
1881-1880	505663	485014	2216
1886-1885	512971	525532	3782
1891-1890	311298	418643	2960
1896-1895	355298	436925	2271
1901-1900	400944	458064	3291

المصدر: **Ahmed Henni**, **Op.Cit**, **p 141**

[1] السفتجة: أو الكمبيالة هي ورقة تجارية تتضمن أمر صادرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه، وذلك بأن يدفع مبلغا معينا من النقود إلى شخص آخر هو المستفيد أو الحامل بعد التظهير في مكان معين وفي زمان محدد أو لدى الاطلاع.

الملحق 27: قيمة الضرائب العربية سنة 1895م وتوزعها عبر العمالات في الجزائر.

العمالة	الضرائب العربية لسنة 1895				
	العشور	الحكور	الزكاة	اللزمة	المجموع
الإقليم المدني					
الجزائر	1184688.68	"	901788.50	765595.80	2852072.98
وهران	1585387.98	"	755961.05	"	2341349.03
قسنطينة	1738939.80	1061529.80	2010937.90	607090.31	5418497.81
المجموع	4509016.46	1061529.80	3668687.45	1372686.11	10611919.82
الإقليم العسكري					
الجزائر	135852.53	"	808967.30	233372.38	1178192.21
وهران	210332.58	"	758782	"	969114.58
قسنطينة	105691.09	80048.98	528105.60	601723.34	1315569.01
المجموع	451876.20	80048.98	2095834.90	835095.72	3462875.80
المجموع العام	4960892.66	1141578.78	3764542.35	2207781.83	14074795.62

المصدر: C.S.G., Procès–verbaux des délibérations et éxposé de la situation générale de l'Algérie, session de Janvier 1897, Op.Cit, p 75.

الملحق 28: الإعانات المالية المقدمة من الإدارة الاستعمارية لبعض التعاونيات بعمالة الجزائر حتى سنة 1913م.

التعاونية	مجال نشاطها	المبلغ المخصص لها من طرف الإدارة الفرنسية (فرنك)
Alma	درس الحبوب	17000
Castiglione	قبو تخمير	60000
Dupleix	قبو تخمير	15000
Fontaine de Génie	قبو تخمير	57000
Gouraya	قبو تخمير	37000
Mahelma	قبو تخمير	48000
Marengo	قبو تخمير	50000
Montenotte	قبو تخمير	50000
Novi	قبو تخمير	125000
Orléansville	قطن	30000
Zurich	قبو تخمير	125000
المجموع		614000

المصدر: G.G.A., Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913, Op.Cit, p 378.

الملحق 29: إنتاج الشعير لدى الجزائريين والأوروبيين في الجزائر بين موسمي 1905/1904م و1915/1914م.

L'Orge en Algérie
Superficies emblavées par les Européens et par les Indigènes
Production et rendement moyen de chaque groupe
I. — *Période de 1905 à 1914*

CAMPAGNES agricoles	EUROPÉENS			INDIGÈNES		
	Superficies hectares	Production quintaux	Rendement quintaux	Superficies hectares	Productions quintaux	Rendement quintaux
1904-1905	124.612	875.936	7	1.168.871	5.074.498	4,3
1905-1906	135.740	1.489.225	11	1.174.220	8.874.528	7,5
1906-1907	132.999	1.313.559	9,9	1.149.277	7.731.421	6,7
1907-1908	138.992	1.323.912	9,6	1.254.191	6.860.727	5,4
1908-1909	177.166	2.179.837	12,3	1.208.298	8.225.245	6,7
1909-1910	155.230	1.667.711	10,7	1.288.565	8.698.566	7,3
1910-1911	177.166	2.179.777	12,3	1.206.298	8.425.245	6,5
1911-1912	166.125	1.251.147	7,5	1.221.687	5.909.145	4,8
1912-1913	179.019	2.329.428	13	1.191.087	9.188.082	7,7
1913-1914	178.933	1.676.433	9,3	1.167.461	6.823.924	5,8
Moyenne 10 ans....	156.638	1.628.200	10,4	1.192.795	7.581.238	6,3

المصدر: Pierre Rouveroux, Op.Cit, p 114.

الملحق 30: الكمية المصدرة من البواكر ومنتجات الأشجار المثمرة سنتي 1913 و 1914م

DÉSIGNATION	Quantités exportées pendant les dix premiers mois		Différence par rapport à 1913	
	1914	1913	En plus	En moins
	Quintaux	Quintaux	Quint.	Quint.
Pommes de terre	157.910	211.536	»	53.62
FRUITS FRAIS				
Citrons et oranges....	25.865	27 623	»	1.758
Mandarines	47.931	46.203	1.728	»
Raisins de table.....	93 330	107.111	»	13.781
Dattes.....	14.586	43.003	»	28.417
LÉGUMES FRAIS				
Artichauts	88.170	61.792	26.378	»
Fèves fraîches	1.320	1.790	»	470
Haricots verts.....	51.214	64.197	»	12.983
Petits pois	17.676	34.181	»	16.505
Tomates	46 226	61.883	»	15.657
Autres légumes	5.753	7.219	»	1.466

المصدر: G.G.A., Exposé de la situation générale de l'Algérie 1914, Op.Cit, p 281

الملحق 31: توزع تربية دودة القز لدى الجزائريين والأوروبيين عبر العمالات في سنة 1880م.

العمالة	القطاع	عدد المربين	كمية الشرانق المجنية
الجزائر	الأوروبيين	82	5542
	الجزائريين	"	"
	المجموع	–	–
وهران	الأوروبيين	22	2673
	الجزائريين	"	"
	المجموع	–	–
قسنطينة	الأوروبيين	37	6196
	الجزائريين	"	"
	المجموع	–	–
الجزائر كاملة	الأوروبيين	141	14411
	الجزائريين	"	"
	المجموع	141	14411

المصدر: M.C., Annuaire statistique de la France, année 1883, Op.Cit, p 588.

الملحق 32: توزيع حوافز مالية لتشجيع تربية الإبل عبر مناطق الجنوب في الجزائر سنة 1913م.

NOMS DES COMMUNES ou SECTIONS DE COMMUNES	CHAMELLES suitées de leurs produits de l'année	ÉTALONS	JEUNES MÉHARA de 2 à 4 ans	DRESSAGE	COURSES	TOTAL
Touggourt.....	400	350	200	200	100	1.250
El-Oued.....	400	350	200	200	100	1.250
Ouargla.....	900	600	500	300	200	2 500
El-Goléa.....	375	225	200	125	75	1.000
Ghardaïa.....	300	240	120	100	40	800
TOTAUX.....	2.375	1.765	1.220	925	515	6.800

المصدر: G.G.A., Exposé de la situation générale des territoires du sud de l'Algérie 1913, Op.Cit, p 55 .

الملحق 33: توزع الفئات السكانية في الجزائر حسب جنسياتهم.

السنة	فرنسيون أصليون أو مجنسون	اليهود (مجنسون أو مولودون لآباء مجنسين بمرسوم 24 أكتوبر 1870)	الجزائريون	جنسيات أجنبية					المجموع
				التونسيون	المغاربة	الأسبان	الايطاليون	جنسيات أخرى	
1866	122119	28097	2652072	/	/	58510	16655	20706	2904014
1872	129601	34574	2125052	/	/	71366	18351	25799	2404743
1876	156365	33312	2462936	/	/	92510	25759	36803	2807685
1881	195418	35663	2842497	/	/	114320	33693	33341	3254932
1886	219071	42595	3264879	4893	17445	144530	44315	14309	3752037
1891	267672	47459	3559687	2731	14645	151859	39161	24773	4107987
1896	318137	48763	3764076	2346	14676	157560	35539	18481	4359578
1901	364257	57132	4072089	2394	23872	155265	38791	25531	4723000
1906	449420	64645	4447149	3083	25277	117475	33153	17849	5158051
1911	492660	70271	4711276	2375	23115	135150	36795	20927	5492569

المصدر: M.T.P.S., statistique générale de la France, Annuaire statistique 1913, Op.Cit, p 304.

الملحق 34: الخمور المستوردة إلى فرنسا 1900–1902م.

المصدر	1900	1901	1902
الجزائر	2338000	2636000	3896000
تونس	33000	25000	13000
الدول الأجنبية	2436000	686000	379000

المصدر:

La Dépêche coloniale illustrée, agriculture et colonisation algérienne, N° 3, 15 février 1905, Paris, p 39.

الملحق 35: تطور بنية التجارة الخاصة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1901–1910م.

طبيعة المنتجات	السنوات									
	1901	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908	1909	1910
	الواردات (ألف فرنك)									
المواد الحيوانية	32524	26742	26652	24008	24239	27056	28472	30895	27587	33315
المواد النباتية	51683	51486	62320	63451	71694	77886	72729	74876	82563	78449
المواد المعدنية	22724	18852	19783	22030	20023	24477	27600	28775	28934	32121
منتجات مصنعة	211660	228656	236862	257922	267931	272233	319418	314723	315664	363987
المجموع	318593	325686	345617	367411	383887	401652	448219	449269	454748	507822
	الصادرات (ألف فرنك)									
المواد الحيوانية	54895	55513	64402	53537	56339	64190	62634	70270	66786	71018
المواد النباتية	176319	212520	194556	185527	134060	171195	225232	195955	210330	367793
المواد المعدنية	21500	22761	20014	22648	27855	34298	38646	37773	36193	37268
منتجات مصنعة	9231	8378	8725	10486	10509	10611	11956	15207	15909	17188
المجموع	261945	299172	287697	272198	228763	280294	338488	319205	329218	493267
مجموع الصادرات والواردات	580538	624858	633314	639609	612650	681946	786707	768474	783966	1001089

المصدر: **G.G.A., Exposé de la situation générale de l'Algérie 1910, Op.Cit, p 414.**

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

أولا/المصادر:

المخطوطات والوثائق الشخصية:

1-**مخطوط عقد بيع لغابة نخيل بمنطقة وادي سوف سنة 1895**، مسلمة من طرف السيد عمار عوادي ببلدية تغزوت، ولاية الوادي

2-**وثيقة تقسيم أرض لجزائريين من طرف موثق فرنسي سنة 1922**، نسخة مسلمة من طرف السيد علي بوعكاز، باتنة.

3-**وثيقة ملكية أرض زراعية سنة 1912 بمنطقة القبائل الصغرى**، نسخة مسلمة من طرف السيد عبد المجيد بوحفص، قرية أوسلوف، بلدية بوسلام دائرة بوعنداس ولاية سطيف.

المذكرات الشخصية:

-دو طوكفيل ألكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

ثانيا/المراجع:

أ/ الكتب:

1-أجرون شارل روبير، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**،ج 1، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2-(-)، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**،ج 2، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

3-(-)، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج 2، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4-أجريتو مارسيل، **الوطن الجزائري**، تر: عبد الله نوار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959.

5-بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914**: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

6-بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

7-بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962**، ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

8-بهلول محمد بلقاسم حسن، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.

9-(-)، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر(تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

10-بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

11-(-)، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

12-رزاقي عبد الرحمن، **تجارة الجزائر الخارجية: صادرات الجزائر فيما بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

13- زوزو عبد الحميد، **ثورة الأوراس سنة 1879**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،

14-(-)، **ثورة بوعمامة 1881-1908**، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010.

15-سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

16-صاري جيلالي وقداش محفوظ، **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900- 1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

17-صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

18-عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

19-(-)، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

20-عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحداثة، لبنان، 1983.

21-عميراوي أحميدة، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

22-كاتب كمال، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1862 تمثيل وحقائق السكان**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

23-محمودي عبد العزيز، **آليات تطهير وتسويه سندات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري**، ط 2، منشورات بغدادي، الجزائر، 2010.

24-نوشي أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

ب/ المجلات والدوريات:

1-بوعزيز يحي، "انتفاضة سكان الأوراس عام 1879"، **مجلة الأصالة**، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، العددان 60-61، الجزائر، 1978، ص 226.

2-جالبريت جون كينيث، "تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر"، تر: أحمد فؤاد بلبع، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000.

3-دويدة نفيسة، "تفاصيل عن زيارة كارل ماركس إلى الجزائر 1882م"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، المجلد 2, العدد 4, المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر، 2011.

4-قنون حياة، "الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 24، سداسي 2، 2011.

5-مياسي ابراهيم، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، العدد 5، الجزائر، صيف 2001.

ج/ الرسائل الجامعية:

1-بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2011-2012.

2-بيرم كمال، **بلدية المسيلة المختلطة: دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

3-دحماني توفيق، **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008/2007.

4-شعباني إسماعيل، **الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني (مع بحث ميداني) على القطاع الفلاحي ببلدية بغلية (ولاية بومرداس)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986-1987.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1/ Les documents personels:

1-**Acte de division parcellaire notarié en 1922 à Batne**, copie présentée par Ali Bouakaz, Batna.

2-**Titre de propriété d'une terre agricole en 1912 à la petite Kabylie**, copie présentée par Abdelmadjid Bouhafs, Village Ouslouf, Bouandes, Wilaya de Sétif.

2/ Les documents officiels du G.G.A:

1-Les Annuaires Statistiques de la France:

1-M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, imprimerie nationale, Paris, 1878.

2-M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1879**, imprimerie nationale, Paris, 1879.

3-M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1877**, imprimerie nationale, Paris, 1880.

4-M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1881**, imprimerie nationale, Paris, 1881.

5-M.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1883**, imprimerie nationale, Paris, 1883.

6-M.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1885**, imprimerie nationale, Paris, 1885.

7-M.C.I., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1886**, imprimerie nationale, Paris, 1886.

8-M.C.I., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1887**, imprimerie nationale, Paris, 1887.

9-M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1889**, imprimerie Berger-Levrault et C^{ie}, Nancy, 1889.

10-M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1890**, imprimerie nationale, Paris, 1890.

11-M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1891**, Imprimerie nationale, Paris, 1891.

12-M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France des années 1892–1893–1894**, Imprimerie nationale, Paris, 1894.

13-M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1902**, Imprimerie nationale, Paris, 1903.

14-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1907**, imprimerie nationale, paris, 1908.

15-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1908**, imprimerie nationale, Paris, 1910.

16-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1909**, imprimerie nationale, Paris, 1910.

17-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1910**, imprimerie nationale, Paris, 1911.

18-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1911**, imprimerie nationale, Paris, 1912.

19-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1912**, imprimerie nationale, Paris, 1913.

20-M.T.P.S., **Statistique Générale de la France**, **Annuaire Statistique 1913**, imprimerie nationale, Paris, 1914.

2-Délégations Financières Algériennes:

1-G.G.A, **Délégations Financières Algériennes**, session de novembre 1899, Imprimerie et papeterie Galmiche, Alger, 1899.
2-G.G.A, **Délégations Financières Algériennes**, session ordinaire de Mai-Juin 1934 N° 2, délégation des colons, imprimerie Solal, Alger, 1934.

3-Etat actuel de l'Algérie:

1-G.G.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1862** , imprimerie impériale, Paris, 1863.
2-G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1876**, imprimerie administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1877.
3-G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, imprimerie administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1878.
4-G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1880**, imprimerie administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1880.
5-G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1881**, imprimerie administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1881.

4-Exposé de la Situation Générale de l'Algérie:

1-C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1878**, imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et C^{ie}, Alger, 1878.
2-C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1881**, imprimerie F. Casablanca, Alger, 1881.

3-C.S.G., **Procès-verbaux des Délibérations et Exposé de la situation générale de l'Algérie**, session de Novembre 1888, Imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1888.

4-C.S.G., **Procès-verbaux des Délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie**, session de Novembre-décembre 1890, imprimerie administrative, Gojosso, Alger, 1890.

5-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895.

6-C.S.G., **Procès-verbaux Des délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie**, session de janvier 1897, Mustapha Giralt imprimeur du gouvernement général, 1897.

7-C.S.G., **Procès-verbaux Des délibérations et Exposé de la Situation Générale de l'Algérie**, session de janvier 1899, Mustapha Giralt imprimeur du gouvernement général, 1899.

8-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, V^{ve} Giralt imprimeur du gouvernement général, Alger, 1901.

9-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Victor Heintz imprimerie du gouvernement général, Alger, 1902.

8-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Victor Heintz imprimerie du gouvernement général, Alger, 1903.

10-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1904**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1904.

11-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Victor Heintz imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906.

12-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1907**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1908.

13-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, imprimerie commerciale Victor Heintz, Alger, 1910.

14-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1911.

15-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1912**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1913.

16-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914.

17-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915.

5-Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie:

1-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1905**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1906.

2-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1911**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1912.

3-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1912**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1913.

4-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie 1913**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1914.

5-G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant les annérs 1914 et 1915**, typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1916, p 27.

6-Statistique Générale de l'Algérie:

1-G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie Années 1867 à 1872**, Imprimerie nationale, Paris, 1874.
2-G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie**, **années 1882 à 1884**, Imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C^{ie}, Alger, 1885.

7-Bulletin Officiel du Gouvernement Générale de l'Algérie:

1-G.G.A., **B.O.G.G.A 1871**, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872.
2-G.G.A., **B.O.G.G.A 1873**, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1874, p 410.

3-G.G.A., **B.O.G.G.A 1883**, imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C^{ie}, Alger, 1884.

4-G.G.A, **B.O.G.G.A 1900**, imprimerie administrative et commerciale Victor Heintz, Alger, 1901, p 432.

5-G.G.A., **B.O.G.G.A 1902**, imprimerie orientale Pierre Fontana, Alger, 1903.

6-G.G.A., **B.O.G.G.A 1906**, imprimerie orientale Pierre Fontana, Alger, 1907.

7-G.G.A., **B.O.G.G.A 1914**, imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et C^{ie}, Alger, 1915.

8–Les Procès–verbaux Des délibérations:

-C.S.G., **Procès–verbaux Des délibérations**, session de Novembre 1877, Imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et C^{ie}, Alger, 1877.

9–Les publications spéciales du G.G.A:

1-République française, **Les travaux publics en Algérie**, Giralt imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889.

2-G.G.A, **Notice sur les routes et chemins**, **les ports et l'éclairage des côtes**, **le fonctionnement des services maritimes**, **l'hydraulique agricole**, **les associations syndicales**, **le développement de l'industrie minérale en Algérie**, Imprimerie algérienne, Alger, 1906.

3-G.G.A., **Notice sur les chemins de fer algériens**, Mustapha Giralt, imprimeur du gouvernement général, Alger, 1899.

4-G.G.A., D.A.C.C., **Les lois ouvrières et les institutions sociales en Algérie**, imprimerie orientale Fontana frère, Alger, 1922.

5-G.G.A., **Les Territoires du sud de l'Algérie**: 2eme partie l"œuvre accomplie 1er janvier 1903-31 décembre 1929, imprimerie algérienne, Alger, 1929.

10–Les publications des ministères

-M.A.C.T.P., **Enquête agricole**: **Algérie** (**Alger–Oran–Constantine**), Imprimerie Impériale, Paris, 1870.

11–Les publications des départements:

1-Préfecture de Oran, **Recueil officiel des actes administratifs**, Année 1886, N° 8.

2-Préfecture de Oran, **Recueil officiel des actes administratifs**, Année 1882, N° 4.

12–Rapports et études rédigés sous la tutelle du G.G.A:

1-De Peyerimhoff Henri, **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895** (Rapport à Monsieur Jonnart, gouverneur général de l'Algérie), T. 1, Imprimerie Torrent, Alger, 1906.

2-Pierre Rouveroux, **Statistique de la Production des Céréales en Algérie**, document: céréales d'Algérie 1930, rédigé sous la direction du G.G.A., ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, S.D..

3/Les mémoires personnels:

-Henri Jus, **Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 et 1879**, suivies du Résumé des travaux de sondages exécutés dans le département de Constantine de 1878 à 1879, Imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879.

4/Les ouvrages étrangers:

1-Anonyme, **L'Algérie française**, photogravures de l'imprimerie algérienne, Alger, S.D.

2-Arrus René, **l'eau en Algérie**: **de l'impérialisme au développement 1830–1962**, Office des publications universitaires et Presses universitaires de Grenoble, Algérie, 1985.

3-Bainier Pierre-Frédéric, **La Géographie appliquée à la marine**, **au commerce**, **à l'agriculture**, **à l'industrie et à la statistique**, éditeur E. Belin, Paris, 1877-1878.

4-Behaghel Arthur-Alexandre, **L'Algérie**: **histoire**, **géographie**, **climatologie**, **hygiène**, **agriculture**, **forêts**, **zoologie**, **richesses minérales**, **commerce et industrie**, **mœurs indigènes**, **population**, **armée**, **marine**, **administration**, édition Tissier, Alger, 1865.

5-Billiard Louis et al (Jean Vergnieaud, Édouard Balensi), **les Ports et la navigation de l'Algérie**, librairie Larose, Paris, 1930.

6-Blottière Jean, les productions algériennes, publication du comité métropolitain du centenaire l'Algérie, 1930.

7-Bochard Arthur, **Les impôts arabe en Algérie**, Librairie Guillaumin, Paris, 1893.

8-Bourgade M., **Le Crédit Foncier de France**, **le crédit agricole et les emprunteurs**, Imprimerie administrative De Paul Dupont, Paris, 1861

9-Carra Paul et Gueit Maurice, **Le Jardin d'essai du Hamma**, Fiche technique présenté au G.G.A., 1952.

10-Dabat Léon, **Enseignement spécial agricole**: rapport présenté à la ministère du commerce de l'industrie des postes et des télégraphes, T. 1, imprimerie nationale, Paris, 1904.

11-de Lachapelle L., **De la Colonisation en Algérie**, Giralt Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889.

12-Demontès Victor, **l'Algérie économique**, Imprimerie algérienne, Alger, 1926.

13-Demontès Victor, **Le Peuple algérien essais de démographie**, Imprimerie algérienne, Alger, 1906.

14-Dervin G., **l'Afrique du Nord l'Algérie son agriculture son commerce Son industrie la colonisation son avenir**, Imprimerie Du Courrier du Nord-Est ,Epernay, 1902.

15-Flamant M. Alfred, **Tableau des entreprises d'irrigations fonctionnant en Algérie** (**annexe à la notice**), Giralt imprimeur-Photograveur, Algérie, 1900.

16-Forestier M., **Notice sur les chemins de fer algériens**, Alger-Mustapha Giralt, imprimeur-photograveur, Alger, 1900.

17-Glorieux Albert, **La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens**: étude présentée à la Société des agriculteurs d'Algérie, Imprimerie de P. Fontana, Alger, 1900.

18-Godard M. F., **Le Coton en Algérie**, Publications trimestrielle de l'association Cotonnière Coloniale, Annuaire 1908, N° 37, Bureaux de l'association cotonnière coloniale, Paris, juin 1908.

19-Henni Ahmed, **La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**, ENAG, Algérie, 2009.

20-Isnard H., **La vigne en Algérie**: **étude géographique**, T. 2, 2dition Ophrys-Gap, Paris, 1954.

21-Jacquet Louis, **L'Alcool étude économique générale ses rapports avec l'agriculture**, **l'ndustrie**, **le commerce**, **la législation**, **l'impôt**, **l'hygiène individuelle et sociale**, Masson et C^ie Éditeurs, Paris, 1912.

22-Lacanaud Émile, **l'Algérie au point de vue de l'économie sociale**, Girat Imprimeur-photograveur, Alger, 1900.

23-Laribi Ghanem et Hadjadj Sofiane, **Le Jardin d'éssai du Hamma**: **Histoire d'un jardin colonial**", in Abderrahmane Bouchèche et al., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, la découverte Poche/Essai, 2013.

24-Lecoq Joseph, **Les sociétés indigènes de prévoyance des Secours et des prêts mutuels**, A. Pedone Éditeurs Librairie de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1903.

25-Lecq H., Algérie: **L'agriculture algérienne ses productions**, Giralt éditeur-photograveur, Alger, 1900.

26-Leroux S., **Traité pratique sur la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie**, T. 1, librairie et imprimerie administrative A. Mauguin, Blida, 1894.

27-Leroy-Beaulieu Paul, **L'Algérie et la Tunisie**, Librairie Guillaumin et C^{ie}, Paris, 1887.

28-Levasseur E., **La France et ses colonies**: **géographie et statistique**, T.3, Librairie CH. Delagrave, Paris.

29-Loizillon V., **L'Algérie pratique**, Imprimerie Deyme, Alger, 1876.

30-Macquart Émile, **Les Réalités algériennes**: **étude sur la situation économique de l'Algérie** (**1885-1905**), Imprimerie administrative à Mauguin, Blida, 1906.

31-Marc H., **Notes sur les forets de l'Algérie**, Librairie Larose, Paris, 1930.

32-Marc M. et Kuss M., **Notes sur les forêts de l'Algérie**, document rédigé sous la direction du G.G.A., Typogrphie Adolphe Jourdan imprimeur-Libraire-Editeur, Alger, 1916.

33-Meyer Meyer, **Le Régime des eaux dans la métropole et en Algérie**, 2ème édition, imprimerie A. Mauguin, Blida, 1953.

34-Niel Odilon, **Géographie de l'Algérie**, T. 1, 2eme édition, édition L. Legendre, Bône, 1876.

35-Perennes Jean Jacques, **Structures agraires et décolonisation les oasis de l'Oued R'hir** (**Algérie**), office des publications universitaires, Alger, 1979.

36-Piques Camille, **Les carrières administratives dans les colonies françaises et les pays de protectorat**, édition Crété, imprimerie typographique, Corbeil, 1904.

37-Rampon Laurent, **Législation sanitaire vétérinaire en Algérie**, Édition mise à jour Avec la collaboration du Dr René Attard, Alger, mars 1955.

38-Régis Louis, **Constantine voyages et séjours**, Calmann-Lévy éditeur, Paris, 1880.

39-Rivière Auguste, **Le jardin du Hamma et la Société Générale algérienne**, imprimerie horticole de E. Donnaud, Paris, 1872.

40-Rivière Ch. et Lecq H., **Manuel pratique de l'agriculteur algérien**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1900.

41-Rolland Georges, **La Colonisation française au Sahara**: **l'oued Rir–Le chemin de fer Biskra– Touggourt– Ouargla**, Rapport présenté à l'association française pour l'avancement des

sciences, séance du 3 mars 1888, Imprimerie centrale des chemins de fer- imprimerie chaix, Paris, 1888.

42-Sirey Jean-Baptiste, **Recueil général des lois et des arrêtés en matière civile**, **criminelle**, **commerciale et de droit public**, Éditeur: Sirey, Paris, 1897.

43-Théry Edmond, **Les Progrès économiques de la France**: Bilan du régime douanier de 1892, Économiste européen, Paris, 1908.

44-Trabut Louis et Marès Roger, **L'Algérie agricole en 1906**, imprimerie algérienne, Alger, 1906.

45-Tuillier Alphonse-Marie-Pierre, **Régime des chemins de fer algériens**: thèse pour le doctorat, université de Paris, librairie nouvelle de droit et de jurisprudence Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1900.

46-Varlet Jules, **Les céréales d'Algérie**, Giralt imprimeur-photograveur, Alger, 1900.

47-Vignon Louis, **La France dans l'Afrique du nord**: **Algérie et Tunisie**, librairie Guillaumin et Cie, Paris, 1893.

48-Vignon Louis, **La France en Algérie**, librairie Hachette et Cie, Paris, 1893.

49-Ville L., **Notices sur les puits artésiens des provinces d'Alger d'Oran et de Constantine**, Imprimerie de l'association ouvrière V. Aillaud, Alger, 1876.

50-Voisin Georges, **L'Algérie pour les algériens**, Michel Lévy frères Librairies-éditeurs, Paris, 1865.

51-Wahl Maurice, **L'Algérie**, Félix Alcan éditeur, Paris, 1903.

5/Les articles:

1-Anonyme, **La France internationale**, Numéro 12, deuxième Année, Jeudi 6 février 1890, Paris.

2-Anonyme, **La revue hebdomadaire**, T. 5, E. Plon, Nourrit et C^{ie}, Paris, Juin 1911.

3-Anonyme, "L'école d'agriculture de Maison-carrée", **L'Afrique du Nord illustrée**, N° 136, 5eme année, 19 fèvrier 1910.

4- Berthelier F., 'L'Oranie", **La dépêche coloniale illustreé**, N° 06, Paris, 31 mars 1902.

5-Bessaoud Omar, "Notes introductives à une histoire des institutions agricoles et des élites coloniales au Maghreb", **revue Insaniyat**, N° 5, Oran, Mai-Août 1998.

6-Lhomme Jean, "La crise agricole à la fin du 19e siècle en France: essai d'interprétation économique et sociale", **revue économique**, volume 21, Numéro 44, 1970.

7-Malbot A., "La question cotonnière en Algérie en 1906", **La dépêche coloniale illustrée**, N° 21, Paris, 15 novembre 1906, p 270.

8-Paris Paul, "La pêche en Algérie", **La dépêche coloniale illustrée**, N° 12, Paris, 30 juin 1913.

9- (-) , "Les puits artésiens dçans le sud algérien (Département de Constantine)", **La dépêche coloniale illustreé**, N° 05, Paris, 15 Mars 1909.

10-Trapier V., "Agriculture et colonisation algériennes", **La dépêche coloniale illustreé**, N° 03, Paris, 15 février 1905.

6/Les Thèses:

1-Bernard Maurice Antoine, **Les chemins de fer algériens**, thèse pour le doctorat, Université de Paris, Adolphe Jourdan éditeur, Alger, 1913.

2- Blanc Gérard, **La vigne dans l'économie algérienne**, thèse de doctorat, Université de Montpellier, 1967.

3-Calvelli Marcel-André-Émile, **Etat de la propriété rurale en Algérie**: thèse pour le doctorat, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935.

4- Richardot Roger, **La mutualité agricole chez les indigènes d'Algérie**: thèse pour le doctorat, Université de Paris, Les Presses modernes, Paris, 1935.

5-Vollenhoven Joost Van, **Essai sur le Fellah algérien**, Thèse pour le doctorat, Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence: Arthur Rousseau, Paris, 1903.

7/Les dictionnaires:

-**Larousse agricole**.

8/les sites internet:

-https://gallica.bnf.fr/

الفهارس

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أ	
أفار	64
أندري سانسون	127
أنطوان أفيزار	72
أوغست ريفيير	74
إيتيان	47
ب	
بالان	83
بوعمامة	179
بول جيرونت	183
بولان طالابو	61
بويان	38
بيجو	39-21-17
بيكار	33
بيولنك	69
ت	
تشيهاتشيف	48
تيرمان	45
ج	
جو	51-49

جورج رولان	48–38
جول كامبون	174
جونار	181–122
جيانو	69
د	
دوبونو	100
دوريدون	34
دوسينيور كليبر	130
دوشابو لاتور	34
دوقيدون	22
دومينيرفيل	29
ديجورنون	96
ديكايي	68
ر	
رندون	35–34
روبيو دولاتريوني	29
ريفيار	50
س	
سربولي	34
سولت	73
ش	
شارل ليتو	182
شانزي	183–36
شوازي	38

شيريس	100
غ	
غابري	34
غارو	54
ف	
فريديريك	34
فريسينيه	38
فو	94
فورو	94
فيان	34
ك	
كريميو	170
كلوزيل	43–17–16
كوبي	122
كولونيو	53
كيرفيغن	34
ل	
لاكروا	34
لوك	50
لويس أوغيست هاردي	73
لويس فريمي	61
ليون ساي	107
م	
ماران	67

مارتنبري	167
ماك كارتي	34
محمد أمزيان بن عبد الرحمن	179
محمد بن إدريس	107
المقراني	173–27–23
ن	
نابليون الثالث	62–34–22–19–18
و	
وراني	23

فهرس الأماكن و البلدان

التسمية	الصفحة
أ	
أرزيو	158–119–47–41–36–35
اسبانيا	168–161–158–128–118–92
استراليا	74
آسيا	127–74
الأصنام	41
الأغواط	67–44–39
أفريقيا الاستوائية	74
آقبو	93
الألزاس	81–29–28–22
ألمانيا	106
أليكانت	168
إنارو	53
انكلترة	158–145–118
الأوراس	179
الأوراسيا	19
أوقروت	53
أولاد حملة	72–70
أولاد رحمون	119
الإيدوغ	115
ايطاليا	161–109
إيلل	34

ب	
باريس	**74–61–37–35–21**
بالاتينا	**104**
بجاية	**116–110–108–39–35**
تيلامين (بحيرة)	**52**
طونقا (بحيرة)	**52**
برج بوعريريج	**180**
بسكرة	**174–57–49–39–38**
بلجيكا	**158–145–118**
البلطيق	**108**
بلغازي	**53**
البليدة	**108–93–35–34**
بني صالح	**115**
بوحيرة	**19**
بودواو	**37**
بوسعادة	**39**
بوشقوف	**36**
بوفاريك	**63–21**
البيرينيه المنخفضة	**96**
البيض	**178–73–39–36**
ت	
تبسة	**52–39**
تلمسان	**180–111–99–65–61–41–39–37–35**
تنس	**39–35**

توات	53-38
توجة	93
توقرت	107-93-49-48-38
تيارت	143-79-41
تيبرغامين	53
تيزي وزو	110-62
تيلامين (بحيرة)	52
ث	
الثنية	37
ج	
جديوية	66
الجزائر (الدولة)	6-7-8-9-10-11-12-13-16-17-18-19- 20-21-22-23-28-29-30-32-33-34- 35-37-38-39-40-41-42-43-44-45- 46-47-48-49-50-53-54-55-56-57- 59-60-61-62-64-65-66-67-68-72- 73-74-75-76-77-78-79-80-81-82- 83-84-85-86-87-88-89-91-92-93- 94-95-96-97-98-99-100-101-102- 104-105-106-107-108-109-110-112- 114-115-116-117-119-120-121-122- 123-124-125-126-127-128-129-130- 132-133-134-137-138-139-144-145- 146-147-148-150-151-152-153-154- 155-156-157-158-159-160-161-162-

	163–164–165–166–167–168–170–171– 173–174–176–177–180–181–182–183– 184–186–187–188
الجزائر (العمالة)	28–40–41–43–44–48–50–51–55–56– 57–62–65–66–68–75–79–83–86–87– 89–90–97–105–108–109–111–112– 114–117–118–121–126–131–140–168– 169–175
الجزائر (المدينة)	12–20–29–36–37–38–39–40–43–59– 62–73–76–92–101–108–114–119–129– 133–178–182
جندل	104
جيجل	65–108–115–116
ح	
حاسي ماماش	21
الحامة	50–67–73–74–129
الحراش	37–70–71–72–138
الحضنة	172
خ	
الخروب	36
د	
دالي إبراهيم	20
دلدول	53
دلس	72

الدنمارك	145
الدويرة	65
ر	
الراين الألماني	104
الرويبة	70–68
ريغا	108
ز	
الزيبان	51
س	
سرسو	79
سطورة	39–34
سطيف	19–35–36–37–39–79–125–142–152–180
سعيدة	41–36
سكيكدة	69–68–67–61–39–36–35–34
سلامندر	21
السودان	107
سوريا	182
سوق الميتو	21
سوق أهراس	36
سيدان	22
سيدي الحميسي	36
سيدي بلعباس	180–111–99–79–72–63–41–37–35
سيق	111–108–41

ش	
الشام	106
شرشال	111–72–39
الشرفة	48–47
الشريعة	52
شط ملغيغ	48
شعبة الآخرة	39
الشلف	19–35–39–45–47–67–68–79–89–104–108–114
ط	
طونقا (بحيرة)	52
ع	
عزابة	115–111
عمورة	34
عنابة	34–35–39–46–52–105–108–115–116–119–133
عين أرنات	19
عين البيضاء	39
عين الحجر	36
عين الدفلى	104
عين الصفراء	93–73
عين العابد	45
عين تادلس	21
عين سيدي الشريف	53

عين مسعود	19
غ	
غدامس	107
غريغنون	127
الغزوات	119-41
غليزان	111-108-41-39-38-36-35-34
ف	
فالنسيا	168
فتزارة (بحيرة)	52
فرجينيا	104
فرنسا	188-187-186-184-183-182-181-180 171-170-167-165-164-163-162-161 160-159-158-153-152-145-140-134 132-130-128-127-120-118-116-113 104-100-99-96-95-94-93-92-86-83 81-78-72-70-68-67-66-65-60-54 39-38-30-22-21-18-13-11-9-8-6
الفلبين	106-104
فيينا	76
ق	
القارة الأمريكية	106-104-20
القالة	133-116-115-111-105-52
قالمة	111-79-39-37-36-35
القبة	20

قسنطينة	العمالة: 21–28–40–41–42–43–44–48–49–50–51–55–56–57–62–65–66–68–70–72–79–83–86–87–89–97–104–105–108–109–111–112–114–115–117–120–121–131–132–140–158–168–175 المدينة: 19–34–35–36–37–39–40–46–61–62–79–116–119–125–177–178
القصور (جبال)	38
القل	116
القليعة	65–93
ك	
كروازيك	132
ل	
لاتفيا	108
اللورين	22–28–29–30
لوهافر	20
ليون	35–37–76–130
م	
متز	22
متيحة	46–93–104
مجانة	172
مجبر	75
المجر	106
المحمدية	37–41–108

المدية	182–75–39
المرسى الكبير	133–39
مرسيليا	181–38
مزاب	92–56
مستغانم	111–90–53–41–39–37–35–34–21
مسرغين	93
معسكر	125–111–63–62–42–41–39–38
المغرب	39
مقطع الحديد	37
مليانة	39
منطقة القبائل	181–180–150–144–143–131–114–111–110–106–105–104–93–88–56–44
موان	19
ميريلاند	104
ميلة	62
نانت	132
هـ	
هافانا	104
الهبرة	125–93–48–47–19
هولندا	145
و	
واد الحميز	47
واد الصفصاف	47
واد تليلات	36–35

وادي المقطع	38
وادي ريغ	158–107–94–57–52–51–50–49–48–38
وادي سوف	105–57
وادي ماقوم	47
ورقلة	107–56–49–38
وهران	العمالة: 22–28–40–41–42–43–46–47–48–50–51–52–54–55–56–62–65–66–68–79–83–86–87–89–90–93–97–105–107–108–109–111–112–114–117–118–119–120–121–126–131–132–140–150–157–168–177 المدينة: 33–34–35–36–37–38–39–41–61–62–75–90–92–99–101–105–108–116–119–132–133–158–178

فهرس القبائل والجماعات

التسمية	الصفحة
أ	
الأرباع	67
الإسبان	171–168–92–33
ألماني	168–22–20
الأهالي	113–30–29–18–17
الأوروبيون	187–182–176–175–173–172–171 –169–168–167–166–152–149–148 –147–146–145–144–142–140–138 –134–132–131–130–129–128–127 –126–125–123–122–121–120–111 –110–109–106–104–103–102–101–99 –98–94–90–89–88–87–86–84–82–81 –79–76–74–64–63–61–60–59–57–49 –45–33–32–31–30–29–27–26–25–24 –22–21–20–16–13–12–11–10–8–7–6
الإيطاليون	181–171–133–92
ب	
البروسيون	22
ج	
الجزائريون	67–66–64–63–60–59–58–57–54–51 –49–45–44–32–29–27–26–25–24–23 –22–20–19–17–16–13–12–11–10–8–7

	68–74–75–76–79–80–81–82–84–86–87–88–89–90–93–94–98–99–104–105–106–107–109–110–111–112–113–116–120–121–122–123–124–125–126–127–128–129–130–131–134–140–141–142–143–144–145–147–148–149–150–151–152–165–166–169–169–170–171–173–174–175–176–177–179–181–182–183–186–187–188
ح	
الحشم (قبيلة)	173
خ	
الخماسون	64–142–143–173–177
ر	
الرأسماليون	18–19–34–49–94–100–164
س	
السويسريون	19–20–168
ط	
الطوارق	38
ق	
القياد	64–179
م	
المستوطنون	16–17–19–20–21–22–23–24–25–26–27–28–29–30–31–32–33–41–42–44–

	45–49–51–59–60–63–70–72–74–79– **80–81–82–83–84–85–86–87–88–89–** **98–101–102–120–121–123–124–128–** **129–131–138–151–170–171–172–** **173–181–182–183**
المسلمون	**11–23–104**
ي	
اليهود	**11–170–179**

فهرس الهيئات

العلم	الصفحة
أ	
إدارة التسجيل	59
ب	
بنك الجزائر	100-65-63-61
ت	
التعاضديات	64
ج	
الجمارك	69
الجمعيات الزراعية	196-138-108
الجمعية الوطنية الفرنسية	28-18
الجيش الفرنسي	34
ح	
الحكومة العامة للجزائر	95-89-87-74-67-53-45-35- 182-181-137-130-107
حكومة فرنسا	133-60-38-31-21-19
ش	
الشرطة الصحية للحيوانات	140
الشركة الأهلية للاحتياط	64-63
الشركة الجزائرية للقرض والبنك	101
الشركة الجنيفية	142-19
الشركة الزراعية الليونية لشمال إفريقيا	100
شركة الشرق الجزائري	37

الشركة العامة الجزائرية	74-61-22-19
شركة العطاوة	116
الشركة العقارية والزراعية للحراش	100
شركة الغرب الجزائري	36
الشركة الفرنكوجزائرية	119-38-37-36
الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة	49
الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري	49
شركة الهبرة والمقطع	19
شركة إيدوغ	116
شركة باتنة والجنوب الجزائري	94
شركة باتينيول	36
شركة بونة-قالمة	36
شركة روستان وشركائه	35
شركة سكة الحديد باريس-ليون-المتوسط P.L.M	61-37-35
شركة قبعة الدركي	100
غ	
غرف الفلاحة	138-137
ق	
القرض العقاري	62
القرض العقاري التعاضدي	64
القرض العقاري الزراعي الجزائري	101
القرض العقاري الفرنسي	62

القرض الليوني	101–62
القرض المالي والزراعي للجزائر	61
م	
المجلس الأعلى للزراعة في الجزائر	137
المجلس العام لوهران	33
مجلس قضاء مدينة الجزائر	29
مجلس النواب	21
مصارف الخصم	62
مصلحة الاستعلامات الزراعية	138
المصلحة البيطرية الصحية	139
مصلحة الفيلوكسيرا	139
مصلحة شؤون الملكية الأهلية	58
المكاتب العربية	167–64
المندوبيات المالية	60
ن	
نجم شمال افريقيا	184
نقابة	66–47–45–17
و	
وزارة الزراعة	137

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	المصادرات التي تلت ثورة المقراني خلال سنوات 1872–1875 (بالهكتار)	28
2	الطرق المتبعة وتوزع الأرض والمقدار المتحصل عليه في الفترة 1871–1895 (بالهكتار).	28
3	نتائج الاستيطان الرسمي في الفترة 1841–1920	31
4	تطور تعداد الزراعيين الأوربيين والجزائريين بين 1872 و1894	32
5	مساهمة شركات السكك الحديدية في نقل المنتوجات الزراعية في الجزائر سنة 1899.	37
6	تطور شبكة الطرق الوطنية في الجزائر بين سنتي 1838 و1904.	40
7	توزع الطرق الوطنية عبر العمالات في سنتي 1881 و 1910.	40
8	الطرق الولائية والممرات داخل الأرياف في الجزائر حتى 31 ديسمبر 1881.	41
9	تطور حركية النقل عبر ميناء الجزائر بين سنتي 1880 و1913.	43
10	توزع أعمال الحفر الآبار وتكاليفها عبر العمالات في الجزائر سنة 1876.	50
11	تطور واحات وادي ريغ بين سنتي 1856 و1879.	52
12	قيمة الزكاة المطبقة علي قطعان الحيوانات المحددة الحاكم العام للجزائر .	55
13	توزع زكاة الحيوانات عبر العمالات سنة 1888.	56
14	توزع النخيل الخاضع لضريبة اللزمة عبر العمالات (الجزائر و قسنطينة) لسنة 1894.	57
15	توزع الصناديق الجهوية والمحلية للقرض الزراعي التعاضدي إلى غاية 31 ديسمبر 1912.	65
16	تقدم إنتاج الحبوب المنتجة من طرف المستوطنين الأوروبيين والجزائريين.	79
17	مقارنة بين بعض خصائص الشعير الجزائري وشعير منطقة الألزاس.	81

18	مردودية الهكتار الواحد من الحبوب الرئيسية في القطاعين الجزائري وقطاع المستوطنين (قنطار/هكتار).	82
19	انتشار زراعة الحبوب عبر عمالات الجزائر بين سنتي 1880م و1910م.	83
20	تطور زراعة الخرطال في الجزائر 1851–1914 (متوسط كل عشرية)	84
21	توزع زراعة الخرطال عبر عمالات الجزائر لسنتي 1878 و1908م.	86
22	توزع زراعة الذرة عبر عمالات الجزائر لسنتي 1875 و1880.	87
23	زراعة الذرة في الجزائر بين سنتي 1872 و1899.	87
24	توزع زراعة الذرة البيضاء عبر عمالات الجزائر لسنتي 1884 و1900م	89
25	زراعة الشيلم لدى الأوروبيين والجزائريين 1872–1884.	90
26	تطور صادرات بعض البواكر 1899–1904.	91
27	صادرات منطقة الجزائر العاصمة من عنب المائدة 1901–1905 (قنطار)	92
28	زراعة البواكر في بعض المناطق الصحراوية	93
29	توزع زراعة الكروم عبر عمالات الجزائر لسنوات 1880، 1900 و1911م.	97
30	تطور توزع الملكيات حسب أحجامها بين سنتي 1887 و1907.	102
31	القيمة المالية العقارية حسب نوع المزروعات.	103
32	توزع إنتاج التبغ بين العمالات في الجزائر (مقارنة سنتي 1880 و1912م)	105
33	الأسعار المدفوعة من طرف إدارة جباية الضرائب لشراء التبغ 1891–1899.	106
34	إنتاج القطن بعد الحلج في الجزائر بين سنتي 1867 و1882.	107
35	توزع إنتاج القطن عبر مناطق الجزائر سنة 1907.	108
36	تطور مساحة وإنتاج الكتان بالجزائر.	109
37	توزع زراعة وإنتاج الكتان لدى الأوروبيين والجزائريين عبر العمالات سنة 1877.	109
38	إنتاج الزيتون وزيت الزيتون لدى الجزائريين والأوروبيين.	110

39	كمية زيت الزيتون المنتجة في عمالات الجزائر من سنة 1908 إلى 1912	112
40	توزع معاصر الزيتون عبر العمالات سنة 1880.	112
41	مساحة الغابات وتوزعها في الجزائر سنة 1887.	114
42	تطور المردود المالي للمنتجات الغابية في الجزائر بين سنتي 1885 و1904.	115
43	توزع نسبة مساهمة المنتجات الغابية في المردود المالي الإجمالي للغابات	115
44	إنتاج الحلفاء خلال السنوات(1887–1892م).	117
45	توزع كمية الحلفاء المصدرة نحو الخارج في سنوات 1877 حتى 1879.	118
46	كمية الحلفاء المصدرة عبر موانئ الجزائر لسنوات 1877–1879.	119
47	الأصناف الحيوانية في الجزائر وتعدادها خلال سنتي 1877 و1894.	123
48	توزع أصناف سلالة الخيليات لدى الجزائريين والأوروبيين	127
49	تعداد الخنازير لدى الأوروبيين والجزائريين سنتي 1879 و1894.	129
50	توزع تربية النحل عبر العمالات لدى الجزائريين والأوروبيين سنة 1887.	131
51	صيد الأسماك خلال سنوات 1882–1884.	132
52	توزع العمال والسفن عبر مناطق الصيد في الجزائر	133
53	تطور عدد سفن الصيد في الجزائر 1866–1892.	133
54	صيد المرجان خلال سنوات 1882–1884	134
55	طلبات الاستعلام المعالجة بمصلحة الاستعلامات الزراعية بين 1909 و1913.	139
56	تطور المساحة لدى الأوروبيين والجزائريين في زراعة القمح مطلع القرن العشرين.	145
57	مقارنة مردودية إنتاج القمح في فرنسا مع دول أوروبية (قنطار/هكتار)	145
58	نمو التجهيز الآلي للأوروبيين في الجزائر بين سنتي 1901 و1905	146
59	تطور تعداد ونوعية الأدوات الزراعية لدى الأوروبيين والجزائريين بين سنتي 1878 و1902.	147

60	تطور أدوات الحرث وتهيئة الأرض لدى الجزائريين بين موسمي 1901/1900 و1914/1913	151
61	كمية الأسمدة الكيميائية المستوردة من فرنسا خلال سنوات 1901– 1905.	153
62	تطور التجارة الخارجية للجزائر بين سنتي 1831 و1909(فرنك).	154
63	أهم منتجات القطاع الزراعي ونسبها من صادرات الجزائر سنة 1898.	154
64	كمية وتوزع صادرات الحلفاء الجزائرية نحو البلدان الأجنبية لسنة 1884.	158
65	تطور كمية التمور المصدرة بين سنتي 1902 و1910	158
66	واردات الخمور إلى فرنسا من بعض البلدان بين سنتي 1887 و1907.	161
67	أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا سنة 1899.	164
68	أهم المنتجات المستوردة من فرنسا إلى الجزائر سنة 1899.	164
69	أسعار الخمور والحبوب المصدرة والمستوردة بين الجزائر وفرنسا سنة 1899	165
70	تعداد السكان في الجزائر بين سنتي 1881 و1905.	168
71	تراجع الملكية العقارية لدى الجزائريين بين 1882 و1900.	174
72	الأجور اليومية للعمال الأوروبيين وبعض فئات المجتمع في مجال زراعة الكروم. (بالفرنك)	176

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	**تطور أعداد المستوطنين الفرنسيين وغير الفرنسيين في الجزائر 1833-1926**	32
2	**أصناف الحبوب المزروعة بالقطاعين الزراعيين الأوروبي والجزائري (سنة 1876)**	80
3	**الإنتاج والمساحة المزروعة بالخرطال في الجزائر (1905-1914)**	85
4	**توزع زراعة الذرة البيضاء لدى القطاعين الجزائري والأوروبي في الجزائر.**	88
5	**مقارنة تطور مساحة وإنتاج الكروم في الجزائر وفرنسا 1875-1899الأجور اليومية للعمال الأوروبيين وبعض فئات المجتمع في مجال زراعة الكروم. (بالفرنك)**	96
6	**توزع زراعة الكروم بين الأوروبيين والجزائريين خلال الفترة 1877-1903.**	98
7	**تطور أعداد المستوطنين المشتغلين بزراعة الكروم بين 1881 و1914.**	101
8	**عدد أشجار الزيتون المطعمة لدى الجزائريين والأوروبيين (1890-1903)**	111
9	**إنتاج الحلفاء عبر العمالات في الجزائر سنة 1893**	117
10	**توزع الثروة الحيوانية عبر المناطق في الجزائر سنتي 1883 و1911.**	120
11	**تطور التعداد الحيواني لدى الأوروبيين والجزائريين في الجزائر**	121
12	**تطور تعداد صنف الضأن المصدر من الجزائر 1870-1902.**	124
13	**بنية صادرات وواردات الجزائر سنة 1873.**	155

14	**بنية صادرات وواردات الجزائر سنة 1910.**	155
15	**حجم صادرات وواردات الجزائر مع فرنسا والدول الأجنبية والمستعمرات في سنوات 1900-1905.**	160

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	مخطوط عقد بيع لغابة نخيل بمنطقة وادي سوف سنة 1895.
2	وثيقة ملكية أرض سنة 1912 بمنطقة القبائل الصغرى.
3	وثيقة تقسيم أرض بين ثلاث عائلات جزائرية بمنطقة باتنة، منجزة من طرف موثق فرنسي سنة 1922.
4	قانون وارني 1873 المؤسس للملكية الفردية والمعاملات العقارية وفق القانون الفرنسي
5	تعليمة الحكومة العامة في الجزائر حول إنشاء الجمعيات الزراعية بين الجزائريين والأوروبيين.
6	مبيعات العقارات الريفية بين الأوربيين والجزائريين خلال الفترة 1877–1914.
7	مقارنة بين خريطتي انتشار آفة الفيلوكسيرا بفرنسا سنة 1881 ومناطق أصول الفرنسيين الوافدين إلى الجزائر.
8	خريطة الجزائر الزراعية
9	خريطة شبكة السكك الحديدية في الجزائر سنة 1902.
10	سكة الحديد تمر بين واحات قرية أورير بالمغير بوادي ريغ خلال فترة الاستعمار.
11	حراس الغابات سنة 1905.
12	زيارة جزائريين لنقطة حفر بئر ارتوازية من طرف أوروبيين بواحة في وادي ريغ سنة 1909.
13	صور للمدرسة الزراعية بالحراش سنة 1910.
14	حقل للبواكر (الطماطم) بمنطقة العنصر بوهران.
15	عمال أثناء الحرث و القطاف في حقول كروم في الجزائر سنة 1905.
16	حقل للقطن المصري في منطقة أرض بيضاء قرب الشلف، شهر أوت 1905.
17	عملية نزع الفلين من الأشجار ببني توفوت بالقل(الصورتان قبل و بعد العملية)
18	مخطط لحديقة التجارب بالحامة سنة 1872.
19	قارب صيد صقلي بمنطقة عنابة سنة 1913.

20	تطور مردود الهكتار الواحد من الكروم في الجزائر بين سنتي 1878 و1913.
21	تطور مساحة الكروم الأمريكية في الجزائر بين سنتي 1900 و1914.
22	تطور شبكة السكك الحديدية في الجزائر 1862–1899(بالكيلومتر).
23	نماذج لبعض نقابات الري في الجزائر
24	سدود الجيل الأول في الجزائر 1850–1894م.
25	حصيلة المساحات المروية في الجزائر سنة 1883م.
26	تطور عمليات بنك الجزائر 1851–1901.
27	قيمة الضرائب العربية سنة 1895م وتوزعها عبر العمالات في الجزائر.
28	الإعانات المالية المقدمة من الإدارة الاستعمارية لبعض التعاونيات بعمالة الجزائر حتى سنة 1913.
29	إنتاج الشعير لدى الجزائريين والأوروبيين في الجزائر بين موسمي 1905/1904 و1915/1914.
30	الكمية المصدرة من البواكر ومنتجات الأشجار المثمرة سنتي 1913 و 1914
31	توزع تربية دودة القز لدى الجزائريين والأوروبيين عبر العمالات في سنة 1880.
32	توزيع حوافز مالية لتشجيع تربية الإبل عبر مناطق الجنوب في الجزائر سنة 1913
33	توزع الفئات السكانية في الجزائر حسب جنسياتهم.
34	الخمور المستوردة إلى فرنسا 1900–1902
35	تطور بنية التجارة الخاصة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1901–1910.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	5
الفصل الأول: دعائم سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه القطاع الزراعي 1870-1914	15
المبحث الأول: السياسة الاستيطانية	16
المطلب الأول: لمحة عن الاستيطان خلال فترة 1830-1870.	16
المطلب الثاني: الحركة الاستيطانية 1870-1914.	22
المبحث الثاني: سياسة الأشغال العامة.	33
المطلب الأول: المواصلات.	33
المطلب الثاني: السياسة المائية.	43
المبحث الثالث: السياسة المالية والضريبية والهيئات المتخصصة.	53
المطلب الأول: السياسة المالية والضريبية.	53
المطلب الثاني: الهيئات المتخصصة المرتبطة بالزراعة.	61
الفصل الثاني: إنتاج القطاع الزراعي في الجزائر 1870-1914	77
المبحث الأول: الزراعات الكبرى والثانوية.	78
المطلب الأول: إنتاج الحبوب الرئيسية.	78
المطلب الثاني: إنتاج الحبوب الثانوية.	84
المطلب الثالث: الزراعات الثانوية (أهم البواكر والأشجار المثمرة).	90

المبحث الثاني: المحاصيل الصناعية.	94
المطلب الأول: إنتاج الكروم.	94
المطلب الثاني: محاصيل صناعية أخرى.	104
المطلب الثالث: الإنتاج الغابي والحلفاء.	113
المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني	120
المطلب الأول: تعداد الثروة الحيوانية وتوزعها.	120
المطلب الثاني: لمحة حول أهم الأصناف الحيوانية في الجزائر.	125
المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني الثانوي.	129
الفصل الثالث: أهمية القطاع الزراعي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به	135
المبحث الأول: آليات تأطير الاستغلال الزراعي وتطوره.	136
المطلب الأول: هيئات تأطير وتنظيم الاستغلال الزراعي.	136
المطلب الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي.	139
المطلب الثالث: تطور الطرق الزراعية والوسائل.	143
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الزراعة	152
المطلب الأول: تطور مساهمة منتجات قطاع الزراعة في التجارة الخارجية	152
المطلب الثاني: ارتباط الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي.	158
المطلب الثالث: دخول الاقتصاد النقدي.	164
المبحث الثالث: التحولات الاجتماعية المرتبطة بقطاع الزراعة	166
المطلب الأول: تغيير البنية الاجتماعية والتنظيم السكاني.	166
المطلب الثاني: إفقار المجتمع ومظاهره.	172
المطلب الثالث: الهجرة السكانية الداخلية والخارجية:	178
خاتمة.	184

الملاحق.	188
قائمة المصادر و المراجع.	214
الفهارس	234
فهرس الأعلام	235
فهرس الأماكن و البلدان	239
فهرس القبائل والجماعات	249
فهرس الهيئات	252
فهرس الجداول.	255
فهرس الأشكال.	259
فهرس الملاحق	261
فهرس المحتويات.	263